العراق
عقدان ملتهبان
تناسل الازمات.. امتناع الحلول

المجلّد الأوّل

هيأة التحرير

أ.د. حسن لطيف الزبيدي
أ.د. أحمد سامي المعموري
أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض
م.م. عمار كريم حميد

الباحثون

أ.د. حسن لطيف الزبيدي
أ.د. عبد الحسين جليل الغالبي
أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض
أ.د. مجيد حميد الحدراوي
أ.د. نبيل جعفر المرسومي
أ.د. فلاح خلف الربيعي
أ.د. وليد خشّان زغير
أ.م.د. سعد سلوم
أ.م.د. محمّد جبّار العبدلي
د. جواد كاظم الشمري
م. ساجدة فرحان حسين

أ.د. كامل علاوي الفتلاوي
أ.د. أحمد سامي المعموري
أ.د. اسعد كاظم شبيب
أ.د. اياد مطشر صيهود
أ.د. حسين عليوي الزيادي
أ.د. خالد عليوي العرداوي
أ.د نصر محمد علي
أ.م.د.وسام صالح عبد الحسين
د. عماد علّو الربيعي
د. خالد هاشم محمد
م.م. عمّار كريم حميد

أ.د. ماجد نجم الجبوري
أ.د. عدنان عاجل عبيد
أ.د ابتسام محمّد العامري
أ.د. عاصم حاكم الجبوري
أ.د. ستّار جبّار الجابري
أ.د. صدّام فيصل المحمدي
أ.د. سلام عبد علي
أ.م.د. رنا مولود شاكر
د. علي عبد الحسين العنزي
د. ثائر صاحب الحسني
م.م. ضحى مهند الحمداني



العراق: عقدان ملتهبان

تناسل الازمات.. امتناع الحلول

العراق: عقدان ملتهبان
تناسل الازمات.. امتناع الحلول
(المجلّد الأوّل)

هيأة التحرير:

أ.د. حسن لطيف الزبيدي/ أ. د. أحمد سامي المعموري

أ. د. مقدام عبد الحسن الفياض/ م. م. عمار كريم حميد

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2023

First Edition, Beirut/Najaf, 2023



ISBN: 978 - 1 - 77472 - 204 - 6

ديسمبر/كانون الأول 2023

العراق: عقدان ملتهبان

تناسل الازمات.. امتناع الحلول

المجلّد الأوّل

هيأة التحرير

أ.د. حسن لطيف الزبيدي
أ.د. أحمد سامي المعموري
أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض
م.م. عمار كريم حميد



الباحثون

أ.د. حسن لطيف الزبيدي	أ.المتمرس.د. كامل علاوي الفتلاوي
أ.د. عبد الحسين جليل الغالبي	أ. د. أحمد سامي المعموري
أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	أ.د. اسعد كاظم شبيب
أ.د. مجيد حميد الحدراوي	أ.د. اياد مطشر صيهود
أ. د. نبيل جعفر المرسومي	أ.د. حسين عليوي الزيادي
أ.د. فلاح خلف الربيعي	أ.د. خالد عليوي العرداوي
أ. د. ماجد نجم الجبوري	أ.د. عدنان عاجل عبيد
أ.د ابتسام محمّد العامري	أ. د. عاصم حاكم الجبوري
أ.د. ستّار جبّار الجابري	أ.د. صدّام فيصل المحمدي
أ.د. وليد خشّان زغير	أ.د نصر محمد علي
أ.د. سلام عبد علي	أ.م.د. سعد سلوم
أ.م. د. وسام صالح عبد الحسين	أ. م. د. رنا مولود شاكر
أ.م.د. محمّد جبّار العبدلي	اللواء الركن المتقاعد د. عماد علّو الربيعي
د. علي عبد الحسين العنزي	د. جواد كاظم الشمري
د. خالد هاشم محمد	د. ثائر صاحب الحسني
م. ساجدة فرحان حسين	م. م. عمّار كريم حميد
م.م. ضحى مهند الحمداني	

الفهرس

القسم الأول
السياسة وبناء الديمقراطية

القسم الثّاني
المجتمع العراقي المسارات والتّحولات

قائمة الجداول

مقدمة المركز

يمثّل إعداد دراسة شاملة تستوعب معظم تطورات البلاد الداخلية وعلاقاتها الخارجية ومجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتنوعة طوال عشرين عاماً تحدّياً علمياً وفنياً قائماً بحدّ ذاته. لكن وانطلاقاً من سعي مركز الرافدين للحوار (R.C.D) في إثراء النقاشات والتحليلات للمشكلات والقضايا التي تمر بالعراق، فإنه أنجز مشروعه التوثيقي (العراق: عقدان ملتهبان تناسل الازمات وامتناع الحلول)، بوصفه الكتاب الأضخم والأكثر احتواءً بين ما أُصدر حتى الآن عن القضية العراقية عقب التغيير. وذلك بعد مضي سنة كاملة من العمل والجهد المتواصل، بمشاركة خبراء ومتخصصين في الشؤون التي تناقشها الفصول المسندة لهم وتقدّمها بطريقة العرض التحليلي لأحداث العقدين الماضيين منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وحتى عام 2023.

تمت كتابة فصول الكتاب وفقاً للتساؤلات الاساسية للدراسة التي دارت حول أهم مراحل تشكّل الدولة الجديدة؟ وأبرز مؤشرات ترقّبها، وكيف أثّرت أوضاع ما بعد الاحتلال في تفاقم/ أو تحسّن أحوال العراق، وماهي المشكلات التي تناسلت عنها وظروفها؟ ونتائج هذا التغيير على خريطة التنوع الديني والإثني في البلاد التي كانت أكثر تأثيراً منذ عقود طويلة من محاولات القمع التي مارستها الأنظمة السياسية المتعاقبة والمختلفة.

قدّم الباحثون الأكاديميون من خلال فصولهم رصداً تاريخياً، تحليلياً، توثيقياً للظاهرة المبحوثة، والإحاطة بالجوانب المختلفة لها، وبأبرز الجوانب التي أدت الى تطورها، إستناداً إلى أهم البيانات والادبيات التي درستها في جميع مراحل تشكّلها. ولم تكن مهمتهم يسيرة قط، ففي خضم تناقض البيانات وغياب الشفافية في تعامل الكثير من الجهات المعنية مع هذا الملف وعدم وجود إحصاءات كُلية في العديد من الجوانب كان الحصول على المعلومة الدقيقة والأخيرة صعباً، ومع ذلك فقد تمّ استخدام عددٍ لا يُستهان به من المصادر العربية والاجنبية التي تراوحت بين وثائق حكومية وإصدارات رسمية وصحف ومجلات ومواقع

إلكترونية وغيرها. كما حرصت اللجنة أن يراعي المؤلفون المشاركون ضوابط الكتابة والتوثيق المتبعة في المنهج العلمي والإحالات المرجعية الأصولية.

وضعت هيأة التحرير خطة علمية للكتاب، احتوت على سبعة أقسام، تشعبت إلى ثلاثٍ وثلاثين فصلاً، والتي انشطر كلٌ منها بدوره إلى عناوين فرعية، مع الحرص على تبويب المادة وتشذيبها وتخليصها من التكرار في بعض المواضع والتعارض إنْ وجد، وركّزت الهيأة على مراجعة جميع الفصول لا سيما المتقاربة في موضوعاتها، كما حصل في فصل: الجماعات والقوى السياسية وفصل: التنظيمات العسكرية غير النظامية، إذ يُلاحظ مثلاً وجود فصائل مسلحة تحوّلت إلى أحزابٍ سياسية فيما بعد، والتداخل بين فصول الهجرة والنزوح، وجدليات الهوية الوطنية، والاقليات، وحقوق الانسان، والعمل الاحتجاجي وهكذا.

كان القسم الأول من الكتاب قد تجزّأ إلى ثلاثة فصول، تخصص بكل ما يتعلق بالحياة السياسية في العراق كالعملية السياسية والنهج التوافقي الذي سار عليه تشكيل الحكومات المتعاقبة، وشرحٍ موجز عن نشوء الأحزاب ونخبها النافذة (الشيعية، السنية، الكردية) ودورها منذ مرحلة المعارضة حتى وصولها إلى دفة الحكم وفي إدارة الدولة والانتخابات، كما تعرّض تفصيلياً للدور السياسي للمرجعية الدينية.

وجاء القسم الثاني: (المجتمع العراقي المسارات والتحولات) بفصوله الأربعة متناولاً كيف تركت التغييرات السياسية الجذرية التي شهدها العراق بعد عام 2003، أثرها العميق على المجتمع العراقي وجملة التجاذبات التي أدت إلى تصدّع القيم الأخلاقية والاجتماعية وإضعاف الروابط الأسرية، وفُقدان العديد من التقاليد والاعراف بريقها السابق، وبروز مفاهيم الانفتاح وظهور تحديات الانحراف ومخاطر الإلحاد والعنف الأسري، ومحاولة القوى السياسية التغلغل في الوسط العشائري لتوظيفه في خدمة مصالحها. كما كان للمجتمع المدني حضوره الواسع في عراق ما بعد 2003. لذا فقد تمّ تعقب تلك القضايا والتركيز على أبرزها، ورسم صورة دقيقة وشاملة للعشرين عاماً منها، بالشكل الذي يغطّيها جميعاً، والكتابة بشيء من التحليل لكلٍ منها، لكن دون الخوض في التفاصيل ومراعاة الايجاز في ذكر الجزئيات.

وتضمّن القسم الثالث (الاقتصاد وترسيخ الفشل التنموي) فصولاً خمساً، تناولت مواضيع النفط، والتنمية، والسياستين المالية، والنقدية، والتربية والتعليم؛ فبدأ بدراسة كيف ترسيخ العلاقة بين النفط والاقتصاد خلال العقدين الماضيين، بدلاً عن أن يُصار الى تقويضها، وتكون

ملمحاً بارزاً في تعامل الحكومة مع الاقتصاد، ومصدراً أوحداً لتأمين الإيرادات والمحرك الرئيس لمجمل النشاط الاقتصادي، فيما أصبح يمثل أنموذجاً متطرفاً ل»الدولة الريعية». كما تمّت مناقشة موضوع: هشاشة الانموذج التنموي وأسباب ضياع سنوات من التنمية والاعمار والبناء، وإضعاف أثر الدولة الإيجابي في تحمل وظائفها الأساسية تجاه مجتمعها واستعصاء الحلول في ظل تغييب التخطيط التنموي، وإهمال الأولويات الوطنية.

وتطرّق القسم المذكور إلى السياسة المالية والموازنة العامة الاتحادية وتنفيذها التي أخذت أبعاداً سياسية «متطرفة» جعلت تلك العملية بعيدة عن الاعتبارات التي يُراد بها عقلنة الانفاق الحكومي، وتطوير التوجهات العامة له، ليعبّر عما تريده الحكومة والمجتمع. ولعل أبرز مظاهر التسييس المفرط لهذه العملية، هو تأخّر إقرارها بل عدم إقرارها في بعض السنوات، لذا فقد سعى كاتبو القسم إلى ابراز الإشكاليات التي رافقت عمليات إعداد وإقرار وتنفيذ السياسة العامة، بدءاً من جدليات إقرارها، وصولاً الى مشكلات التنفيذ والرقابة، وتحليل الأسباب التي عوّقت عملية تطويرها. كما تمّ بحث (السياسة النقدية) وعلاقة السلطة النقدية بالحكومة، التي تراوحت ما بين الاستقلال والمواجهة والمهادنة، عمل خلالها البنك المركزي على ممارسة أدوارٍ متباينة في التماهي مع الحكومة التي سعت من جانبها الى تقليص مساحة الاستقلالية المتاحة له. لذا قدّم تقويماً شاملاً لإشكاليات العلاقة بين البنك المركزي والحكومة منذ التغيير، ودوره في تنفيذ سياسة نقدية أسهمت في مسايرة توجهات الإصلاح الاقتصادي في البلد.

وأفرد هذا القسم عنواناً خاصاً للتربية والتعليم العالي وما عاناه هذان القطاعين من مشكلات جمّة، نتجت عن تدهور الوضع الأمني والتجاذبات السياسية ونقص التمويل، في ظل تزايد الضغط على خدماتهما من قبل المجتمع، مع ذلك فقد شهد القطاعان تطورات كمية ونوعية، وأُثيرت حول ادائهما كثيراً من الإشكاليات، التي تم رصدها وتوثيق مسارات التطور فيهما عبر محاور فرعية.

إنتظم القسم الرابع في ستة فصول، تمحورت حول قضايا (أمن الانسان العراقي)، وكان من أكثر جوانب الحياة في العراق إثارةً وحساسية، بدءاً من (الجماعات الإرهابية) التي ظهرت واستباحت البلاد منذ 2003 إلى نهاية داعش، وما ارتكبته من جرائم وحشية بحق جميع مكونات الشعب العراقي، ورصد تطور هذه الجماعات واتساع نشاطها وانحساره بفعل ضربات القوات الأمنية، والأنشطة المختلفة التي تبنّتها والنتائج التي أدت إليها عبر خارطة

توزيعها. وقدّم القسم فصلاً مستقلاً عن (الجيش العراقي) بوصفه مؤسسة دفاعية والركن الأساس في المنظومة الأمنية للبلد، وما يمثله من مؤسسة للدمج والفعل العسكري والأمني، ومناقشة قرار حلّه المثير للجدل وإصلاحه ومشكلات العقيدة العسكرية. كما كان ل(وزارة الداخلية) موقعاً خاصاً في القسم المذكور، حيث تمت مناقشة موضوع إعادة بناء المؤسسة الأمنية ومشكلاتها وتقويم سياساتها ودور الوزارة في محاربة الإرهاب والتعامل مع الحراك الشعبي، فضلاً عن الملفات الحاكمة الأخرى كالجريمة المنظمة والمخدرات.

وحاول هذا القسم التحقق من التنظيمات العسكرية غير النظامية، والمقصود بها الجماعات المسلحة والبيشمركة والصحوات، ورسم خريطة عددية ومكانية للفصائل وتحوّلها من العمل العسكري إلى العمل السياسي ودورها في مواجهة الإرهاب. وتابَعَ القسم موضوع الحشد الشعبي الذي شكّل علامة فارقة في السنوات العشرين المنصرمة، بسبب الدور الذي مارسه في مواجهة داعش منذ عام 2014، وعرض حيثيات تشكّله بوصفه قوة ساندة للجيش، وجادل في جدليات إدارته وتابعيته. وكُرّست إحدى الفصول للحديث حول الهجرة والنزوح وأسباب تفجّر المشكلة ومساراتها وتفاقمها.

وسلّط القسم الخامس الضوء على نمط إدارة الدولة وما تغيّر من معالمها، والتحول بعد عقود من الحكم الاستبدادي إلى نظام يعتمد على النهج الديمقراطي والتوافق البرلماني مع هجين من الفيدرالية واللامركزية الادارية وفق دستورٍ كُتب على عجالة عام 2005، والذي أصبح معطَّلاً في الكثير من الممارسات السياسية لدى حكام ما بعد عام 2003 وتم الالتفاف عليه أحياناً كثيرة باتفاقات سياسية خارج الأُطر القانونية، مما جعل الموضوع لا زال لحد الآن برغم مرور عقدين على التغيير غامضاً وغير واضح المعالم. مما استدعى إفراد أحد الفصول لبحث الثغرات البنيوية والوظيفية في هيكلية المؤسسات الدستورية (مجلس النواب- المحكمة الاتحادية العليا- السلطة التنفيذية-إشكاليات التوازن بين السلطات) ومستقبل نظام الحكم ما بعد عام 2003. وخصّ القسم موضوع (البناء الفيدرالي) بحديثٍ مستقل، إذ تم مناقشة المطالبات بال«الأقلمة» و«الفدرلة» والوضع الدستوري لإقليم كردستان وعلاقته بالمركز والاستفتاء والموقف تجاه ملف المناطق المتنازع عليها ومستقبل الفدرالية.

واحتوى القسم المذكور على فصلٍ خاص استعرض موضوع المحافظات غير المنتظمة بإقليم وأحوالها وانتخاباتها المحلية والإطار القانوني لعملها والرؤى والأفكار المطروحة لتنظيم توزيع الصلاحيات مع الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، وجملة من الإشكاليات

المتعلقة بالمجالس المحلية والبلدية والوضع القانوني لمحافظة كركوك، وحلّل الأسباب الموجبة لدعوات الغاء مجالس المحافظات بعد احتجاجات تشرين. وعالج أحد فصول القسم قضية الفساد، وهو أكثر المشاكل تفاقماً وإنهاكاً لاقتصاد البلاد وشعبها وبُناها المختلفة، حتى صُنّف العراق ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم، لذا فقد بُحث دور كلٌ من الاحتلال والارهاب والأحزاب في اتساعه، ودراسة الاجراءات الحكومية ومؤسسات مكافحة الفساد كديوان الرقابة المالية وهيأة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين، وعرّج تفصيلاً على ملفات الفساد الكبرى.

بحث القسم السادس في العلاقات الدولية، وهو موضوع حسّاس وحافل بالأحداث والوقائع التاريخية، وذلك لتشابك موضوع علاقات العراق وتغلغلها مع مسائل عديدة بعد عام 2003 ودخولها في منعطفٍ جديد فيما يتعلق بسياسته الخارجية التي مثّلت تحدياً خطيراً لتطوره ولمستقبله السياسي، فقد تعقّدت ارتباطاته الدولية وتعرضت للكثير من التأزّم مع مختلف البلدان، التي تسابق الكثير منها لإقامة روابط معينة معه، فيما لم تتورع بعضٌ منها عن الخروج على الأعراف الدبلوماسية وحدود الصداقة وراحت تفرض نفسها بوصفها أحد اللاعبين في شؤونه الداخلية من خلال التدخل السافر في شؤونه وبطرقٍ شتى. لذا فقد قام الباحثون بتعقب تلك القضايا والتركيز على أبرزها، ورسم صورة دقيقة وشاملة للعشرين عاماً منها، وبالشكل الذي يغطّيها جميعاً لكن دون الخوض في التفاصيل.

وقد توزّع موضوعات القسم المختلفة على فصوله السبعة، بدءاً من (العراق والأمم المتحدة) الذي تضمن استقصاءً لدور «يونامي» ومهماتها الانسانية وقرارات مجلس الامن والتعويضات. فيما بحث أحد فصوله ملف العلاقات العراقية الامريكية، ودور سلطة الائتلاف الموقتة وقوات متعددة الجنسيات فيه، واستعرض الدور الأمريكي بين عامي 2011-2023 في النواحي الامنية والسياسية والاقتصادية. فيما تم بحث العلاقات العراقية الخليجية بشكل مستقل سواءً من الجفاء في العلاقات إلى العودة للانفتاح والتقارب. وتخصص فصلٌ كامل بفحص العلاقات العراقية العربية «المتأرجحة» والظروف التي أدت إلى العودة الى المحيط العربي. وأفردنا فصلاً خاصاً فيه عن العلاقات العراقية الإيرانية، ومناقشة تداخلها مع الملف العراقي وموقفها من مختلف القضايا الداخلية والخارجية ودعمها لبعض القوى السياسية والفصائل. وصُنّفت إحدى الفصول للنظر في العلاقات العراقية التركية، ومناقشة مواقف تركيا من حرب 2003 والعنف الطائفي وحزب العمال الكردستاني وملفي الاقتصاد والمياه. وعالج

فصل (العلاقات العراقية مع الدول الكبرى) روابطه مع دول وقوى عالمية مهمة مثل بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وفرنسا.

كان القسم السابع: الحقوق والحريات، من الملفات الشائكة في دولة ما بعد 2003، فعلى الرغم من إن الوثائق والصكوك القانونية والحقوقية فيها تزخر بالتنظيم الكافي للحقوق والحريات العامة وكفالة ممارستها لكل افراد الشعب العراقي، كون تلك الوثائق وفي مقدمتها الدستور العراقي لعام 2005 قد كفلت الضمانات الدستورية والقانونية لذلك، إلا ان تطبيق تلك الحقوق والحريات لم يكن بالمستوى المطلوب، اذ شهد الكثير من الاخفاقات في ممارسة وكفالة حقوق الانسان والحريات العامة، تارة على صعيد النص وتارة على التطبيق العملي. وعليه فقد كان من الضروري تسليط الضوء على مكامن وتحديات ذلك التنظيم والاسباب وراء ذلك، مع بحث السبل الكفيلة لضمان ممارسة عملية فعلية لها مستقبلاً. وقد تَفَرَّقَ القسم على فصولٍ أربع، خُصّص أولها لتناول واقع حقوق المرأة ما بعد 2003 ومناقشة مشاركتها في العملية السياسية والعنف ضدها وواقعها القانوني وسُبل تمكينها. وسلّط الفصل الآخر الضوء على (واقع حقوق الانسان) والانتهاكات الجارية عليها من مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية، مروراً بالعنف الطائفي والتنظيمات المسلحة والإرهاب. وركز فصلٌ على (العمل الاحتجاجي) في العراق خلال عقدين، ودرس النشاط الشعبي والتظاهرات والحراك التشريني. وتضمّن الفصل الاخير من الكتاب شرحاً مفصّلاً عن (وسائل الاعلام: السلطة الرابعة في عقدين)، وناقش في محاوره موضوعات متنوعة مثل الافراط الكمي في وسائل الاعلام بعد 2003، وغياب الاعلام الفاعل وتأثره بالخطاب الطائفي، ودور شبكة الاعلام العراقي والقنوات الاعلامية العراقية الناشئة وحرية الاعلام ومدى مهنيته ومخاطر ممارسته وتجاربه المريرة وموقف القنوات الفضائية المحلية والعربية من الاحداث العراقية.

القسم الأول

السياسة وبناء الديمقراطية

الفصل الأول

العمليّة السياسيّة وترسيخ التّوافقيّة

أ.د. مُقدام عبد الحَسَن الفيّاض[1]

أولاً: تمهيد

شهد العراق بعد العام 2003 أحداثاً عاصفة، لا تقلّ شأناً عن تلك التي أدّت إلى سقوط نظامه السياسي على أيدي القوات الأجنبيّة وإنهاء مؤسّساته العسكريّة والمدنيّة. فقد بدأت مرحلة جديدة تختلف كليّاً عن سابقاتها، تعتمد طريقة الديمقراطيّة التّوافقيّة في تشكيل الحكومات المتعاقبة وإدارة البلاد، وتمّ الانتقال من عهد الديكتاتوريّة وحكم الفرد الواحد إلى تقسيم صناعة القرار بين مزيج حزبي معقّد غير متجانس، يدّعي تمثيل المكوّنات المجتمعيّة العراقيّة المتنوّعة، عِبرَ توزيع المناصب القياديّة وِفاقًا لِمَا يُسمّى بالمُحاصصة الطائفيّة والتوافق السّياسي بينهم.

نحاول في هذا الفصل رصد عمليات تشكيل الحكومات في العراق على مدى عشرين عاماً، وما رافقها من صفقات علنيّة وسريّة بين الأحزاب والقوى السياسيّة، الطامحة في تقسيم (المغانم) بين عناصرها أو الموالين لها أو الخاضعين لأجنداتها والمنفّذين لرغباتها، وما أنتجوا من منظومة عصيّة من الفساد والمحسوبيّة والطغيان. وشمل ذلك تتبُّع كيفيّة الظفر بتلك المناصب على أساس طائفي وعرقي بين (الشِّيعة والسُنَّة والأكراد) وكتلهم الكبرى في تسع حكومات، بدءاً بمجلس الحكم الانتقالي وانتهاءً بمحمّد شياع السوداني، مروراً بعلّاوي، والجعفري، والمالكي، والعبادي، وعبد المهدي، والكاظمي، مع ترسيخ مشاريعهم التّوافقيّة في كتابة الدستور العراقي. وتم

(1) أستاذ في كلية التربية للبنات/جامعة الكوفة، مدير قسم البحث والتطوير/مركز الرافدين للحوار.

إعداد جداول خاصّة بكلٍ منها، تُبيّن بوضوح مدى سيطرة الإقطاعيّات الحزبيّة وتغلغُلها في جسد الدولة.

ثانياً: السُّلطة المُحتَلّة والبدء بنظام سياسي توافقي

1. مكتب إعادة الإعمار

أنشأت وزارة الدفاع الأمريكية قبيل أسابيع قليلة من الحرب على العراق (19 مارس/آذار 2003)[1] ما يُسمّى بـ (مكتب شؤون إعادة الإعمار والتنمية والمساعدة الإنسانيّة)، ويُعرَف بـ (RHA) برئاسة الجنرال المتقاعد جاي مونتغمراي غارنر Jay Montgomery Garner بصورة مؤقتة، والذي صدر أمر تعيينه يوم 6 نيسان/أبريل 2003، ومن أهمّ مهامه إعادة الخدمات، ونشر الأمن، وتشغيل الجهاز الإداري للدولة[2].

وقد دار في أروقة الإدارة الأمريكية السُّؤال الجوهري الآتي: مَنْ سيحكم العراق؟ وهو بلد يشهد تنوّعاً طائفياً وإثنياً ظاهراً. كيف يمكن إقناع الجميع بالمشاركة في العمليّة السياسيّة الجديدة؟

وعُقد أول اجتماع للقوى المُعارضة العراقيّة بتاريخ 15 نيسان/أبريل 2003 في مدينة الناصرية، أُطلق عليه مؤتمر (الخيمة الكبيرة)؛ لأنّه ضمّ عدداً كبيراً من الشّخصيات من أجل الحصول على أوسع قدر ممكن من الآراء والمُقترحات، والتوصل إلى خطط الحكومة المقبلة في عراق ما بعد صدام. وتحفّظت عليه بعض قوى المُعارضة، ولم يخرج بشيء ملموس، ما دفع غارنر للقول «إنّ مهمَّتي لإعادة بناء الكيانات السياسيّة العراقيّة صعبة جداً». وبعد طرح وجهات النّظر المختلفة من قبل الحاضرين في الاجتماع لم يتمخَّض عنه سوى (13) مقرراً عاماً، دارت حول وجوب أن يكون العراق بلداً ديمقراطيّاً، يُحترم فيه القانون، والتنوع الإثني، والمذهبي، وأن يتم اختيار قيادته من قبل أبنائه أنفسهم وأن لا تُفرض عليهم من الخارج.

(1) للتفاصيل عن العمليات العسكرية على العراق يُنظر: علوان حسون العبوسي، حرب احتلال العراق الادعاءات والنتائج 2002-2017، عمّان، شركة دار الأكاديميون، 2019.

(2) دينا عبد العزيز محمد، التعددية الحزبية وأزمة بناء الدولة في العراق (2003-2014) العراق كنموذج لسياسة تغيير النظم في فترة جورج دبليو بوش»، مجلة كلية السّياسة والاقتصاد، العدد7، يوليو 2020، ص90. وعن غارنر يُنظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقيّة: الأحزاب والجمعيات والحركات السياسيّة والقوميّة والدينيّة في العراق، بيروت، مؤسسة المعارف للمطبوعات، 2007، ص 487.

إلا أنّ «غارنر» تعرّض إلى انتقادات شديدة من قبل رؤسائه الأمريكان، واتهموه بالفشل، خلال ولايته التي استمرت ثلاثة أسابيع فقط[1] إذْ تفاجأ بأنّ عليه القيام بأعباء أكثر من المُخطَّط له، كتشكيل حكومة عراقيّة ديمقراطيّة، وتحقيق التنمية الاقتصاديّة، في ضوء غياب تام للدولة في العراق، وعدم وجود أي شخص مطلقاً من المسؤولين السّياسيين يعمل في موقعه، وهذا ما لا تدركه الإدارة الأمريكية[2]، فقد بقيت الفوضى سائدة في جميع الأنحاء، واستمرَّت عمليات النّهب. وتبيّن لهم أنّ العراق ليس بحاجة إلى «جنرال» بل رجل مدني مُحنّك، يستطيع البدء بعمليّة سياسيّة من الأساس. كما أنّ مبعوث الرئاسة الأمريكي زلماي خليل زاد كان متحفّظاً على قرار تشكيل الحكومة، ما عجّلَ في إقصاء غارنر من منصبه لاحقاً. وقد أُعلن عن تعيين بول بريمر Lewis Paul Bremer، بوصفه مبعوثاً رئاسياً للرئيس جورج دبليو بوش ومديراً لما يُسمّى بـ (سلطة الائتلاف المؤقّتة)[3] والذي وصل بغداد في 12 آيار/مايو 2003، ومُنح صلاحيات فاقت بكثير تلك الممنوحة لسلفه، شملت ممارسة كافة السلطات الحكوميّة[4]، مدعوماً من ميزانيّة وزارة الدفاع الأمريكية التي تقع مسؤوليتها على وزير الدفاع دونالد رامسفيلد والذي يُعدّ المسؤول الأعلى لبول بريمر[5].

وتجسيداً لذلك صدر في 16 أيار/مايو 2003 الأمر رقم (1) لسلطة الائتلاف المؤقّتة بمنع الأعضاء في المستويات الأربعة الأعلى لحزب البعث من تولِّي مناصب حكوميّة، وإقصاء جميع الأفراد من الطبقات الإداريّة الثلاث (المدير العام فما فوق) ممَّن انضموا لعضويّة الحزب على

---

(1) دورين بنيامين هرمز وكرار عباس متعب، المسار الديمقراطي في عراق ما بعد 2003 بين التقدم والتراجع، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد8، العدد1، 2010، ص 118. ويُنظر أيضاً: علي حسين حسن سفيح، السياسة العامّة في النظام السياسي العراقي والعوامل المؤثرة فيها بعد 2003، بغداد، دار المرتضى، 2015، ص117.

(2) مركز دراسات الوحدة العربيّة، الحرب على العراق: يوميات-وثائق-تقارير 1990-2005، بيروت، 2006، ص 978.

(3) هي أول سلطة فعليّة تشكلت بعد العام 2003 برئاسة الأمريكي بول بريمر، استناداً إلى قرار مجلس الأمن الدولي المرقم 1483، لتمارس الدور التشريعي والتنفيذي والقضائي في العراق، وامتدَّ حكمها من 21 نيسان 2003 ولغاية 28 حزيران 2004. للتفصيل أكثر عنها يُنظر: الفصل الرابع والعشرون من هذا الكتاب والمعنون: العلاقات العراقيّة الأمريكيّة.. من الاحتلال إلى التبعيّة.

(4) حميد حنون خالد، قراءة في قانون إدارة الدولة العراقيّة للمرحلة الانتقاليّة، مجلة العلوم القانونية، العدد المجلد 20، العدد1 (31 مارس/آذار 2005)، ص401.

(5) علوان حسون العبوسي، المصدر السابق، ص15؛ دينا عبد العزيز محمد، المصدر السابق، ص 91.

أي مستوى[1]. كما أصدرت الأمر رقم (2) في 23 أيار 2003 الخاص بحل الكيانات، وشملت كلّ الوزارات ذات الصّلة بالأمن الوطني ووزارة الدفاع، وديوان رئاسة الجمهوريّة، ومجلس قيادة الثورة، والقيادة القطريّة، ووزارة الأعلام، وهيأة التصنيع العسكري. وكان لهذه القرارات تأثيراً كبيراً[2]. ما أدى فعلياً إلى إزالة أسس الدولة العراقيّة، وتبيَّنت تأثيراتهما السّلبية سريعاً [3].

من جهةٍ أخرى دخل مجلس الأمن على خط الجهود المبذولة لاستعادة وإنشاء المؤسَّسات الوطنيّة المحليّة اللازمة للحكم وتكوين إدارة عراقية مؤقتة، ومن أهمِّ قراراته بهذا الشأن القرار (1483) في 22 آيار/مايو 2003، الذي عدّ الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة البريطانيّة المتّحدة دولتي احتلال، يترتب عليهما المسؤوليات والالتزامات المحدّدة بموجب القانون الدولي الذي يتيح لهما بسط سيطرتهما على السلطات الثلاث في العراق (التنفيذيّة، التشريعيّة، القضائيّة)[4]، وتهيئة الظروف التي يمكن فيها للشعب العراقي أن يقرّر بحرية مستقبله السياسي، وطلب منهما العمل مع ممثّل الأمم المتحدة «لتكوين إدارة عراقية مؤقتة بوصفها إدارة انتقالية يسيّرها العراقيّون إلى أنْ ينشئ شعب العراق حكومة تمثيليّة معترف بها دوليّاً وتتولّى مسؤوليات السُّلطة»[5].

وبذلك تمّ منح سلطة الإئتلاف المؤقّتة الغطاء الشرعي الدولي اللازم، الذي أتاح لها إصدار الكثير من الأوامر والتعليمات والمذكرات التي لها العُلوية على سائر القوانين الأخرى والسّابقة. وكان على تلك السُّلطة أن تتعامل مع الواقع العراقي، بكلِّ جوانبه، ولكون محورنا مختصّاً بالسياسي فقط، فسنركز عليه هو؛ إذْ اكتشف بريمر أنَّ الأمر أكثر صعوبة وأشد تعقيداً، فالنظام السابق اختزل معظم مظاهر سلطة الدولة في الجيش والحزب الحاكم والأجهزة الأمنيّة، وحينما حُلّت هذه؛ نُسفت العمليّة السياسيّة من أساسها، وكان عليه تشكيل جيش

(1) ينظر: بول بريمر مالكولم ماك كونل، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو، ترجمة: عمر الأيوبي. دار الكتاب العربي، بيروت، ص62.

(2) هشام حكمت عبد الستار وآخران، العدالة الانتقاليّة في العراق بعد عام 2003، المجلة السياسيّة والدوليّة، المجلد 2015، العدد 28-29، ص346.

(3) هيثم غالب ناهي، تفتيت العراق انهيار السلم المدني والدولة العراقيّة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2013، ص 116-119.

(4) خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق والقوى المؤثرة فيه بعد 2003، بغداد، بيت الحكمة، 2013، ص86؛ ابراهيم خليل العلاف، المصدر السابق، ص 7.

(5) خيري عبد الرزاق جاسم المصدر السابق، ص107-117؛ دينا عبد العزيز محمد، المصدر السابق، ص 91.

جديد، كقوة تخضع لسيطرة مدنيّة، ممثّلة للعراق بأسره، والتشاور مع قيادات المعارضة لتكوين أجهزة الحكم الجديد[1].

2. مجلس الحكم.. أساس التّوافق في العراق بعد 2003

تمّ الاستناد إلى قرار مجلس الأمن (1483) في بدء العمليّة السياسيّة. واللافت للنَّظر أنّ بريمر رأى تعذّر تقديم شخصيّة واحدة لترأس دفّة السُّلطة؛ لكون الجميع يتصارعون عليها، وكان عليه أن يُرضي الكل، ولو على حساب الأساس المنطقي للبناء الصّحيح، فقرر تشكيل (مجلس الحكم)، يشمل أعضاؤه جميع المكوّنات العراقيّة[2]. أي إنّ التعيين يعتمد مشروعاً يقوم على التمثيل النسبي الطائفي والعرقي، بدلاً من التمثيل السياسي الأمر الذي أثار انتقادات حول شرعيّته، وطبيعة تشكيله ومحدوديّة اختصاصاته وأدائه، فهو مجلس تابع للإدارة الأمريكية (مُعيّن)، غَلَبَ على تكوينه الطابع الطائفي[3]، فأُعلن عن تأسيسه في 13 تموز/يوليو 2003، وفقاً للائحة القرار رقم (6) من سلطة الائتلاف المؤقّتة[4].

واستلزم تحقيق التوافق في تشكيل (مجلس الحكم) أن يكون أعضاؤه موزّعين بالتساوي على المنتمين لمذاهب العراق وقومياته وأديانه، كلّ بحسب نسبته المئويّة التقريبيّة في البلاد (مع عدم وجود إحصائيّة معتمدة)، وصولاً إلى تقسيم المناصب الـ(25) على الشكل التوافقي بين ثلاثة من أكبر المكوّنات، فمن ناحية المذهب والعرق كان هناك (13) شيعي عربي بنسبة 52 % و(6) سُنَّة أكراد بنسبة 24 % و(4) سُنَّة عرب بنسبة 16 % و(1) تركماني 4 % و(1) مسيحي آشوري 4 %. أمّا الجنس فـ(22) ذكور و(3) أناث. وبِحسبِ الجدول في أدناه[5].

(1) حسن ناجي سعيد، إشكالية العلاقة بين السلطة التشريعيّة والسلطة التنفيذيّة في النظام السياسي العراقي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010، ص 20؛ خيري عبد الرزاق جاسم، المصدر السابق، ص 117.

(2) هشام حكمت عبد الستار وآخران، المصدر السابق، ص119؛ إحسان حميد المفرجي وآخرون، القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، بغداد، 2010، ص 12.

(3) انظر تفاصيل أكثر عن مجلس الحكم في: عبد الحسين شعبان، الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد 11 لسنة 2003.

(4) هشام حكمت عبد الستار وآخران، المصدر السابق، ص 344؛ أحمد يحيى الزهيري، العملية السياسيّة في العراق بعد 2003 دراسة في إشكالية الرئاسات الثلاث، بيروت، دار السنهوري، 2017، ص 20.

(5) الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على عددٍ كبير من المواقع. علمًا أنّني لم أجد مصدراً تعرض لتشكيلة

جدول (1-1): التركيبة المذهبية والعرقية لمجلس الحكم 2003-2004

التركيب	التفصيل	العدد	النسبة
القومي	عربي	17	68
	كردي	6	24
	تركماني	1	4
	آشوري	1	4
	المجموع	25	100
الاثني	شيعي	13	52
	سني	11	44
	مسيحي	1	4
	المجموع	25	100
التوجه السياسي	ليبرالي مدني	12	48
	إسلامي	8	32
	قومي	4	16
	ليبرالي مستقل	1	4
	المجموع	25	100

المصدر: الجدول من عمل الباحث.

وفي رأيّ الباحث فإنّ المحاصصة لم تكن حاجةً كمالية أو أمراً يمكن الفرار منه، بل هي شرٌ لا بدّ منه -إذا صحّ التعبير- اتّبعوها في ظل التّنازع وغياب روح الإيثار وضعف الوعي السّياسي بينهم، على الرغم من أنّ مجلس الحكم كان محدود الصلاحيات في إدارة شؤون العراق، ولا يمتلك سوى بعض المهام المنوطة به، كما أنّ أجله انحصر في أحد عشر شهراً، امتد بين تشكيله في 13 تموز/يوليو 2003 لغاية 1 حزيران/يونيو 2004[1]. وبذلك أُريد للطائفيّة وللعرقيّة أن تكون الأساس في تثبيت دعائم النظام السياسي الجديد، وقد يكون هذا هو الواقع الذي فرض صيغة (مبدأ التوافق) أو (الديمقراطيّة التّوافقيّة)، في مجلس الحكم الانتقالي لكلِّ الطوائف والأعراق والأحزاب السياسيّة[2].

مجلس الحكم المذهبية إلا وذهب إلى أنّ عدد السُنَّة العرب هو خمسة، وهذا خطأ والصحيح ما أثبتناه في المتن، وربّما يعود ذلك إلى حالة (محسن عبد الحميد، راجع تسلسل 12 أعلاه).

(1) أحمد يحيى الزهيري، المصدر السابق، ص 68.

(2) هشام حكمت عبد الستار وآخران، المصدر السابق، ص 347.

وقد وصل التّحاصص إلى درجة عالية من التفنّن، فعلى سبيل المثال حينما احتاج المجلس إلى مَن يرأسه اندلع النّزاع بين أعضائه، واندفع الجميع يطالبون بشغل الكرسي، ولا أحد يرضى أن يرأسه الآخر، لا الشِّيعي على السُنّي ولا العربي على الأكراد وهكذا، واضطروا أخيراً إلى استحداث بدعة الرئاسة الدوريّة للمجلس، بأنّ يصبح كل واحدٍ منهم رئيساً لمدة شهرٍ فقط، وتنتقل إلى الآخر وهكذا. ثمَّ نشأ الخلاف حول مَن سَيكون الرئيس الأول، فتوافقوا أيضاً على اتباع قاعدة الأحرف الهجائيّة في ذلك، فكان إبراهيم الجعفري هو الأول؛ لأنّ اسمه يبدأ بالحرفين (أ) و(ب)!.

ومن البوادر الأولى لتقسيم المناصب أن مجلس الحكم أعلن عن تشكيلته الوزاريّة المكوّنة من (25) حقيبة (على عدد الأعضاء.!!)، ويدير الوزراء الشؤون اليوميّة لوزاراتهم بالتعاون مع مستشارين من التحالف الأمريكي-البريطاني. وصدرت في 3 أيلول/سبتمبر 2003 قائمة بأسماء الوزراء عن رئيس سلطة الائتلاف، تدخل كل واحد من أعضاء مجلس الحكم في تسمية أحدهم، على الرغم من أن المجلس لم يكن يمارس أيّة سلطة حقيقيّة[1]؛ حيث إنّ قرار مجلس الأمن رقم 1511 الصادر في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2003، يعيد التأكيد بأنّ صاحب السُّلطة في العراق هو (رئيس سلطة التحالف) الذي يضطلع بالمسؤوليات والالتزامات المحدّدة بموجب القانون الدولي، ووجوب نقل السُّلطة منه إلى سلطة عراقية مؤلَّفة من مجلس وطني وحكومة مؤقتين في موعدٍ أقصاه 30 حزيران/يونيو 2004[2].

وتألَّفت الحكومة من ثلاثة عشر وزيراً من العرب الشّيعة وخمسة من العرب السُنَّة، وخمسة من الأكراد، ومسيحي واحد، وتركماني واحد. توزّع انتماؤهم كالآتي: (7) إسلاميون و(12) مدنيّون معتدلون أو مستقلون، والآخرون قوميّون عرب أو أكراد ولديهم توجّهات مُختلفة. ما يدلُّ على إنّ الأحزاب الحاكمة لم تستحوذ على جميع الحصص كما حصل لاحقاً. وحفظاً للتاريخ ندرج أسماء الوزراء كالآتي، بوصفهم أول تشكيلة وزاريّة على النسق الطائفي بعد سقوط النّظام السّابق.

---

(1) وتجد قريباً من هذا الرأي في بحث: عبد الحسين شعبان، الإرهاب والإصلاح في الواقع العراقي المعاصر، مجلة شؤون عربية، العدد 119، 2004، ص27.

(2) عدنان هادي الأسدي، المتغيرّات السياسيّة في العراق ما بعد 9-4-2003، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامّة، 2011، ص 119.

جدول (1-2): حكومة العراق (أيلول/سبتمبر 2003 –حزيران/يونيو 2004)[1]

التركيب	التفصيل	العدد	النسبة (%)
القومي	عربي	18	72
	كردي	6	24
	تركماني	1	4
	المجموع	25	100
الاثني	شيعي	13	52
	سني	11	44
	مسيحي	1	4
	المجموع	25	100

المصدر: الجدول من عمل الباحث

إنّ التوافق بين القوى السياسيّة على توزيع المناصب بين المكوّنات على أساس طائفي، لم يحقّق الاستقرار المنشود، فبغياب سلطة القانون، أدى هذا الأمر إلى أنْ يُفتح باب الفوضى واسعاً أمام فريقين متصارعين، هما: فريق المضطهدين من سياسات النظام السّابق الذين وجد الكثير منهم فرصة الانتقام من جهة، وفريق المتضررين من التغيير لا سيّما البعثيين وعناصر الأجهزة الأمنيّة الذين أُقصوا فجأة عن المشهد السياسي من جهة أخرى، فضلاً عن الجماعات الجهاديّة المتطرّفة وعصابات الجريمة المنظّمة[2].

وقبل أنْ يُغادر الحاكم المدني (بول بريمر) العراق بانتهاء مهمّته وقعَ حدثان مهمّان، كان لهما الأثر البارز في العمليّة السياسيّة مستقبلاً، الأول: صدور قرار سلطته المرقم (91) في 1 حزيران/يونيو 2004 بتشكيل جيش وطني لسدِّ الفراغ الأمني، سمحَ فيه لتسعِ جماعات مُسلّحة تابعة لأحزاب المعارضة بالانتماء إليه، وبذلك أصبح لبعض القوى السياسيّة أجنحة مُسلّحة داخل الأجهزة الأمنيّة، تستطيع من خلالها إرهاب معارضيها وإملاء ما تشاء عليهم[3]. والثاني صدور القرار (1546) من مجلس الأمن في 8 حزيران/يوليو ليؤكّد على إقرار الجدول

(1) جرى الاعتماد على عددٍ من المصادر، يُنظر:

https://www.aljazeera.net/news/Arabic

عدنان هادي الأسدي، المصدر السابق، ص 121؛ مركز دراسات الوحدة العربيّة، احتلال العراق، المصدر السابق، ص 1075-1076.

(2) هشام حكمت عبد الستار وآخران، المصدر السابق، ص347.

(3) علوان حسون العبوسي، المصدر السابق، ص 406.

الزمني المقترح للانتقال السياسي للحكم الديمقراطي وتحديد سقف زمني محدّد للعملية السياسيّة، يعتمد الانتخابات في بناء النظام السياسي[1].

- **حكومات المُحاصصة والتّوافق المُتعاقبة**

ثالثاً: الحكومة العراقيّة المؤقّتة (حكومة أياد علّاوي)

أوجد قانون إدارة الدولة العراقيّة الجديد صورتين للحكومة الانتقاليّة، الذي كان بمثابة دستور مؤقّت للعراق تم التوقيع عليه في 8 آذار/مارس 2004 من قبل مجلس الحكم في العراق[2]، كان من المفترض أن تتولى الأولى منهما والتي أسميناها (مؤقتة) مقاليد الحكم للمدة بين 30 حزيران/يوليو 2004 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2005، وأن تتألف من الجمعيّة الوطنيّة، مجلس الرئاسة (رئيس ونائبين)، مجلس الوزراء (ضمنه رئيس الوزراء)، والسُّلطة القضائية[3]. وتنفيذاً لذلك عُقدت مشاورات موسّعة بين أعضاء مجلس الحكم وسلطة الائتلاف والأمم المتحدة ممثّلةبـ(الأخضر الإبراهيمي)[4]. ولم يقتصر السِّجال عند اختيار رئيس الحكومة وأعضائها، بل شمل أيضاً اختيار رئيس الدولة ونائبيه، فقد نشبَ خلافٌ علني داخل مجلس الحكم بين مرشحين (سُنّيين) لرئاسة الدولة، هما عدنان الباجه جي، وغازي عجيل الياور، وفي النهاية ظفر الياور بالمنصب، في حين توافقت الآراء الداخليّة والخارجيّة لا سيّما الإدارة الأمريكية على اختيار شخصيّة (شيعيّة) مناسبة للمرحلة، وهو أياد علّاوي لرئاسة الوزراء من بين منافسين آخرين، أبرزهم أحمد الجلبي وحسين الشهرستاني[5].

وفي يوم 31 أيار/مايو أُعلن (غازي الياور) رئيساً للجمهورية و(أياد علاوي) رئيساً للوزراء، والذي بدوره أذاع أسماء وزرائه الذين سيؤلفون الحكومة المؤقّتة، في خطوة سبقت حلّ

(1) محمد عبد الحمزة خوان الحسناوي، النظام السياسي العراقي ما بعد 2003 الطبيعة التوجهات التحديات، بغداد، دار نيبور، 2015، ص 108.

(2) فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، مجموعة باحثين، مأزق الدستور – نقد وتحليل، ط1، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد، 2006، ص66. وللتفاصيل حول القانون يُنظر في هذا الكتاب: الفصل التاسع عشر: الثغرات البنيويّة والوظيفيّة في هيكلية المؤسسات الدستوريّة.... (المحررون)

(3) حميد حنون خالد، المصدر السابق، ص ص16-17.

(4) هشام حكمت عبد الستار وآخران، المصدر السابق، ص349.

(5) خيري عبد الرزاق جاسم، المصدر السابق، ص 149؛ ابراهيم خليل العلاف، ص 15.

مجلس الحكم المؤقّت. وحال انتهاء مفاوضات تشكيل الحكومة تم اعتماد قرار مجلس الأمن ذي الرقم (1546) المذكور سابقًا. وقبل يومين من الموعد المقرّر وتحديداً في 28 حزيران/ يونيو 2004 سلّم بول بريمر وثيقة السيادة إلى رئيس الوزراء، معلناً أنّ الاحتلال قد بلغ نهايته[1].

وجرى توزيع الحقائب الوزاريّة بأُسلوب مجلس الحكم نفسه وعلى أسس طائفيّة وعرقيّة ودينيّة؛ لتكون إحدى حكومات المحاصصة التّوافقيّة، ناهيك عن الصّلات العائليّة في هذه الحصص، ويرجع ذلك إلى تلبية تلك التشكيلة لرغبة الجميع في الحصول على مواقع وزاريّة، لذا ذهبت إلى زيادة عدد الوزارات، علماً أنّ الوزارات السياديّة قد قُسِّمَتْ على ثلاث وزارات للشّيعة، وواحدة للأكراد، وأخرى (للسُنَّة) وهي (الدفاع، النفط، الماليّة) و(الخارجيّة) (الداخليّة) على التوالي[2] ومن الأمور المُبتدعة هي تحديد سلطة جماعيّة عُرفت بـ (هيأة الرئاسة)، ممّا لم تشهده الأنظمة البرلمانيّة، تكوّنت من ثلاثة أفراد، سُنّي وشيعي وكردي. كما ضمّت الحكومة العراقيّة المؤقّتة رئيس وزراء شيعي ونائبًا واحدًا كردياً، وكذلك (31) وزيراً، والمجموع العام (36) منصباً حكوميّاً، منها (5) نساء و(31) رجل، ومن النّاحية الطائفيّة والعرقيّة ذهبت (19) وزارة أو منصب للشّيعة بنسبة 52.78 % و(8) للأكراد بنسبة 22.22 % و(7) للعرب السُنَّة بنسبة 19.44 % و(1) للتركمان و(1) للمسيحيين بنسبة 2.78 % لكلٍ منهما. كما يُلاحظ على الحكومة أنّها ضمّت الكثير من الخبراء والتكنوقراط الذين لا ينتمون إلى أي تنظيم سياسي. وضمّت 15 مستقلاً من بين ال36 عنصرٍ فيها، بنسبة 41.67 %، وهي أعلى نسبة من المستقلين في كلّ الحكومات العراقيّة[3].

---

(1) فراس عبد الرزاق السوداني، العراق بدستور غامض (نقد قانون إدارة الدولة الانتقالية)، دار غسان للنشر، عام2005، ص133؛ محمد هادي عبد الخضر، التعددية الحزبية وازمة بناء الدولة في العراق 2003-2014، بغداد، مركز العراق للدراسات، 2017، ص 187.

(2) محمد هادي عبد الخضر، المصدر السابق، ص187-188؛ مها جابر الربيعي، النظام السياسي في العراق بحث في الديمقراطية التوافقية وإشكالياتها 2003-2009، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسيّة، جامعة النهرين، 2011، ص 101.

(3) تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالإعتماد على المصادر الآتية، فضلًا عن التدقيق في العشرات من المواقع للبحث في أصول وخلفيّات السياسيين. المصدر نفسه، ص 101-102؛ ابراهيم خليل العلاف، ص 12؛ عدنان الأسدي، 122؛ دورين بنيامين هرمز وكرار عباس متعب، المصدر السابق، ص 117-118.
https://www.aljazeera.net/news/arabic/20049/1/6/

جدول (1-3): الحكومة العراقيّة المؤقّتة (أياد علاوي) 28 حزيران/يونيو 2004- 3 أيار/مايو 2005

التركيب	التفصيل	العدد	النسبة
القومي	عربي	24	73
	كردي	7	21
	تركماني	1	3
	آشوري	1	3
	المجموع	33	100
الاثني	شيعي	18	55
	سني	14	42
	مسيحي	1	3
	المجموع	33	100

المصدر: الجدول من عمل الباحث

وممّا له مغزاه أنّ قانون إدارة الدولة وملحقه قد أرسى التأسيس التوافقي لإدارة دفة الحكم في البلاد، من خلال تحديده إنّ مجلس الوزراء وبموافقة مجلس الرئاسة بالإجماع يمكنه إصدار أوامر لها قوة القانون، أي إنّ الرئاستين تكمل إحداهما الأخرى، وجاء ذلك بغية إدارة العمليّة السياسيّة بالتوافق الطائفي لا على أساس الكفاءة. وإنّ بدعة الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية، رئاسة الوزراء، رئاسة الجمعيّة الوطنيّة أو مجلس النواب لاحقاً)، هي من أهمّ أبواب التّوافق على المناصب السّياديّة، فتحديد كلّ رئاسة على حدة أُريد منها تقسيم العمليّة السياسيّة على المكوّنات الثلاثة الكبرى في العراق (الشيعة، السُنَّة، الأكراد)[1]. ويقرّ رئيس أوّل حكومة بعد التغيير قائلاً ما نصّه: «كان، بالتأكيد عامل المحاصصة الطائفيّة هو الذي تحكّم في تشكيل الوزارة، لكن كانت بمستوى التمثيل الحقيقي للانعكاس السياسي خاصةً في مجلس الحكم... كانت لنا علاقات نضال وعمل مشترك مع بعض القوى السياسيّة التي اشتركت في الحكومة المؤقّتة... إنّ اختيار الوزراء كان إلى حدٍ ما موفقاً، وتضمّنت الحكومة عناصر كفوءة ومتخصّصة إلى جانب كونها عناصر سياسيّة، من غير أن ننسى أنّه كانت هناك اختيارات غير مُوفّقة[2].

(1) أحمد يحيى الزهيري، المصدر السابق، الصفحات: 82-83 و89.

(2) معد فياض، أياد علاوي: لم أرشح أي وزير للحكومة التي ترأستها.. والمحاصصة الطائفية هي التي شكلت الوزارة

https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/130220226

وشهدت المدة نفسها تسابق الأحزاب والقوى السياسيّة في البلاد استعداداً للانتخابات التي جرت بالفعل في 30 كانون الثاني/يناير 2005، وعُدّت نجاحاً للحكومة المؤقّتة، لتفرز واقعاً سياسياً جديداً في ظل تمركز الهيمنة على الجمعيّة الوطنيّة في عددٍ محدود من القوى، مقابل تلاشي قوى غيرها ومقاطعة أخرى تمتلك تأثيراً شعبياً مهمّاً وإنْ ظلت خارج البرلمان[1].

ومن المفارقات التّوافقيّة أن تلك الانتخابات قد اعتمدت القائمة المغلقة والدائرة الانتخابيّة الواحدة، والتي تكون فيهما خيارات الناخب مقيّدة جداً، فإما أن يختار القائمة ككل أو يرفضها بالكامل، وأفضى ذلك إلى وصول شخصيات غير منتخبة بل مدينة للأحزاب السياسيّة التي رشّحتها وكان لها الفضل في فوزها، وأدى بالنائب إلى تجنيد طاقاته لخدمة حزبه لا الناخبين الذين صوّتوا للقائمة[2].

كما تم البدء بمشروع المصالحة الوطنيّة، بإقامة قنوات حوار مع القيادات التي تمثّل الطائفة السُّنيّة، الأمر الذي تعرقل عندما قامت قوات المتعدد الجنسيات بضرب مدينتي الفلوجة، والنجف الأشرف بالطائرات والدبابات، لكن (علاوي) أصرّ على المضي قدماً بذلك، فأصدر عفواً شاملاً عن أصحاب الجرائم الصغيرة ممّن لم يشاركوا في أعمال المقاومة الخطرة، وبدأ بالتفاوض مع القوى السياسيّة المعارضة، والبعثيين السابقين الموجودين خارج العراق في مسعى لاستقطابهم. وتحرك من أجل استيعاب جماعات الرفض الداخليّة وزعماء العشائر لإقناعهم بالتوقف عن المقاومة»[3]. وانتهت مهام الحكومة بتاريخ 3 أيار/مايو 2005.

رابعاً: الحكومة الانتقاليّة (حكومة إبراهيم الجعفري)

كانت المشاركة الشيعيّة والكرديّة واسعة في الانتخابات المذكورة، وصلت في بعض مناطقهم إلى نسبة عالية جداً، لاختيار أعضاء الجمعيّة الوطنيّة الـ 275، على عكس مساهمة السُنَّة التي عُدّت خجولة، مما أثّر سلباً على تمثيلهم وجعلهم يشعرون حتماً بالامتعاض، كما أنّها أيضاً قلّصت نفوذهم في البرلمان[4].

(1) خيري عبد الرزق جاسم، المصدر السابق، ص 149-150.

(2) أحمد يحيى الزهيري، المصدر السابق، ص 105-107.

(3) هشام حكمت عبد الستار وآخران، المصدر السابق، ص349-350.

(4) مارينا اوتاوي، السُنَّة في العراق: 6 سنوات بعد صدام، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 13 كانون الثاني/يناير 2010.

وتمخّضت الانتخابات عن فوز ثلاثِ قوائم رئيسة، مثّلت التكوين الاثني والطائفي في العراق، فقد أَحْرَزَت لائحة الائتلاف العراقي الموحد (الشيعيّة) 140 مقعداً، والتحالف الكردستاني (الاتحاد والديمقراطي) 75 مقعداً. وتشتّتت الأصوات السُّنيّة على قوائم متفرقة مثل (عراقيون) و(الرافدين) و(المصالحة والتحرير) وغيرها. في حين فازت القائمة العراقيّة بـ40 مقعداً برئاسة أياد علاوي، إذ عُدّت قائمته ممثلة للتيار الوطني العابر للطائفيّة والاثنيّة، بسبب إنّ الفائزين منها كانوا شيعة وسُنَّة. وقد جرت بالتزامن مع هذه الانتخابات انتخابات مجالس المحافظات ترتّب عنها نتائج مماثلة[1].

وفي استبيان شمل خمس محافظات، أوضح 74 % ممّن شملهم الرأي أنّ السبب المؤثر لانتخاب قائمة محددة يعود لأسباب دينيّة، و8 % تأثيرات حزبية، و5 % عشائريّة، و13 % لأسباب خاصّة[2].

ويبدو أنّ أعراف التوافق استمرت في تلك المرحلة، وأُضيفت لها نقاطاً جديدة، تمثّلت في إن السياسيين توافقوا على وجوب كون منصب رئيس الوزراء من نصيب المكوّن الشيعي حصراً، وتقوم الكتل الشيعيّة باختياره من بينها، وما على الكتل السُّنيّة والكرديّة الأخرى إلا القبول به كما هو، ما دام كونه شيعياً مُتفقًا عليه. وجرياً على ذلك نشأ الخلاف بين القوى الشيعيّة، كلٌ منها يبغي المنصب له، وأصرّ كل طرف على ترشيح صاحبه، وكاد الاختلاف أن يعصف بالائتلاف الشيعي، ويتسبّب بمواجهة بين جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر، المؤيّد لإبراهيم الجعفري، وفيلق بدر التابع للمجلس الأعلى الإسلامي آنذاك، المعارض لهذا الترشيح، والمطالب بتولي مرشحه عضو المجلس الأعلى عادل عبد المهدي[3]، فضلًا عن عوامل الخلاف الأُخَر.

ثمَّ حسم الائتلاف «الشيعي» مرشّحه لرئاسة الوزراء بالتصويت يوم 13 شباط/فبراير لصالح ابراهيم الجعفري (حزب الدعوة) الذي حصل على 64 صوتاً مقابل 63 لعادل عبد المهدي، مَا

(1) بلقيس محمد جواد وكاظم مهدي كاظم، أثر الممارسات السياسيّة للأحزاب العراقيّة في مسار العملية السياسيّة بعد عام 2003، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، 2017، العدد44، ص 115.

(2) جريدة المدى 2005:

https://almadapaper.net/sub/05382-/p03.htm

(3) موقع وكالة روداو

https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/1602202211

يُشير إلى عمق الانقسام بين الطرفين، والجدير بالإشارة إن فوز الجعفري حصل بفضل أصوات ممثلي التيار الصدري وحزب الدعوة الإسلامية- المقر العام، وحزب الدعوة- تنظيم العراق، والمستقلين[1].

علماً إن حركة الوفاق الوطني لم يُسمح لمرشّحها إياد علاوي بالدخول في المنافسة الفعلية على رئاسة الوزراء، لكون قائمته «العراقيّة» الفائزةبـ40 مقعداً لم تكن شيعيّة خالصة!

جرى الاقتراع في أجواء مشحونة بالتوتر، وذهب البعض إلى حد اتهام إيران بالتدخل المباشر لفرض الجعفري بالقوة. وبعد عشرة أيام فقط تعرّض مرقد الإمامين العسكريين (عليهما السّلام) في سامراء إلى تفجير إرهابي، تبنّاه تنظيم القاعدة المتشدد. ولم تلتئم الجمعيّة الوطنيّة إلا بعد عشرة أسابيع من الاقتراع، ويبدو السّبب في ذلك هو احتدام المشاورات بين الكتل حول المناصب من جهة، والنقص في قانون إدارة الدولة، الذي لم ينص على المدة الزمنية التي من المفترض بها عقد الاجتماع الأول بعد الانتخابات. وبعد عدة اجتماعات مكثفة وصعبة وافقت الجمعيّة على تسمية مجلس الرئاسة، في جلستها التي عُقدت في 6 نيسان/أبريل 2005، وكان تشكيله كالآتي: جلال الطالباني «كردي» رئيساً، غازي الياور «عربي سُنّي» نائباً، عادل عبد المهدي «شيعي» نائباً[2].

ويبدو أنّ الأكراد استفادوا من وزنهم الانتخابي الجيّد هذه المرة على حساب السُنَّة، ما أتاح لهم انتزاع رئاسة الجمهورية منهم، وتعويضهم بنائبه فقط، وقد جرى هذا الأمر منذ ذلك الحين وإلى وقتٍ قريب.

وفي جلستها المنعقدة بتاريخ 28 نيسان/أبريل 2005 التي حضرها 185 عضوًا من مجموع 275، صوّت 180 منهم لمنح الثقة للحكومة الجديدة التي ضمّت 32 وزيراً. وأشار رئيس الوزراء المكلّف الجعفري إلى أنه منح وقتًا طويلًا للمناقشات مع ممثلي السُنَّة، لأنّ تمثيلهم في الجمعيّة الوطنيّة لا يوازي حجمهم السكاني. وممّا له دلالته على المصاعب التي واجهها ومدى الانقسام السياسي في العراق بشأن شكل الحكومة والتعقيدات والتوافقات التي مرّت بها عملية اختياره، فقد أعرب الأخير عن أمله بأنّ يقر الدستور الجديد مبدأ انتخاب رئيس

(1) جريدة المدى 2005:

https://almadapaper.net/sub/02600-/p01.htm

(2) حميد حنون خالد، المصدر السابق، ص25 وص27.

الوزراء انتخابًا مباشرًا من الشعب، وهو ما لم يحصل بالتأكيد. وكانت نتيجة التوافق التي سارت عليها أكثر الحكومات اللاحقة أن يكون رئيس الوزراء شيعيًّا ونائبه سُنّيًّا وآخر كرديًّا، وآخر شيعيًّا، كما هو موضّح في جدول (1-4)[1].

جاءت الحكومة ناقصة خمس وزارات، هي: الدفاع، والنفط، والكهرباء، وحقوق الإنسان، والصناعة، وتقرر أن تُدار بالوكالة، وسط احتجاجات بعض القوائم السُّنيّة التي انسحبت من العمليّة السياسيّة والحكومة، بدعوى إن الجعفري قدّم وزراء سُنَّة يرتبطون بعلاقات معه، ولا يمثلون السُنَّة تمثيلاً حقيقياً. واحتج عضو تركماني وممثلة عن المسيحيين على عدم تمثيل التركمان كقوميّة ثالثة في الحكومة بما يوازي حجمها؛ لأنها مُنحت وزارة واحدة، وكذلك على عدم تمثيل المسيحيين بشكل جيّد، حيث مُنحوا وزارة واحدة أيضاً. واعترضت القائمة العراقيّة التي يقودها إياد علاوي على أن الجعفري لم يشملها باتصالاته لتشكيل الحكومة. وزعم بعض ممثلي السُنَّة إن الائتلاف الشيعي أخلّ بالالتزامات التي وعد بها خلال المباحثات بمنح السُنَّة سبع وزارات[2].

ومن اللافت إن الجمعيّة الوطنيّة العراقيّة أقرت في 8 أيار/مايو أسماء باقي الوزراء لتكتمل تشكيلة الحكومة العراقيّة الجديدة، لكن أحد الوزراء الجدد (هاشم عبد الرحمن الشبلي)، أعلن رفضه قبول منصب وزير حقوق الإنسان، وقال إنه أُختير فقط؛ لأنه سُنّي. وقال الشبلي في تصريح لوسائل الإعلام: «إنّ التركيز على الهُويّات الطائفيّة يفضي إلى انقسامات في المجتمع والدولة، ولذا أرفض تولي هذا المنصب»[3]. ولم يتم تعيين وزير لتلك الوزارة إلا بتاريخ 14 أيلول/سبتمبر 2005 وهو زهير الجلبي، سُنّي من الموصل كان من المقربين لـ (المؤتمر الوطني) ثم قرّبه حزب الدعوة الإسلامية[4].

وإذا أردنا أن نحتسب جميع مناصب الحكومة العراقيّة، إضافة إلى أعضاء مجلس الرئاسة،

(1) مها جابر الربيعي، المصدر السابق، ص 107.

(2) الجمعية الوطنية العراقيّة تمنح الثقة لحكومة الجعفري بالإجماع

https://www.alarabiya.net/articles/2005 %2F04 %2F27 %2F12571

أسامة مهدي، حكومة الجعفري تنال ثقة البرلمان

https://elaph.com/Politics/200558545/4/.html

(3) http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_45250004525619/.stm

(4) https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?language=ar&id=1538143

نجد أن هناك 39 منصباً، حصل الشيعة العرب منها على (18) بنسبة 46.15 %، والأكراد (10) بنسبة 25.64 والعرب السُنَّة (8) بنسبة 20.51، و(1) للأكراد الفيلية و(1) للتركمان، فيما حصل المسيحيون على حقيبة واحدة بنسبة 2.56 % لكل واحدٍ منهم. ومما يُلاحظ إن نسبة المستقلين تراجعت في هذه الحكومة عن حكومة (علاوي) بشكل كبير.

جدول (1-4): حكومة إبراهيم الجعفري (3 أيار/مايو 2005-28 نيسان/أبريل 2005)[1]

التركيب	التفصيل	العدد	النسبة (%)
القومي	عربي	24	67
	كردي	11	31
	تركماني	1	3
	المجموع	36	100
الاثني	شيعي	19	53
	سني	16	44
	مسيحي	1	3
	المجموع	36	100

أمّا منتقدو الجعفري فعابوا عليه عدم نجاحه في مسك الملف الأمني، ومن مؤاخذاتهم الأخرى قيام حكومته والائتلاف بترحيل قضايا مهمّة تخصّ مستقبل العراق إلى مجلس النواب القادم، ومنها قضية كركوك. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى أنها تمخّضت عن وزارات غير متجانسة، فرضتها ظروف الانتخابات ونظام المحاصصة المفروض في تشكيل الحكومة. وعانت من الضعف وغياب الانسجام وروح الفريق الواحد، مما أضرّ كثيراً في الأداء الوزاري والتفاهم بين مكوناتها.

لكن من الواجب القول إنّ حكومة الجعفري عاصرت تحديات كبيرة وازياد حوادث التفجير والسيارات المفخخة والعمليات الانتحارية، في الوقت الذي تسلّمت فيه الحكومة الكثير من المناطق من قوات الاحتلال في محافظات مختلفة[2].

كما وقعت الحكومة ذاتها في وسط التجاذبات السياسيّة بين إيران، والولايات المتحدة

(1) مها جابر الربيعي، المصدر السابق، ص 107-109؛ حسن ناجي سعيد، المصدر السابق، ص 142؛
https://www.iraqcenter.net/vb/showthread.php?t=12988
الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الكثير من المواقع وتصحيح معلوماتها.

(2) https://www.swissinfo.ch/ara

الأمريكية، فكلٌ منهما تريد بسط نفوذها عِبرَ إقامة علاقات استراتيجيّة، وترجيح كفّتها على الأخرى[1].

كانت الخطوة التالية لحكومة الجعفري هي إجراء الانتخابات النيابية الأولى، بهدف انتخاب مجلس نواب، ذي صلاحيات دستورية تامة، لدورة انتخابية تستمر أربعة أعوام. وقد أنجزتها في (15 كانون الأول/ديسمبر 2005)، ويمكن قراءة السلوك الانتخابي عن طريق تتبّع تسميات وأماكن عمل الكيانات السياسيّة التي دخلت العمليّة الانتخابيّة، وقامت بتقسيم العراق أرضاً وشعباً إلى حصصٍ لها، منها:

- الائتلاف العراقي الموحّد: معظم المصادر تطلق عليه تسمية (الائتلاف الشيعي) لانطباقها عليه، ولأنه ضم بين دفتيه أكثر ممثلي الشيعة.
- التحالف الكردستاني: وهو كيان يضم شمال العراق (أربيل والسليمانية ودهوك) مع محاولة مدّه إلى كركوك.
- التوافق: الذي ضمّ سُنَّة العراق في وسط وغرب بغداد والأنبار وصلاح الدين ونينوى.
- العراقيّة: وهي القائمة الانتخابيّة التي يمكن وصفها إنها عابرة للطوائف إلى حدٍ ما[2]. وتنافسَ في الانتخابات عدد من الأحزاب، وأسفرت نتائجها عن حصول الائتلاف العراقي «الشيعي» على (128) مقعداً، والتحالف الكردستاني على (53) مقعداً، وجبهة التوافق «السُّنيّة» على (44) مقعداً، والقائمة العراقيّة الوطنيّة «سُنَّة وشيعة» (25) مقعداً[3].

خامساً: كتابة الدستور التوافقي

استند الدستور العراقي النافذ الصادر في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2005 إلى عددٍ من الأسس القانونية والأحداث التاريخيّة التي لابدّ من الإحاطة بها ولو بشكلٍ مُوجز، لمعرفة الظروف الموضوعيّة لكتابته. فقد عملت السُّلطة العراقيّة الأولى بالغطاء القانوني للقرارين الأمميين 1483 و1511 اللذين أعطيا للاحتلال صلاحيات إدارة البلاد، وكان يتوجب قبل الانتقال إلى مرحلة نقل السُّلطة للعراقيين إصدار قانون أساسي للبلاد. وجرياً على عادة التوافق أسس

(1) المصدر نفسه

(2) فراس البياتي، المصدر السابق، ص 352.

(3) هشام حكمت عبد الستار وآخران، المصدر السابق، ص 352.

مجلس الحكم في 11 آب/أغسطس 2003 لجنة دستورية تحضيرية من 25 عضوٍ، ورشّح كل عضو في المجلس اسماً واحداً لعضويتها[1].

وعمدت سلطة الائتلاف إلى تعيين مؤتمر دستوري مكوّن من مجموعة مختارة من الممثلين العراقيين لتضع مسودة دستور عراقي جديد[2]؛ تنفيذاً لما جاء في ملحق قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقاليّة الصادر في يونيو/حزيران 2004، فتم تشكيل مؤتمر وطني من (1400) عضو، اجتمعوا في 15–18 آب/أغسطس 2004، واختاروا مجلساً وطنياً مؤقتاً من (100) عضو بضمنهم أعضاء ممن بقي من مجلس الحكم الـ (25) الذي أصبح منحلاً. لكن المرجعيّة الدينيّة العليا في النجف الأشرف ممثلة بالسيد (علي السيستاني) طالبت بإجراء انتخابات عامّة وفوريّة، للتصويت على ممثلين رسميين للجمعية الدستوريّة. ومع إصرار السيستاني وبعض الأطراف على ضرورة إجراء الانتخابات للمؤتمر الدستوري، طرحت سلطة الائتلاف المؤقّت خطة جديدة، تتمثّل بأن تتم كتابة دستورٍ مؤقتٍ يُستخدم بوصفه أساساً لانتخاب جمعية وطنيّة انتقاليّة، وسُمّيت هذه الخطة باتفاقية الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر 2003[3].

وتشكلت لجنة برئاسة عدنان الباجه جي وفريق من القضاة والخبراء، وذلك لإصدار قانون مؤقت لإدارة الدولة. وبعد ستة أشهر من العمل والعديد من المباحثات والحوارات توصّل الأعضاء إلى صيغة مشروع ما يُسمّى بـ (قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقاليّة)، وهو بمثابة دستور مرحلي، تمّ التوقيع عليه في 8 آذار/مارس 2004[4]. حدّد المرجعيّة القانونيّة للحكومة، لحين إجراء الانتخابات وقيام الجمعيّة المُنتخبة بوضع دستور دائم يخضع للاستفتاء الشعبي في آب/أغسطس 2005 (تمّ تأجيله إلى تشرين الأول/أكتوبر) أي قبل إجراء انتخابات عامة جديدة في نهاية العام نفسه. وقد كان إصدار هذا القانون وملحقه بعد ذلك بشهرين أبرز

(1) حميد حنون خالد، المصدر السابق، ص9.

(2) بول بريمر، المصدر السابق، ص211.

(3) رويل مارك غيريشت، التخلي عن الشيعة العراقيين أثناء الانتخابات العامة، معهد المشروع الأمريكي للأبحاث السياسيّة 2004، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة للدراسات الاستراتيجية، ص9، شبكة المعلومات الدولية.:

http;//www.alkashif.or

(4) وضّاح احسان الجبوري، الفيدرالية والاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، عمّان، دار وائل للنشر، 2021، ص82؛ هشام حكمت عبد الستار وآخران، المصدر السابق، ص348.

خطوة سياسيّة آنذاك، حيث إنّه حدّد إلى درجة كبيرة مسار العمليّة السياسيّة المستقبلية، ووضع أساساً للعراق الجديد، من الصعب تغييره[1].

وتمثّلت المهمّة الأولى لحكومة إبراهيم الجعفري بكتابة الدستور العراقي الدائم، فشكلت الجمعيّة الوطنيّة المنتخبة في 10 أيار/مايو 2005 لجنة كتابة الدستور من (55) عضواً، على فرض إن العضوية فيها كانت تمثيلاً لجميع الطوائف والجماعات في البلاد، وكان التركيز على التنوّع الديني والعرقي في ظل الأجواء المحاصصاتية التي عمل بها القادة السياسيين والممثلين للمكونات، ومطالبتهم بإشراك كل مكوّن حسب حجمهِ عن طريق التوافق بينهم، والتي قد تكون مخالفة للديمقراطية النيابية في النظم البرلمانية التقليدية، لكن الأمر أصبح مبرَّراً لمن عاش التجربة العراقيّة واطّلع عليها وعاصرها؛ إذْ توافقت فيها إرادات اللاعبين السياسيين والتكتلات وقادة الأحزاب من أجل اقتسام المناصب السيادية، حتى أصبح الأمر عُرفاً، وسرى ذلك على الإعداد للجنة كتابة الدستور؛ إذْ ضمّت 28 عضواً من الائتلاف العراقي الشيعي الموحّد، من بينهم (5 نساء)، و15 عضواً من التحالف الكردستاني، بضمنهم (امرأتين)، و8 من القائمة العراقيّة بضمنهم (امرأة واحدة واثنين من السُنَّة)، و(4) يمثلون الأقليات (التركمان المسيحيون، الآشوريون، الإيزيديون)، ثم رُفع تمثيل السُنَّة بعد اقناعهم بصعوبة إلى 15، ليكون عدد الأعضاء الكلي 71 [2].

وعقدت اللجنة العديد من الاجتماعات واللقاءات الموسّعة من أجل الوصول إلى صيغة لدستور يُرضي جميع الأطراف، ومع أنه تمّ الاتفاق على كتابة الدستور بالتوافق، والمشاركة الشاملة لجميع مكونات المجتمع العراقي، إلا أنّ سير العمليّة تأثر إلى حدٍ كبير بقرارات ورؤى الكتلتين الأساسيتين الشيعيّة والكرديّة[3]. ويعود ذلك إلى ما حدث في الانتخابات الأخيرة؛ فعندما صوّتت أكثرية الشيعة للائتلاف العراقي الموحد في انتخابات الجمعيّة التأسيسية 2005، مثّلت تلك المناسبة الفرصة التي استطاع الشيعة فيها أن يُظهروا مكانتهم العددية، وتفوقهم السياسي، وتتيح لهم دوراً أقوى لتقرير التكوين الدستوري للبلاد[4]. ما أدّى إلى خلق

(1) خيري عبد الرزق جاسم، المصدر السابق، ص 148.

(2) للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص183.

(3) فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، في مأزق الدستور بعد التحليل بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006، ص72-73.

(4) خميس حزام والي، ورياض غازي البدران، أثر تعدد العمليات الانتخابية في تطور سلوك الناخب العراقي بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، المجلد 2017، العدد 48-49، ص 68.

أزمات وإشكالات كبيرة، ودفع الإدارة الأمريكية إلى التدخل من خلال سفيرها في العراق (زلماي خليل زاد) الذي أدرك صعوبة التوفيق بين الأطراف، وأعطى الأمر وصفاً بليغاً؛ إذْ رأى أن التعامل مع عملية وضع الدستور في العراق ليس بوصفه أهمّ ممارسة لبناء الدولة، بل هو مفاوضات لإنجاز معاهدة سلام ثلاثية الأطراف، ويقصد بها (الشيعة والسُنَّة والأكراد)![1].

ومع وجود الصعوبات والتباينات في الآراء ووجهات النظر، فقد تأخرت عملية تسليم المسودة عن الموعد المقرّر، نتيجة الخلافات بين الأطراف حول العديد من القضايا، فقد واجهت اللجنة الكثير من الإشكالات التي كان ينبغي حسمها، ولكنّها لم تجد طريقها إلى الحل في دستور 2005 وأهم القضايا الشائكة التي أثارت جدلاً حاداً، الفيدرالية، توزيع الموارد، علاقة الدين بالدولة، وهوية العراق العربية[2]. عائدية كركوك ذات التنوع الديموغرافي القومي والتي تطالب الأحزاب الكرديّة بانضمامها لكردستان. والذي فاقم الخلاف، احتواء (قانون إدارة الدولة السابق الذي كان محور النقاشات) مواداً تتعلق بمنح المحافظات الكرديّة وضعاً فيدرالياً، ومنح حق النقض على نصوص الدستور الدائم لأي ثلاث محافظات لا توافق أغلبية ناخبيها على نصوص الدستور المؤقّت[3]، ما يعني الحفاظ على حالة التوافق بأي ثمنٍ كان. والشيء نفسه سُطّر في الدستور الدائم[4]؛ إذْ نصّت المادة (119) على حق كل محافظة أو أكثر، تكوين إقليم، بناءً على طلب بالاستفتاء عليه[5].

وبعد التوصل إلى اتفاقيات مقبولة عرضت حكومة الجعفري الدستور للاستفتاء الشعبي في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2005، وكانت نسبة التصويت عليه بنعم (78%) ليكون أول وثيقة دستورية تُصاغ بيد جمعية منتخبة[6].

كانتْ الفلسفة السياسيّة التي رافقت عملية صياغة الدستور انعكاساً للقوى السياسيّة المتنفذة التي سادت المشهد السياسي آنذاك، وحرصت على ترسيخ فكرة الانقسامات التاريخية لدى الشعب العراقي، وكيفية التوفيق بينها، فقد ورد مصطلح «المكوّنات» في

(1) بيترو. غالبريث، المصدر السابق، ص214-215.

(2) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص183.

(3) ينظر: الدستور العراقي الدائم 2005: مقترحات حول التعديل في الدستور العراقي، فريق التوعية المدنية العراقي، 2007؛ وضّاح احسان الجبوري، المصدر السابق، ص 110-111.

(4) المصدر نفسه.

(5) خيري عبد الرزق جاسم، المصدر السابق، ص 63-65.

(6) رياض عزيز هادي، البرلمان في العراق دراسة في الواقع والتأملات، بغداد، 2005، ص47-48.

الديباجة مرتين، وكذلك جرت الإشارة إليها في المادة (9) وفي نص المادة (125) المتعلّقة بالإدارات المحلية لضمان الحقوق الإدارية والسياسيّة والثقافية والتعليمية للقوميات كالتركمان والكلدان والآشوريين وسائر المكوّنات الأخرى، وورودها فيما يتعلّق بتشكيل مجلس النواب الذي يجب أن يضم أعضاء ممثلين عن المكوّنات الرئيسة للمجتمع العراقي.

ممّا يعكس تصورات ورؤى متباينة بشأن نظرية تقاسم السُّلطة، ومن ثمَّ فاقم حالتي الصراع والتنافس والرغبة في تحويل الوعي الوطني إلى وعي للهويات الفرعية المجتمعية[1].

ومن جملة الأمور التّوافقيّة التي نصّ عليها الدستور، تشكيل ما يُسمّى (مجلس الرئاسة) المؤلف من رئيس الجمهورية ونائبيه، يتم انتخابهم بقائمة واحدة وبأغلبية ثلثي البرلمان، وينتهي العمل به في نهاية دورة تشريعية واحدة، بحسب المادة (138 ثانياً- أ)، وله صلاحيات واسعة، تتمثّل في الحق بالموافقة على قرارات مجلس النواب ومشاريع القوانين أو نقضها بالإجماع. وعلى الرغم من عدم النص على تحديد انتماء الأعضاء فإنّ الممارسة العمليّة التي جرت لاحقاً قد قضت تشكيلاً إثنياً طائفياً بامتياز، وذلك بأنّ يكون الرئيس كردياً ونائبيه من الطائفتين الشيعيّة والسُّنيّة[2].

وخشيةٌ من انفراط عقد المكوّنات، نصّت المادة (65) منه على أن يتم إنشاء ما يُسمّىـ(مجلس الاتحاد) له صلاحيات تشريعية، يضمّ ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وينظِّم تكوينه وكل ما يتعلق فيه بقانون يُسنّ بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب، وهو ما لم يقم به البرلمانيون إلى اليوم، إحْتِراساً من منافسته لهم في سلطة التشريع[3]. كما أوجبت المادة (126)/اولًا أن يكون اقتراح تعديل الدستور مقدماً من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء مجتمعين، ويكمن السّبب الحقيقي في ذلك بالمحافظة على حالة التوافق الاثني والطائفي، ومن ثمّ تَعْسِير امكانية تعديله.

(1) همسة قحطان خلف، تأثير صراع الهويات السياسيّة الفرعية في واقع التجربة السياسيّة الديمقراطية العراقيّة بعد عام 2003، مجلة آداب عين شمس، المجلد 48، العدد (يناير-مارس 2020)، ص10.

(2) ينظر: نص المادة (65) من الدستور العراقي لعام (2005):

https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=ar

جعفر عبد السادة بهير الدراجي، العلاقة بين رئيس الجمهورية ومجلس النواب في دستور جمهورية العراق لسنة 2005، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسيّة العدد الرابع، السنة 8، 2016، ص 449-450.

(3) ينظر: نص المادة (65) من الدستور العراقي لعام (2005)؛ بشرى الزويني، العلاقة بين السلطة التشريعية السلطة التنفيذية في العراق بعد عام 2003، بيروت، دار البصائر، 2016، ص195.

وعلى الرغم من انخراط بعض السُنَّة في اللجنة الدستوريّة، فإنّ آخرين منهم رفضوا المسودة في النهاية، بدعوى أنها تؤدي إلى تشكيل حكومة مركزية ضعيفة، ومنطقة كردية شبه مستقلة، وتفتح الطريق أمام تشكيل مناطق حكم ذاتي أخرى. وكان من أكثر ممثلي هذا الرأي الجبهة العراقيّة للحوار الوطني، التي عارضت الحزب الإسلامي العراقي، واتهمته بأنه قد تم احتواؤه من قبل الحكومة والائتلاف الشيعي[1]. وعلى كل حال فإنّ الدستور نصّ على المساواة بين المواطنين أمام القانون، بصرف النظر عن الجنس أو الرأي أو المعتقد أو القوميّة أو الدين أو المذهب أو الأصل.

سادساً: حكومة نوري المالكي الأولى

كان الطريق نحو عملية توزيع المناصب السيادية مليئاً بالمطبّات والعوائق، فبعد انتخابات (15 كانون الأول/ديسمبر 2005)، وعلى الرغم من الإجماع على تشكيل حكومة تضمّ الجميع، فإنّ الخلاف استمر طوال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2006، حول القواعد الضابطة لذلك؛ إذْ أراد الائتلاف أن يحتفظ بحق اختيار الوزراء من الكتل وإقالتهم، الأمر الذي رفضته القوى السُّنيّة، وشكّلت لجنة باسم (المجلس المشترك للعمل الوطني) احتوى معظم قواهم الرئيسة (جبهة التوافق، بعض أقطاب القائمة العراقيّة، جبهة الحوار). وطال الصراع الائتلاف «الشيعي» ذاته، فقد نشب تنافس حاد بخصوص ترشيح رئيس الوزراء، ودار الانقسام بين استمرار إبراهيم الجعفري (حزب الدعوة) لولاية جديدة وبين ترشيح عادل عبد المهدي (المجلس الأعلى)، وكان موقف التيار الصدري مع الأول، ففاز الجعفري بفارق ضئيل، لكن القوى السُّنيّة والكرديّة رفضته، بسبب ما اعتبرته أداءً متواضعاً لحكومته، كما أن الإدارة الأمريكية عدّته شخصاً مفرِّقاً وغيرَ فعّال وقريبًا جداً من السيد مقتدى الصدر. وعلى الرغم من تمتّع الائتلاف الموحّد بالأغلبية في البرلمان، فإنّ الدستور ينصّ على قيام مجلس الرئاسة المكوّن من الرئيس ونائبيه بالاتفاق على ترشيح رئيس الوزراء، مما يمنح الأكراد والعرب السُنَّة عملياً حق نقض الاختيار[2].

وقد رفض الائتلاف العراقي هذا التدخل، وهدد بالتصرف بطريقة مماثلة إزاء اختيارات القوى الأخرى لممثليها في الحكومة والمناصب الأخرى، مثل عدم التجديد للطالباني وضرب

(1) هشام حكمت عبد الستار وآخران، المصدر السابق، ص348؛ مارينا أوتاوي، المصدر السابق.

(2) أرشد مزاحم الغريري، تطور العلاقات العراقيّة الأمريكيّة، مركز الكتاب الأكاديمي، 2013، ص106-107.

مرشّح السُنَّة لرئاسة مجلس النواب. إن الخلافات داخل الائتلاف خدمت المطالب السُّنيّة والكرديّة للمناورة ورفع سقف مطالبها.

وبعد صراعات ومفاوضات عديدة قرر الائتلاف اختيار نوري المالكي في 21 نيسان/أبريل 2006 بدلاً عن الجعفري، ونال ذلك رضا القوى الكرديّة والسُّنيّة. ويبدو إن انسحاب الجعفري جاء على وفق صفقة سياسيّة يتنازل فيها الأخير عن سعيه إلى البقاء في منصبه، مقابل احتفاظ حزب الدعوة الإسلامية حصراً بحق ترشيح من يخلفه. وعند اكتمال الخريطة التّوافقيّة بين القوى السياسيّة عُقدت جلسة مجلس النواب بتاريخ 22 نيسان/أبريل 2006، وانتهت بانتخاب رئيس المجلس ونائبيه ورئيس الجمهورية ونائبيه، وفي اليوم نفسه تمّ تكليف المالكي بتشكيل الحكومة[1].

ومن المؤكد أنّ التسوية لم تتم دون التفاهم حول منصب رئيس الجمهورية الذي حُسم بالتجديد ل(جلال الطالباني)، وأنيط منصب رئيس البرلمان إلى (محمود المشهداني). وهذا يعني أن العُرف السياسي العراقي قد رسّخ فكرة توزيع المناصب الرئاسية الثلاث على الشيعة، والأكراد، والسُنَّة على التوالي[2].

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ عملية تشكيل حكومة المالكي صاحبها جدل سياسي محتدم، ويُلاحظ في المفاوضات الجارية بين الكتل إن خبرة القوى السياسيّة بدأت تقوى وتترسخ رغباتها في المحاصصة وتوزيع المغانم، وقدّمت جميعها طلباتها المتعلقة بالحقائب الوزاريّة لرئيس الوزراء المكلّف، وكانت في صدارتها قائمة الائتلاف الموحد «الشيعيّة» التي سعت إلى تولي حقيبة وزارة الدفاع او الداخلية، فضلاً عن وزارتين سياديتين، واتّقد النزاع داخل مكوناتها نفسها أيضاً، ونازعتها في ذلك قائمة (العراقيّة) لتولي الداخلية بشرط أن يتولى مسؤول مستقل من الائتلاف حقيبة الدفاع، فيما يُترك لجبهة (التوافق) و(التحالف الكردستاني) التفاوض على الخارجية.

وكانت النقاشات تجري للتقريب بين وجهات النظر، وخفض السقف العالي للطلبات التي قدمتها القوائم. وبدا أن وزارتي الدفاع والداخلية استأثرت باهتمام المفاوضين، لأهميتهما

(1) محمد عبد حمادي، النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية، العربي للنشر والتوزيع، 2019، ص 162-163.

(2) هشام حكمت عبد الستار وآخران، المصدر السابق، ص 352.

الأمنيّة والسياسيّة وإمكانية الاستفادة من الموارد المخصصة لها، وكذلك على خلفية عزم رئيس الوزراء المكلف نوري المالكي بإحالتهما إلى مستقلين. ودارت المباحثات حول إعطاء الوزارتين إلى مستقلين من خارج القوائم (مع مراعاة التقسيم الطائفي)، أو أن تُعطى لأعضاء في القوائم، معروفين باستقلاليتهم وعدم اصطفافهم الطائفي. ولما كان أياد علاوي ما يزال شخصية نافذة في المشهد السياسي، فقد بُذلت مساعٍ لاسترضائه، عن طريق إحداث تعديلات في المجلس السياسي للأمن الوطني تتيح أن يكون هو رئيساً له، أو بمعنى آخر أن يكون مسؤولاً عن الملف الأمني في العراق[1].

وأصرّ حزب الفضيلة من جهته على تولي حقيبة النفط التي انضمّت إلى الوزارات «المتنازع عليها»، بينما رشّح لها آخرون (حسين الشهرستاني) رئيس كتلة مستقلون، وبرغم كونها صغيرة نيابياً لكن زعيمها مقرّب من المالكي وأحد أقطاب حزبه[2].

ولوّحت جبهة التوافق بالانسحاب من العمليّة السياسيّة برمّتها ومن مجلس النواب في حال عدم إسناد منصب وزير الدفاع إلى أحد أعضائها في الحكومة، وإن استمرارها في العمليّة السياسيّة مرهون بحصولها على وزارة الدفاع، إضافة إلى إحدى وزارتي النفط، والمالية. وكادت الخلافات على المناصب بين الكتل والأحزاب في البرلمان أن تؤدي إلى انهيار المفاوضات، لولا أن الكتل المتنفذة أدركت ضرورة تشكيل حكومة تضمها كافة، وتقاسم المناصب الرئاسية والحقائب الوزاريّة بينها، ما يعني توزيعها وفق قواعد خاطئة مبنية على «الطائفيّة والعنصرية» بدلاً عن الكفاءة والنزاهة والخبرة[3].

ولم يقتصر الصراع بشأن تولي المناصب، وإنما أيضاً على الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الحكومة وقطع الطريق أمام سيطرته المطلقة على مقاليد الأمور في البلاد. لذا اتفقت على تشكيل المجلس السياسي للأمن الوطني ليضمّ قادة الكتل البارزة ورؤساء الهيئات الحسّاسة.

وحصل الجميع على حصته فيها، بذريعة تشكيل حكومة «وحدة وطنية» عملاً بمبدأ

(1) تعليق مفاوضات تشكيل الحكومة العراقيّة يوماً

https://www.albayan.ae/one-world/20061.914140-30-04-

(2) النفط تنضم إلى الحقائب المتنازع عليها في حكومة المالكي

https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1610703&language=ar

(3) https://www.aljazeera.net/news/arabic/200614/5//

خلافات-المناصب-تهدد-مساعي-تشكيل

المشاركة الفعلية وتمثيل جميع المكوّنات. وقُسِّمَتْ الوزارات بصورة توافقية، بحيث حازت رضا جميع الكتل الفائزة التي صوّتت عليها بتاريخ 20 أيار/مايو 2006، وضمّت 37 وزيراً، ولا وجود للمعارضة بالتأكيد، وهي أكبر تشكيلة وزاريّة للدولة العراقيّة الحديثة منذ تأسيسها.

إنّ الجدل السياسي المحتدم الذي استمرّ تقريباً خمسة أشهر، يدلّ من بين أمور أخرى على وجود خلل في العمليّة السياسيّة، وغياب الثقة بين القوى بعضها للبعض الآخر وعلى وجود تعارض وتناقض بين أولوياتها، ما دفعها إلى التفاوض فيما بينها للوصول إلى صيغة توافقية، ترضى بها غالبيتها. والعمل وفق مبدأ الديمقراطيّة التّوافقيّة، وجعلها من الثوابت الوطنيّة المفروغ منها والترويج لها، لكن التجربة أثبتت فشل هذا النمط من الحكومات في إدارة شؤون بلد مثل العراق، لأنها جعلت رئيس السُّلطة التنفيذية مكبّل اليدين وغير مسموح له أن يتصرف بحرية مع وزرائه، حتى لو أخفق بعضهم أو قصّر البعض الآخر، بحجة المحافظة على التوازن وعدم الإخلال بين مكونات الشعب العراقي(1).

بلغت المناصب الرئيسة في الحكومة العراقيّة 45 منصباً، حصل الشيعة العرب منها على 22 + 1 للشيعة التركمان، أي ما نسبته 51.11 %، فيما حصل السُنَّة العرب على 12 بما نسبته 26.67 % والأكراد السُنَّة على 8 بنسبة 17.78 % و2 للمسيحيين أحدهما كردي بنسبة 4.44 %. ومن الناحية القوميّة أخذ العرب عموماً 34 منصباً بنسبة 75.56 %، والأكراد 8 مناصب بنسبة 17.78 %، والتركمان والمسيحيين 3 بنسبة 6.67 % مجتمعين.

وشهدت التشكيلة الحكومة هيمنة حزبية مطلقة، فمن بين ال45 منصب ذهب (3) منها فقط للمستقلين، علماً أن بعضهم مدعوم من الأحزاب أو مقرّب منها أي بنسبة 6.67 % فقط. واستحوذ حزب الدعوة الحاكم على (7) حقائب منها، والتيار الصدري (5) والذي امتثل لتوجيهات زعيمه السيد مقتدى الصدر في استقالة وزرائه وتعليق مشاركة نوابه في جلسات البرلمان بعد اتهامات متبادلة مع رئيس الحكومة، ولرفض المالكي وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية. المجلس الأعلى الإسلامي (4)، الحزب الإسلامي العراقي (5)، الحزب الديمقراطي الكردستاني (5)، حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (4)، القائمة العراقيّة الوطنيّة –أحزاب متفرقة- (12).

---

(1) أرشد مزاحم الغريري، تطور العلاقات العراقيّة الأمريكيّة، مركز الكتاب الأكاديمي، 2013، ص 107.

جدول (1-5): حكومة نوري المالكي الأولى 20 أيار/مايو 2006-22 كانون الأول/ديسمبر 2010

التركيب	التفصيل	العدد	النسبة (%)
القومي	عربي	30	77
	كردي	6	15
	تركماني	1	3
	آشوري	2	5
	المجموع	39	100
الاثني	شيعي	21	54
	سني	16	41
	مسيحي	2	5
	المجموع	39	100

سرت عدوى التوافق من توزيع المناصب إلى إقرار القوانين، فكانت المقايضات تبدأ، أو تُستعمل الضغوطات التي تمارسها كتلة ضد أخرى، فتقوم إحداها بتعطيل قانون معيّن مقابل تعطيل الآخرين لقانون هي قدّمته، أو تسمح بتمرير قانون مقابل تمرير آخر وهكذا. ومن الأمثلة المهمّة على ذلك، ما حصل عام 2009 [1]، حينما أصرت جبهة التوافق على تمرير قانون العفو مقابل موافقتها على تمرير قانون الموازنة العامة، كذلك إصرار الكثير من الكتل على تمرير ورقة الإصلاح السياسي مقابل التصويت على الاتفاقية الأمنيّة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واشترط «الكردستاني» شروطه الخاصة به. ومن هذه القوانين التي فشل المجلس في إقرارها، هي التعديلات الدستوريّة، التي تعد أساسية في تنظيم العمليّة السياسيّة[2].

وعليه، فقد أصبحت التوافقات السياسيّة والخلافات عائقاً ومانعاً أمام أداء الحكومة السليم، وجعلت من النظام الديمقراطي العراقي متأخراً سياسياً وإدارياً؛ إذْ أصبح شرط التوافق في مجلس النواب معطِّلاً للقرار السياسي والتشريعي وللدور الرقابي الذي يُعد صمام الأمان من تعسّف السُّلطة التنفيذية[3]. ما أدى إلى ارتفاع مؤشرات الفساد وأصبح العراق من الدول

(1) عامرة البلداوي، التجربة البرلمانية للنواب الشيعة، بحث في كتاب: شيعة العراق بعد 2003 الرؤى والمسارات، تحرير: مؤيد آل صوينت وعلاء حميد، بغداد، دار ومكتبة عدنان، 2019، ص 508.

(2) سعد شهاب أحمد الشيخ، الديمقراطية التوافقية وانعكاساها على الاداء السياسي للنظام السياسي في العراق بعد عام 2005، برلين، المركز الديمقراطي العرابي، 2022، ص 160.

(3) محمد هادي عبد الخضر، المصدر السابق، ص 191.

الأكثر فساداً؛ إذْ لا توجد معارضة سياسيّة فعّالة داخل البرلمان تكون نشطة، حيث جميع الكتل مشاركة في البرلمان بفعل التوافق والمحاصصة[1].

ونجح البرلمان أخيراً يوم 6 كانون الأول/ديسمبر 2009، في إقرار القانون الانتخابي المُقدّم من الحكومة[2]. وبدلًا مِن أن يحتوي هذا القانون التنوع الحاصل داخل المجتمع العراقي كانت النتيجة مزيداً من الخلافات والمشاكل والأزمات، وترسيخ الانقسامات بين مكوّنات الشعب العراقي، وأدت (الديمقراطيّة التّوافقيّة)، واعتماد التمثيل النسبي إلى عدم الاستقرار الحكومي[3].

وقبل انتخابات 2010 التي كان على الحكومة إجراؤها، انشطر المشهد السياسي العراقي على وفق التوافقات السياسيّة والطائفيّة. فانقسم المكوّن السياسي الشيعي بين كتلتين كبيرتين، أحدهما ائتلاف دولة القانون، والكتلة الأخرى الائتلاف الوطني العراقي[4]. وبدأت جبهة التوافق السُّنيّة تنشطر، بسبب الخلاف المتزايد بين الحزب الإسلامي العراقي والساسة العلمانيين الذين انضمّوا في البداية إلى الائتلاف[5]. وانضمّ عدد من الشخصيات السُّنيّة البارزة إلى ائتلاف وحدة العراق، الذي يغلب عليه السُنَّة. وانضمّ مجلس انقاذ الأنبار (السُنّي) إلى الائتلاف الوطني العراقي ولكن لم يكنْ له تأثير كبير[6].

سابعاً: حكومة نوري المالكي الثانية

من الواضح أنّ التوزيع العددي للحقائب الوزاريّة وفقاً للأوزان الطائفيّة والعرقية في حكومة المالكي الثانية بقي يراوح في مكانه، وذلك تبعاً لنتائج انتخابات العام 2010، التي لم تختلف عن سابقتها، في نسب حظوظ الفائزين إلا بشكل طفيف؛ إذْ حصل الائتلاف الوطني وائتلاف دولة القانون كليهما على (71+89= 160) مقعد من أصل (325)، وبنسبة (49،5 %)

(1) سعد شهاب أحمد الشيخ، المصدر السابق، ص 119.

(2) مركز كير-كارنيغي للشرق الاوسط:

https://carnegie-mec.org/200914/12//ar-pub-24737

(3) عبد العزيز عليوي عبد العيساوي، النظم الانتخابية والتجربة العراقيّة بعد عام 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسيّة، جامعة النهرين، 2013، ص144-146.

(4) دينا عبد العزيز محمد، المصدر السابق، ص203.

(5) مارينا اوتاوي، المصدر السابق، ص 2.

(6) المصدر نفسه.

من المقاعد. أما على المسار العربي/السُنّي، فقد حصلت قوائمه على نسبة (30%) من مقاعد البرلمان، مع انشقاق أغلب مناصري التوافق، وتحولهم للقائمة العراقيّة بزعامة أياد علاوي، وتوزعت باقي النسب على الأكراد وقوائم صغيرة[1].

أشارتْ نتائج الانتخابات بوضوح إلى تقدّم القائمة العراقيّة 91 مقعدا، بوصفها الفائز الأكبر، لكن وفق تفسير المحكمة الاتحادية فإنّ الكتلة الاكبر التي من حقّها تشكيل الحكومة هي التي تتشكل داخل البرلمان، لذا فقد تسابق الجميع إلى الاصطفاف طائفياً ومذهبياً؛ فانضمّ الشيعة إلى القوائم الشيعيّة وهكذا فعل الأكراد.

كان من المفترض أن تحمل انتخابات 2010 أمراً إيجابياً، فهي قد تشير إلى التقليل من التخندق الطائفي من خلال اعتماد نظام التمثيل النسبي، وعدّت العراق 19 دائرة انتخابية، كل واحدة من الـ 18 يمثل محافظة، والدائرة الـ 19 للعراق كله (للأقليات). لكن على الجانب السلبي، فإنّ الأمر اصطدم بعقبة مهمة إلا وهي الانقسام السياسي الشديد في العراق، إذْ لا يمكن لأي كيان سياسي أن يحصل على أغلبية الثلثين داخل البرلمان، التي تكفي لاختيار رئيس الجمهورية ابتداءً، كخطوة سابقة واجبة على اختيار من سيكلف لتشكيل الحكومة، فالحاجة إلى صفقة توافقية استمر لأشهر، لأنّ المسألة تتطلب رجوعاً ثانياً إلى إعادة الانتظام على الأسس التّوافقيّة والمحاصصة. لا سيما إن نظام التمثيل النسبي للقوائم سمح بتعددية كبيرة جداً وبصعود قوى عدة، كلها غير قادرة على تشكيل حكومة بمفردها، لهذا اتجهت إلى تشكيل حكومة توافقية بالاشتراك مع أكثر من قوة.

بل حتى الائتلافات لا تستطيع تشكيل حكومة؛ وطالما أن الوصول إلى النسبة اللازمة بحسب الدستور لتشكيل الحكومة من الصعب الوصول إليها بتآلف قوى طائفية لوحدها أو بتآلف قوى قومية (غير عربية) لوحدها، إذن يفترض تحالف قوى من تكوينين: طائفي وعرقي، وإذا كانت التحالفات اكبر فإنها ستفرض مساومات أكثر، وهو ما تم في تلك المفاوضات تحت عناوين تشكيل حكومة الشراكة والوحدة الوطنيّة، إلا أنها في مضمونها كانت تحالفات تقود إلى مزيد من المحاصصة والتّوافقيّة بين القوى السياسيّة[2].

(1) فراس البياتي، المصدر السابق، ص133.

(2) عدي عبد مزهر، النظام الانتخابي وانعكاساته على الاستقرار السياسي (مع نظرة في ضوء الدورة الانتخابية 2010-2014 في العراق)، مجلة المستنصرية للدراسات العربيّة والدولية، العدد 54، ص9-18.

بمعنى أن الحاجة إلى حكومة توافقية قاد إلى جعل نطاق التحالف القادر على تمرير اختيار رئيس الجمهورية في أوسع مدياته، وتوسيع نطاق التحالفات خارج دائرة ما تم جمعه من ائتلافات واستقطابات طائفية وعرقية، طالما أنّ كلّ مكوّن طائفي لا يتجاوز في أقصى الاحتمالات حاجز الـ 55 % أغلبية حققتها قوى التحالف الوطني (الشيعيّة) ومستوى الـ 20 % للقوى المنضوية تحت ائتلافات (سُنّية)، وال 18 % للقوى الكردستانية[1].

واقتضت الترتيبات السياسيّة أن يُصار إلى تقاسم السُّلطة على طريقة السلّة الواحدة، فتم التوافق في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 على انتخاب جلال الطالباني رئيساً للجمهورية ممثلاً للتحالف الكردستاني، ويكون أسامة النجيفي عن القائمة العراقيّة المدعومة سُنّياً رئيساً للبرلمان، وتكون رئاسة الحكومة لنوري المالكي المدعوم من دولة القانون، المكوّن الأهم في الكتل الشيعيّة.

ومن المستجدات هذه المرة أن يكون نواب رئيس مجلس النواب ضمن الصفقة، فأُتفق على تعيين النائب الأول من التيار الصدري (قصي عبد الوهاب السهيل)، والنائب الثاني من الديمقراطي الكردستاني (عارف طيفور)، واستمر الحال على ما هو عليه إلى اليوم، أي تعيين شخصين من الحزبين المذكورين حصراً في هذين المنصبين.

ونظراً لأن ذلك لا يُلبّي طموح «العراقيّة» صاحبة أكثر عدد من الأصوات فقد انسحب معظم نوابها، من الجلسة. لكن وإرضاءً لرئيسها (اياد علاوي) أُبتدع منصبٍ عائم وغير واقعي هو (المجلس الوطني للسياسات العليا) يتولى إصدار القرارات المصيرية يرأسه هو، الأمر الذي تمّ تمييعه عبر التسويف والمماطلة، وبقي حبراً على ورق[2].

ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية وإيران كلاعبتين قويتين على خط تشكيل الحكومة العراقيّة، ففي حين فشلت الأولى في مشروعها القائم على تقاسم السُّلطة بين المالكي، وعلاوي، واستبعاد الصدريين من المعادلة، نجحت الثانية من خلال علاقاتها التاريخية المستمرة مع جميع القوى السياسيّة الفاعلة، في فرض حلولها، التي تتعارض في معظمها مع الحلول الأمريكية. فأقنعت حليفها السوري، برفع الفيتو عن المالكي، كما مارست ما تستطيع

(1) المصدر نفسه، ص14-15.

(2) https://www.france24.com/ar/20101111-iraq-new-president-jalal-talabani-new-governement-maliki-vote-exit-iyad-allaoui-list

من ضغوط مع زعيم التيار الصدري على القبول به برغم تحفظاته الكثيرة واستبعاد الكتلة الأكبر الفائزة بزعامة إياد علاوي، بل تم شقّ صف تحالفه، بتطمين المتحالفين معه بوزارة هنا ووزارة هناك.

تتجسد التّوافقيّة في كلمات رئيس الجمهورية الذي قال في خطاب تكليفه لرئيس وزرائه في 24 تشرين الثاني/نوفمبر إن الحكومة ستكون حكومة شراكة ممثلة لجميع الأطراف. أما المالكي فقد أكّد أن الحكومة «ستكون بمشاركة الجميع، لا يُهمّش فيها أحد»[1].

ولكن هذه الكلمات الفضفاضة لا تنفي مشكلة أخرى سوف تظهر بعد هذا الاتفاق، وهي الدخول في نفق توزيع الحقائب الوزاريّة، لأن هذا التوزيع خضع لاعتبارات سياسيّة[2].

أجرى الرئيس المُكلّف عدّة حوارات مع القوى السياسيّة في محاولة للوصول إلى تفاهمات لتشكيل الحكومة، لكن تكريس مبدأ المحاصصة السياسيّة ببعدها القومي والعرقي والمذهبي وما سواه قد أنتج ديمقراطية توافقية، وصراعاً مستمراً بين إرادات متعددة تتكئ على انتماءاتها وولاءاتها الفرعية في الكثير من الأحوال، وتسبب بعرقلة تشكيل الحكومة لمدة ليست بالقصيرة امتدت تقريباً تسعة أشهر من آذار/مارس 2010 إلى تشرين الثاني/نوفمبر منه، حتى صوّت البرلمان لكابينته الوزاريّة التي تقدّم بها بتاريخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2010، كما صُوّت له بأنّ يدير بالوكالة الوزارات الأمنيّة لحين الانتهاء من اختيار أسماء مرشحين مستقلين لشغلها. وضمّت التشكيلة الجديدة آنذاك 38 وزارة، من بينها تسع وزارات بالوكالة و12 وزارة دولة، ثم ارتفع العدد إلى 42 وزيراً وثلاثة نواب لرئيس الوزراء، لتكون الأكبر في تاريخ العراق، وقد خَلَتْ من النساء في سابقة هي الأولى من نوعها بعد التغيير. ودافع المالكي عن قراره بتأجيل اختيار وزراء لعدد من الوزارات لدراسة سيرة المرشحين، مصرّحاً عند تقديم حكومته لمجلس النواب بقصد التصويت ونيل الثقة، بأنه غير راضٍ عن تشكيلة الحكومة، وأنه وقع تحت ضغوطات الكتل السياسيّة، وبيّن حجم الضغوط عليه قائلاً: «قد أطلب من المجلس تغيير بعض الوزراء أو من الكتل السياسيّة تغيير وزرائها إذا كانت الشروط غير متوافرة فيهم... وجدتُ من أصعب الأمور تشكيل حكومة شراكة حتى وصلت

(1) https://www.dw.com/ar/

(2) إياد الدليمي، حكومة المالكي الثانية.. المحاصصة مرة أخرى
https://elaph.com/Web/NewsPapers/2010620195/12/.html

المطالبات إن من لديه مقعد أو مقعدين يطالب بحقيبة وزاريّة... من حقّه أن يطالب ولكن كيف نُرضي الجميع. كيف لرئيس الوزراء ان يُرضي الجميع. الجميع غضبان عليّ وزعلان منّي لهذه الأسباب» [1]. وبقيت بعض الوزارات شاغرة لعدة أشهر، لحين الانتهاء من التفاوض بشأنها، بحسب ما ورد في الجدول (1-6)[2].

ويشير منتقدو «التّوافقيّة» في تشكيل تلك الحكومة إلى أنّها ولّدت أيضاً حكومة متضخّمة في حجمها وغير فاعلة وغير مستقرّة، تتمثّل فيها كل الإثنيات والمذاهب. فمع وجود هذا الكم الكبير من الشركاء بالعمليّة السياسيّة، ليس سهلاً تمثيلهم في الحكومة الجديدة؛ إذْ تضم الكثير من الوزارات الوهمية غير الضرورية، على غرار وزارة المجتمع المدني، ووزارة الدولة لشؤون الأهوار الجنوبية، التي أُنشئت كجزء من اتفاق تشكيل الحكومة، وقد وُزِّعت تلك المناصب على الأشخاص مكافأةً لهم على انضمامهم إلى حكومة المالكي، أمّا تعريف الغايات والأهداف من حقائبهم الوزاريّة فلم يأخذ حيزاً من الاهتمام. في حين أنّ الوزارات التي كان ثمة حاجة حقيقية إليها، مثل كالداخلية، والدفاع فقد ظلّت شاغرة. كما أُهدِر الشطر الأكبر من العام 2011 على محاولة الاتفاق على ثلاثة نوّاب غير ضروريين لمنصب رئيس الجمهورية الشرفي، علماً أنهم يملكون صلاحيات محدودة جداً وهم عامل هدر كبير للمال الحكومي[3].

ووصلت فوضى المناصب التصالحية أن الرئيس طالباني قدّم مشروعاً لتعديل قانون نوابه السابق، بما يكفل تعيين نائب رابع يمثّل القوميّة التركمانية. ويقضي المشروع باستحداث ذلك المنصب، بذريعة إنصاف المكوّن القومي الذي عانى لسنوات طويلة من الحيف، الأمر الذي لم يُمرر[4].

ومن مظاهر التوافق المبالغ به أن التشكيلة أقرّت وجود ثلاثة نواب لرئيس الوزراء أيضاً، مما أدى إلى حصول التضارب بينهم، لأن صلاحياتهم الدستوريّة تقاطعت في هذا المفصل أو ذاك، وبالتالي حدثت الكثير من المشكلات التي هددت بتقويض عمل الحكومة. فضلاً عن

(1) https://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/158894-2010-12-22/
البرلمان-العراقي-يقر-بالاجماع-حكومة-المالكي-الجديدة/

(2) https://alrai.com/article/444667/

(3) ريدار فيسر، العراق وتشكيل الحكومة لا ينتهي فصولًا:
https://carnegieendowment.org/sada/45125

(4) https://elaph.com/Web/news/2011631577/2/.html

ذلك فإنّ أولئك النواب كلهم قياديون في كتلهم السياسيّة والبرلمانية، وهذا يمثّل سلاحاً ذا حدين، الأول يكون داعماً لعمل الحكومة من خلال قيام كتل هؤلاء بتمرير القوانين الحكومية بالسرعة الممكنة. أمّا الثاني فيتمثّل باختلاف هؤلاء النواب فيما بينهم وسيؤدي إلى تعطيل عمل الحكومة وتأخير الكثير من القضايا والمشروعات المهمّة.

بلغ عدد الحقائب الوزاريّة أو المناصب السيادية في حكومة المالكي الثانية (44) منصباً، وُزعت على الأحزاب والطوائف، حصل الشيعة العرب منها على (21) حقيبة أو منصب + 2 للشيعة التركمان + 1 للشيعة الكرد الفيلية= (24)، أي ما نسبته 54.55 %، فيما حصل السُنَّة العرب على (12) بنسبة 27.27 % والأكراد السُنَّة على (7) 15.91 % وحصة المسيحيين (1) بنسبة 2.27. ومن الناحية الإثنية أخذ العرب عموماً 33 منصباً بنسبة 75.00 %، والأكراد 8 مناصب بنسبة 18.18 %، والتركمان 2 بنسبة 4.55 % والآشوريون 1 أي بنسبة 2.27 %.

جدول (1-6): حكومة المالكي الثانية (22 كانون الأول/ديسمبر 2010-8 أيلول/سبتمبر 2014)

التركيب	التفصيل	العدد	النسبة (%)
القومي	عربي	29	76.3
	كردي	7	18.4
	تركماني	2	5.3
	آشوري	1	2.6
	المجموع	38	100
الاثني	شيعي	22	57.9
	سني	15	39.5
	مسيحي	1	2.6
	المجموع	38	100

كان من نتائج الاتفاقات الكثيرة والمتشعّبة أن أُنتجت حكومة مترهلة، ممتلئة بالوزراء الذين لا طائل منهم، ممن تم الاتفاق عليهم لإرضاء الكتل والكيانات والائتلافات المشاركة في هذه الحكومة. وفي حين كان المالكي في حكومته السابقة يعلن بأنه يريد تقليص عدد الوزارات، فإنّه وبعد تكليفه وجد نفسه متّجهاً مرة أخرى نحو الأخذ بالخطأ نفسه، لإسكات هذه الكتلة أو تلك على حساب الجودة في إيجاد مؤسسات حكومية ناضجة، تعمل من أجل خدمة المواطن العراقي، حتى وصفها البعض بأنها حكومة «ترقيعية»، لأنها لم تُبنَ على الكفاءة والمهنية، إنما تم إيجاد وزارات جديدة من أجل إلا يشعر هذا الطرف أو ذاك بأنّ ما

حصل عليه من وزارات لا يتناسب مع استحقاقه الانتخابي أو الشعبي أو القومي وما شابه من تسميات ومصطلحات مختلفة، بذريعة حكومة الشراكة الوطنيّة، في حين أنّ واقع الحال يشير إلى أنها حكومة محاصصة جديدة، شبيهة بالتي جرّبها العراقيون في ما مضى، وكان حصادهم كارثياً، لأنّ أغلب الوزراء أو المسؤولين اخزلوا العمل بطائفتهم أو قوميتهم أو حزبهم أو منطقتهم، وبعضهم جعل عشيرته هي المعيار الحقيقي لتعامله مع هذه القضية أو تلك[1].

من هنا وجدنا أنّ حكومة المالكي الثانية شهدت أزمات سياسيّة متعددة ابتداءً من أول يوم تأسيسها. وزادت حالة العنف الدموي في السنين الأخيرة من عمر هذه الحكومة، فقد أصبحت الهجمات الانتحارية والسيارات المفخخة والاغتيالات أكثر حصاداً للأرواح.

وأصبح مجلس النواب غير قادر على محاسبة الحكومة في حالة تقصيرها، بدليل أنه لا يستطيع أن يحجب الثقة عن وزير واحد[2].

وأُتهم المالكي بأنه يُحابي مقربيه، ويوزّعهم على المواقع الحساسة من الدولة، حتى تلك التي يديرها وزراء سُنَّة، فهناك جملة من الوكلاء والمستشارين والمدراء العامين يحيطون بالوزير ويكبّلون يديه ويقيدون تحركاته، ولا تجري الأمور إلا بعد موافقتهم، وهكذا الحال مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء[3].

وفي إطار الاستعداد للانتخابات النيابية في نيسان 2014، أشّر تجزّأ الائتلافات والكيانات الشيعيّة مدى الانقسام والتنافس السياسي فيما بينها وخوضها الانتخابات بقوائم فئوية منفردة. أمّا الكتل السياسيّة العربية السُّنيّة فقد عانت كمثيلتها من الانقسام. وشملت التعددية والحزبية الساحة الكردستانية، والتي كانت حتى وقت قريب يتقاسمها الحزبان الرئيسان، لكن الأمر سرعان ما تغير إثر تشكّل حزب كوران/التغيير[4].

عند النظر إلى الخريطة الانتخابيّة في العراق، والتي هي انعكاس لسلوك الجماعات المكوّنة

---

(1) https://www.alkhaleej.ae/

ملحق/حكومة-المالكي-بين-خيارين

(2) سعد عبد الحسين نعمة، المشاركة السياسيّة والقرار السياسي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسيّة، جامعة النهرين، 2009، ص150-151؛ محمد هادي عبد الخضر، المصدر السابق، ص189.

(3) عبد المطلب عبد المهدي موسى، المصدر السابق، ص 110-111؛ الموصل تحت المجهر:

https://mosulmosul1.wordpress.com/201127/12/

(4) عن النظام الانتخابي المعمول به آنذاك وأثره في العراق ينظر: عدي عبد مزهر، المصدر السابق.

للشعب العراقي، نجد أن الكتل السياسيّة لم تتجاوز الطائفيّة، بحكم التأثيرات التاريخية الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة التي رافقت نشوء الدولة العراقيّة الحديثة وقبلها، وأن سلوكها بقي إثنياً-طائفياً في مجمله؛ إذْ غالباً ما تقتصر على مرشحي مكون اجتماعي بعينه. وإذا ما حوت بعض المرشحين من مكونات أخرى فبشكل محدود جداً. كما نجد إحجام أغلب القوائم الانتخابيّة عن المشاركة في الدوائر المحصورة على مكون اجتماعي مختلف معها إثنياً، فلم نرَ مثلاً نزول قوائم سُنّية في المحافظات الجنوبية ذات الأغلبية الشيعيّة، أو قوائم شيعيّة في محافظة الأنبار، أو قوائم عربية في إقليم كردستان والعكس صحيح.

وحتى قائمة ائتلاف الوطنيّة برئاسة «الشيعي» أياد علاوي، لم تحصل على أي تمثيل في كل المحافظات المصنّفة شيعياً، باستثناء مقعد واحد في بابل. بينما في انتخابات 2010، حصلت في المحافظات الشيعيّة على قرابة 13 مقعد، ما يدل على مقدار التخندق الطائفي الشديد[1].

إن المعدّلات المرتفعة من الفساد، والفئوية السياسيّة، والفشل المستمر لمؤسسات الدولة المعنية وللطبقة السياسيّة المسؤولة عن إدارة الهيئات التنفيذية والتشريعية العليا، يفسّر بشكل جزئي الانهيار المفاجئ للقوات المُسلّحة والسماح لعدد صغير من مقاتلي تنظيم (داعش) الإرهابي بالاستيلاء على الموصل في حزيران/يونيو 2014، واكتساحه أجزاء عدة من محافظات تشكّل ثلث العراق تقريباً. وتقول القوى السُّنيّة إن ظهور داعش جاء نتيجة الخلافات السياسيّة، وتفرّد بعض الأطراف المحسوبة شيعياً في حكم البلد، وغياب الرؤية المشتركة لإدارة المؤسسات الحكومية، خصوصاً الأمنيّة والسياسيّة. وهو ما نفته الحكومة[2].

ثامناً: حكومة حيدر العبادي

منذ إجراء الانتخابات في 30 نيسان/أبريل 2014 وحتى أواسط تموز/يوليو 2014 دخل العراق مرحلة من الجمود السياسي، نتيجة عدم الاتفاق على تقسيم المناصب، ولكن ضغوطاً مُورِسَتْ من دول كبرى، ومن المرجعيّة الدينيّة العليا في النجف الأشرف، لوضع الخلافات جانباً، ومواجهة هجوم الإرهابيين الذين واصلوا تمددهم في شمال البلاد وغربها. وبعد عدة

---

(1) خميس حزام والي ورياض غازي البدران، المصدر السابق، ص 70-79.

(2) يزيد صايغ، أزمة الدولة العراقيّة:

https://carnegie-mec.org/201723/11//ar-pub-74795

مشاورات تم التوزيع التوافقي على ممثلي المكوّنات (الشيعة، السُنَّة، الأكراد)، وفاز في 15 تموز/يوليو 2014 مرشّح تحالف القوى الوطنيّة النائب سليم الجبوري برئاسة مجلس النواب، والنائبين: حيدر العبادي عن التحالف الوطني «الشيعي» نائباً أول، وآرام الشيخ محمد عن التحالف الكردستاني نائباً ثانياً. ولم تجرِ الخطوة الثانية وهي انتخاب رئيس الجمهورية، إلا بعد أن توافقت الكتل الكرديّة الرئيسة على ترشيح فؤاد معصوم عضو الاتحاد الوطني الكردستاني للمنصب، وجرى انتخابه في 24 تموز من قبل مجلس النواب[1].

وفي 11 آب/أغسطس 2014 توصّل التحالف الوطني «الشيعي» إلى اتفاق على ترشيح حيدر العبادي لرئاسة الحكومة، بعد الانفتاح على الكتل السياسيّة الأخرى، لكي تحظى عملية منح الثقة للحكومة بمقبولية جميع الاطراف. وهو ما دفع الرئيس فؤاد المعصوم لتكليفه بتشكيل الحكومة. وجاء ذلك إثر توتر داخل التحالف المذكور، أثاره نوري المالكي، الذي طالب بترشيحه لولاية ثالثة، رغم تخلي حلفائه في التحالف الوطني عنه، مثيراً بذلك انتقادات محلية ودولية حادة، أخذت عليه تشبّثه بالسُّلطة وتهميشه المكوّن السُنّي حسب قولها. وكان العراق بأمسّ الحاجة لترتيب وضعه الداخلي بالشكل الذي لا يثير حفيظة المجتمع الدولي، ويفتح الطريق أمام المساعدات لوقف زحف تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)[2].

وبذلك بدأ رئيس الوزراء المكلّف رحلة شاقة من المفاوضات المطوّلة مع ممثلي القوى السياسيّة، استمرت حوالي شهراً، وقد تسيّد الخلاف على أجواء المفاوضات، حتى تشكلت فيه حكومته في (8 أيلول/سبتمبر 2014). وتمّ تقسيم «كعكة» المناصب -إذا صحّ التعبير- على 39 جزءاً (28 حقيبة وزاريّة+ 11 منصب آخر من ضمنها نائبي رئيس مجلس النواب)، وذهبت جميعها للأحزاب أو مرشحيها التكنوقراط. وكانت حصة حزب الدعوة الحاكم (5) منها، والتيار الصدري حصل على (4) أي أقل من المرة السابقة بواحدة، وارتفعت حصة المجلس الأعلى الإسلامي إلى (4)، الحزب الديمقراطي الكردستاني (2)، الاتحاد الوطني الكردستاني (2)، القائمة الوطنيّة العراقيّة (3)، اتحاد القوى الوطنيّة «السُّنيّة» (5). كتلة منظمة بدر النيابية (4)، ائتلاف دولة القانون (4). ويُلاحظ على هذا التوزيع الحزبي ارتفاع حصة بعض الكتل

(1) محمود الدرمك، صحف العراق: البرلمان خرج من عنق الزجاجة

https://www.aljazeera.net/news/presstour/201416/7//

صحف-العراق-البرلمان-خرج-من-عنق-الزجاجة

(2) https://www.dw.com/ar/ %D8 %AA %D9 %83 %D9 %84 %D9 %8A %D9 %81-

مثل (بدر) على حساب الأخرى مثل (الوطنيّة العراقيّة). كما لم تذهب حصة الأكراد للحزبين الرئيسيين فقط وإنما شاركهم أيضاً حزب التغيير، والاتحاد الإسلامي الكردستاني، فيما حصل التركمان على حقيبة واحدة، لكنّها ضمن تكتل حزبي شيعي معروف.

وكان التوزيع الطائفي والعرقي للمناصب في حكومة العبادي ال39 على النّحو الآتي: حصل الشيعة العرب منها على 22 حقيبة أو منصبا + 1 للشيعة التركمان= 23 أي ما نسبته 58.97 %، فيما حصل السُنَّة العرب على 11 منصبا بنسبة 28.21 %، وحصة الأكراد السُنَّة 6 بنسبة 15.38 %، المسيحيين 1 بنسبة 2.56 %. ومن الناحية القوميّة أخذ العرب عموماً 31 منصباً بنسبة 79.49 % والأكراد 6 مناصب بنسبة 15.38 %، والتركمان 1، والمسحيين 1، بنسبة 2.56 لكل واحد منهما، وبِحسبِ الجدول في أدناه:

جدول (1-7): حكومة حيدر العبادي (8 أيلول/سبتمبر 2014-24 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

التركيب	التفصيل	العدد	النسبة (%)
القومي	عربي	26	81.3
	كردي	4	12.5
	تركماني	1	3.1
	كلداني	1	3.1
	المجموع	32	100
الاثني	شيعي	19	59.4
	سني	12	37.5
	مسيحي	1	3.1
	المجموع	32	100

وكمثال جليّ على المحاصصة الحزبية في توزيع المناصب الوزاريّة فإنّ روز نوري شاويس من الحزب الديمقراطي الكردستاني تقلّد منصب وزارة المالية بأمر البرلمان، وأُعطي منصب نائب رئيس الوزراء لهوشيار زيباري من الحزب نفسه، لكن الاثنين تبادلا منصبيهما بعد ثلاثة أسابيع فقط ضمن صفقة توافقية داخلية!. وأوضحت كتلة التحالف الكردستاني في 28 أيلول/سبتمبر 2014 أنه تم الاتفاق خلال اجتماع المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني على إجراء تغيير في مناصب مرشّحيه في الحكومة، وقرر استبدال منصب «شاويس» من وزيرٍ للمالية إلى نائب رئيس مجلس الوزراء بدلاً عن «زيباري» الذي تسنّم بدوره منصب وزير المالية، بذريعة أنّ هذه المناصب مُنِحَتْ للنواب

الأكراد دون علمهم، وحسب القانون فمن حقّهم الآن ملء هذه المناصب، لهذا السبب. ولا أعرف عن أي قانون يتحدثون؟[1].

واجهت حكومة العبادي مشاكل جمّة، منها تحدي تنظيم داعش الإرهابي، وانخفاض أسعار النفط، وإشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية، وحكومة إقليم كردستان، والحكومات المحلية، كما شهدت السنة الثانية من عمرها ازدياد الضغط الشعبي، وصولاً إلى ثمان محافظات عراقية جنوبية، والذي أخذ يدخل مرحلة جديدة منذ آب/أغسطس 2015، من أجل المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل[2].

وفي 9 آب/أغسطس 2015 أقرّ مجلس النواب ورقتي الإصلاح الوزاريّة التي قدّمها رئيس الحكومة، والهادفة إلى تقليص نفقات الدولة ومكافحة الفساد والحد من المحاصصة الطائفيّة في تعيين كبار المسؤولين في الدولة. وتتضمن إلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية، ونواب رئيس الوزراء، وإلغاء مخصصات أصحاب الدرجات العليا من الموظفين، والمتقاعدين، وتخفيض المخصصات المالية الممنوحة لكبار المسؤولين[3].

وكان من المفترض أن تلتزم الأحزاب بها، لكنها استطاعت أن تلتفّ عليها غير مرة في التجربة العمليّة لخدمة مصالحها الضيّقة[4]. فمثلًا حينما وافقت الحكومة على مقترح رئيسها بإلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية، وأُقصي (المالكي والنجيفي وعلاوي) مرة واحدة، فإنهم تحدوا العبادي عن طريق شكوى للمحكمة الاتحادية التي نقضت القرار وأعادتهم إلى مناصبهم في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2016 [5].

(1) علي محسن راضي، حزب بارزاني يعلن استبدال شاويس وزيباري لمنصبيهما في الحكومة الاتحادية:
https://burathanews.com/arabic/news/248850

(2) أحمد عبد الأمير الأنباري، حكومة الدكتور حيدر العبادي تحديات الإصلاح والفرص المتاحة، مجلة دراسات دولية، العدد69، ص 65-67؛

https://www.alsumaria.tv/news/142514/

(3) همسة قحطان خلف، المصدر السابق، ص 16؛

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015150811/08/_iraq_reforms

(4) المصدر نفسه.

(5) حمزة مصطفى، العراق: المالكي والنجيفي يقولان إن قرار رئيس الوزراء إلغاء مناصب نائب الرئيس «غير دستوري

https://eng-archive.aawsat.com/hamzamustafa/news-middle-east/iraq-maliki-nujaifi-say-pms-decision-to-cancel-vice-president-posts-unconstitutional

ولتحقيق الإصلاحات المنشودة أصدر رئيس الوزراء أمراً ديوانياً في 16 آب/أغسطس 2015 يقضي بتقليص عدد أعضاء مجلس الوزراء ليكون (22) عضواً بدلاً عن (33) عضواً، من خلال إلغاء بعض الوزارات ودمج أخرى. وأعفى (123) من وكلاء الوزارات والمدراء العامين[1].

لكن الأحزاب أمكن لها التحايل على كل إصلاح من خلال آليات تطبيقه، فقد اتفقت الكتل السياسيّة إنها هي التي ستسمّي المرشحين للمناصب المقبلة «بالطريقة التي تحفظ التوازنات الوطنيّة». وتقدّم أسماء مرشحيها لمناصب الوزراء بواقع ثلاثة مرشحين لكل وزارة عن كل كتلة، على أن يتولى رئيس الوزراء اختيار مرشح من الثلاثة وتقديمهم إلى البرلمان، فالمشكلة إذاً بقيت نفسها.

ودعا رئيس الوزراء في 9 شباط/فبراير 2016 إلى إجراء تعديل وزاري جوهري [2]، وكان من المفترض أن يهبط عدد التشكيلة الوزاريّة من 22 إلى 16، لكن سيطرة الطبقة السياسيّة المشاركة في الائتلاف الحكومي والتي تستخدم نظاماً للحصص على أساس عرقي وطائفي، لم تسمح للعبادي أن يهدّد مواقعها ويُضعف شبكات المحسوبية لديها. فبالفعل، حينما قدّم قائمته يوم 31 آذار/مارس ردّ البرلمان بالمماطلة ولم يصوّت؛ ما دفع الصدر إلى سحب وزرائه الأربعة، في خطوة تصعيدية جديدة مهّدت لأزمة كبيرة، كادت أن تُطيح بالحكومة برمّتها. وفي 26 نيسان/أبريل 2016 صوّت البرلمان لصالح منح الثقة لخمسة وزراء جُدد فقط، ما أشعل غضب الشارع احتجاجاً على عدم تشكيل حكومة «التكنوقراط».

وممّا زاد الطين بلة، إنّ الأزمة اتخذت بُعداً جديداً، عندما أصدرت المحكمة الاتحادية العليا (أعلى سلطة قضائية)، في 28 حزيران/يونيو، قراراً أبطلت بموجبه تصويت البرلمان على التعديل الجزئي للحكومة. وفي تموز/يوليو، أعلن العبادي قبول استقالة سبعة وزراء شيعة من حكومته. وبموازاة ذلك، صوّت البرلمان، منتصف ذلك الشهر، لصالح منح الثقة لتعديل حكومي جديد. وفي 25 أب/أغسطس، صوّت لإقالة وزير الدفاع خالد العبيدي، وبعد أقل من شهر، وتحديداً يوم 21 أيلول/سبتمبر، تم التصويت لصالح إقالة وزير المالية الكردي، هوشيار زيباري، وقال كلا الوزيرين إن سبب إقالتهما سياسي[3].

---

(1) أحمد عبد الأمير الأنباري، المصدر السابق، ص 76-77.

(2) المصدر نفسه، ص 73-81.

(3) عارف يوسف وعلي جواد، حكومة العبادي في 2016 احتجاجات واستقالات وحقائب بلا وزراء: https://www.aa.com.tr/ar/

أعلنتْ جميع الكتل السياسيّة تأييدها لخطط الإصلاح وتعيين الكفاءات، لكنّها في الحقيقة تنازعت على أبسط المكتسبات وأدق التفاصيل، وتبادلت الاتهامات في ما بينها. فمثلاً اشترط اتحاد القوى السُّنيّة عدم التلاعب بحصصه الوزاريّة، مهما كانت المسبّبات المؤدية إلى التغيرات الحكومية. وفي المقابل اشترطت الأحزاب الكردستانية ذات الشروط، بل أصرّت على عدم قبول أيّ مرشح لوزارة المالية (من بعد هوشيار زيباري)، لأنّها من حصّة الحزب الديمقراطي الكردستاني حصراً.

وذهبت حقيبة الدفاع لمرشّح كتلة «متحدون للإصلاح»، والداخلية لمرشّح كتلة بدر النيابية. في المقابل انسحبت كتلة «الوطنيّة» بزعامة إياد علاوي، معتبرةً الوزارة من حصّتها، وشككت بمفهوم التكنوقراط الذي يرفعه رئيس الوزراء العبادي، وهو في الواقع تنفيذاً للمحاصصة والمحسوبيات ذاتها. وعلى الرغم من إن الشخصيات الجديدة مستقلة كما يُقال عنها، لكن مع هذا، لا تمرّ الأمور دون اتفاقات مسبقة في الاجتماعات الجانبية، فالكتلة البرلمانية الشيعيّة، لا تصوّت لمثيلتها السُّنيّة، إن لم توافق الثانية على مرشّح الأولى، والعكس صحيح[1].

أعلن رئيس الحكومة في 15 كانون الأول/ديسمبر 2017، عن بدء تطبيق «حصر السلاح في يد الدولة»، مُرحِّباً بدعوة المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني إلى «عدم استغلال المتطوعين والمقاتلين في الحشد (الشعبي) سياسياً»، ومؤكداً على أهميّة إبعاد المؤسسات الأمنيّة عن الانخراط في العمل السياسي. لكن الحقائق الميدانية أكّدت أنّ الحكومة أضعف من الجماعات المُسلّحة، ولم تستطع منعها من التحوّل إلى كيانات سياسيّة والمشاركة في الانتخابات النيابية التي جرت في 12 أيار/مايو 2018[2].

تاسعاً: حكومة عادل عبد المهدي

بدت نسبة الإقبال والمشاركة في انتخابات 2018 متدنية جداً، ولم تتعد الـ 30 % في عموم البلاد، أو أكثر من ذلك بقليل. وذهبت تقارير منظمات المراقبة والرصد إلى إن الانتخابات شابتها عمليات تزوير واسعة ومنظمة[3]. ممّا عكس المزيد من التراجع في شرعية العمليّة السياسيّة وقدرتها على كسب قبول المجتمع، وهو موقف زكّته الطعون الكبيرة بنزاهة

(1) سمير السعيدي، المصدر السابق.
(2) المصدر نفسه، ص 46-48، و47-55 و70.
(3) المصدر نفسه، ص 75.

الانتخابات، ولاحقاً التسويات السياسيّة المحاصصاتية بين القوى التي تمثّلت في البرلمان[1]. ووقعت حادثة كشفت مهزلة انتخابات 2018، وكيف تُدار العمليّة السياسيّة، ففي 10 حزيران/ يونيو 2018، نشب حريق هائل في مخزن ببغداد، تستأجره مفوضية الانتخابات لخزن صناديق الاقتراع، وأتى الحريق على العدد الأعظم من تلك الصناديق والأصوات[2].

كان هناك تنافس شديد بين الائتلافات لتشكيل أكبر تكتّل برلمانيّ، وجاءت نتائجُ الانتخابات لتُعقّد الأمور أكثر: فالكتل الشيعيّة الثلاث الفائزة في الانتخابات: سائرون (54 مقعدًا)، والفتح (47 مقعدًا)، والنصر (42 مقعدًا)، لم تستطع تشكيل حكومة بمفردها، وحالت الانقسامات الشيعيّة الداخلية دون تكوين أكبر كتلة نيابية واحدة. أمّا بالنسبة إلى القوى البرلمانية المؤثرة الأخرى، الأكراد مثلًا في الانتخابات البرلمانية الثلاث السابقة فكان موقفهم شبه محسوم سلفًا نحو تأييد الكتلة الشيعيّة الاكبر ومرشحها لرئاسة الوزراء، لكن انتخابات 2018 أحدثت تغيرًا في ديناميات السُّلطة داخل الكتلة الشيعيّة المُسيطر عليها حزب الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي منذ العام 2003[3]. وأفرزت التقاطعات الحادة بين القوى النافذة المتصارعة على السُّلطة انقساماً حاداً، أظهر منذ البداية أنّ الطريق شاق أمام تشكيل حكومة عراقية جديدة (2018-2022)، فلأوّل مرة، ينقسم حزب الدعوة الحاكم على نفسه، «النصر» (العبادي) و«ائتلاف دولة القانون» (المالكي)[4]

إنّ الانقسام الداخلي بين الشيعة صعَّب على السُنَّة والأكراد اختيار كتلةٍ للتحالف معها. وفي الوقت نفسه شعرت الأطراف الشيعيّة بأنّ الآخرين يستفيدون من انقساماتها وضعفها، لذا سارع العامري والصدر لمحاولة الوصول إلى اتفاق حول ترشيح رئيس وزراء «توافقي»، ويجب أن يكون مستعداً لتقديم التنازلات. ومن جهة ثانية اتضح دور التدخلات المكشوفة في شؤون العراق وأسهمت الخصومة بين واشنطن وطهران إسهامًا كبيرًا في تحديد مستقبل

(1) حارث حسن، الاحتجاجات التشرينية وبنية السلطة في العراق مقاربة سياسية، بحث في كتاب: الاحتجاجات التشرينية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد، مؤسسة المدى، بغداد، 2020، ص 24-25.

(2) صفاء خلف، العراق ما بعد «داعش» (2014-2018) أزمات الافراط والتفاؤل، بغداد، دار الكتب العلمية، 2019، ص 76-79.

(3) كمران محمد بلاني، الجوانب المعقَّدة في انتخابات 2018:
https://research.sharqforum.org/ar/201807/10//formation-of-iraqi-government/

(4) صفاء خلف، المصدر السابق، ص71.

العمليّة التّوافقيّة، ففي حالات النزاع، تلجأ الكيانات العراقيّة إلى رعاتها الخارجيين طلبًا للدعم[1].

بدأت مرحلة جديدة من الخلافات بين القوى السياسيّة والكيانات السياسيّة للتوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل التحالفات، في ظل خلافات بشأن كيفية احتساب عدد أعضاء الكتلة الأكبر؛ وبعد مضي أربعة أشهر، أعلن كلٌ من (البناء: وتضم الفتح، ودولة القانون، والقرار، والجماهير وغيرها) و(الإصلاح: وضم: النصر، والحكمة، وسائرون) حصولهما على الكتلة الأكبر، وبالتالي زعم كل منهم أحقيته في تشكيل الحكومة. وبسبب هذا الخلاف علّق المجلس جلسته إلى 15 أيلول/سبتمبر 2018، وفيها أُنتخب محمد الحلبوسي عن المحور الوطني «السُنّي» قائمة الأنبار هويتنا[2].

وانشغلت الطبقة السياسيّة بالصراع على رئاسة الوزراء، وحينما سارعت بعض القوى إلى دعم عادل عبد المهدي (توافقياً)، وهو عضو سابق في المجلس الأعلى الإسلامي. وأقدم برهم صالح (من حزب الاتحاد الوطني) فور انتخابه في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2018 على تسمية الأخير لرئاسة الحكومة. ولأول مرة لم يكلف رئيس جمهورية مرشّح الكتلة الأكبر، وإنما حصل توافق بين الكتل في مجلس النواب على شخص رئيس الوزراء وتم تكليفه. مما يعني أنه وبدلاً عن التغيير، أعادت التفاهمات انتاج هيمنة الجزء الأكبر من النخبة السياسيّة على السُّلطة، وقد جاءت التسوية المتحايلة دستورياً وفق صفقة توافقية تم بموجبها تحاصص الوزارات والمؤسسات وجزءاً مهماً من الموارد[3].

كان الائتلاف الذي سمّى (عبد المهدي) لرئاسة الحكومة متصدّعاً وملتبس المعالم، فالصدر والعامري يمتلكان رؤيتَين مختلفتَين، ولم يتفقا على برنامج محدد في السياسات، وأجرى عبد المهدي مفاوضات ثنائية منفصلة حول الحقائب الوزاريّة مع ائتلاف دولة القانون وتحالف المحور الوطني العربي السُنّي على الرغم من أن كلَيهما كانا جزءاً من كتلة البناء. وحينما دعا

(1) هدى خالد خضير، أزمة تشكيل الحكومة العراقيّة عام 2018 وأسبابها السياسيّة والقانونية، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، المجلد 13، العدد 46، القسم 3، حزيران 2021، ص260؛ كمران محمد بلاني، المصدر السابق.

(2) هدى خالد خضير، المصدر السابق، ص262-263.

(3) حارث حسن، المصدر السابق، ص 21؛ كيرك سويل، حكومة متصدّعة في العراق، المصدر السابق، https://carnegieendowment.org/sada/77676

الرئيس المكلّف عادل عبد المهدي، مختلف كفاءات البلاد إلى الترشّح لمناصب حكومته عبر نافذةٍ الكترونيةٍ، لإتاحة الفرصة للمستقلين لأخذ دورهم، اتضح إنه مجرد كلام إعلامي، وغير موجود على أرض الواقع، فالكل يتصارع على «الكعكة» ويسعى للحصول على الامتيازات والوزارات، إلا ما ندر.

وكان عبد المهدي على موعد مع انطلاقة متعثّرة، عندما عقدَ مجلس النواب جلسة للموافقة على التشكيلة الحكومية المقترحة في 24 تشرين الأول/أكتوبر؛ إذْ أصرّ ممثلو المحافظات السُّنيّة على إدراج مطالب محافظاتهم في نص البرنامج الحكومي، كما أبدت كتلة سائرون، اعتراضها على العديد من الأسماء المطروحة. ثم توصّل قادة الكتل إلى تسوية قضت بالموافقة على 14 وزيراً فقط من أصل 21 اسماً مقترحاً في التشكيلة الأساسية. ومن المناصب الوزاريّة المهمّة التي بقيت شاغرة حقائب الداخلية والدفاع والعدل[1].

وعلى الرغم من أنّ (الفتح) حصل مع حلفائه السُنَّة على عددٍ من الوزارات الأقل شأناً، إلا إنهم فشلوا في تحقيق هدفهم الأكثر أهميّة، وهو تثبيت تعيين فالح الفياض رئيس هيأة الحشد الشعبي وزيراً للداخلية، ولم يحصلوا أيضاً على تعيين مقرّبة لكتائب بابل الكلدانية، وزيرةً للعدل. وزعمت صحيفة الشرق الأوسط» اللندنية، إن حزب الله اللبناني مع جهات إيرانية وروسية رفيعة المستوى، تدخلت لدعم تولّي الفياض، أمّا «سائرون» فقد حظي ببعض المكاسب وتمكن من فرض فيتو على رئيس الوزراء لمنعه من تسمية بعض خصومه.

كما اندلع صراع على وزارة الدفاع، ووصلت الخلافات السياسيّة داخل المحور السُنّي أوجّها، لدى مطالبة رئيس الحكومة، كتل المحور بتسمية مرشحٍ لمنصبِ وزير الدفاع (العُرف التوافقي يقضي بأنّ الدفاع للسُنَّة دون غيرهم). فكان سليم الجبوري أبرز المتنافسين على المنصب. ويعزو البعض ذلك إلى وجود الرعاة الدوليين، الذين حاولوا تمكين الحزب الإسلامي العراقي (امتداد الإخوان المسلمين) من تصدّر المشهد السياسي السُنّي من جديد. وكمحاولة لتعويض خسارة ذلك الحزب للموقع السيادي الأعلى الذي فقده (رئاسة البرلمان)[2].

(1) كيرك سويل، حكومة متصدّعة في العراق:

https://carnegieendowment.org/sada/77676

(2) أحمد حميد، المحاصصة المذهبية تؤجل استكمال الحكومة العراقيّة:

https://hafryat.com/ar/blog/ %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %85 %D8 %AD %D8 %A7 %D8 %B5 % D8 %B5 %D8 %A9-

وحينما أصرّ عبد المهدي على إبعاد الوزارات الخدمية عن حصص الأحزاب في الحقائب الوزاريّة المخصصة لها، ولاقت محاولاته لملء المناصب الشاغرة مقاومة شديدة، ولم يصوّت البرلمان على الأسماء المطروحة للتوزير في 6 تشرين الثاني/نوفمبر[1]. وبقيت حالة عدم التوافق لأسابيع طويلة حول ما تبقى من مناصب، ولم يتم حسم إلا ثلاثة من أصل ثمانية في جلسة 18 كانون الأول/ديسمبر 2018، أُسندت ل(تحالف البناء) و(كتلة صادقون، عصائب أهل الحق) والحزب الإسلامي العراقي، وأُجّل النقاش حول الأخرى[2]. وأُحيل التصويت على وزارة التربية إلى جلسة أخرى لإقرار مرشّحة حزب المشروع العربي[3]. كما أن الخلافات في صفوف الأكراد عطّلت تثبيت تعيين وزير العدل، فيما بقيت تولية وزير الهجرة متعثرة حتى 24 كانون الأول/ديسمبر بسبب الانقسامات في الصف المسيحي، مع العلم بأنّ هناك خمسة نوّاب مسيحيين فقط في مجلس النواب العراقي المؤلّف من 329 نائباً، وأُسندت الوزارة إلى نوفل بهاء، مدعوماً من حركة بابليون (إحدى فصائل الحشد)[4].

ومع استمرار تسريبات أسماء بعض الوزراء، استشعرت أحزاب عراقية خطر استبعادها من التشكيلة الوزاريّة الجديدة، وعدم ضمّ أسماء منها لشغل مناصب معيّنة، منها (الحكمة، والمجلس الأعلى، وائتلاف الوطنيّة)، فباشرت بدفع أعضائها إلى البدء بهجمة ضدّ تحركات عبد المهدي[5]. وتركّز الخلاف بين تحالف «الإصلاح والإعمار» وتحالف «البناء» على اسمي المرشحين لتولي وزارتي الدفاع والداخلية. وسمح السياسيون لأنفسهم ان يتركوا الدولة بلا وزيرين لأهم وأخطر وزارتين مدة طالت على ستة أشهر، ولم يُستكمل التصويت على التشكيلة الوزاريّة إلا في 24 حزيران/يونيو 2019، بمنح الثقة لنجاح حسن الشمري وزيراً الدفاع، وياسين طه الياسري للداخلية، وفاروق أمين شواني للعدل، مدعومين من: منظمة بدر، وقائمة العراقيّة (علاوي)، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني على التوالي[6].

(1))) كيرك سويل، المصدر السابق.

(2) https://www.aljazeera.net/news/politics/201818/12/

(3) https://www.france24.com/ar/20181230

(4))) كيرك سويل، المصدر السابق.

(5) زيد سالم، ترقب لموعد إعلان الحكومة العراقيّة: الوزارات الخدمية من حصة المستقلين:
https://www.alaraby.co.uk/
ترقب-لموعد-إعلان-الحكومة-العراقيّة-الوزارات-الخدمية-للمستقلين

(6) https://archive4.parliament.iq/ar/201924/06//

وبحسب تقاسم الوزارات بين القوى السياسيّة، فإنّ حصة الشيعة كانت (14) من أصل 27 منصباً، أي ما نسبته 51.85 %، أمّا حصة المكوّن السُنّي العربي فهي (7) بنسبة 25.93 % وبلغت حصة الأكراد (5) بنسبة 18.52 % وحصل المكوّن المسيحي على وزارة واحدة بنسبة 3.70 %. وعدّ بعض المراقبين إن 7 من أصل 27 ممّن تولوا المناصب كانوا شبه مستقلين، لكنهم في الحقيقة، حظوا بدعم أو اشتراطات من أحزاب متنفذة، وتوزعت الأخرى على الكتل والأحزاب، كلٌّ بحسب وزنه النيابي وسطوة سلاحه، كما موضّح في الجدول ادناه.

جدول (1-8): حكومة عادل عبد المهدي 24 تشرين الأول/أكتوبر 2018- 7 أيار/مايو 2020

التركيب	التفصيل	العدد	النسبة (%)
القومي	عربي	19	82.6
	كردي	4	17.4
	كلداني	1	4.3
	المجموع	23	100
الاثني	شيعي	13	56.5
	سني	9	39.1
	مسيحي	1	4.3
	المجموع	23	100

يبدو أنّ عبد المهدي قُدّر له أن يخوض معركة شاقّة كلّما أراد الحصول على الموافقة لإقرار تشريعٍ ما أو تعيين شخص، فكانت أزمته السياسيّة الأولى على خلفية إقرار موازنة 2019، فكان أن شنّ نواب الكتل الكبرى هجوماً كلامياً ضده بدءاً من 26 تشرين الثاني/نوفمبر، واشترطوا تعديلات كثيرة عليها، وتركّزت الانتقادات السُّنيّة على التفاوت الكبير في الإنفاق بين المحافظات ذات الأكثرية الشيعيّة والسُّنيّة[1].

وواجهت حكومة عبد المهدي ثلاث أزمات خانقة، دفعتها إلى حافة الانهيار، فإلى جانب الخلل الوظيفي السياسي المعهود في البلاد، ظهرت الأولى كأزمة مالية أجّجها انهيار أسعار النفط[2]، وتمثّلت الثانية بجائحة «كوفيد 19» الذي فاقم من المعاناة الاقتصاديّة[3]. وشكّلت

(1) كيرك سويل، التحديات أمام الحكومة العراقيّة الجديدة:

https://carnegieendowment.org/sada/81444

(2) المصدر نفسه.

(3) حسن لطيف الزبيدي وأحمد المعموري ومقدام الفياض، حصاد عام من الأزمات، بحث ضمن كتاب: العراق 2020 التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار، بيروت، 2021، ص 25-26.

الأزمة الثالثة تحدياً جدّياً للحكومة، باندلاع احتجاجات تشرين الأول 2019 (سنتحدث عنها في المحور اللاحق)، واستقالة رئيس الحكومة على إثرها في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

وبعد أن تحوّلت إدارته إلى حكومة تصريف شؤون يومية، صُدمت بحادثة اغتيال قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني، ورفيقه نائب رئيس هيأة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس في غارة أمريكية على مطار بغداد بتاريخ 3 كانون الأول/يناير 2020[1]، وتداعياتها الخطيرة، فيما فشل البرلمان في التوافق على مرشحين جديدين يخلفاه، هما الأول محمد توفيق علاوي الذي كلّفه رئيس الجمهورية في 1 شباط/فبراير 2020 الذي قال إنّ الكتل السياسيّة تعاملت معه على أساس إن هذه الوزارة أو تلك تعد مؤسسة تابعة لها دون غيرها، وقدّمت الأطراف الطائفيّة اعتراضًا جوهريًا على صيغة كابينته؛ لأنّها لم تتضمن حصصهم الحزبية[2]. وكانت مهمّة المرشّح الثاني عدنان الزرفي (رُشّح يوم 17 آذار/مارس) أكثر صعوبة، في ظل انقسامات القوى الشيعيّة الرافضة له، والخشية من رئيس حكومة حازم، يقف ضد مصالحها وامتيازاتها، وزعمت إنه مدعوم غربياً. أمّا القوى السياسيّة الكرديّة والسُّنيّة فقد التزمت الحياد معتبرة أن مسؤولية تسمية رئيس الحكومة تعتمد على توافق ما يسمّى «البيت الشيعي»، وهو ما أدّى إلى انسحاب الزرفي[3].

هذا يعني إنّ البلاد وقعت في فوضى سياسيّة استمرت لحوالي ستة أشهر، حذّر خلالها عادل عبد المهدي من أنّ الأحزاب السياسيّة ليست جادة في تنفيذ الإصلاحات التي وعدت بها المتظاهرين. وفي اللحظات الأخير تمكنت الكتل والشخصيات من تقديم «وصفة مؤقتة» أنقذت النظام من ورطته، بانتخاب المرشح التوافقي (مصطفى الكاظمي)[4].

عاشراً: انتفاضة تشرين ومحاولة نقض التّوافقيّة

بدأت الانتفاضة التشرينيّة في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بتظاهرات اجتاحت بغداد ومدن الجنوب ضد الفساد والبطالة والدعوة لاستقالة الحكومة وتغيير النظام السياسي،

(1) رحيم أنصاري بور وزمن خماس مناتي، الشهيد القائد أبو مهدي المهندي في شعر حيدر التميمي، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، 2021، العدد 63، الجزء 2، ص 318-324.

(2) علاوي لـ«العربي الجديد» لهذا لم أنجح في تشكيل حكومتي https://www.alaraby.co.uk/

(3) https://kirkuknow.com/ar/transition/105

(4) الغياب الطوعي لعبدالمهدي يثير جدلًا سياسياً وشعبياً في العراق https://www.alaraby.co.uk

واستمرّت طيلة الأشهر القليلة اللاحقة، وقوبلت بردّ فعلٍ عنيف من القوات الأمنيّة والتنظيمات شبه العسكريّة المرتبطة شكلياً بالدولة، والمُدّعية زوراً الانتساب إلى المؤسسات الأمنيّة، وتمّ قتل المئات من المتظاهرين وإصابة الآلاف، وشُنّت حملة لاغتيال الناشطين وتغييبهم، فردّ البعض بحرق عدة مقرات حزبية وتدمير ممتلكاتها، والحال نفسه مع عدد من القنصليات الإيرانية، وسيطروا على مبان حكوميّة وقطعوا الطرق[1].

لم تكن التظاهرات حدثًا استثنائيًا بحد ذاتها، لكنها كانت الأضخم، والأهم، والأخطر على النظام السياسي، وشكّل «شباب تشرين» علامة فارقة في تاريخ هذه الحركة الاحتجاجية، ووُصف بأنه أكثر وطنية في عراقيته، وأقل إثنية ومذهبية في ميوله، ويُغلّب مصلحة العراق على المصالح الضيقة التي خلّفها المجتمع المحاصصاتي المجزّأ[2]. لذا فقد أعلنوا عن مطلبهم الرئيس في هذه التظاهرات وهو (أريد وطن)، في ترميز واضح ومباشر بأنّ وطنهم قد سُرق منهم بسبب النظام التوافقي والطائفي القائم منذ عام 2003. وطالبوا بتقليص سلطة ودور الجماعات المُسلّحة في القرار الأمني والسياسي، وتقويض سطوة الأحزاب السياسيّة المتنفذة، وإنهاء التدخل الخارجي في الشأن العراقي. كما رفع المتظاهرون سقف المطالب بشكل كبير إلى إسقاط النظام بكامله[3]. وقد تمكنوا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 من بلورة

(1) هشام الهاشمي، مظاهرات تشرين في العراق الأسباب والتداعيات، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، اسطنبول:

https://www.makingpolicies.org/ar/pdf/

مظاهرات تشرين في العراق-الأسباب والتداعيات-هشام الهاشمي-مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية.pdf.

وللإطلاع على خط زمني مفصّل لتطور يوميات الانتفاضة، يُنظر:

https://www.marefa.org/

الاحتجاجات_العراقيّة_2019-2021

وهناك تحليلات وافية عن الموضوع في: حيدر نزار السيد سلمان، التأريخ الشعبي للاحتجاج الكبير في العراق من تشرين 2019 إلى تشرين 2020، دار الرواق 2022.

(2) حارث حسن، المصدر السابق، بحث في كتاب: الاحتجاجات التشرينية...، المصدر السابق، ص 29-30.

(3) فارس كمال نظمي، فقراء الشيعة وإعادة بناء الوطنية العراقيّة مقاربة في سيكولوجيا ثورة تشرين، بحث في كتاب: الاحتجاجات التشرينية...، المصدر السابق، ص 41-42. وللإطلاع على تفاصيل أكثر يُنظر: فارس الخطاب، التظاهرات العراقيّة ومستقبل النظام السياسي

https://studies.aljazeera.net/en/node/4495

انتفاضة تشرين في العراق: من المتاريس إلى صناديق الاقتراع

مجموعة مطالب، سرعان ما تبنّتها قوى سياسيّة ونخب فكرية مرجعية النجف الأشرف العليا، كما حظيت بدعم الأمم المتحدة. وكان من أهمها استقالة «عبد المهدي»، وتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة مهمّتها الأساسية تنظيم انتخابات مبكرة ونزيهة بإشراف دولي لمنع التلاعب والكشف عن قتلة الناشطين[1].

كما يُلاحظ أنّ «تشرين» هاجمت السياسيين المتسترين بالدين، وأنكرت عليهم ادعاء تمثيله طوال مدة حكمها. فالوعي التشريني الآتي من رحم معاناة الفقراء بات يعمل على إنشاء حاضنة وطنية كبرى وهوية عراقية لا مذهبية، تنادي بالإنعتاق من وهم الأسلمة السياسيّة[2]. ومن ثم وحّدت جميع فئات الشعب في تيار وطني واسع عابر للطائفية والمذهبية والمناطقية، وحققت عدداً من أهدافها، دون الأخرى، فقد أجبرت الحكومة على الاستقالة، وأربكت حسابات القوى السياسيّة المتسيّدة وداعميها الإقليميين والدوليين، وأرغمتهم على تشكيل حكومة جديدة غير مرغوب فيها تماماً من قبلهم، واضطرت هذه القوى إلى حل مجالس المحافظات، وإعادة النظر بقانون الانتخابات، والتصويت على مشروع قانون جديد يضمن تحجيم تلك القوى، وتم تحديد موعد للانتخابات التشريعية المبكرة في حزيران/يونيو 2021[3].

أعانت «تشرين» رئيس الجمهورية برهم صالح في تغيير قواعد «اللعبة» المستمرة منذ عام 2003، فأعلن رفضه ما لا يقل عن ثلاثة مرشحين أساسيين لخلافة المستقيل عادل عبد المهدي، متحدياً كتل نيابية مدعومة خارجياً طرحت أسماءهم في البرلمان، مثل محمد شياع السوداني، وقصي السهيل، وأسعد العيداني، ورُفضوا جميعاً، وأصرّت «تشرين» على مطلب تكليف رئيس حكومة مستقل تكون مهمته الرئيسة تنظيم انتخابات نزيهة بإشراف دولي؛ لأنّه

---

https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/223-iraqs-tishreen-uprising-barricades-ballot-box

(1) همسة قحطان خلف، المصدر السابق، ص 16؛ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، تشكيل حكومة الكاظمي في العراق: تحول فعلي أم تسوية عابرة؟

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Formation-of-Al-Kazemi-Government-in-Iraq.aspx

(2) فارس كمال نظمي، المصدر السابق، ص 41-42.

(3) مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، عام على احتجاجات تشرين: العراق إلى اين؟

fcdrs.com/polotics/1466

سيؤدي عمليًا إلى تغيير موازين القوى لصالح الحركة الاحتجاجية، وتقليص تمثيل الأحزاب وأذرعها المُسلّحة المقرّبة منها[1].

أرغمت هذه الظروف الاستثنائية المكوّنات الثلاث على التوافق على خوض حوار جدّي مع المرشح الأخير (مصطفى الكاظمي) الذي كان إلى وقتٍ قريب محل رفض شديد من جانب مقربي طهران. المفاجأة إنّ إيران لم تُبدِ اعتراضاً يُذكر عليه، لا سيما وهي ترى حجم الاحتجاجات الرافضة للتدخل في شؤون العراق، والصعود اللافت للشعور الوطني المُطالِب باحترام سيادته. ويعدّ القبول به اختراقًا لقواعد العمل السياسي، بفضل ضغط الانتفاضة التشرينية؛ فالكاظمي هو أول شخص من الجيل الثاني للسياسيين الشيعة يشغل منصب رئيس الحكومة ولم يأتِ من قيادات الأحزاب التي سيطرت على السُّلطة منذ العام 2003. وقد حظي الأخير بدعم أطراف وازنة (شيعيّة وسنية، والتيارات والقوى العلمانية والكرديّة، ومجاميع شبابية)، تذهب إلى ضرورة منحه فرصة بوصفه الحل الوسط بين مطالب الحراك ومصالح الأحزاب والقوى المهيمنة على العمليّة السياسيّة، وأنّ ذلك قد يمثل مدخلًا إلى تغييرٍ على مراحل، يكون أقل تكلفة من إسقاط النظام، وعلى أمل أنْ تؤدي الانتخابات إلى تغيير موازين القوى السياسيّة في العراق[2].

وعلى الرغم من أن الكاظمي يعدّ من بين أسماء قليلة كانت تحظى بدعم شريحة واسعة من المحتجين، إلا أنّ هذا الواقع تبدّل كلياً بمجرد تسريب قائمة مرشحين للتشكيلة الحكومية المرتقبة، بينهم وزراء سابقون وآخرون رشّحتهم الأحزاب الحاكمة، وهو ما رفضه المحتجّون، وأعلنوا بوضوح أنّ أية حكومة انتقالية تأتي بمحاصصة حزبية أو طائفية مرفوضة في كل ساحات الاحتجاج بالبلاد، وتوعدوا بالقول: «هذه الحكومة لن تمرّر. وفي حال تمّ تمريرها سنقوم بإسقاطها بخطوات تصعيدية»، وإنّ زمن تشكيل الحكومات العراقيّة عبر توزيع المناصب بين المكوّنات الاثنية والطائفيّة في نظام (غير دستوري) يُعرَف باسم المحاصصة، قد ولّى إلى غير رجعة. وأضافوا أنّ الاحتجاجات ستستمر حتى تحقيق أهدافها بتشكيل حكومة من المستقلين الأكفاء، بعيداً عن الأحزاب «الفاسدة»، ومحاسبة كلّ المتورطين بالفساد وقتل المحتجين[3].

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المصدر السابق.
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Formation-of-Al-Kazemi-Government-in-Iraq.aspx

(2) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المصدر السابق.

(3) https://alarab.co.uk/sites/default/files/s311691/04-2020/_Page_03.pdf

لم تكدْ تمضي دقائق على التصويت في 7 أيار/مايو 2020، حتى انقسم الداخل العراقي إزاءها على مستويات متعددة؛ إذْ خرجت مظاهرات سريعة في ساحة التحرير في بغداد، للتنديد بما قالوا إنها حكومة «محاصصة طائفية»، تعيد إنتاج ذات التركيبة التي أوصلت البلاد إلى مستويات من الانهيار الاقتصادي، وتردي الخدمات بسبب الفساد، وسوء الإدارة[1]. وسيكون الموضوع القادم مختصّاً ببحث الكيفية التي تمّت من خلالها تشكيل حكومة الكاظمي.

حادي عشر: حكومة مصطفى الكاظمي

أعلن رئيس الجمهورية برهم صالح في 9 نيسان/أبريل 2020 تكليف رئيس المخابرات مصطفى الكاظمي لتشكيل حكومة جديدة، في محاولة لإخراج البلاد من مرحلة ركود سياسي؛ إذْ وصلت معظم الأطراف السياسيّة إلى قناعة أن المرحلة تتطلب شخصية قادرة على معالجة المشاكل، وأثار شبه الإجماع الشيعي الذي تشكّل حول تكليفه، فضلاً عن الأكراد والسُنَّة، التوقعات بأنّ الحكومة الجديدة ستتشكل سريعاً وتنال ثقة البرلمان في غضون أيام[2].

إنّ قبول أغلب الكتل بتكليف مصطفى الكاظمي، على مضض أو المشروط، لتشكيل الحكومة، لم يعنِ الموافقة على الكابينة والمنهاج الوزاري، إنّما قبولًا مبدئيًا بشخصه فقط، وإنّ عليه فتح الباب أمام مفاوضات المناصب والمكاسب مع الكتل التي تحررت من ضغوط التظاهرات بعد تراجع ضغط الشارع على وقع إجراءات احتواء فيروس كورونا. وجاءت تلك الكتل لتضع شروطها من أجل تكرار الحصول على وزارات جديدة، وتضمين انسحاب القوات الأمريكية، أو المطالبة بالإبقاء على ما يُسمّىبـ«المقاومة» مستقلة وبعيدة عن أي إجراءات حصر السلاح بيد الدولة. أمّا القوى السُّنيّة فطالبت هي الأخرى، من أجل الحصول على المكاسب، بانسحاب الفصائل من المدن وإعادة الإعمار والنازحين[3].

وتنافست القوى الشيعيّة على 11 وزارة من أصل 23، بينها 3 وزارات سيادية (الداخلية

(1) فراس كيلاني، حكومة مصطفى الكاظمي: هل تحميها توافقات الضرورة؟

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-52578467

(2) رئيس الوزراء العراقي المكلف.. من الصحافة إلى دهاليز المخابرات؛ https://www.dw.com/ar/

جريدة المدى، رسالة سياسية تسهل مهمة الكاظمي وتثني القوى الشيعية عن خيار التنصل:

https://almadapaper.net/view.php?cat=225929

(3) مجاهد الطائي، تشكيل حكومة الكاظمي.. التحرر من ضغط التظاهرات وصراع المحاصصة

https://www.noonpost.com/content/36836

والكهرباء والنفط)، ويشمل ذلك مناصب الوزارة بكاملها، كمكتب الوزير ووكلائه والمديرين العامّين والدرجات الخاصة والعقود والمقاولات وكثير من التفاصيل، وهي من الأمور الجديدة التي أنجبتها التّوافقيّة. وبعد انخفاض أسعار النفط إثر جائحة كورونا واحتمالية إجراء برنامج التقشّف، بدأت الكتل بالتنافس المحموم على الوزارات والمناصب ذات الميزانيات الثابتة، كوزارة الداخلية والأمن الوطني والبنك المركزي والمنافذ الحدودية وغيرها. وأصبحت التصريحات مثل «سنشكل حكومة بعيدة عن المحاصصة» أو «سنخوّل الكاظمي باختيار كابينته من شخصيات لا تتبع الأحزاب» أو «سندعم الكاظمي دون شروط»، هي ادعاءات للاستهلاك الإعلامي فقط، فالقوى الحزبية أرادت الحفاظ على الأعراف السياسيّة قبل انطلاق موجة التظاهرات، كالمحاصصة، واعتماد التوازن المكوّناتي، مع أعراف جديدة ك»الوزارة لي والوزير لك» أي عيّن أي شخص تريد على رأس الوزارة بشرط أن تبقى الدرجات الخاصة فيها للحزب. وتنافست (سائرون، ودولة القانون، والفتح) على وزارة الداخلية، كما رغبت كتلة الحكمة في الحصول على وزارة النفط، أما القوى السُّنيّة فعلى وزارة الدفاع، والقوى الكرديّة مالت للاحتفاظ بوزارة المالية والإبقاء على وزيرها فؤاد حسين، دون إجراء أي تغيير في حصتها في المناصب الوزاريّة الـ6 المقسمة بين الكتل الكردستانية الكبيرة[1].

وقطع رئيس الوزراء المكلف شوطًا طويلاً بالتفاهمات بشأن التشكيلة الوزاريّة، وادعت بعض الكتل إنها لم تحدد شروطاً بعينها، لكن في الحقيقة فإنها فرضت أسماءً على الكاظمي، وسعت لإرغامه على القبول بشروطها في توزيع الحقائب الوزاريّة. وكان السياق الأكثر اتباعاً لديها هو التعامل بالمثل، فإنّ ممثلي هذه الجهة يتعاملون مع تشكيل الحكومة وفق ما سيتعامل به الآخرون، فإنْ بُنيت التشكيلة على الاستحقاق الانتخابي أو المكوّناتي سيُطالبون بالاستحقاق أيضاً، أمّا إذا لم تطالب الكتل الأخرى بتسمية أشخاص معينين فسيتعاملون بالإطار نفسه. فيما أعلن حزب (الحل) أحد الأحزاب السُّنيّة في العراق، عدم مشاركته في حكومة الكاظمي المرتقبة، معترضاً على ما يحدث من توزيع للوزارات كأنّها غنائم»[2].

أمّا ائتلاف دولة القانون فقد أعلن أنه لم يشارك في تشكيل هذه الحكومة؛ لأنّها اشتملت

(1) مجاهد الطائي، تشكيل حكومة الكاظمي.. التحرر من ضغط التظاهرات وصراع المحاصصة
https://www.noonpost.com/content/36836

(2) هذه خيارات الكاظمي لتشكيل حكومته: https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/4/26/

على عددٍ من المرشحين الجدليين بحسب وصفه[1]. وكان رئيس الائتلاف نوري المالكي (24 مقعد) يعوّل على أن ينضم إليه ائتلاف «الفتح» برئاسة حليفه هادي العامري، وبعض الأطراف الكرديّة في رفض التشكيلة الحكومية، ويسعى للحصول على وزارة الداخلية التي لم يظفر بها.

وخلال جولاته التفاوضية العديدة مع الكتل السياسيّة الشيعيّة والسُّنيّة والكرديّة، أُفهم الكاظمي إن عليه عدم تجاوز ما يُعرف بالاستحقاق الانتخابي، وهو مصطلح مخفّف لوصف صيغة التوافق والمحاصصة التي تقرّها الأعراف السياسيّة الحاكمة في العراق، حيث يلتزم رئيس الوزراء باختيار أعضاء حكومته وفقاً لأحجام القوى المذهبية والقوميّة بنظام الأغلبية والأقليات.

وتعكس المفاوضات التي جرت، صعوبة التوافق داخل البيت السياسي الشيعي منذ اغتيال القائد سليماني الذي كان له دور في لمّ شمل الأطراف المحسوبة على طهران، وخلّف غيابه فراغاً كبيراً[2]. وفي البدء حصل الكاظمي على تخويل من بعضها، لكن بعد أنْ بدأت المفاوضات، انقلبت عددٌ منها، وقالوا إنهم يريدون استحقاقهم من الوزارات، وأنهم سيرشحون أشخاصاً لها. وبحسب ادّعائها، فإنّ السبب في انقلاب الموقف هو تساهل الكاظمي مع الأكراد والسُنَّة وتشدده معهم، لذلك طالبوا بما سموه «مسطرة» واحدة على الجميع. ومن هنا بدأت المشكلة؛ إذْ قال الأكراد: في هذه الحال نريد حصّتنا وسنرشّح نحن أيضاً، وأصروا على وزارة المالية، ومثلهم السُنَّة، وتوترت الأمور، وتصاعدت حدة الخلافات، وهدد تحالف (الفتح) بزعامة هادي العامري بعدم تمرير التشكيلة الوزاريّة في البرلمان، والمطالبة بتغييرها؛ لأنّ الكاظمي رضخ لضغوط الكتل لتسمية مرشحين مقترحين من قبلها[3].

وعلى الرغم من أنّ الكاظمي ضَمِن أطرافاً سياسيّة مهمة إلى جانبه، منها الكتل الكرديّة، السُّنيّة، الحكمة، سائرون، والنصر، التي بإمكانها تمرير الحكومة من دون كتلة الفتح، لكن تلك الكتل لم ترِد ذلك؛ لأنّها خشيت من أن يكون هناك «كسر عظم» بحسب تعبيرهم، وإن الحكومة لو مرّت من دونها فستبدو «أمريكية» وتكون هناك عداوة مع إيران، وهذا حسب

(1) https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/0305202013

(2) فراس كيلاني، حكومة مصطفى الكاظمي: هل تحميها توافقات الضرورة؟

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-52578467

(3) محمد ناجي، الأحزاب العراقيّة ترضخ لمحاصصة شكلية في حكومة الكاظمي

https://www.independentarabia.com/node/115701/

قولهم ورأيهم ليس في صالح العمليّة السياسيّة، فضلاً عن أن «الفتح» ستعيق عمل الحكومة مستقبلاً، وقد يسبّب جناحها العسكري مشاكل أمنية واسعة[1].

وحينما تمّ اختيار قائد المنتخب العراقي السابق عدنان درجال لوزارة الرياضة، وهي في عادة التوافق العراقي للسُنَّة، أشعل ذلك الخلافات بين قادة القوى السُّنيّة، ففي حين رحّب الحلبوسي به واصفاً إياه بأنّه فوق الانتماءات الطائفيّة، وانتفض آخرون معترضين على عدم احترام «حصة المكوّن السُنّي»[2].

وبعد مفاوضات صعبة، نجح الكاظمي في كسب الثقة لحكومته بثلثَي وزرائه خلال جلسة استثنائية لمجلس النواب في 7 أيار/مايو 2020، وذلك بعد أزمة سياسيّة استغرقت أكثر من سبعة أشهر. واختار في تشكيلة حكومته شخصيات قريبة من حركة الاحتجاج، وتعهّد بتلبية مطالبها، والانفتاح في العلاقات الخارجية، مكافحة الفساد، احترام الاحتجاج السلمي بوصفه طريقاً لرشاد الدولة، وغيرها. وعُدّت حكومة مصطفى الكاظمي غير منتخبة، وجاءت في ظروف استثنائية، بل هي خدمية، مهمّتها الإعداد لانتخابات مبكرة. ومواجهة التحديات والظروف الاقتصاديّة الصعبة[3].

وكانت العمليّة المحاصصاتية مقسومة على 25 منصباً، (23 وزارة + 1 منصب رئيس الوزراء+ 1 رئيس الجمهورية). أخذ غير المتحزّبين أو المستقلّين جزءاً مهماً منها. وعلى الرغم من إنّ أغلب الآخرين لم يكونوا منتمين سياسياً للأحزاب، فإنها دعمتهم ووفّرت الغطاء السياسي لهم. فكانت حصة تحالف الفتح (5) منها، وهي أكثر من المرات السابقة بكثير، والتيار الصدري حصل على (2) فقط، وهي أقل حصة له ضمن الحكومات الأخيرة على الإطلاق، اتحاد القوى الوطنيّة «السُّنيّة» (4)، تيار الحكمة (2)، ائتلاف النصر (1)، الحزب الديمقراطي الكردستاني (2)، حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (2)، كوتا الأقليات 2: (1 مسحيين +1 تركمان) والباقي لشبه المستقلين.

وكان التوزيع الطائفي والعرقي للمناصب في الحكومة كما الآتي: حصل الشيعة العرب

---

(1) https://www.alhurra.com/iraq/202029/04//

(2) https://ultrairaq.ultrasawt.com/الميليشيات-تنشط-في-تويتر-هجوم-جديد-ضد-الاحتجاجات/الترا-عراق/راصد

(3) سعد شهاب أحمد الشيخ، المصدر السابق، ص 124.

منها على 14 حقيبة أو منصب أي ما نسبته 56.00 %، فيما حصل السُنَّة العرب على 5 أي بنسبة 20.00 % وحصة الأكراد السُنَّة 4 بنسبة 16.00 %، الأقليات 2 بنسبة 8.00 %، وحسبما موضّح في الجدول أدناه:

جدول (1-9): حكومة مصطفى الكاظمي 7 آيار/مايو 2020-تشرين الأول 2022

التركيب	التفصيل	العدد	النسبة (%)
القومي	عربي	19	79.2
	كردي	3	12.5
	كلداني	1	4.2
	تركماني	1	4.2
	المجموع	24	100
الاثني	شيعي	14	58.3
	سني	9	37.5
	مسيحي	1	4.2
	المجموع	24	100

وفضلاً عن تمرير الحكومة بشكلها الأخير نجح الكاظمي في تعيين ضباط مستقلين عن نفوذ الجماعات المُسلّحة المدعومة خارجياً، في مواقع وزارتَي الداخلية والدفاع، كما هو موضّح في الجدول أعلاه. أضف إلى ذلك أن المخابرات، وأركان الجيش، وجهاز مكافحة الإرهاب، بقيت تابعة له عمليًا. وقد تعزز موقع الأخير بعد قرار انفصال آلاف المقاتلين التابعين لحشد العتبات أو مرجعية النجف الأشرف وألويتهم عن هيأة الحشد الشعبي والتحاقهم بوزارة الدفاع[1]. ومثّل لجنة مكافحة الفساد في آب/أغسطس 2020 بقيادة الفريق أحمد أبو رغيف، تحولاً كبيراً وإيجابياً داخل منظومة الدولة العراقيّة لمتابعة ملفات الفساد وتطويقها[2].

وعلى الرغم من وعود الكاظمي بتلبية العديد من مطالب المحتجين، إلا أنه لم يحقق

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المصدر السابق:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Formation-of-Al-Kazemi-Government-in-Iraq.aspx

(2) مؤيد الطرفي، هل تستطيع لجنة الكاظمي إسقاط رؤوس الفساد في العراق؟
https://www.independentarabia.com/node/215181/

الكثير من النتائج الملموسة، وتحاشى أي تماس مع الفصائل المُسلّحة؛ بدعوى أنه لا يريد إراقة الدماء، بل إنه نفسه تعرض إلى محاولة اغتيال فاشلة إثر قصف منزله بواسطة 3 طائرات مسيَّرة مفخّخة استهدفت محل إقامته بتاريخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وأتى القصف عقب مواجهات اندلعت بين متظاهرين مناصرين لفصائل موالية كانوا يحتجّون على نتائج الانتخابات وتصدت القوات الأمنيّة لمحاولتهم اقتحام المنطقة الخضراء[1].

ما كان مطلوباً من حكومة الكاظمي في الأساس هو إتمام الانتخابات، وبالفعل خرج العراقيون للإدلاء بأصواتهم في 10 تشرين الأول/أكتوبر2021، في عملية اقتراع أُديرت بشكل جيد بحسب مراقبين، وخلخلت نتائجها التوازن القائم داخل ميثاق النخبة العراقيّة، خصوصاً في المعسكر الشيعي، حيث أحرز التيار الصدري فوزاً كبيراً 73 مقعداً بعد أن كان 54 مع سائرون عام 2018، على حساب تحالف الفتح الذي انخفض تمثيله إلى 17 من 48 مقعداً عام 2018، لذا سعى إلى نزع الشرعية عن الانتخابات ودفع أنصاره إلى التظاهر، وإن الخيار الأكثر ترجيحاً هو التوصل إلى ميثاق شامل آخر يضمن حصول جميع الأحزاب التقليدية على حصة في الحكومة. كما أن تحالف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، عاد بقوة لا بأس بها حيث فاز ب35 مقعداً بزيادة عشرة مقاعد. وكان الخاسرون الرئيسيّون الآخرون هم القادة الشيعة الوسطيين، عمار الحكيم، وحيدر العبادي، اللذَين فاز كلٌ منهما بمقعدين فقط. فيما نجحت بعض القوى الناشئة بعد حراك تشرين في تسجيل حضورٍ واضح، مثل (امتداد 9 مقاعد) و(إشراقة كانون 6 مقاعد).

على الجانب السُنّي، كان صعود «تقدم»، وهو حزب رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، جيداً، ففازبـ37 مقعداً، في حين أن خصمه الرئيس خميس الخنجر، حصل على 14 مقعداً. أمّا الأحزاب الكرديّة، فقد فاز الحزب الديمقراطي الكردستانيبـ32 مقعداً، في حين تعرّض خصمه الاتحاد الوطني الكردستاني، لخسارة جزئية بسبب الصراعات الداخلية، فحصل على 16 مقعداً[2].

(1) https://www.france24.com/ar/الشرق-الأوسط/20211107-نجاة-رئيس-الوزراء-العراقي-مصطفى-الكاظمي-من-محاولة-اغتيال-بواسطة-طائرة-مسيرة-مفخخة

(2) لهيب هيجل، النتائج المفاجئة للانتخابات العراقيّة:

https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/iraqs-surprise-election-results

ولم يطرأ تغيير كبير على التوزيع المحاصصاتي على هيأة رئاسة مجلس النواب؛ إذْ بقي الحلبوسي «سُنّي» من ائتلاف (تقدم) رئيساً للمجلس، والنائب الأول للتيار الصدري ومثّله «الشيعي» حاكم عباس الزاملي، فيما ذهب منصب النائب الثاني للحزب المعتاد نفسه وهو الحزب الديمقراطي الكردستاني وعنه «الكردي» شاخوان عبد الله أحمد[1].

ثاني عشر: الانسداد والانفراج السياسي 2022-2023

1. الانسداد

عانى العراق انسداداً سياسياً استمرّ لأكثر من عام، بسبب عجز الكتل النيابية الفائزة (في انتخابات تشرين الأول2021) من تشكيل حكومة، فالدستور يوجب في انتخاب رئيس الجمهورية حضور ثلثي الأعضاء، ممّا اضطر الكتل إلى تكوين تحالفات فيما بينها، كان أبرزها تحالف انقاذ وطن: (التيار الصدري، الحزب الوطني الديمقراطي الكردستاني، تحالف السيادة-تقدم وعزم) يمثلون المكوّنات الطائفيّة الثلاثة. أمّا التحالف المضاد فهو الإطار التنسيقي: دولة القانون، الفتح، قوى الدولة الوطنيّة، والقوى الداعمة لتوجهه السياسي في تشكيل الحكومة والمحاصصة ك(الاتحاد الوطني الكردستاني وآخرون). وحينما وصل الجميع إلى طريق مسدود نفّذ السيد مقتدى الصدر تهديده بالذهاب إلى أكثر الخيارات خطورة، وهو الانسحاب الكلي من العمليّة السياسيّة، ودفع نوابه للاستقالة من مجلس النواب في 12 حزيران/يونيو 2022، ممّا أوقع كل الكتل السياسيّة في حرجٍ شديد، ووضعها أما خيارات صعبة[2].

انتهز التحالف المضاد الفرصة لتشكيل حكومة موالية له، وقدّم مرشحه الوزير والنائب السابق (النائب اللاحق أيضاً)(محمد شياع السوداني) المدعوم من المالكي، أكثر الشخصيات خصومة مع التيار الصدري وحلفائه، وأشد المناصرين للفصائل، ممّا سبب استفزازاً للصدر الذي نزل إلى الشارع قاطعاً الطريق عليهم، فأغلق بناية مجلس النواب لأسابيع، وهدّد مجلس القضاء الأعلى وطالبه بمواقف تخصّ التسريبات وحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة)، واستثار تظاهراتٍ مضادة من أتباع الإطار التنسيقي تحت مظلة «الدفاع عن الشرعية»، ثم اقتحم الصدريون المنطقة الخضراء، مسيطرين على القصر الحكومي في 29 آب/أغسطس

(1) https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربيّة/انتخاب-نائبين-لرئيس-البرلمان-العراقي/2469592

(2) https://www.bbc.com/arabic/middleeast-61778842

2022، بعد اعلان قائدهم الاعتزال عن العمل السياسي، مما أدخل البلاد في فوضى عارمة استمرت يومين، قضى فيها العشرات من المتظاهرين السلميين والمسلحين، انتهب بإصدار الصدر أمراً لهم بالانسحاب الفوري[1].

وكادت الأوضاع ان تتفجّر عشية ذكرى انتفاضة «تشرين» 1 تشرين الأول 2022 حينما حشّد الناشطين أنصارهم للنزول إلى الشارع مطالبين بوضع حدٍ للفساد والمحاصصة الحكومية القادمة، لكن ما فتّ في عضدهم وقلل من أعدادهم هو تفككهم وغياب القيادة، وقرار السيد مقتدى لأتباعه بعدم المشاركة في أي أنشطة سياسيّة. ممّا ساعد أحزاب الإطار التنسيقي أن يمهّدوا الطريق لتشكيل الحكومة، وبدأوا بتشكيل ما يُسمّى بتحالف «إدارة الدولة»، جمعوا فيه أنصاراً جُدد من جميع المكوّنات باستثناء التيار الصدري[2].

2. الانفراج

وسعى التحالف الأخير للتغلب على عقبة التوافق على مرشّح رئاسة الجمهورية بين القوى الكرديّة المتناحرة عليه، فقبل ساعات من جلسة التصويت أثمرت جهوده في إقناع الحزب الديمقراطي الكردستاني على سحب مرشحه ريبر أحمد من سباق الرئاسة، وأن يصوّت لصالح عبد اللطيف رشيد، القيادي الكردي والوزير الأسبق، وذلك بعد انهيار المفاوضات مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي كان يصرّ فيها على التجديد للرئيس برهم صالح المرفوض من بعض قوى الإطار. ووسط انقسام سياسي حاد انعقدت جلسة مجلس النواب في 13 تشرين الأول/اكتوبر 2022، نتج عنها التوافق على انتخاب «رشيد» بعد إجراء جولتين للتصويت و«تفاهمات تحت الطاولة»، وجرى في اليوم نفسه تكليف مرشح التحالف محمد شياع السوداني لتشكيل الحكومة[3].

ودخل السوداني في مفاوضات وُصفت بأنها سلِسة مع الأحزاب لتوزيع المناصب الوزاريّة، واستطاع في وقتٍ قياسي فاجأ الكثيرين (14 يوماً) من حسم أكثرية الحقائب، إذْ قدّم 21 من أصل 23 منها إلى مجلس النواب الذي صوّت بأكثرية مطلقة لصالحها جميعاً بتاريخ 27

(1) https://www.bbc.com/arabic/middleeast-62719155

(2) https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1558488-إدارة-الدولة-تحالف-سياسي-يضم-الجميع-إلا-مقتدى-الصدر

(3) فاضل النشمي، العاشر في تسلسل الرؤساء منذ العام 1958: https://aawsat.com/home/article/3929316/انتخاب-عبد-اللطيف-رشيد-رئيساً-للعراق-وتكليف-السوداني-تشكيل-حكومة

تشرين الأول/أكتوبر 2022. ويبدو أنّ السرعة غير المسبوقة في تشكيل الحكومة والموافقة عليها دون اعتراضات تُذكر يعود إلى التفاهم العالي بين الكتل البرلمانية والسياسيّة مع الرئيس المكلّف على اقتسام «الكعكة» والتوافق على تشكيل حكومة محاصصة عرقية وحزبية وطائفية بامتياز، بصيغة تُرضي الممثلين السياسيين للمكونات الرئيسة الثلاثة، الشيعة والسنة والكرد، فضلاً عن إن الحكومة تمثّل (ائتلاف إدارة الدولة) الذي يسيطر أقطابه في الإطار التنسيقي، وتحالف السيادة السُنّي والحزبين الكرديين الرئيسيين على الغالبية البرلمانية.

ويبدو أنّ الكتل لم تمنح رئيس الحكومة الحرية الكافية لاختيار وزرائه، وأصرّت على تسلّم وزارات معينة، فيما بقي التقسيم المذهبي لكلا الوزارتين الأهم، الدفاع للعرب السُنّة، والداخلية للشيعة، وهو أمر من شأنه أن يضع رئيس الوزراء في مواجهة أخرى مع الشارع الرافض للمحاصصة، ومن المتوقع أنّ تزداد نقمته، في حال لم تتمكن الحكومة المقبلة من تحقيق منجزات ملموسة، وتضمّن المنهج الوزاري المقترح تأكيد التزام الحكومة بناء أدوات فعّالة لمحاربة الفساد، وتعديل قانون الانتخابات خلال 3 أشهر وإجراء انتخابات مبكرة خلال عام، في موقفٍ فسّره البعض بأنه محاولة من السوداني لمغازلة التيار الصدري. وتعهّد بإجراء انتخابات مجالس المحافظات، الأمر الذي عُدّ محاولة لاستعادة أحد مصادر القوة التي فقدتها الأحزاب سابقاً.

وبذلك فقد تمّت القسمة على (25) منصباً، أخذ منها العرب الشيعة 13 بنسبة 52.00 %، والعرب السُنّة 5 بنسبة 20.0 %، والاكراد 5 بنسبة 20.00 %، والمسيحيين 1 والتركمان 1 بنسبة 4.00 % لكل واحدٍ منهما.

جدول (1-10): حكومة محمّد شياع السوداني (27 تشرين الأول 2022/أكتوبر-...)

التركيب	التفصيل	العدد	النسبة (%)
القومي	عربي	18	78.3
	كردي	3	13.0
	كلداني	1	4.3
	تركماني	1	4.3
	المجموع	23	100
الاثني	شيعي	13	56.5
	سني	9	39.1
	مسيحي	1	4.3
	المجموع	23	100

ثالث عشر: الخاتمة

ممّا تقدّم من أحداث وتحليلات عُرضت في هذا الفصل، نخلص إلى جملة من الآراء والاستنتاجات، نوجزها بالآتي:

أحدث الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 تغييراً للنظام السياسي وتحولاً جذرياً من نظام دكتاتوري شمولي إلى حكم طائفي متعدد، يعتمد توزيع المناصب على المكوّنات المذهبية والإثنية والدينيّة، وبحسب تنوّع المجتمع. وهكذا بُنيت عملية عرجاء، تستند إلى الولاءات الفئوية والجهوية الضيقة، وليس إلى الكفاءة أو الخبرة ولا حتى الانتماء الوطني أو المصلحة العامة التي من النادر الالتفات إليها.

أنتج النظام المذكور تفشّي الفساد، وإنقسام حاد بين أبناء الوطن الواحد، واندلاع العنف، وإراقة الدماء، وضعف الرقابة النيابية الحقيقية على السُّلطة التنفيذية، فالأمور تُدار على أساس عقد الصفقات، بأنّ يجري التغطية على المسؤول التنفيذي المتهم والتابع لهذه الكتلة النيابية المعيّنة، في مقابل التغاضي عن مسؤول آخر ينتمي لكتلة ثانية، وهكذا تمّ السكوت عن السرقات المهولة، ونُهبت الأموال، وأُستبيحت الثروات من قبل فئة محدودة من الأولغارشية المستبدة، وأتباعهم المستفيدين منهم.

إن لعدم الثقة بالآخر والرغبة في ضمان الاحتفاظ بالمغانم، وعدم السماح لأيّ أحد بالمحاسبة، دفع القائمين على العمليّة السياسيّة إلى تثبيت مكاسبهم في «دستور توافقي»، جرت كتابته بحيث يصل المُدّعون تمثيل مكوّناتهم إلى دفة السُّلطة ويتوزعون على الوزارات، وأجهزة الدولة، ويتم تكبيل رئيس الوزراء ومنعه من التصرف بحريّة معهم أو مع الوزراء الذين يمثلون كتلهم، حتى لو أخفق بعضهم أو قصّر البعض الآخر أو خان العهد والأمانة، إلا النزر اليسير من الذين تتمّ التضحية بهم مقابل التستّر على الرؤوس الكبيرة التي تقود الأحزاب النافذة.

لذا نرى أنّ سلوك الطريق نفسه بعد مضي عشرين عاماً من التغيير يُعدّ خطأً فادحاً؛ لأنّ الوعي السياسي والشعبي قد شهد تقدّماً ملموساً على الصعيد الوطني والمجتمعي، وظهر جيل جديد من الشباب المتألق في عراقيته وحداثته، والمعارض بشدة لتعاظم الفساد، والفقر، والحرمان الاجتماعي، والمصالح الضيقة، لا سيما بعد انتفاضة تشرين 2019 وما عادت حجج «حفظ التوازن بين مكونات الشعب» و«تشكيل حكومة وحدة وطنية» تنفع في استغفاله لتمرير مشاريع غصب الحقوق واستلاب الأموال.

أثبتت الديمقراطيّة التّوافقيّة فشلها على أرض الواقع، فالمناصب الوزاريّة وما دونها إلى المراتب الإدارية الأدنى تتم قسمتها بحسب نظام المحاصصة، ويأخذ كل حزب نصيبه المعيّن منها بعد التفاوض. فكانت الخطوة الأولى والأساسية تتجسّد في تشكيل (مجلس الحكم)، وتمّ السير على ذات المنهج عند تشكيل كل حكومات المحاصصة المتعاقبة، بدءً من (اياد علاوي 2004-2005) ومروراً بحكومات (إبراهيم الجعفري 2005-2006) و(نوري المالكي الأولى والثانية 2006-2014) اللتان شهدتا التحاصص بأجلى صوره، و(حيدر العبادي) و(عادل عبد المهدي) بدرجات أقل و(مصطفى الكاظمي) إلى حدٍ ما.

إنّ وجود أغلبية تحكم، ومعارضة تراقب يبدو أمراً صعب المنال في الوقت الحاضر، وإنّ الاستقرار السياسي المنشود في العراق لايزال يتطلب وقتاً طويلاً كي يتحقق، والبديل إفساح المجال لمشاركة أطراف من مختلف القوى. فالسمة المميزة للديمقراطية التّوافقيّة هي أنّ الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع التعددي يتعاونون في ائتلاف واسع لحكم البلد، في ظل غياب تام للمعارضة، وهذا الأمر يجب إيقافه حالاً، أو على نحو تدريجي في أضعف الإيمان.

لا يمكن القيام بإصلاح الخلل المتجذّر في العمليّة السياسيّة دون إجراء تعديلات دستورية أساسية، لعدم السماح لتغول سلطة على أخرى، بالشكل الذي يؤدي إلى إيجاد التوازن بين (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)، إذْ يشترط الدستور العراقي مصادقة البرلمان على تعيين وكلاء الوزارات، والمدراء العامين وشاغلي الدرجات الخاصة، ما يعني دخول تلك المواقع الحساسة تحت طائلة الصفقات وولوجها في دهاليز الأحزاب الكبيرة تحت قبة البرلمان، ما قاد لاحقاً إلى بناء ما يُعرفبـ«الدولة العميقة»، التي اتُّهمت بإعاقة عمل الحكومات.

الفصل الثاني

الأحزاب والنُّخبة السياسيّة في العراق بعد العام 2003

أ.د. أسعد كاظم شبيب[1]

أولاً: تمهيد

شغلت الأحزاب والقوى السياسيّة في العراق جزءاً أساسياً من كل الأحداث السياسيّة والاجتماعيّة التي مرّ بها البلد، وكانت في مقدّمة كل المراحل التي مرّت بها الدولة العراقيّة منذ تأسيسها في عشرينيّات القرن الماضي وحتى تأسيس النظام الجمهوري بكل حقبة، وصولاً إلى حقبة تغيير النظام الاستبدادي عام 2003، حيث تسنّمت أحزاب وقوى المعارضة السُّلطة السياسيّة، وبمرور عشرين عاماً على صعودها إلى أعلى سلّم الحكم لا تزال تسجّل عليها الكثير من المؤاخذات والإشكالات، ومن ذلك فإنّ هذه الأحزاب والقوى السياسيّة تداور نفسها في السُّلطة بعد كل انتخابات، وكلها تشترك بالمعنى العرقي والديني وليس بمعنى (الدولة-الأمة والمواطنة)، وتفتقر إلى الديمقراطيّة في الهياكل الداخلية، وتغيب عنها المواطنة فكرةً ومشروعاً وآليات عمل في انتماء أعضائها وبرامجها الانتخابيّة، ومن ثم انعكاس ذلك على اشتراكها في السُّلطة، وأغلبها تنطلق في الخطاب السياسي من ثقافة الهُويّات الفرعية المذكورة. كما أنّها دخلت للعملية السياسيّة واشتركت في السُّلطة في العراق بروح المعارضة، وتنظر إلى السُّلطة والحكم كأنها غنيمة، وبالتالي فهي تمثّل نفسها من أجل الكسب المالي، وفي ذلك وصف مراقبون بعض الأحزاب بأنّها تحمل مشروعاً فرعياً غير مشروع بناء الدولة إضافة إلى غياب الأسس الدستوريّة الصارمة والعقدين الاجتماعي والسياسي؛ فهذه الأسس تنظّم التنافس السياسي

(1) أستاذ في كلية العلوم السياسيّة/جامعة الكوفة-مدير الشؤون القانونية والإدارية/مركز الرافدين للحوار

غير العنيف وتؤدي إلى مخرجات إيجابية بدلاً من الفوضى المسيطرة الآن التي أدخلت العراق في عسر التحول الديمقراطي.

وعلى الرغم من مرور 20 عاماً على مشاركة الأحزاب والقوى السياسيّة في السُّلطة إلا أنّها ما تزال تتخبط في إدارة الدولة تنفيذاً وتشريعاً، ولم تقنع الجمهور العراقي بمشاريعها في إدارة الملفات التي تخصُّ حياة الإنسان العراقي، ومنها الخدمات، والإعمار. ومشكلة بعض الأحزاب أنها كانت تحصل على التمويل عبر السنوات الماضية من مصادر شتّى، بعضها من المال السياسي وأخرى من الهبات الداخلية أو الخارجية مع وجود تفاوت كبير بين تلك الأحزاب، أمّا المفترض فيجب أن يكونَ للأحزاب في المستقبل تمويل داخلي فقط، يعتمد على الاشتراكات والهبات التي يقوم بها الأفراد كما نصّ قانون الأحزاب السياسيّة رقم (36) لسنة 2015، الذي هو أحد القوانين المهمّة التي تحتاج إلى تعديل ومراجعة البعض من مواده من أجل ضبط التعدّدية الحزبية في البلد.

وفي ضوء الإشكالات السابقة نصل إلى أنّ هناك ترابطًا وثيقًا بين الطريقة الانتخابيّة والبنية الحزبية، وأنّ الطريقة الانتخابيّة هي من إفرازات الثقافة الحزبية، ومن أجل ضمان ترصين التعدّدية والانتقال من حالة العدم إلى الوجود لا بد من توافر المناخ الديمقراطي والحريّات الأساسية داخل الكيانات الحزبية اولاً، وفرض ثقافة سيادة القانون وحماية حقوق ومصالح الشعب قبل الانتخابات وبعدها، وإعادة النظر في عدد من التشريعات ومنها قانون الانتخابات، وقانون الأحزاب السياسيّة، وإشاعة ثقافة الاعتراف بالمواطنة وبناء الدولة كسلوك فكري وسياسي، والتداول السلمي للسلطة وعدم استغلالها واحتكارها، لاسيما أنّ هناك حاجة شعبية ووطنية ملحة بتغيير وتصحيح كل المسارات السياسيّة والاقتصاديّة والخدمية التي تشهد انسداداً وتؤثر سلباً على تقدّم البلد، ورغبة الشعب في التطور.

حيث إنّ العديد من هذه القوى لا تزال تؤمن بعناصر أساسية في تعاطيها العمل السياسي في العراق من خلال العنف أو استخدام القوة بالتهديد والوعيد مجتمعياً وسياسياً وحزبياً، أو الركون إلى الشارع، أو إلى الغش والتزوير والتحايل على القوانين، يضاف إلى ذلك هناك مقاسات تمتهنها القوى والأحزاب السياسيّة في العراق مثل التعكّز على الطائفة والمكوّن أو العشيرة أو الرمز الديني والقومي، وربّما خضعت العديد من القوى السياسيّة إلى أوامر من جهات إقليمية ودولية تخالف المبادئ الوطنيّة ومخرجات العمل السياسي والانتخابي، وهذا هو الحاصل في دعم الكتل السياسيّة قبل الانتخابات

ومن ثمَّ التدخلات الأخرى في عملية تقسيم المناصب والدرجات الخاصّة وحتى اللجان البرلمانية.

وفي ضوء ذلك جاءت هذه الدراسة لتسلّط الضوء على الأحزاب والقوى السياسيّة في العراق بمختلف توجهاتها من حيث النشأة والعمل السياسي الحزبي والإيديولوجي والتمثيل السياسي والبرلماني، وإدارتها للدولة منذ العام 2003 ولغاية 2022. وذلك من خلال المحاور الآتية:

ثانياً: تحولات الأحزاب والقوى السياسيّة من المعارضة إلى دفّة الحكم

سنتناول في هذا المحور مفهوم التعدّدية الحزبية والنخبة السياسيّة وعلاقتهما بالديمقراطيّة، وكذلك التحولات السياسيّة التي مرّت بها التعددية الحزبية من المعارضة إلى السُّلطة وبشكل موجز. إذْ إنّ التعريف بالأحزاب لابد من أن يبدأ بالأصل التاريخي، كمحدّد لسماتها الأولية، والتي تتمحور في ثلاث سمات هي:

1. إنّ الأحزاب ليس هي الكتل أو الأجنحة، بمعنى أنه مالم يكن الحزب مختلفاً عن الكتلة أو الجناح فهو ليس حزباً، فالأحزاب إنّما تطوّرت عن الكتل التي ارتبطت بالانتخابات والممارسات البرلمانية ولكنّها شيءٌ مختلفٌ عنها.

2. إنّ الحزب هو جزء من كل، والكل هنا يكون تعددياً، إلا أنّ هذا الجزء يجب أن يسلك منهجاً غير جزئي إزاء الكل، أي يتصرف كجزء ذي ارتباط بالكل.

3. إنّ الأحزاب هي قنوات للتعبير بمعنى ان الأحزاب تنتمي أولاً وقبل كل شيء إلى أدوات او وسائل للتمثيل الشعبي، تقوم بالتعبير عن مطالب اجتماعية محدودة[1].

والى جانب ما تقّدم فإنّ التعددية الحزبية والسياسيّة عادة ما تكون متلازمة مع النخبة السياسيّة، وبدورها الأخيرة هذه متوافقة العلاقة مع مبادئ الديمقراطيّة، ويُعتمد السياق السياسي والكمّي في توصيف الظاهرة الحزبية والسياسيّة، وهذا ما يُطلق في كثير من الأحيان على الطبقة السياسيّة من أحزاب وكتل وشخصيات سياسيّة في العراق بعد العام 2003؛ وغالباً ما تُعطي مدلولات النخبة السياسيّة إشارات إيجابية وهي تقترن بمفهوم التعدّدية الحزبية في

(1) أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسيّة في العالم الثالث، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 1987، ص14.

بعض الجوانب في حين تتسم مفاهيم الطبقة، والمكوّنات إلى مدلولات سلبية، أقل ما يُقال عنها إنّها بدائية في أدبيات العمل السياسي والحزبي في الأنظمة الديمقراطيّة، كما أنّها تتسم بطبيعتها القبلية أو الأسرية أو العائلية، أو المكوّناتية والطائفيّة والقوميّة.

وضع انقلاب 30 تموز عام 1968 البعثيين في رئاسة السُّلطة، وكانت أمام حزبهم مهمّة الاحتفاظ بالحكم بأي ثمن وتعزيز سلطتهم في أجهزة الدولة، وقد بدأ حزب البعث منذ مراحله الأولى بإقصاء المعارضين وملاحقة المنافسين من شتى الطوائف. واتهم المطالبين بالحريات، والعقائد، بالتجسس لحساب الولايات المتحدة، وإيران، والتآمر للإطاحة بالنظام[1].

وفي عقد السبعينيات إلى الثمانينيات بدأ الصراع مع الداخل الحزبي، ومن ثمَّ مع الأحزاب والقوى السياسيّة والاجتماعيّة الأخرى، وتمّ القضاء على المئات من المجموعات السياسيّة والحزبية وإعدام الآلاف في السنوات الأخيرة دون محاكمة[2]. وقد طرأت تعديلات جذرية على قانون العقوبات العراقي رقم (11) لسنة 1969 تخوّل الجهات المعنية آنذاك بإنزال اقصى العقوبات بحق مرتبكي ما يسمونه الجرائم السياسيّة التي تهدد أمن الدولة في البلاد، وكانت المادة (200) من القانون المذكور، تنصّ على أنّ يحكم بالسجن مدة لا تزيد على (7 سنوات) لكل من روّج إلى أيٍ من المذاهب والأحزاب السياسيّة، التي ترمي إلى تغيير النظام السياسي أو تهدّد نظام الدولة السياسي والاجتماعي، وفي 23 اب/أغسطس 1974 جرى تعديل على هذه المادة لتقضي بإعدام كلّ من انتمى إلى حزب البعث، وهو على انتماءاته وارتباطاته الحزبية والسياسيّة السابقة.

وبحلول عقد الثمانينات وصولاً إلى مطلع الألفية الثالثة كان الشيعة قد تجاوزوا الأكراد بوصفهم مصدر القلق الرئيس للحكم، فقد ركزت بعض المعارضة الشيعيّة على العناصر الدينيّة المحافظة في المدن المقدسة كالنجف الأشرف، وكربلاء المقدسة، ولم تسلم مدن الجنوب من أسلوب البطش والقمع، والمهاجرين منهم إلى العاصمة بغداد وعدّهم النظام معارضة، وحلقة وصل للحركات الإسلامية كحزب الدعوة الإسلامية، ومن ثمَّ الحركات الشيعيّة مثل:

(1) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، بغداد، مركز المستقبل للبحوث الدراسات، ط1، 2008، ص383.

(2) تقرير دولة البعث وإسلام عفلق (حقائق تاريخية وقضايا معاصرة 1940 ـ 1990)، القاهرة، مطابع النونو، 1994، ص 303 ـ 316.

انتفاضة صفر في السبعينات، والانتفاضة الشعبانية في مطلع التسعينات، والحركة الصدرية في نهاية ذلك العقد.

وأمام هذه الظواهر القمعية من قبل حزب البعث اضطرت أغلب الأحزاب والقوى السياسيّة لاسيّما الإسلامية منها إلى مغادرة العراق واتخذت الخارج منطلقاً لعملها السياسي والحزبي، وقد شاب عمل هذه القوى الكثير من الإشكالات والتساؤلات، ومنها عدم فعّالية عملها السياسي في معارضة النظام البعثي السابق، وكذلك الانقسامات الداخلية والصراع بعضها مع البعض، وهي الحالة التي تكاد تقترن مع الانتقال من المعارضة إلى مسند السُّلطة بعد سقوط النظام البعثي في عام 2003. وسنحاول أن نغطّي دور الأحزاب والقوى السياسيّة التي انتقلت من المعارضة بشقّيها السلمي والعنفي إلى السُّلطة في المحور اللاحق التي تتعلق بتمثيل الأحزاب في مجلس الحكم، والدورات الانتخابيّة الخمسة منذ العام2005 ولغاية تشكيل الحكومة الأخيرة بقيادة قوى الإطار التنسيقي في عام 2022.

ثالثاً: الاتجاهات السياسيّة والأيديولوجيّة للأحزاب والقوى السياسيّة في العراق بعد العام 2003

وعلى الرغم من أنّ حزب البعث أقصى التعددية الحزبية، وصدّر نفسه ممثلاً وحيداً للشعب طوال أكثر من ثلاثين عاماً؛ فإنّ العديد من الأحزاب والقوى السياسيّة العراق كانت قبل حزب البعث أو متزامنة معه، وبعضها الآخر تأسّس في أيام المعارضة في الخارج، أو ولّد من حجم الاضطهاد الذي تسبّب به النظام، ولبيان نشأة، وتحولات هذه القوى والأحزاب، خصّصنا هذا المبحث الذي قسّمنا فيه الأحزاب والقوى السياسيّة العراقيّة الحالية بِحسب البنية الأيديولوجية، والقوميّة، والتكوين السياسي، والاجتماعي، وعلى النّحو الآتي:

- **الأحزاب والقوى السياسيّة الشيعيّة**

هناك عددٌ كبيرٌ من القوى الحزبية والسياسيّة الشيعيّة والمجموعات الأخرى التي ظهرت بعد سقوط نظام حزب البعث، يعود قسمٌ منها إلى سنوات المعارضة في الخارج، وآخر نشأ في الداخل. ومن أبرزها:

1. حزب الدعوة الإسلامية وتشعباته

يرجع تأسيس حزب الدعوة الإسلامية إلى عام 1958، ساهم في بداياته الأولى عدة اشخاص أبرزهم السيد محمد باقر الصدر، والسيد مهدي الحكيم، والسيد طالب الرفاعي كرد فعل على تحديات الأيديولوجيات المادية كالماركسية[1]، سلك الحزب طريق المعارضة السياسيّة للنظام السياسي البعثي، مما دفع الأخير إلى اعتقال المئات من اعضائه، ومؤيديه، وزجّهم في السجون، وتحولت العديد من قيادات وأعضاء الحزب فيما بعد إلى عدة دول منها: سوريا، وإيران، إضافة إلى بعض الدول الغربية مثل: المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وبعيداً عن الجدل عن انسحاب السيد محمد باقر الصدر من الحزب فإنّه ضحّى بنفسه وشقيقته السيدة آمنة، وشهد الحزب عدة انقسامات منها ما عرف بجناح (إيران)، وجناح العراق(البصرة)، وكان هناك اتجاهان:

- **الأول:** اتجاه يرتبط بقائد حزب الدعوة وأحد أهم مؤسّسيه الشيخ محمد هادي السبيتي، ومعه كاظم يوسف التميمي، وخير الله البصري، وعبد الأمير المنصوري، وعز الدين سليم، ويصر هذا الاتجاه على التمسك به بوصفه القيادة التاريخية الشرعية، وأغلب هذا الاتجاه من البصريين لذا يسمى بـ (جناح البصرة).
- **الثاني:** يقوده بعض رجال الدين من أصول إيرانية، يصرّ هذا الاتجاه على إعادة هيكلة الحزب تنظيماً وفكراً وفق المتغيرات الجديدة المتمثّلة بانتصار الثورة الإسلامية في إيران، وبروز قيادة آية الله الخميني، وسيادة نظرية ولاية الفقيه، ونشوب الحرب على العراق، ويرأس هذا الاتجاه: الشيخ محمد مهدي الآصفي، والسيد مرتضى العسكري، وآية الله كاظم الحائري[2].

ومنذ تأسيس الحزب وإلى اليوم، حصلت تحولات وانشقاقات كثيرة في الحزب؛ ومع حلول منتصف عقد التسعينيات ظهرت فيه جماعات منشقة عن حزب الدعوة: **(جند الامام، وحركة الكوادر الإسلامية، وحزب الدعوة ولاية الفقيه)**، والأخير يمثله آية الله كاظم الحائري بعد إلغاء المجلس الفقهي في مؤتمر الحزب الذي عُقد في إيران سنة 1988 [3].

(1) رشيد الخيون، امالي السيد طالب الرفاعي، بيروت، دار مدارك للنشر والتوزيع، ط1، 2018، ص157.
(2) المصدر نفسه.
(3) رشيد الخيون، مائة عام على الإسلام السياسي في العراق، ج1، أبو ظبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ص247.

وابتعد عن الحزب عام 1998 جماعة تحت عنوان(**حزب الدعوة تنظيم العراق**) بإشراف عبد الكريم العنزي عضو برلمان 2005 لكنّه لم يفز بأي مقعد في الدورات الانتخابيّة اللاحقة، وكذلك انشطر عن حزب الدعوة أمينه العام السابق إبراهيم الجعفري والناطق باسمه ليشكل كياناً خاصاً به تحت عنوان (**تيار الإصلاح الوطني**)، أعلن عنه في 31 أيار/مايو 2008، وأصبحت لديه فضائية اسمها بلادي إضافة إلى الصحافة، وفروع الحزب بمختلف المدن العراقيّة، وبالخارج أيضاً، حصل هذا بِعيد مؤتمر حزب الدعوة الذي اختار قيادة جديدة، وحلّ نوري المالكي أميناً عاماً بدلاً عن إبراهيم الجعفري[1]. بعد ذلك أُختير المالكي لرئاسة الحكومة العراقيّة في عام 2006 بتزكية من الجعفري نفسه، وبدعم من قبل قوى الائتلاف الشيعي.

أمّا جماعة نوري المالكي زعيم الائتلاف الانتخابي الذي أسّسه اثناء ولايته الأولى (2005-2009) تحت عنوان (**ائتلاف دولة القانون**) فحالياً يعدون أنفسهم الحزب الأم الذي خاض حملته الانتخابيّة في ولايته الثانية أيضاً (2009-2014)، وهناك ما عُرف بـ (**حركة الدعوة الإسلامية) و(أنصار الدعوة في العراق**)، وهناك شخصيات عديدة هجرت الحزب، وأعلنت مواقفها الليبرالية، ومنهم مثقفون على الساحة العراقيّة، وابرزهم ضياء الشكرجي[2].

ولحزب الدعوة ذراعه العسكري المسمى بـ (**قوات الشهيد الصدر**) الذي تأسّس في الأهوار، وأصبح له بعض الأدوار لاسيما في ما يخص مواجهة تنظيم داعش، والعديد من جماعات هذه التنظيم منظمون في (هيأة الحشد الشعبي). تبقى الإشارة إلى أنّ واجهة حزب الدعوة بين شيعة التركمان في العراق هو (**الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق**) الذي تأسّس في اثناء حرب الكويت في عام 1991 بإيران، وبعد التغيير في العراق عام 2003 انضمّ إلى الائتلاف الشيعي، الذي يترأسه ويمثله في البرلمان آنذاك عباس البياتي.

ومن المعلوم أنّ حزب الدعوة الإسلامية أسهم بصورة أساسية في تشكيل مجلس الحكم. وتكاد تكون أغلب الحكومات التي تشكلت بعد العام 2003 ممثلاً فيها برئيس وزراء وأعضاء في الكابينة الوزاريّة، وعدد من التشكيلات السياسيّة مثل المحافظين، حيث أصبح السيد إبراهيم الجعفري أول رئيس وزراء بعد التغيير في عام 2005، والسيد نوري المالكي رئيساً للوزراء (2006-2014)، وقد رافقت ولايتي المالكي الكثير من الإشكالات، ومنها بروز ظاهرة الفساد،

(1) المصدر نفسه، ص249.

(2) المصدر نفسه، ص250.

وسوء الإدارة، إضافة إلى رغبته بالتكليف لولاية ثالثة لولا تدخل المرجعيّة الدينيّة ببيان موجهة إلى حزب الدعوة يدعوهم إلى تكليف شخصٍ آخر، وهو ما تمّ بالفعل بتكليف السيد حيدر العبادي رئيساً للوزراء (2014-2018) وخسر حزب الدعوة رئاسة الوزراء لصالح السيد عادل عبد المهدي (2018-2020) الذي قدم استقالته بضغط شعبي، وبطلب من المرجعيّة الدينيّة، فيما تولى السيد مصطفى الكاظمي رئاسة الوزراء (2020-2022) وبعد انتخابات تشرين الأول 2021 بعام تم تكليف القيادي في حزب الدعوة ومؤسس **(تيار الرافدين)** السيد محمد شياع السوداني (2022 والى الان)، فيما تولت شخصيات قيادية أخرى مناصب عليا مثل علي الاديب لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2010-2014)، وحسين الشهرستاني لوزارة التعليم أيضاً (2014-2018)، وقبل ذلك شغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء(2009-2014)، فيما شغل الشيخ عبد الحليم الزهيري موقع مستشار رئيس الوزراء (2005 إلى الآن) وشغل فالح الفياض القيادي السابق في الحزب مواقع سياسيّة وأمنيّة هامّة منذ عام 2005 وحتى بعد تشكيل حكومة السيد السوادني في عام2022. وهكذا تولى عددٌ آخر مواقع امنية وسياسيّة أخرى مثل تكليف عدد من المحافظين في العاصمة بغداد، والديوانية وكربلاء والنجف وعدد من المحافظات بصورة متعاقبة مع كتل أخرى منذ عام 2005 حتى الان.

2. منظمة العمل الإسلامي

هناك من يذهب إلى ان منظمة العمل الإسلامي تأسّست في العام 1968، وظهرت أولاً تحت اسم **(الحركة الرسالية في العراق)،** ثمّ استبدل اسمها في العام 1979 إلى (منظمة العمل الإسلامي)[1].

ارتبط اسم منظمة العمل الإسلامي بالأسرة الشيرازية في كربلاء مع أنّ السيد آية الله حسن الشيرازي، الذي أُغتيل في العام 1980 وأخيه السيد آية الله محمد الشيرازي (ت2001) كانا يرفضان العمل الحزبي، ولم يعدّ للسيد محمد الشيرازي أي دور في المنظمة بعد أن تولاها آية الله السيد محمد تقي المدرسي، وعُرفت المنظمة بقربها للنظام الإسلامي في إيران منذ العام 1979 لكنها وجدت نفسها مناهضة للمجلس الإسلامي للثورة الإسلامية آنذاك، وانتهت إلى الايمان بالديمقراطيّة على قاعدة (مجبر اخاك لا بطل)، وانتقلت مثل العديد

(1) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، المركز العراقي للدراسات والاعلام، 2005، ص239.

من القوى الإسلامية من إيران إلى العراق بعد سقوط النظام البعثي عام 2003، واشتركت في العمليّة السياسيّة، وخاضت الانتخابات ضمن الائتلاف العراقي الموحد الشيعي لكنّها لم تحصل على الأصوات التي توهّلها لدخول البرلمان[1]. ولم يكن لها تمثيل في الانتخابات البرلمانية اللاحقة، ما عدا ممثلها السيد جواد العطار، في الدورة الانتخابيّة للجمعية الوطنيّة 2005، أمّا عن موقفها من الدولة الإسلامية، والديمقراطيّة، وبعض القضايا التي تخص العمليّة في العراق سنُبيّنه في الجدول (2-1).

3. المجلس الإسلامي الأعلى

تأسّس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (المجلس الإسلامي الأعلى فيما بعد) في 17 تشرين الثاني عام 1982، ويوصف بأنه المجموعة الشيعيّة العراقيّة الرئيسة لمعارضة النظام بعد عام 1980، وبادرت إيران إلى تشكليه، وهذا التنظيم الشامل يضم أحزاباً شيعيّة، وفي عام 1986 أصبح السيد محمد باقر الحكيم رئيساً له. وفي هذه المرحلة كان المجلس الأعلى للثورة الإسلامية ملتزماً بإقامة الدولة الإسلامية في العراق تماشياً مع مفهوم آية الله السيد الخميني في ولاية الفقيه، وكلا المفهومين لا يحظيان برغبة عامّة الشيعة العراقيين فضلاً عن السنة والعلمانيين[2].

غير أنّ المجلس بقى خلال السنوات الأولى من الاحتلال الأمريكي محجّماً عن تطوير أفكاره بما يتوافق مع الوقائع العراقيّة الجديدة، وكل قادته يكررون الموقف الرافض لأي مشروع فدرالي قائم على الانتماء الطائفي. ومع حلول صيف عام 2005 أطلق المجلس مشروع إقامة منطقة فيدرالية شيعيّة بامتياز، ممتدّة من الخليج إلى بغداد عُرفت باسم (إقليم الوسط والجنوب)، أمّا الحجة الرئيسة للدعاية في المقام الأول إن من شأن الشيعة أن يكون لهم كيان سياسي يوفّر الحماية لهم من هجمات الإرهاب[3].

شهد المجلس الإسلامي الأعلى أخطر انشقاق تمثّل بخروج السيد عمار الحكيم نجل زعيمه المتوفى السيد عبد العزيز وعدد من القيادات والأعضاء وتأسيس كيان سياسي مستقل تحت عنوان **(تيار الحكمة)** الذي سنشير اليه فيما بعد. تجدر الإشارة إلى أنّ واجهة المجلس الأعلى

(1) رشيد الخيون، مائة عام على الإسلام السياسي في العراق، المصدر السابق، ص248.
(2) فيبي مار، المصدر السابق، ص411.
(3) المصدر نفسه، ص411.

في تركمان العراق هو (**حزب الوفاء التركماني**) الذي تشكّل بالعاصمة الإيرانية طهران، بدعم من المجلس الإسلامي الأعلى حوالي عام 1996 ويترأسه فرياد عمر طوزلد، وهو ممثّل في مجلس النواب عن قائمة الائتلاف الشيعي[1]. وللمجلس الإسلامي الأعلى مواقف متباينة من الحكومة الإسلامية، والديمقراطيّة، والفدرالية، نشير لها في الجدول (2-1).

4. منظمة بدر

أُسّست منظمة بدر عام 1983 بوصفها جناحاً مسلحاً للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق[2]، الذي عمل من المنفى في إيران حتى عام 2003. دخل فيلق بدر إلى العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، وطالب مسؤولون عسكريون أميركيون المجلس الأعلى بحلّه. وبدلاً عن ذلك، قام بتغيير اسم الجماعة إلى منظمة بدر لإعادة الإعمار والتنمية. ومن بين كبار القياديين في منظمة بدر أبو مهدي المهندس (استشهد عام 2020)، وهادي العامري، وأبو مصطفى الشيباني، وأبو منتظر الحسيني[3].

وتقرّر فيما بعد في ختام مؤتمرهم الأول الذي عُقد في النجف الأشرف بتحويل فيلق بدر إلى منظمة مدنية وحزباً سياسياً، معللين أنّ بدر انتهى دوره العسكري عند سقوط النظام[4]. وفي العام 2012، انفصلت عن «المجلس الأعلى الإسلامي العراقي» للتنافس في الانتخابات العراقيّة. ثم ما لبثت أنْ أصبحت قوة سياسيّة، إذْ شغلت المنظمة 22 مقعداً في البرلمان العراقي في تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

وهناك من يعدّ منظمة بدر إضافة إلى جيش المهدي مصدر العديد من جماعات المقاومة المُسلّحة الشيعيّة القائمة حالياً في العراق، أرسلت منظمة بدر أيضاً مجموعات من المقاتلين إلى سوريا للقتال إلى جانب النظام السوري بعد سنة 2011، وانضوت تحت راية «بدر-الجناح العسكري في سوريا»، المعروف أيضاً بـ (قوات الشهيد محمد باقر الصدر). وتسيطر على اللواء الأول، والرابع، والخامس، والتاسع، والعاشر، والواحد والعشرين، والثاني والعشرين، والثالث والعشرين، والرابع والعشرين، والسابع والعشرين من (**هيأة الحشد الشعبي**)، ويبدو

(1) رشيد الخيون، مائة عام على الإسلام السياسي في العراق، المصدر السابق، ص328.

(2) للاطلاع على النشاط العسكري لمنظمة بدر يُنظر في هذا الكتاب: الفصل السادس عشر، الجماعات المسلحة.... (المحررون)

(3) مايكل نايتس وآخرون، لمحة عامة عن منظمة بدر، https://www.washingtoninstitute.org/ar

(4) ويكبيديا https://ar.wikipedia.org

أنّ لها نفوذاً قوياً على اللواء السادس عشر، والثلاثين، والسادس والثلاثين، والخمسين، والثاني والخمسين، والثالث والخمسين، والخامس والخمسين، والمائة وعشرة من الهيأة المذكورة[1]. بدءاً من انتخابات عام 2021، تعدّ (منظمة بدر) أكبر حزب (مع 22 مقعداً) في «تحالف الفتح» المكوّن من 48 مع إن قوة هذا التحالف تراجعت كثيراً بالقياس إلى انتخابات 2018. ويشغل أحد أعضاء «بدر» قاسم الأعرجي منصب (مستشار الأمن الوطني)، ووزير الداخلية الأسبق. أمّا عن مواقفها وأهدافها، فسنُبيّنه في الجدول (2-1).

5. التيار الصدري

تعود أصول التيار الصدري إلى آية الله السيد محمد محمد صادق الصدر، الذي برز في موقعين الأول من خلال الانتفاضة الشعبانية في عام 1991، ومن خلال التأثير المجتمعي الإسلامي وصدامه ضد النظام، ما أدى إلى اغتياله في 1999.

بعد سقوط النظام في عام 2003 قاد نجله السيد مقتدى الصدر حركة الصدر الأب، ليكون بمثابة انطلاقه التيار الصدري ككيان سياسي، موظفاً إرث والده من خلال عدة فعاليات أبرزها صلاة الجمعة في مسجد الكوفة، وباقي الأمكنة من العراق، ومشروع البنيان المرصوص الخيري وغيرها. يمزج التيار الصدري بين الأعلمية الفكرية التي جاء بها السيد محمد باقر الصدر، والسيد محمد الصدر، وبين النزعة الوطنيّة، كما أنّه يفضّل الخيارات الوطنيّة في الخطاب والمرجعيّة على الاجندات والولاءات الخارجية.

شهد التيار الصدري انقسامات وانشقاقات عديدة منذ عام 2006 والى يومنا هذا، وخرجت منه عدة فصائل، ومجموعات سياسيّة ومُسلّحة أبرزها: عصائب اهل الحق، وحركة النجباء، وكتائب الإمام علي وغيرها، واختلفت الكثير من هذه الفصائل مع التيار الصدري، ووصل إلى حد التصادم في بعض المراحل، كما هو الحال مع المرحلة التي تلت انتخابات تشرين الأول 2021.

عُرف عن التيار الصدري رفضه للاحتلال الأمريكي ومخرجاته السياسيّة خاصة مجلس الحكم، ودخل على مضض في العمليّة السياسيّة مع أول انتخابات برلمانية في عام 2005 واشترط عدة أمور أبرزها: مشاركة الأمم المتحدة في دعم العمليّة السياسيّة والانتخابيّة والإشراف عليها، وعدم تدخل القوات الأمنيّة في الانتخابات[2]. وسط سمة عدم الرضا والقلق

(1) مايكل نايتس واخرون، لمحة عامة عن منظمة بدر، https://www.washingtoninstitute.org/ar

(2) أحمد الزهيري، العملية السياسيّة في العراق بعد عام2003 دراسة في الرئاسات الثلاث، بيروت، دار النهراوي، 2017، ص52.

في أغلب الحكومات؛ إذْ انسحب عدد من المرات، لأسباب عديدة منها مناغمة الجمهور في مسائل شائكة وضاغطة مثل مكافحة الفساد، والمشاركة في كل الحركات الاحتجاجية، وقد شكّلت انتخابات عام 2018 و2021 ذروة صعوده، حيث حصل في كلا الدورتين على اعلى المقاعد داخل مجلس النواب لكنه آثر الانسحاب من مجلس النواب في منتصف عام 2022 بسبب عدم تمكنه من المضي بمشروع الأغلبية الوطنيّة في قبال إصرار كتل سياسيّة على المحاصصة السياسيّة وأبرزها الكتل المنضوية في الإطار التنسيقي. أمّا عن موقفه من الحكومة الإسلامية، والديمقراطيّة، والفدرالية والمحاصصة، وحكم الأغلبية الوطنيّة، سنُبيّنه في الجدول (2-1).

6. حركة الوفاق الإسلامي

تأسّست الحركة عام 1980 تحت عنوان **(حركة المهاجرين العراقيين)**، ولم تخفِ الحركة صلتها بالمرجعيّة الشيرازية، وشاركت الحركة في الانتخابات العامّة، وترأس أمينها العام الشيخ جمال الوكيل القائمة لكنّها لم تحصل على مقاعد في انتخابات 2005، ولم يحصل تحالف مع منظمة العمل الإسلامي على الرغم من خضوعهما لمرجعية واحدة وانطلاق عملهما من مكان واحد وهو مدينة كربلاء[1]. فيما مثّلها شخصيات منفردة في الانتخابات اللاحقة وصولًا إلى انتخابات2021 ولكنها لم تتمكن من الوصول إلى البرلمان.

7. حزب الفضيلة

تأسس بعد سقوط النظام البعثي عام 2003 وبتوجيه مباشر من اية الله الشيخ محمد اليعقوبي، يمثّل حزب الفضيلة حالة موازية للتيار الصدري، كونه خرج من ظل آية الله السيد محمد محمد صادق الصدر، وهذا ما يفسر بروزه في السنوات الأولى من السقوط قبل التراجع والانحلال، إذْ يعد البعض ظهور حزب الفضيلة السريع وصعوده إلى البرلمان بـ (15) مقعداً ضمن الائتلاف الشيعي، وتصدره للمركز الأول في محافظة البصرة حالة لافتة للنظر في الوسط الإسلامي الشيعي[2].

مرّ حزب الفضيلة بمراحل مختلفة في مسيرته السياسيّة، أبرزها القرار الذي اتخذه الشيخ محمد اليعقوبي بإقالة الأمين العام نديم الجابري، وكذلك الانسحاب من حكومة المالكي في

(1) رشيد الخيون، مائة عام على الإسلام السياسي في العراق، المصدر السابق، ص294 ــ 295.
(2) المصدر نفسه، ص445.

الدورة الأولى (2006-2010) لكنّه دخل في الائتلاف الشيعي بدورة انتخابات 2010، وفي 2013 لمجالس المحافظات مع ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي[1]. اشترك الحزب في العمليّة السياسيّة ضمن الائتلاف الشيعي، وكانت حصته (15) مقعد مثلما أشرنا من مجموع المقاعد البالغة (130) مقعدا، ثمّ سرعان ما نشأت أزمة حادة بينه وبين الآخرين، قيل على أثر مطالب الحزب برئاسة الوزراء ثمّ مطالبته بوزارة النفط، وحصل الحزب على منصب المحافظ في البصرة، مثّله فيه السيد محمد مصبح الوائلي الذي اغتيل في ظروف غامضة، وأعلن الحزب عن حل نفسه وتحول إلى كتلة صغيرة بعنوان **(النهج الوطني)**، وشارك في كل الانتخابات ومن ضمنها الأخيرة 2021، ودخل مع تحالف **(الإطار التنسيقي)**.

8. تيار الحكمة

بعد اغتيال آية الله السيد محمد باقر الحكيم في 29 آب 2003 مع أكثر من (80) مصلياً، أُعلن تأسيس منظمة شهيد المحراب، ومسؤولها المباشر السيد عمار الحكيم ممثل ابيه السيد عبد العزيز الحكيم، وأخذ يبرز نجم رئيسها ولم تمرّ مناسبة أو حدث سياسي إلا ويصرّح ويعقب، وكأنّما يعدّ نفسه لدورٍ سياسي أكبر.

ومع وفاة والده السيد عبد العزيز الحكيم إثر مرض عضال، أُريد للمجلس الإسلامي الأعلى أن لا يخرج عن أسرة آل الحكيم، وعلى الرغم من أنّ أحاديث دارت حول المؤهل لهذا الدور هو الشيخ همام حمودي، القريب من الأسرة إلا ان المجلس حسم الأمر، ووضع الزعامة بيد السيد عمار الحكيم مدعوماً بوصية من أبيه في 20 آب/أغسطس 2009 وكان هذا التعيين بمثابة البدء بالدور السياسي الرسمي لسيد عمار الحكيم[2]. وفي هذا السياق يذكر الحكيم قائلاً: «كان علينا العمل على تطوير هيكلية المجلس الأعلى، أرادت أن يكون هناك صف أول من القادة، وصف ثان، وأن يكون هناك فصل بين السلطات.. كانت رئاستي تقوم على التطوير المستمر على تحديد الطاقات، ومنح الفاعلية للعمل التنظيمي»[3].

بعد مرور عدّة سنوات وبفعل الفجوة التي حصلت نتيجة تقريب السيد عمار الحكيم عدد من الشباب في الهيكل القيادي والتنفيذي، واقصاء دور الشيوخ والمؤسسين من قيادات

(1) غانم جواد، الشيعة والانتقال الديمقراطي، دمشق، دار الحصاد، ط1، 2011، ص117.
(2) رشيد الخيون، مائة عام على الإسلام السياسي في العراق، المصدر السابق، ص328.
(3) عمار الحكيم، رحلة وطن: قصة حياتي، بغداد، انكى، ط1، 2021، ص136.

وأعضاء المجلس الأعلى، أصبح هناك تبايناً وعدم رضا على قيادة الحكيم الابن، ممّا دعاه في نهاية المطاف إلى تأسيس كيان سياسي مستقل تحت عنوان **(تيار الحكمة)** في إشارة إلى اسرة ال الحكيم. وعن هذا الانفصال يشير عمار الحكيم قائلاً:» كانت تجربة المجلس الأعلى قد وصلت بالنسبة لنا إلى نقطة النهاية، وكانت تكلفة البقاء أعلى من العائد الوطني الذي نرغب في تحقيقه.. ولقد كان طبيعياً إزاء مدرستين مختلفتين من التفكير أن يفترقا من دون أن يصطدما، وأن يبقى المشترك بينهما حامياً لما هو موضع خلاف واختلاف»[1].

شارك تيار الحكمة في العمليّة السياسيّة، وفي الانتخابات البرلمانية، وفي السُّلطة التنفيذية، وشهد عدداً من الانشقاقات، أبرزها خروج مجموعة من الشخصيات من كيانه السياسي منهم محافظ واسط محمد جميل المياحي، وصلاح الغرباوي مدير مكتب عمار الحكيم، الذي أسّس كيان سياسي خاص به تحت عنوان **(وعي)**، الذي سنشير إليه فيما بعد، وكذلك الحديث عن خروج السيد عبد الحسين عبطان نائب محافظ النجف، ووزير الشباب والرياضة الأسبق الذي شكّل كياناً سياسياً جديداً تحت عنوان **(اقتدار وطن)** في كانون الثاني من عام 2021، وجاء في بيان التأسيس أن حركة (اقتدر وطن) تسعى إلى إصلاح شامل لكل المؤسّسات، وفي مختلف الجوانب السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وتقديم عناصر الإصلاح في الوظائف العامّة وبخاصّة الإدارات العليا، بمنهج يقوم على الإيجابية، والتفاعل، والمشاركة.

9. المؤتمر التأسيسي العراقي

تُنسب جماعة الخالصي هذه إلى الشيخ الأب محمد مهدي الخالصي (ت 1926) ومع العائدين للعراق بعد العام2003 عادت الجماعة إلى موقعها السابق في الكاظمية، وأخذت دورها التحريضي ضد الاحتلال الأمريكي من داخل بغداد[2]. تأسّس المؤتمر التأسيسي عام 2004 بزعامة الشيخ جواد الخالصي، ويضم قوى وطنية تعمل على إنهاء ما وصفوه بالاحتلال الأمريكي، أعلن المؤتمر أنه يتمسك بوحدة العراق، وإعادة السيادة الحقيقية الكاملة إليه، والتعامل مع كل أبناء العراق. رفض المؤتمر الدخول في العمليّة السياسيّة، وظل مناهضاً لبعض السياسات الداخلية[3]. ومحذراً من الفتنة الطائفيّة، وتقسيم العراق إلى أقاليم.

(1) المصدر نفسه، ص155.
(2) رشيد الخيون، مائة عام على الإسلام السياسي في العراق، المصدر السابق، ص328.
(3) المصدر نفسه، ص328.

10. حركة حزب الله

هناك من يرجّح تأسيس حزب الله إلى العام 1994، إذْ ساهم المجلس الإسلامي الأعلى في تأسيسه في بداية الأمر، وله اتحاد طلابي تحت عنوان **(اتحاد الطلبة المسلمين في العراق)**، تزعّم الحركة الشيخ عبد الكريم ماهود المحمداوي، الذي أطلق على نفسه (أمير الأهوار) وأصبح عضواً في مجلس الحكم عام 2003 ثم علّق عضويته، ولديه مواقف أخرى مثل: رفض قيام إقليم او دولة مستقلة في الوسط والجنوب[1]. شغل المحمداوي منصب وزير التجارة في الحكومة العراقيّة الانتقاليّة 2005- 2006. وكان نائبه في الحركة جواد البولاني وزيراً للداخلية العراقيّة 2006-2010 الذي انضمّ إلى اكثر من كيان سياسي آخرها في انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر 2021 مع (ائتلاف دولة القانون).

لحركة حزب الله العراق مؤسسات خيرية مثل تلك التي تُعرف بمؤسسة الشهداء، ومن أولى مهامها متابعة شؤون شهداء الحركة، ولها جريدة باسم البينة، التي صدرت عام 1996، دخلت الحركة إلى العمليّة السياسيّة، وكانت تحمل الكثير من السخط على بعض الحكومات مثل: حكومة أياد علاوي على خلفيه اتهامه بأنّه كان بعثياً سابقاً[2]. انتهت الحركة سياسياً مع غياب زعيمهما المحمداوي عن المشهد السياسي العراقي لأسباب مجهولة، وهذه الحركة تختلف عن تنظيم كتائب حزب الله، فبينما ترتبط اهداف حركة حزب الله بالجانب السياسي فإنّ كتائب حزب الله تنظيم عسكري وله أجندات مُسلّحة داخليّة وخارجيّة[3].

11. حركة سيّد الشهداء

تعد ّحركة سيد الشهداء واحدة من فروع المجلس الإسلامي الأعلى، ومن قوى الائتلاف الشيعي في انتخابات عام2005؛ حيث حصلت على مقعد واحد، شغله امينها العام السيد داغر كاظم الموسوي، وأصبح مسؤولاً عن العشائر في البرلمان العراقي، وللحركة وجود في النجف، وكربلاء، وثقلها في البصرة. وكانت مع فدرالية المحافظات الجنوبية، وهذا الرأي يختلف قليلاً مع المجلس الإسلامي الأعلى، الذي سعى إلى تحقيق فدرالية الوسط والجنوب لكن لم يجد ترحيباً وتوافقاً مع الأحزاب[4]. وللحركة فصيل مسلح تحت عنوان

---

(1) المصدر نفسه، ص333.

(2) المصدر نفسه، ص333.

(3) راجع الفصل السادس عشر: الجماعات المسلحة والدولة في العراق، من هذا الكتاب.

(4) المصدر نفسه، ص348.

(كتائب سيد الشهداء) بقيادة أبو آلاء الولائي المقرب من بعض المؤسسات الأمنيّة في إيران.

12. عصائب أهل الحق

جماعة منشقة عن **(جيش المهدي)** التابعة للسيد مقتدى الصدر في المُدّة 2005-2006 بدعم من (فيلق القدس) التابع ل(الحرس الثوري الإيراني) و(حزب الله اللبناني). تأسّست لتنفيذ عمليات تستهدف الولايات المتحدة في العراق بقيادة القيادي السابق في التيار الصدري الشيخ قيس الخزعلي، وشقيقه ليث، والشيخ أكرم الكعبي، الذي انشقّ فيما بعد، وأسّس مجموعة مُسلّحة تحت عنوان **(حركة النجباء).** إضافة إلى مجموعات مُسلّحة أخرى مثل **(كتائب الامام علي)** بقيادة شبل الزيدي، و**(قوات أبو الفضل العباس)** بقيادة الشيخ أوس الخفاجي[1].

ويرجّح مراقبون أنّ المالكي أسهم بصورة مباشرة وبالتنسيق مع إيران بعد ما سُمّي بصولة الفرسان في محافظة البصرة في تأسيس العصائب، لعدّة أسباب أهمها: أضعاف التيار الصدري الخصم اللدود للمالكي، برغم مقترباتهم الفكرية والأيديولوجية. وفي غضون أسبوع من الانسحاب الأمريكي، أعلن زعيم عصائب أهل الحق قيس الخزعلي إنهاء المقاومة المُسلّحة والنيّة في الانضمام إلى العمليّة السياسيّة في العراق[2]، وتقديم الخدمات الاجتماعيّة[3]. وتحالف حزب عصائب أهل الحق، الصادقون، مع تحالف دولة القانون بزعامة المالكي في انتخابات عام 2014 وفازت بمقعد واحد في البرلمان العراقي[4].

بعد العام 2011، شدّدت (عصائب أهل الحق) علاقاتها مع محور المقاومة، وأرسلت وحدة للقتال في الحرب الأهلية السورية تحت السيطرة العملياتية لـ «فيلق القدس». وفي عام 2014، دخلت مجلس النواب عبر **(كتلة الصادقون)** التي فازت بمقعد واحد واندمجت مع (ائتلاف دولة القانون). وازداد هذا العدد إلى خمسة عشر مقعداً في انتخابات عام 2018. وطوّرت عصائب أهل الحق قوات مُسلّحة أكبر حجماً بتمويل من

---

(1) عن النشاط العسكري لعصائب أهل الحق يُنظر في هذا الكتاب: الفصل السادس عشر: الجماعات المسلحة والدولة في العراق بعد 2003. (المحررون)

(2) Sam wyer, op.cit. p.9.

(3) Sam wyer, op.cit. p.9.

(4) Mapping Militant Organizations. «Asa'ib Ahl al-Haq." Op.cit.

الدولة تضمّ ثلاثة ألوية. وعزّزت منطقة سيطرتها في القوس الشمالي لبغداد والمناطق المجاورة مثل بلد[1].

في 6 كانون الأول 2019، أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية الشيخ قيس وليث الخزعلي على قائمة العقوبات بموجب (الأمر التنفيذي رقم 13818) لتورطهما في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في العراق، والموافقة على استخدام القوة القاتلة ضد المتظاهرين، ومنها احتجاجات تشرين عام 2019 حسبما ادّعائها.

وفي 10 كانون الثاني/يناير 2020، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن تصنيف (عصائب أهل الحق) كمنظمة إرهابية أجنبيّة بموجب (المادة 219) من (قانون الهجرة والجنسية)، وتم إدراج الشيخ قيس، وليث الخزعلي، ضمن قائمة «الإرهابيين العالميين» المحددين بصفة خاصة بموجب الأمر التنفيذي رقم 13224. ووفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية، تم تصنيف (عصائب أهل الحق) والأخوين الخزعلي لكونهما وكلاء «عنيفون» لجمهورية إيران الإسلامية[2].

سياسياً ساهمت العصائب بعد خسارتها للانتخابات 2021 إلى جانب بعض القوى الشيعيّة في تأسيس محور مضاد للتيار الصدري عُرف باسم (الإطار التنسيقي) الذي أسفر عنه تسنّمهم الحكومة العراقيّة بعد عام من انتخابات تشرين الأول 2021 في قبال انسحاب كتلة التيار الصدري الفائزة في الانتخابات من البرلمان.

13. حركة عطاء

هو حزب سياسي عراقي أنشأه رئيس هيأة الحشد الشعبي الحالي، ومستشار الأمن الوطني العراقي السابق فالح الفياض، الذي شغل نائب إبراهيم الجعفري في حزب **(تيار الإصلاح الوطني)**. اجتمع الأعضاء المؤسسون لحركة عطاء في سنة [3]2017. وأُثيرت إشكالات كثيرة حول جمع الفياض مناصب أمنية مثل رئاسة هيأة الحشد الشعبي، وزعيم حزب سياسي، ممّا دعاه في تشرين الثاني من عام 2022 إلى تجميد نفسه في الحركة، وقد عدّ البعض هذا الإجراء شكلياً ليس إلا، كونه منضوي ضمن تحالف سياسي، يضمّ القوى التقليدية الشيعيّة تحت **(الإطار التنسيقي)** الذي يضمّ حركات أخرى مثل **(تيار الرافدين)** الذي يتزعمه رئيس

---

(1) مايكل نايتس، لمحة عامة عن «عصائب أهل الحق، https://www.washingtoninstitute.org
(2) المصدر نفسه.
(3) ويكبيديا، https://ar.wikipedia.org

الوزراء الحالي السيد محمد شياع السوداني، المقرب إلى حزب الدعوة الإسلامية بزعامة المالكي، و(**حركة إرادة**) بزعامة السيدة حنان الفتلاوي، وهي أيضاً من المقربين إلى ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي، و(**حركة حقوق**) بزعامة السيد حسين مؤنس المقرب من بعض الفصائل المُسلّحة مثل (**كتائب حزب الله**).

14. حركة الوفاء العراقيّة

تأسّست حركة الوفاء عام 2004 بقيادة السيد عدنان عبد خضير الزرفي، وهو من مواليد النجف عام 1966، تسنمت الحركة عدة مواقع مهمة ومنها إدارة محافظة النجف الأشرف، وتجمع ما بين الجذور الإسلامية والحركية ومنها انتماء قيادتها إلى حزب الدعوة الإسلامية في عام 1983 مع المبادئ الليبرالية والتحررية، وتناغم أفكار الشباب، بعيداً عن الأطر التقليدية، وتدعو الحركة إلى عراق موحّد تُلغى فيه الفوارق المذهبية والقوميّة، ويقوم على أساس المواطنة. لحركة الوفاء هيكل اداري، ومقار في محافظة النجف، ورغم محاولتها التوسع إلى محافظات أخرى لكن لم يكتب لها النجاح خصوصاً بعد أن خاضت عدة انتخابات في تلك المحافظات لم تحصل على ما تريد من مقاعد نيابية أو تمثيل محلي داخلها، ومن تلك المحافظات الديوانية، وبابل، والعاصمة بغداد.

من المؤكّد دعمها ومشاركتها في كلّ مجريات العمليّة السياسيّة لكن هناك حدثين هامين يتعلقان بمشاركتها، أولهما: عدم السماح لزعيم الحركة من تولي رئاسة الوزراء بعد تكليفه من رئيس الجمهورية بعد أيام من استقالة عادل عبد المهدي من رئاسة الحكومة إثر احتجاجات تشرين عام 2019، وثانيهما: مشاركتها مع قوى الإطار التنسيقي في تشكيل الحكومة بعد انضمام نواب الكتلة عن محافظة النجف بعد انسحاب أعضاء الكتلة الصدرية من البرلمان، وهو ما يفسّر تناغم أو برغماتية الحركة في تعاطيها مع المشهد السياسي العراقي.

- **الأحزاب والقوى السياسيّة السُّنيّة**

تتباين القوى السُّنيّة عن الأحزاب والقوى الشيعيّة من حيث الخصائص والأهداف والنشأة، إذْ إنّ معظمها تأسس في الداخل وبعد تشكيل العمليّة السياسيّة، وموقفها غير واضح من النظام السياسي البعثي السابق، ربّما ما عدا الحزب الإسلامي العراقي، الذي يُعدّ من أقدم

الأحزاب السُّنيّة، وهو المقابل لحزب الدعوة الإسلامية في الجانب الشيعي، وكلاهما كان يؤمن بحتمية قيام الحكومة الإسلامية. ومن أهمّ الأحزاب والقوى السُّنيّة الآتي:

1. الحزب الإسلامي

جاء تأسيس الحزب الإسلامي العراقي في 6 كانون الثاني/يناير 1960، من قبل بعض «الأخوان المسلمين» مثل: وليد الاعظمي، إبراهيم المدرسي، نعمان عبد الرزاق السامرائي، قاسم حسن السامرائي[1]. ولا تخرج دوافع تأسيس الحزب الإسلامي العراقي عن إطار ردة فعل أيضاً على الفكر الماركسي اليساري بالعراق والتنظيمات القوميّة، والسعي إلى تطبيق الحكومة الإسلامية.

بعد سقوط النظام البعثي 2003 وجد الحزب الإسلامي العراقي نفسه أمام محنة كبيرة بين ممارسة العمل الحزبي، واستغلال ظرف العلنية، والمشاركة في الحكم، وبين المهادنة عن مقارعة ما يسمونهم بالمحتلين كونه حزباً إسلامياً، واستقرّ الرأي على نقل تنظيم إلى الداخل العراقي يوم 20 نيسان 2003 حيث أعلن مغادرة العمل السري، وفي عام 2005 انتخب طارق الهاشمي أميناً عاماً ليصبح عبد الحميد مجيد رئيس مجلس الشورى، حيث حاول الحزب أن ينفصل عن الجماعة الأم، وهذا ما صرّح به امين عام الحزب لاحقاً أسامة التكريتي. أمّا عن مواقفه من الحكومة الإسلامية، والديمقراطيّة والفدرالية سنُبيّنها في الجدول (2-1).

ضعف الحزب الإسلامي في الدورة الانتخابيّة الأخيرة 2021 لاسيما بعد خسارته لرئاسة مجلس النواب وتمكن الأحزاب السُّنيّة الجديدة من الصعود، ومناغمة الشارع السنّي، ولا يزال الحزب كهيكل تنظيمي موجوداً لكن ليس لديه تمثيل سياسي في البرلمان والسُّلطة التشريعية بسبب تراجعه في الانتخابات.

2. هيأة علماء المسلمين

تأسّست هيأة علماء المسلمين السُّنيّة عام 2003 بقيادة الشيخ حارث الضاري الذي قادها حتى وفاته في آذار عام 2015 وتولى زعامة الهيأة بعده نجله الشيخ مثنى حارث الضاري، ساهم فيها كلّ من: الشيخ أحمد حسن الطه، والشيخ محمد عبيد الكبيسي، والشيخ بشار الفيضي، والشيخ عبد السلام الكبيسي، والشيخ إسماعيل البدري.

(1) رشيد الخيون، مائة عام على الإسلام السياسي في العراق، ج2، المصدر السابق، ص43.

دعت الهيأة إلى انسحاب الوجود الأمريكي، وكذلك كان لها موقف من الفدرالية إذْ وصفتها بالتقسيم، وكذلك لها مواقف مغازلة للتنظيمات المُسلّحة التي وُصفت بعضها بالإرهابية، وهو ما جعلها تخسر رصيدها الجماهيري، كما أنّ مواقفها المتشنجة كانت سبباً في سيطرة التنظيمات الإرهابية على مناطق غرب وشمال العاصمة بغداد عام 2014 بفعل عوامل عدّة أبرزها الفساد وسوء الإدارة وتوظيف تنظيم داعش الإرهابي للخطاب الطائفي المتصاعد آنذاك الذي هو امتداد لسنوات صعود الطائفيّة السياسيّة التي سادت في البلد منذ العام 2005 والتي راح ضحيتها آلاف المواطنين الأبرياء ومن كلّ المذاهب والطوائف.

بالنسبة لمشاركة الهيأة في العمليّة السياسيّة فقد صرّح الشيخ حارث الضاري في هذا الخصوص إلى أنّ العرب السُّنة لا يخسروا شيئاً في حال لم يشاركوا في العمليّة السياسيّة خصوصاً في انتخابات 30 تشرين الأول/أكتوبر 2005 وأن عدم المشاركة تعني الطعن بشرعية الدستور الجديد، وأرجع الأسباب إلى الآتي: تعرض العديد من المدن العراقيّة ذات الأغلبية السُّنيّة إلى الدمار، وجود القوات الأجنبيّة التي تزوّر الانتخابات كما تقول الهيأة[1]. أمّا عن موقفه من الحكومة الإسلامية، والديمقراطيّة، والفدرالية، والمحاصصة، وحكم الأغلبية الوطنيّة، سنُبيّنه في الجدول (2-1). ورغم استمرار عمل الهيأة في خارج العراق لكنّها خسرت الكثير من تمثّليها الشعبي في الساحة الاجتماعيّة السُّنيّة خصوصاً بعد رحيل مؤسّسها الشيخ حارث الضاري، في الوقت الذي احتلت أحزاب أخرى الساحة السياسيّة السُّنيّة.

3. جبهة التوافق

ضمّت هذه الجبهة عدداً من القوى السُّنيّة، دينية، وعشائرية، وقومية، ومنها الحزب الإسلامي الذي أشرنا إليه، و(**مؤتمر اهل العراق**) بقيادة عدنان الدليمي (1932-2017)، و(**الحوار الوطني**) بقيادة الشيخ خلف العليان، مثّلت هذه الجبهة قوى سنية مضادة إلى الائتلاف الشيعي الذي خاضت انتخابات 2005، حيث كانت الساحة السياسيّة تشهد تصاعداً لحدة الخلافات الطائفيّة، استطاعت هذه الجبهة الحصول على المرتبة الثالثة في انتخابات 2005 في قبال القوائم الشيعيّة، والكرديّة لكن توازنات القوة داخلها تغيرت؛ إذْ ضعف دور حزب مؤتمر أهل العراق، وكذلك الحال بالنسبة لحزب الحوار الوطني، ومن المؤكد أنّ هذه القوى، وحتى المشار لها لم تكن أحزاباً سياسيّة بالمعنى الحرفي والسياسي لمفهوم الحزب،

(1) احمد الزهيري، المصدر السابق، ص45 ـ 47.

وإنّما قوى سياسيّة مثلت واجهات طائفية لحسابات سياسيّة تتعلق بالوصول للسلطة، وما ان خفّت الطائفيّة حتى تشرذمت، إذْ تشير الدراسات إلى أنّ بروز ما يسمّى بـ (**الصحوات**) في مناطق غرب وشمال العراق التي يعتقد أنّها ضمّت أكثر من الف مقاتل، وهي كانت واجهات قبلية. كما تراجعت شعبية الحزب الإسلامي، وجبهة التوافق خلال الانتخابات اللاحقة ومنها انتخابات 2010 لصالح التجمعات المدعومة من قبل الصحوات[1].

ضمّت جبهة التوافق خلال انتخابات 2010 بعد تعرّضها للعديد من الانشقاقات الحزب الإسلامي، الذي لم يسلم من انسحاب ابرز وجوهه مثل امينه العام طارق الهاشمي، الذي غادر فيما بعد العراق تحت تهم تورطه بالإرهاب، ودعم التنظيمات الإرهابية، وظهر مع القائمة العراقيّة تجمّع يحمل اسم **(تجديد)،** وكذلك زعيم **(التجمع الوطني العشائري)** عمر الهيجل، و(**حزب العدالة التركماني)** بقيادة أنور حميد غني، و(**التجمع الوطني لأهل العراق)** بقيادة خالد حمدان برع، فيما انضمّت(**الجبهة العراقيّة للحوار الوطني)، و(تجمع عراقيون)** بقيادة السيد أسامة النجيفي رئيس البرلمان الأسبق، و(**حركة العدل والإصلاح العراقي)** برئاسة السيد عبدالله عجيل الياور إلى **(القائمة العراقيّة)** برئاسة أياد علاوي، وانضمّ البعض الآخر إلى **(ائتلاف وحدة العراق)** برئاسة السيد جواد البولاني، ومن أبرزهم (**التيار الوطني المستقل)** برئاسة السيد محمود المشهداني رئيس البرلمان الأسبق، وهو منشق عن (**مؤتمر أهل العراق)**[2]. أمّا عن موقف هذه الجبهة، والقوى المنشقة منها من الحكومة الإسلامية، والديمقراطيّة والفدرالية والمحاصصة، وحكم الأغلبية الوطنيّة، فسنُبيّنه في الجدول (2-1). ومثلما أشرنا فقد تفككت الجبهة إلى تكتلات وقوى أخرى خاضت الانتخابات فيما بعد بصورة متفرقة.

4. الجبهة الوطنيّة للحوار الوطني

تأسّست الجبهة الوطنيّة للحوار الوطني عام2005 بقيادة السيد صالح المطلك، وانضمّ عدد من الأحزاب والحركات السياسيّة في العراق إليه، بهدف إنهاء الوجود الأمريكي، وإعادة بناء مؤسسات الدولة في العراق، ورفضت قيام الفدرالية ما عدا إقليم كردستان، وقد رأى صالح

---

(1) هيفاء احمد محمد وسداد مولود، التيارات الحزبية بعد الاحتلال، في كتاب استراتيجية بناء الدولة العراقيّة بعد الانسحاب الأمريكي، اشراف شمران العجلي ونظله الجبوري، تحرير علاء عكاب خلف، بغداد، بيت الحكمة، ط1، 2011، ص665.

(2) المصدر نفسه.

المطلك أنّ المطالبة بها مقدّمة لما اسماه بالتقسيم، ووقفت ضد إثارة النعرات الطائفيّة في العراق. دخلت العمليّة السياسيّة في انتخابات عام2010 وحصلت على (11) معقداً داخل مجلس النواب. ضعفت هذه الجبهة بل وتفككت، حيث لم يعد لها تمثيل برلماني أو تنفيذي فيما بعد[1].

5. حزب تقدم

أُعلن عن تأسيس حزب تقدم بزعامة السيد محمد ريكان الحلبوسي، الذي شغل رئيس مجلس النواب العراقي (2018-)، وبأنه تشكيل سياسي ليبرالي – مدني ركيزته الأساسية الهُويّة العراقيّة، يؤمن بمدنية الدولة واحترام حقوق الإنسان وُلد بعد ما عدا الضرر الذي لحق بالسُّنة من جراء مقاطعة العمليّة السياسيّة في العراق، وما لحق بالمناطق والمحافظات السُّنيّة جراء اجتياح تنظيم داعش، ولذلك يحاول الحزب الجمع بين الطبيعة القبلية، وبين النزعة الليبرالية حتى يحظى بأكبر مقبولية، وليكون بديلاً ناجحاً عن الحركات، والأحزاب السُّنيّة الراديكالية أو التقليدية منها.

يشير حزب تقدّم إلى تبنّي دعوات المراجعة الجدية لعيوب العمليّة السياسيّة ولاسيّما التأسيسية، ويطالب بتعديل الدستور، ومواءمة التشريعات القانونية الوطنيّة مع القوانين والاتفاقيات الدولية، ويرفض كل أشكال المحاصصة الطائفيّة، والقوميّة، والمناطقية، ويؤكّد مبدأ الفصل بين السلطات المنصوص علية في الدستور. لقد وضع حزب تقدّم ومن خلال برنامجه السياسي رؤيته في إعادة تعريف العمل الديمقراطي الوطني المستند إلى حماية الحقوق الأساسية للمجتمع والفرد العراقي، وضمان الحريات الدستوريّة المكفولة قانوناً، وتعزيز مدَنية النظام السياسي وبناء دولة المؤسّسات، وهو ما سيوفّر للعراق فرصة كبيرة لتحقيق آماله وطموحاته وضمان مكانته المرموقة على الساحة العربية والإقليمية والدولية[2].

استفاد السيد محمد الحلبوسي من هيبة مركزه السياسي الاجتماعي ليكون رئيساً لمجلس النواب، فخلال رئاسته استطاع أن يعد قاعدة جماهيرية في محافظة الأنبار بشكل خاص، وفي المحافظات ذات الغالبية السُّنيّة عموماً. ويملك الحلبوسي خبرة سياسيّة قليلة مقارنة بأقرانه في العمل السياسي، وهو مدرك لذلك، ولم يكن معروفاً حتى عام 2014 حين انتخب

(1) صحيفة الصباح، العدد2319، 2011/8/11.

(2) المصدر نفسه.

عضواً لمجلس النواب، وبعدها شغل منصب محافظ الأنبار بعد تحريرها من عصابات داعش الإرهابية، ومن ذلك انطلق لبناء الأساس لوجوده السياسي عبر إعادة إعمار المناطق التي دمّرها داعش. وفاز في انتخابات 2018 في عضوية مجلس النواب، ومن ثمّ انتخب رئيسا للمجلس، ليكمل مسيرته السياسيّة التي أسّس لها[1]. يحظى الحزب بدعم إقليمي لاسيما من بعض دول الخليج، واستطاع أن يحظى بشعبية كبيرة خصوصاً في مدن الأنبار، وصلاح الدين، والموصل.

6. المشروع العربي في العراق

أسّس هذه الحركة السيد خميس الخنجر العيساوي الذي يمتلك مجموعة من الشركات التجارية، واتخذ من عدة عواصم عربية مركزاً لإدارة أعماله المتعددة. وله أنشطة في مجالات التصنيع والمصارف والخدمات المالية، والعقارات. أسّس مجموعة من المؤسسات المجتمعية مثل «مؤسسة الخنجر للتنمية» منذ 2005، لترعى الجرحى والمرضى من ذوي الدخل المحدود وتشرف على علاجهم خارج العراق، وتوفر مساعدات في التعليم والسكن للاجئين والفقراء في العراق.

وفي عام 2010 أنشأ-انطلاقاً من العاصمة الأردنية- تحالفاً سياسياً، ودعم قائمة سياسيّة تحمل اسم «القائمة العراقيّة» خاضت انتخابات 2010 التشريعية، وحصلت على المركز الأول بواقع (91) مقعد برلماني.

أنشأ في إقليم كردستان العراق مشاريع خيرية شملت عدداً من المدارس والمستوصفات الطبية ليستخدمها نحو (3) مليون استقروا هناك بعد أن نزحوا عن ديارهم من مختلف أنحاء العراق، خصوصاً من شمال وغرب العاصمة بغداد، ويمتلك مجموعة إعلامية كبيرة تضمّ عدداً من القنوات التلفزيونية والصحف والوكالات الخبرية. استطاع أن يوظّفها سياسياً فيما بعد، ويقول عنه دبلوماسيون أميركيون سابقون إن ثروة الخنجر الضخمة وعلاقاته الوثيقة بدول الخليج العربية وتركيا تسمح له بأنّ يكون قوة سريّة ومستمرّة على الساحة السياسيّة العراقيّة. في النصف الثاني من عام 2018 أُنتخب الخنجر رئيساً لتحالف المحور الوطني الذي يضمّ 53 نائباً لقيادة مفاوضات تشكيل الحكومة العراقيّة [2].

(1) بلقيس محمد جواد وأسعد كاظم شبيب، العملية السياسيّة 2021، في: العراق 2021: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار (RCD)، حسن لطيف الزبيدي وآخرون (تحرير)، مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف/بيروت، ط1، 2022، ص60.

(2) https://iq.linkedin.com

انبثق عن هذه الحركة تحالف تحت عنوان(السيادة) هو أكبر تحالف سياسي عراقي سُني عربي، إثر الانتخابات التشريعية العراقيّة 2021، تأسس يوم 25 كانون الثاني/يناير 2022، برئاسة خميس الخنجر متكوّناً من تحالف تقدم الذي يرأسه محمد الحلبوسي، ومن تحالف عزم الذي كان يرأسه خميس الخنجر، للتحالف 63 مقعداً في مجلس النواب العراقي اما رئيس كتلة تحالف السيادة النيابية فهو الشيخ شعلان عبد الجبار الكريم.

7. ائتلاف عزم

ائتلاف سياسي عراقي سني، أُعلن عن تأسيسه في 9 كانون الأول سنة 2021، وفيه (34) نائباً برلمانياً، وكان يرأسه أولاً خميس الخنجر، ورئيسه الحالي مثنى السامرائي. شاركت في هذا التحالف خمس قوى سياسيّة في الانتخابات التشريعية العراقيّة 2021 من محافظات الأنبار وصلاح الدين، وكركوك، ونينوى، القوى المتحالفة هي: (تحالف عزم) وكتلة (حزب الجماهير) بزعامة أحمد الجبوري أبو مازن، و(حركة حسم للإصلاح) المقرّب من خميس الخنجر، ونواب من كتلة (العقد الوطني)، و(التحالف العربي في كركوك) وهو تحالف لمجموعة القوى والتكتلات السُّنيّة في كركوك.

8. الحركة الوطنيّة للإصلاح والتنمية (الحل)

تأسّست عام 2009 على يد السياسي ورجل الاعمال العراقي جمال ناصر دلي الكربولي، الذي يملك نفوذاً اعلامياً واقتصادياً كبيراً؛ إذْ يمتلك قناة دجلة الفضائية، وأراد من خلال كل ذلك أن يمارس أدواراً سياسيّة واقتصادية مؤثرة، ولهذا كثيراً ما يُتهم بارتباطاته المالية، وقد اعتقل في نيسان/أبريل 2021 بتهم فساد كبيرة، وعلى إثر تدخلات سياسيّة أطلق سراحه.

كانت أوّل مشاركة لحركة الحل في الانتخابات البرلمانية في آذار 2010، حيث ساهم الكربولي في تأسيس ائتلاف **(القائمة العراقيّة)**، وشغل عضوية هيئته القيادية، وتمكّن من الفوز بالمركز الثالث ضمن الائتلاف، بينها 12 مقعداً في مجلس النواب[1]. وفي عام 2014، شغل الكربولي عضوية الهيأة القيادية لتحالف القوى العراقيّة المشارك في الحكومة، وهو مؤسّس ائتلاف (متحدون للإصلاح) وعضو هيئته القيادية منذ كانون الثاني/يناير 2014، حين شارك في الانتخابات البرلمانية ونال 14 مقعداً في 6 محافظات هي بغداد، الأنبار، صلاح الدين، ديالى، نينوى، كركوك[2].

(1) https://ar.wikipedia.org

(2) المصدر نفسه.

ومنذ كانون الثاني 2017، عمل الكربولي منسقاً عاماً لمجموعة تحالفات لخوض الانتخابات البرلمانية في أيّار/مايو 2018، هي تحالف بغداد، والأنبار هويتنا، وديالى التحدي، وصلاح الدين هويتنا، ونينوى هويتنا، وتجمع عرب كركوك. ثمّ دخلت الحركة في الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر 2021، ويبدو لم يكن لها تمثيل برلماني بسبب عدم تمكّنها من الحصول على مقاعد برلمانية.

لم تبدِ الحركة موقفاً واضحاً من بعض المسائل كالفدرالية، وتذهب مصادر إلى اتهامها بمحاولة أن تؤدي أدواراً ضاغطة من اجل الحصول على مكاسب أو تمرير صفقات سياسيّة ومالية وبيع وشراء المناصب وربّما هذا السّبب الأساس الذي جعل القضاء العراقي يصدر أمراً بالقبض على مؤسس الحركة.

- **الأحزاب والقوى السياسيّة الكرديّة**

شهدت الساحة السياسيّة الكرديّة هي الأخرى منذ عقود مضت نشأة عدد من الأحزاب والقوى السياسيّة، وبرغم سيطرة حزبين رئيسين لعقود على العمل السياسي في كردستان وتمثيلاته في الدولة العراقيّة إلا أنّ التحول السياسي الذي حصل بعد عام 2003 كان فرصة مناسبة لظهور أحزاب وقوى سياسيّة جديدة، لديها مشتركات مثل حق تقرير المصير، ونشأت لتمثّل حالة جديدة خارج أسوار وتفكير وسلوكيات الحزبين التقليديين في كردستان، ومن أهمها:

1. الحزب الديمقراطي الكردستاني (بارتي)

في 16 آب/أغسطس 1946 وُحدت مجموعة أحزاب كردية وشكلت (**الحزب الديمقراطي الكردستاني**)، بعد ذلك انتخب الملا مصطفى البارزاني رئيساً للحزب وهدفه تحقيق الحكم الذاتي لكردستان، وفي عام 1961 اندلع القتال بين الأكراد والحكومة العراقيّة ولم يتوقف حتى انقلاب عام 1963 ونهاية حكم عبد الكريم قاسم.

وبعد مسيرة طويلة من الاقتتال استطاع الأكراد الحصول على الحكم الذاتي فعلياً عام 1990 [1]. وساهم الحزب بقوة في العمليّة السياسيّة بعد العام 2003، وأصبح السيد مسعود

(1) علي مراد العبادي، التعددية السياسيّة والبرلمان العراقي، بغداد، مركز العراق للدراسات، 2015، ص101ـــ 102.

بارزاني رئيساً للإقليم فيما مثّل نيجيرفان برزاني الإقليم في مجلس الحكم ومن ثم رئيساً للإقليم، وكان الحزب من ابرز الداعمين لمسألة الاستفتاء من أجل الانفصال عن العراق في عام 2017، الأمر الذي جُوبه برفض داخلي من قبل الحكومة الاتحادية والقوى السياسيّة ومنها بعض القوى في الإقليم، وكذلك الجانبين الإقليمي والدولي، الأمر الذي مثّل نكسة في تاريخ الحزب إضافة إلى إشكالات أخرى، منها إدارة العلاقة مع الحكومة الاتحادية، والمنطقة المتنازع عليها، ومنها كركوك، ومشاكل تصدير النفط وأوضاع إقليم كردستان. دخل الحزب في شراكات قوية مثل التحالف مع التيار الصدري بعد انتخابات 2021 قبل أن ينسحب التيار من البرلمان لكن الحزب واصل التعامل مع قوى سياسيّة أخرى مثل الإطار التنسيقي في تشكيل حكومة السوداني، أمّا عن مواقف الحزب السياسيّة فسنُبيّنه في الدول (2-1).

2. حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (يكتي)

تأسس في عام 1975 في العاصمة السورية دمشق تحت تسمية (**حزب الاتحاد الوطني الكردستاني**) بزعامة جلال طالباني، وقد خاض المعارضة إلى جانب بقية الفصائل الكرديّة، وله جناح مسلح.

أمّا عن مسألة الانشقاقات الداخية، فقد شهد الحزب العديد منها، آخرها انشقاق لاهور طالباني بعد رحيل زعيم الحزب جلال طالباني[1]. ويشير عبد اللطيف جمال رشيد أحد مؤسسي الحزب ورئيس الجمهورية للدورة الخامسة (2022) إنه كان من المفترض استبعاد من تخلى عن مبادئه وأصبح حجر عثرة أمام تطبيقها خصوصاً القيادات المسببة للمشكلات الداخلية[2]. ودخل الطرفين بافيل طالباني (نجل الزعيم السابق للحزب)، ولاهور طالباني في صراع انتهى لصالح بافيل طالباني، وفي الوقت ذاته دبّت داخل حزب الاتحاد صراعات أخرى ومنها خروج برهم صالح قبل أن تتمّ التسوية عبر تكليف برهم صالح برئاسة الجمهورية (2018-2022) وربما هذا هو السر وراء إصرار حزب الاتحاد الوطني الكردستاني على تكليف السيد برهم صالح لولاية ثانية خوفاً من حدوث انشقاقات جديدة، وكان هذا الإصرار جزءاً من تأزم الوضع السياسي بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2021 على رئاسة الجمهورية والوزراء

(1) جلال طالباني، مذكرات جلال الطالباني: رحلة ستون عاما من جبال كردستان إلى مقر السلام، اعداد: صلاح رشيد، ترجمة شيرزاد شيخماني، بيروت، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، ط1، 2018، ص487.
(2) عبد اللطيف جمال رشيد، المقالات السياسيّة، بغداد، بيت الحكمة، ط1، 2018، ص58.

وبعد العام 2003 شارك الحزب بقوة في العمليّة السياسيّة منذ مجلس الحكم في عام 2003 والى ما بعد انتخابات تشرين الأول عام2021 حيث أصرّ على ترشيح السيد برهم صالح (2018 -2022) لدورة ثانية إلا أنّ إصرار الحزب الديمقراطي الكردستاني بالمقابل أفشل مشروع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني. كان حزب الاتحاد الكردستاني من أبرز الداعمين للاستفتاء الذي اجراه الإقليم في عام2015 من اجل الانفصال عن العراق ولم يختلف موقفه في قيام الدولة الكرديّة عن باقي مواقف الأحزاب القوميّة الكرديّة كالحزب الديمقراطي الكردستاني. أمّا عن مواقف الحزب السياسيّة سنُبيّنه في الجدول (2-1).

3. الاتحاد الإسلامي الكردستاني

هو الفرع الكردي للإخوان المسلمين في العراق، وبعد اعطاء الحكم الذاتي للأكراد في العراق عام 1999 قام الإخوان العراقيون الأكراد بإنشاء (حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني(في 1994 بقيادة الشيخ صلاح الدين محمد بهاء الدين. يعدّ التنظيم الثالث في منطقة كردستان بعد حزبي طالباني، وبارزاني، ولها مقعد وزاري في حكومة أربيل بشمال العراق. يمتلك تأثيراً كبيراً وانتشاراً واسعاً في الإقليم، كما أنّه تشكّل تحت ثقافة ذات جذور اخوانية. تعرضت مقرات الاتحاد الإسلامي الكردستاني في عام 2005 إلى هجوم ارهابي في الاقليم، وقُتل عدد من كوادره البارزين. وتعود الأسباب حسب الاتحاد إلى خلافات مع الأحزاب النافذة هناك بسبب ما عدّه مطالب الاتحاد الإصلاحية حول إقليم كردستان.

بعد أن نجح الحزب في انتخابات إقليم كردستان ومشاركته الفاعلة أكثر من 60% في القائمة الإسلامية إلى جانب الحركة الإسلامية التي كان يتزعمها الشيخ عثمان عبد العزيز، شارك الحزب في العمليّة السياسيّة في بغداد، وكذلك في التمثيل داخل حكومة وبرلمان الاقليم[1]. خاض الحزب أغلب الانتخابات البرلمانية، وحصل على (4) مقاعد نيابية في انتخابات تشرين 2021 بعد أن كان لديه مقعدان في انتخابات 2018، لكنّه رفض المشاركة في تشكيل الحكومة وفضّل خيار المعارضة.

4. الجماعة الإسلامية الكردستانية

أُعلن عن هذه الجماعة في 31 أيار/مايو 2003 بمجموعة من الإسلاميين الاكراد بعد الانفصال عن حركة الدعوة الإسلامية التي يتزعمها الملا علي عبد العزيز، وأُطلق على التنظيم

(1) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، المصدر السابق، ص316 ـ 317.

المنشق اسم (**الجماعة الإسلامية الكردستانية**)، ولرجل الدين الشيخ محمد نجيب حسين البرزنجي، امير الجماعة صلة رفيعة بحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الطالباني. واجهت الجماعة مشكلات جديّة بعد اعتقال القوات الأمريكية عام 2003 زعيمها علي بابير، ومع ذلك آثرت المشاركة في انتخابات 2005 من خلال انتخابات الجمعيّة الانتقاليّة، وفي انتخابات إقليم كردستان[1]. وشاركت الجماعة الإسلامية في أغلب الانتخابات البرلمانية، وحصلت على عدد من المقاعد في انتخابات 2018 قبل أن تخسرها في انتخابات تشرين 2021، وهذا ما يفسّر تراجع الأحزاب الإسلامية في الإقليم في قبال تقدم القوى الليبرالية حتى بالقياس إلى الأحزاب الكرديّة التقليدية مع سنوات نشأة القوى والأحزاب الليبرالية مثل حزب حراك الجيل الجديد.

5. حركة التغيير گوران

حركة التغيير، وتسمّى أيضاً (حركة گوران) بالكرديّة، وهي عبارة عن حزب ناشط في إقليم كردستان العراق، أسّسه السياسي الكردي نوشيروان مصطفى في عام 2009م بعد استقالته من حزب الطالباني (**الاتحاد الوطني الكردستاني**)، وهو حزب علماني يعارض حزبي التحالف الكردستاني، ويدعو لمحاربة الفساد، ويتهمه خصومه بكسر الإجماع الوطني الكردي، ولكنه ينفي ذلك. ولقد حقّق تقدّماً في انتخابات برلمان كردستان لسنة 2013، وذلك عند حصوله على 24 مقعداً، متقدماً على حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وحصل على رئاسة برلمان إقليم كردستان، وفي انتخابات مجلس النواب العراقي الأخيرة 2021 حصل على (9) مقاعد، وأصبح لديه منصب نائب ثانٍ لرئاسة مجلس النواب العراقي[2]. استطاعت الحركة من الحصول على (8) مقاعد في انتخابات 2018 لكنّها خسرت في انتخابات تشرين 2021، وتراجعت بصورة غير مسبوقة. وهي من الحركات التي كانت من المرجح أن تكون بديلاً عن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني لاسيما بعد رحيل زعيمه المؤسس جلال الطالباني والانشقاقات والصراعات العائلية على زعامة الحزب بين للاهور طالباني، وبين بافيل طالباني.

(1) المصدر نفسه.

(2) مهند عدنان، حراك الجيل الجديد والمعارضة الجديدة في برلمان العراق،
https://www.washingtoninstitute.org

6. حراك الجيل الجديد

تأسّس حراك الجيل الجديد، ومقره في السليمانية، في عام 2017 من قبل رجل الأعمال شاسوار عبد الواحد، المعروف بامتلاكه وسائل إعلامية، كراديو وتلفزيون (ان ار تي)، واستثماراته في المشاريع الإسكانية في إقليم كردستان العراق، من مشاريعه الاستثمارية القرية الألمانية وچاڤي لاند في السليمانية، وقد أعلن عن بيعها في تشرين الثاني 2017، أخته سروة عبد الواحد عضو في مجلس النواب العراقي عن حركة التغيير الكرديّة. في العام نفسه أدى موقف الحزب المعارض من الاستفتاء على الاستقلال إلى استهجان قادة الأحزاب الأخرى في كردستان، ولكن العديد من المراقبين العراقيين والعالميين شعروا صدى هذا الموقف. في حين أن الآخرين في كردستان العراق اعتنقوا بحماس الفكرة (غير الواقعية) لحركة تهدف للاستقلال عن العراق، إلا أنّ شاسوار و«حراك الجيل الجديد» اختارا معارضة الرأي الشعبي، وأطلقا حملة قوية تنادي بشعار «ليس الآن» لتلوَّن الوطنيّة بالواقعية. وفي حين أنّه لم يتم الاعتراف بنتائج الاستفتاء من قبل المجتمع الدولي، إلا أنّه تم إثبات صحة وجهة نظرهم[1].

عُرف عنه معارضته لحكومة إقليم كردستان، وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2017، أعلن في مؤتمر صحفي بمدينة السليمانية، تأسيس كيان جديد للمشاركة بقائمة انتخابية في دورة الانتخابات المقبلة يحمل اسم (الجيل الجديد) (بالكرديّة: نەوەی نوێ). اعتقل زعيمه في أحداث مظاهرات كردستان في كانون الأول/ديسمبر 2017 وأُغلقت قناته. في حين أن «حراك الجيل الجديد» فاز بأربعة مقاعد في الانتخابات البرلمانية العراقيّة في العام 2018 كحزب حديث الإنشاء، تخطى توقعات هذه الدورة الانتخابيّة، بحصوله على تسعة مقاعد[2].

يسعى حراك الجيل الجديد ليكون القوة السياسيّة الأولى في الإقليم[3]. هذا الصعود سمح له ذلك بتبني دور المعارضة بالكامل، وذلك داخليًا في الإقليم، وكذلك عبر قيادة المعارضة على المستوى الوطني من خلال تكوين تحالف «من أجل الشعب» مع (حركة امتداد) والمرشحين المستقلين الفائزين. لقد تنافسوا في ست محافظات عراقية، مع أنه من المرجح أنّه تم

(1) المصدر نفسه.

(2) ويكبيديا، https://ar.wikipedia.org

(3) https://www.nrttv.com/AR/detail34441/

اختيار مرشحيهم في بغداد وكربلاء للسماح للحزب بالادعاء بامتلاك استراتيجيّة «وطنية» غير طائفية. فاز أربعون بالمائة من مرشحيهم بمقاعد خلال انتخابات تشرين 2021.

- **الأحزاب والقوى السياسيّة الليبرالية واليسارية**

هناك عدد من القوى السياسيّة ذات الأيديولوجيا الليبرالية أو اليسارية التي تأسّست في حقب المدّ الفكري، كما ان بعضها تبنى هذه الأيديولوجيات تأثراً بمبادئ وأفكار المذاهب الوضعية. من هنا كانت الساحة السياسيّة لاسيما الحزبية منها محلاً لهذا التأثر، كما أنّها تأثرت بواقع السُّلطة العنيف من حيث الاقصاء والمنع، لذا فخارطة الأحزاب والقوى السياسيّة الليبرالية واليسارية توزعت على النحو الآتي:

1. الحزب الشيوعي

تأسّس الحزب الشيوعي في آذار عام 1934، كان يصدر جريدة (كفاح الشعب) وجرائد أخرى، ولم يحصل على الحرية بل تعرّض كغيره من الأحزاب والقوى السياسيّة إلى جملة من الاعتقالات والاعدامات التي طالت مجموعة من أعضاء حزبه من قبل سلطة البعث. تولى مجيد حميد موسى قيادة الحزب في المؤتمر الخامس للحزب عام 1993 [1].

ونصّ ميثاق الحزب الشيوعي على النضال من أجل السيادة الوطنيّة، والعمل لصالحها وإعداد جهاز حكومي ديمقراطي لائق بتمثيل الشعب.

وبعد العام 2003 عمد الحزب إلى فتح مقرات في أغلب المحافظات العراقيّة. ودخل في العمليّة السياسيّة ولكن له مواقف وتحولات مختلفة في تعاطيه مع القوى السياسيّة لاسيما مع (التيار الصدري)، وكانت أبرز مشاركاته مع (تحالف سائرون) الانتخابي، وقد حصل التحالف على قرابة (51) معقداً، وبعد أشهر من نتائج الانتخابات انفرط عقد التحالف ما بين الحزب الشيوعي والتيار الصدري لأسباب عديدة أبرزها اختلاف الرؤى والمشاريع. أمّا عن موقفه من الحكومة الإسلامية، والديمقراطيّة، والفدرالية، والمحاصصة، وحكم الأغلبية الوطنيّة فسنُبيّنه في الجدول (2-1). رفض الحزب الشيوعي الدخول في انتخابات تشرين 2021 بسبب ما دعاه استمرار ذات النهج السياسي من المحاصصة والفساد، وسيطرة ذات الأحزاب والقوى السياسيّة على إدارة الدولة.

(1) أحمد الزهيري، المصدر السابق، ص45.

2. الحركة الملكيّة الدستوريّة العراقيّة

هي حركة سياسيّة تدعو إلى عودة النظام الملكي في العراق بقيادة الشريف علي بن الحسين الذي يرتبط بالعائلة المالكة الهاشمية التي حكمت العراق حتى عام 1958. لقد نجح في وضع نفسه بوصفه مدعياً في الصحافة الدولية وحالياً (في سياسات العراق)، وهو مسؤول عن حملة عودة الملكية على أساس نظام ملكي دستوري. تعد الحركة أحد أحزاب المعارضة العراقيّة في الخارج، قبل أن تعود إلى العراق ثم تغير اسمها عام 2010 إلى الحركة الدستوريّة، وتتحد مع (الائتلاف الوطني العراقي). لكنّه لم يتسنّم أي موقع سياسي أو سيادي، وظلت الحركة تراقب الوضع السياسي، ودائماً ما تبدي مواقفها، ولم يعرف بعد مصير الحركة بعد وفاة مؤسسها الشريف علي بن الحسين في آذار/مارس 2022.

3.حركة الوفاق الوطني

تأسّست هذه الحركة في السعودية في شباط/فبراير من عام 1991، وكان أغلب أعضائها من البعثيين السابقين المنشقين، والمقيمين في أوروبا وخاصة في لندن إضافة إلى الضباط العراقيين المتواجدين في السعودية، ومن أهم قادة الحركة: صلاح الشيخلي، وصلاح عمر العلي، وتحسين المعلة، واياد علاوي، تم انتخاب أصغر الأعضاء سناً، وهو أياد علاوي ليصبح أميناً عامّاً للحركة، وكان لها جريدة يومية باسم (بغداد) تصدر في لندن، وبعد التغيير السياسي في العراق عام 2003 أصبحت تصدر من بغداد[1].

تؤمن الحركة بالتعددية الحزبية، والفكر المدني، والتداول السلمي للسلطة، شاركت هذه بقوة في العمليّة السياسيّة منذ 2003، وساهم زعيمها في أغلب الدورات الانتخابيّة تحت (قائمة العراقيّة الوطنيّة)، تمتلك الحركة علاقات قوية من دول الإقليم لاسيما دول الخليج والولايات المتحدة، وبريطانيا، وحظيت بعدد كبير من المقاعد لاسيما في انتخابات عام2010، يعد توجه الحركة باتجاه بناء الدولة المدنية القانونية، وايمانها بالتداول السلمي للسلطة.

ومن صور تأييد ومشاركة هذه الحركة في العمليّة السياسيّة هو دخول الأمين العام إلى تشكيلة مجلس الحكم الانتقالي، وترأسه الحكومة المؤقّتة في عام 2004 ودخلت الحركة في انتخابات 30 كانون الثاني/يناير 2005 بتحالف حمل اسم القائمة العراقيّة وحصدت قرابة 40

(1) مها عامر سلمان الربيعي، النظام السياسي في العراق (بحث في الديمقراطية التوافقية) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، ص2012، ص79.

مقعداً، وفي انتخابات 15 كانون الأول/ديسمبر 2005 كان نصيبها بواقع 25 مقعداً، اما في عام 2010 فقد حصدت القائمة (91) مقعداً، وكادت أن تترأس التشكيلة الحكومية[1]. في حين تراجعت القائمة العراقيّة في انتخابات 2014 بصورة مفاجئة وترجع الأسباب إلى انشطار الكتل السُّنيّة وظهور قوى سنية في تلك المناطق، أبرزها الصحوات الذين وُجدوا لأسباب سياسيّة وأمنيّة. حيث حصلت القائمة العراقيّة في تلك الانتخابات على (21) وهو ذات الرقم مع انتخابات 2018. فيما لم تسجل أي تمثيل برلماني في انتخابات تشرين2021 إلا بعد انسحاب الكتلة الصدرية.

4. المؤتمر الوطني العراقي

جاءت تسمية المؤتمر بهذا العنوان استناداً إلى المؤتمر العام للقوى المعارضة عام 1992 في فينا، ليشهد المؤتمر بعدها عدة انشقاقات من مختلف القوى، ويبقى كل من أحمد الجلبي وعزيز قادر، ومع عودة المؤتمر الوطني بوصفه لاعباً قوياً في ساحة المعارضة العراقيّة مع دعم جديد من جانب جماعات صنع القرار ومراكز بحث محافظة في واشنطن، شهد المؤتمر الوطني انتعاشاً سريعاً. ومع ذلك فإنّ حركات التيار الإسلامي الشيعي العراقي لم تكن ممثلة في تلك اللقاءات[2].

امتلك الحزب قوة عسكرية شنّت عدة هجمات من كردستان العراق باتجاه أهداف عدة، تزعم المؤتمر أحمد الجلبي كحزب سياسي ليبدأ نشاطه من جديد من واشنطن وأصبح من المقربين للولايات المتحدة وعادت بعد العام 2003 كقوة بارزة[3]. لكن صلات أحمد الجلبي بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقبل فترة طويلة من تحوّله صوب طهران، موضع قلق ونقاش في واشنطن حول ولائه الحقيقي هل كان صديقاً لأمريكا أو مروجاً لأفكار إيران، وعلى مرّ السنين لم يجعل الجلبي من مداولاته مع طهران سراً وهو ما أثار حفيظة الأمريكان[4]. مما حدا بالقوات الأمريكية في بغداد إلى مهاجمة مقرّه أكثر من مرة، وحتى محاولة عزله سياسياً، وتقديم حلفاء آخرين عليه.

(1) أحمد الزهيري، المصدر السابق، ص38.

(2) ريدار فسر، شيعة العراق جذور الحركة الفيدرالية، ترجمة: فاضل جتكر، بغداد، أربيل، بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، 2007، ص14 ـــ 15.

(3) غانم جواد، المصدر السابق، ص117.

(4) ريتشارد بونين، سهام الليل (رحلة أحمد جلبي الطويلة إلى النصر في العراق)، ترجمة محمد شيا، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، ط1، 2013، ص389.

بعد أن شارك الجلبي بمجلس الحكم، ومن ثمَّ في كل الانتخابات البرلماني، توفي في ظروف غامضة، وضعف الحزب بعد ذلك، فيما لم يعرف مصيره في ضوء انشطار أعضاء المؤتمر على أحزاب وجهات سياسيّة شيعيّة مختلفة ومنهم محافظ البصرة الحالي السيد اسعد السوادني، الذي دخل الانتخابات البرلمانية الأخيرة بقائمة انتخابية تحت عنوان **(تصميم)**، فيما مثّل السيد اراس حبيب إحدى قوى (الإطار التنسيقي). أمّا عن موقف هذه القوى من الحكومة الإسلامية، والديمقراطيّة، والفدرالية، والمحاصصة، وحكم الأغلبية الوطنيّة، فسنُبيّنه في الجدول (2-1).

5. حزب الشعب

يعدّ حزب الشعب من الأحزاب التي تأسّست حديثاً، وهو يرفع شعار بناء الدولة وفقاً للمنظومة العلمانية. أسّسه فائق الشيخ علي عام 2011، وعرّف نفسه بأنه يريد تطبيق مشروع ديمقراطي مدني وفق الهُويّة الوطنيّة، حصل في الانتخابات النيابية في تشرين عام2021 على مقعد واحد[1]، يتخذ زعيم الحزب من الخارج مقراً له، وبالتحديد بعض دول الخليج إضافة إلى بريطانيا. وله تصريحات مثيرة كالإعلان عن موعد سقوط النظام السياسي الحالي مع عام 2024 كأقصى حد.

6. حزب الامة العراقيّة

هو حزب عراقي ليبرالي إصلاحي أنشأه مثال الألوسي، يهدف إلى إقامة دولة عراقية مدنيَة على أساس المواطنة الصالحة، أساسها الدستور والقانون، وتوفير الرفاهية للشعب، وأن يكون الفرد العراقي فيها قيمة عليا لا تعلو عليه المحسوبية أو الجهوية أو العشائرية أو الطائفيّة أو القوميّة مع ضمان الحريات الشخصية والعامة وترسيخ ثقافة ومبادئ حقوق الإنسان، وإشاعتها في المجتمع العراقي، والمحافظة على وحدة الأرض العراقيّة وتماسكها الجغرافي[2]. قبل عدة أعوام انتخب الحزب رئيساً جديداً للحزب، وهو محمود حسين العكيلي، وأُقصي رئيسه ومؤسسه مثال الالوسي لأسباب غامضة أعزاها الحزب إلى مرض الأخير، فيما أصدرت المحكمة حكماً بالسجن الغيابي للآلوسي بتاريخ 9 كانون الثاني/ يناير 2022 بتهمة تقليل من شأن المؤسسات القضائية، إثر النقد الذي وجّهه لها جراء قوله

(1) موقع حزب الشعب على النت

(2) ويكبيديا، https://ar.wikipedia.org

بتهاونها مع الطبقة السياسيّة الفاسدة في البلد. لم يتمكن الحزب من الحصول على مقاعد نيابية برغم مشاركته بشخصيات في عدد من المحافظات العراقيّة، وهذا ما هو واضح مع انتخابات تشرين2021.

- **الأحزاب والقوى السياسيّة ما بعد احتجاجات تشرين 2019**

ظهر التذمر الشعبي تجاه الممارسة السياسيّة من قبل معظم الأحزاب والقوى السياسيّة التقليدية والجديدة انفة الذكر من خلال اخفاقها أو فشلها أو تسببها بملفات كبيرة من مثل الفساد، وجرائم الأضرار بالمال العام، وإدارة الدولة، أو تقديم الولاءات الحزبية والخارجية على حساب مصلحة الدولة العليا، ظهر الرفض الشعبي مع مرور عشرة أعوام من تأسيس العمليّة السياسيّة في العراق وتواصل لعقد آخر، ليكون لدينا عقدين من الزمن: احدهما تسلّط القوى السياسيّة والعقد الثاني ظهور الرقابة والاحتجاج الشعبي، وتوجت ذروة الحركة الاحتجاجية في تشرين من عام 2019، وكادت ان تطيح بكل مخرجات العمليّة السياسيّة ومنها الظاهرة الحزبية المشوّهة في العراق، واجهت الأحزاب والقوى التشرينية الناشئة حرباً إعلامية من قبل القوى السياسيّة النافذة، واتهمته بشتى الاتهام، وطالما اتسم الحراك الاحتجاجي في تشرين بالشعبية فحتماً ستخرج قوى وحركات سياسيّة تنتمي بصورة أو بأخرى إلى اهداف ومطالب هذا الحراك الشعبي، وقد مثّل ذلك الحراك الاحتجاجي عدد من القوى والحركات السياسيّة، أبرزها الآتي:

1. حركة امتداد

يعود تأسيس حركة امتداد إلى كانون الثاني/يناير 2020، وتُوصف بأنّها حركة سياسيّة لا قومية ولا عنصرية ولا طائفية، ولدت من رحم حراك تشرين الاحتجاجي في عام 2019 عبر أمينها العام ومؤسسها الصيدلاني علاء الركابي من مدينة الناصرية جنوب العراق، الذي لم يكن على صلة بالحركة الحزبية والاحتجاجية اثناء حراك تشرين في بادئ الأمر لكن ظرفية الحركة الاحتجاجية ومتطلباتها، جعلاه يتصدى لها.

تحاول الحركة أن تلعب دوراً المعارضة لنظام المحاصصة السياسيّة السائدة الذي تعدّ السّبب في انتاج الفوضى وفقدان العدالة الاجتماعيّة وتلاشي السيادة الوطنيّة وغياب الولاء للدولة العراقيّة، ويتمثّل الهدف الاستراتيجي للحركة بِبناء دولة المواطنة ونقل صوت الحركة

الاحتجاجية إلى قبة البرلمان وتحقيق الأغلبية السياسيّة فضلاً عن السعي لتحويل النظام السياسي إلى رئاسي، وكذلك محاسبة قتلة المتظاهرين[1].

شهدت الحركة اضطرابات في تنظيمها الداخلي ومنه إعفاء أمينها العام علاء الركابي في حزيران/يونيو 2022 لأسباب عدّها أعضاء من الحركة راجعة إلى أخطاء وتخبّطات، وتفرد أمينها العام بالقرارات المصيرية للحركة دون التشاور مع مؤسّساتها وتوجيه الاتهامات لبعض النواب بالخيانة والفساد دون دليل. فيما أرجعها البعض الآخر إلى التنافس والصراع داخل الحركة لتعود الحركة بعد ما يقارب الأربعة أشهر إلى علاء الركابي كرئيسٍ لها.

فازت حركة «امتداد» بتسعة مقاعد أيضاً من أصل 38 مرشحاً، وسجلت نسبة فوز تبلغ 23 %[2]. لا تزال الحركة تصرّ على المطالبة بالقضاء على المحاصصة السياسيّة والحزبية وتدعو إلى تحقيق نظام الأغلبية السياسيّة، ورفضت المشاركة في حكومة السيد السوداني تجنباً للدخول في المحاصصة لكن اتُهم بعض أعضائها وبرلمانيها بالتورط في صفقات مساومة وشبهات فساد. أمّا عن موقف الحركة من الحكومة الإسلامية، والديمقراطيّة، والفدرالية، والمحاصصة، وحكم الأغلبية الوطنيّة، فسنُبيّنه في الجدول (2-1).

2. حركة البيت الوطني

تأسّست هذه الحركة في محافظة الناصرية جنوب العراق في نهاية شهر كانون الأول/يناير 2020، ويعود أصل تسميتها (البيت الوطني) كرد فعل للدلالة على تجاوز البيوتات الطائفيّة والقوميّة، واختير السيد حسين الغرابي المؤسس كأمينٍ عام ومتحدثٍ باسم الحركة، ضمّت الحركة عدداً من الشخصيات والناشطين.

وتهدف الحركة السياسيّة بحسب القائمين عليها، إلى لملمة المحتجين الذين تعرضوا للقمع والعنف خلال المدة الماضية وتجميعهم في كيان واحد، عبر لجنة إدارية وتنسيقية موحّدة، تنطلق من محافظة ذي قار وتنتشر في باقي المحافظات، ضمنها محافظات شمال البلاد وغربها، إلا أنها تسعى حالياً إلى إنهاء آخر الإجراءات التنظيمية لاستكمال الكيان السياسي الذي حمل اسم (البيت الوطني).

---

(1) شيماء علي مهدي، الأحزاب العراقيّة التي تشكلت قبل تشرين وبعدها، مجلة رواق، العدد (6)، 2021، بغداد، مركز رواق بغداد للسياسات العامة، ص67.

(2) المصدر نفسه.

وبحسب ناشطين من الناصرية، فإنّ المدينة شهدت أسخن أشكال الاحتجاج، بسبب عوامل عدة أبرزها الإهمال الحكومي لهذه المدينة، إضافة إلى الفقر والبطالة التي ترتفع معدلاتها فيها، ناهيك بكونها تحتوي على شريحة واسعة من المؤمنين بالدولة المدنية، وهم من العلمانيين والتيارات التحررية والتقدمية الجديدة[1]. تعدّ حركة البيت الوطني ان النظام القائم ليس ديمقراطياً في ظل وجود المال السياسي والسلاح المنفلت والدعم الخارجي، ومن ذلك نادت بمقاطعة انتخابات تشرين 2021، كونها أداةً لإنتاج الأزمات والفوضى على حدّ وصفها. ورفضت الحركة المشاركة لدواعٍ كثيرة من أبرزها عدم التمكن من تغيير قواعد اللعبة السياسيّة في العراق.

3. اشراقة كانون

تعد حركة اشراقة كانون التي انطلقت من مدينة كربلاء من الحركات والقوى الناشئة التي لم يتضح موقفها من القوى السياسيّة، ومن نظام الحكم، ومتبناتيها، ومواقفها، وأهدافها، تأسّست في كانون الثاني/يناير 2021 ولهذا ارتبط عنوانها بالشهر الذي تأسّست فيه، بعد أن عقدت مؤتمرها التأسيسي الأول، وانتخب السيد سعد جعفر الأسدي أميناً عامّاً للحركة، في حين تذهب بعض الآراء إلى إن هذا التشكيل يمثل تحالف صوت المستقلين مع إشراقة كانون، ويضمّ (10) نواب لتشكيل جبهة مستقلة داخل البرلمان باسم (الإشراقة)، في حين تشير مصادر أخرى إلى أنّ الحركة على ارتباط مباشر بالعتبات المقدسة، ولها صلات ببعض رجال الدين في تسويق نفسها وبرامجها، فيما أشار بيان لهذه التكتل بأنّ الهدف منه هو «توحيد الصفوف بين النواب المستقلين داخل البرلمان بما يضمن تفعيل الدور الرقابي، والتشريعي». وتميل الحركة إلى الإيمان بالنظام السياسي الحالي والسعي إلى إصلاحه من الداخل، مع الميل إلى عدم التصادم مع الأحزاب والقوى السياسيّة العراقيّة التقليديّة.

4. حركة وعي

يرجع تأسيس حركة الوعي إلى السيد صلاح العرباوي، الذي أسّسها في عام 2020 بعد أن خرج من تيار الحكمة حيث كان يشغل مدير مكتب السيد عمار الحكيم، وأصبح فيما بعد الناطق باسم تيار الحكمة بعد ذلك قدم استقالته، هذا إضافة إلى عمل صلاح العرباوي كأستاذ لمادة القانون الدستوري في عدد من كليات القانون في الجامعات العراقيّة.

(1) زيد سالم، البيت الوطني.. حركة سياسية جديدة في العراق، https://www.alaraby.co.uk/politics

هناك عدة قراءات حول خروج السيد العرباوي من تيار الحكمة، البعض يوضع هذا الخروج ضمن ما يمكن أن نسمّيه المناورة حتى لا يصنف ضمن جماعات وتنظيمات الإسلام السياسي الشيعي، خصوصاً وأنّ الحركة وجدت بعد الرفض الشعبي، الذي مارسه حراك تشرين الاحتجاجي ضد عموم الطبقة السياسيّة وخاصة الشيعيّة منها، فبالتالي لم تخرج الحركة من نسق تيار الحكمة، وإنّما أرادوا أن يكون هناك تمثيل أكبر، ومحاولة استقطاب الطاقات والفئات الشبابية فيما نرجّح أنّ انشقاق وخروج العرباوي كان حقيقة لعدة دواعي منها خطاب العرباوي الساعي لنقد الطبقة السياسيّة، وكذلك مناغمته للشباب وطرح موضوعة (الإزاحة الجيلية) التي أراد منها عزل الطبقة السياسيّة واستبدالها بالشباب، والمسألة الثانية مغازلة القوى وشباب تشرين ومن ذلك ما طرحه في أحد مؤلفاته(من الثورة إلى الدولة) فيما يرجّح العرباوي نفسه أسباب خروجه من تيار الحكمة وتأسيس حركته السياسيّة بأنه كان مقيَّداً في تيار الحكمة وخرج للمزيد من الحرية السياسيّة، سعت حركة وعي أن تكون مؤثرة في صنع القرار السياسي وقد شاركت في انتخابات العراق تشرين 2021 ولم تحقق أيّ مقعد برلماني.

5. حركة نازل آخذ حقي الديمقراطيّة

تأسّست الحركة الناشئة بعد احتجاجات تشرين 2019 وامتدت إلى 2020، يترأسها شخص يُدعى مشرق الفريجي، الذي شغل مديراً عاماً في وزارة الإسكان والإعمار، لا نعرف الكثير عن تفاصيل الهيكل الإداري للحركة، وفروعها في المحافظات العراقيّة لكن الذي نعلمه هو دخولها في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2021 حيث مثل امينها العام كمرشح عن محافظة بغداد لكن لم تحظ بأي مقعد داخل مجلس النواب. تقول الحركة بأنّ من مبادئها الاستمرار في المطالبة بمكافحة الفساد، وإصلاح النظام السياسي بطريقة تدريجية وليس تغيير النظام السياسي بالكامل، أمّاعن رؤيتها للدولة فتشير إلى إنّها تطمح إلى إدارة دولة علمانية ليبرالية ديمقراطية يتمّ فيها فصل الدين عن إدارة الدولة. تعرّضت الحركة للنقد لإشكالية ارتباطه بعض رجالاتها كأمينها العام ببعض الحركات والقوى السياسيّة النافذة.

وفي ضوء ما تقدم فإنّ الجدول (2-1) يبيّن موقف الأحزاب والقوى السياسيّة في العراق من مسائل السُّلطة، والحكومة الإسلامية، والديمقراطيّة، والفدرالية، والتوجهات الإقليمية وفق محددات من (أ إلى و).

الجدول (2-1): موقف الأحزاب والقوى السياسيّة من مسائل مختلفة

اهداف الأحزاب والقوى السياسيّة في العراق بعد عام2003	انموذج من الأحزاب والقوى السياسيّة العراقيّة	الأهداف بحسب التصنيف: أ	الأهداف بحسب التصنيف: ب	الأهداف بحسب التصنيف: ج	الأهداف بحسب التنصيف د	الأهداف حسب التصنيف و
الأحزاب والقوى السياسيّة الشيعيّة	حزب الدعوة الإسلامية التيار الصدري	الوصول والسيطرة على السُّلطة	حسابات اقليمية	تباين في تطبيق الفدرالية، وإيجاد إقليم شيعي في الوسط والجنوب	التحول من تطبيق الدولة الإسلامية على غرار إيران إلى قبول الديمقراطيّة كاليه للوصول إلى السُّلطة	تباين في قبول حكم الأغلبية الوطنيّة قوى الإطار التنسيقي مع الاستمرار في تقاسم وتشارك السُّلطة، رغم رفع قادتها في مناسبات سابقة فكرة الأغلبية الوطنيّة، التيار الصدري مع تطبيق حكومة الأغلبية الوطنيّة في قبال المعارضة الوطنيّة
الأحزاب والقوى السياسيّة السُّنيّة	حزب تقدم	تقليل معدلات ومستويات فقدان السُّلطة بعد عام2003	وحدة العراق	تباين في تطبيق الفدرالية: مع رغبة نسبية في تطبيق الفدرالية لكل محافظة من العراق	القبول بالديمقراطيّة والتحكيم للانتخابات بعد معاناة اجتياح تنظيم داعش عام2014	المحاصصة والمشاركة السياسيّة
الأحزاب والقوى السياسيّة الكرديّة	حزب الاتحاد الوطني الكردستاني	إقامة الفدرالية والحصول على مكاسب الإقليم، مع البقاء على حلم إقامة الدولة الكرديّة	انهاء حكم النظام البعثي	تطوير العلاقة مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي	الإصرار على التشاركية في إدارة الدولة وفق نتائج الانتخابات	المحاصصة والمشاركة السياسيّة

الأحزاب والقوى السياسيّة الليبرالية والاشتراكية	حركة الوفاق الوطني العراقي	إقامة نظام ديمقراطي مدني	تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة	وحدة العراق	تطبيق الديمقراطيّة سياسيا واجتماعيا	
الأحزاب والقوى السياسيّة المنبثقة من حراك تشرين 2019	حركة امتداد	مكافحة الفساد والإصلاح السياسي	الوصول إلى السُّلطة وازاحة الأحزاب التقليدية	وحدة العراق	تطبيق الديمقراطيّة سياسيا واجتماعيا	حكم الأغلبية الوطنيّة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على كتاب استراتيجيّة بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، اعداد شمران العجلي، واشراف نظلة الجبوري، تحرير: علاء عكاب خلف، بغداد، بيت الحكمة، 2011.

رابعاً: الخرائط الحزبيّة في الانتخابات النيابيّة بعد العام 2003

تباينت نسبة تمثيل الأحزاب والقوى السياسيّة في العراق داخل العمليّة السياسيّة منذ العام 2003 ولغاية انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2021 وتداعياتها التي استمرّت أكثر من عام، حسب تصور كل حزب أو مجموعة سياسيّة للعملية السياسيّة، وفي الوقت ذاته تشهد العمليّة السياسيّة عدة تحولات من حيث المشاركة والتمثيل من جانب أو المقاطعة أو الانسحابات من جانبٍ ثانٍ، كما عكست الأنظمة الانتخابيّة التي أجريت بموجبها الانتخابات البرلمانية حجم الأحزاب والقوى السياسيّة، حيث سادت عدة أنماط من الأنظمة الانتخابيّة كما مبيّن في الجدول (2-3) من خلال الدورات الانتخابيّة لمجلس النواب، وهو ما سنُبيّنه من خلال المحاور الآتية:

1. تمثيل الأحزاب والقوى السياسيّة في مجلس الحكم

أصدرت سلطة الائتلاف المؤقّتة سلسلة من اللوائح الإدارية التي وصلت إلى (100) أمر بتنظيم جوانب الحياة التشريعية والتنفيذية والقضائية، منها تأسيس عملية سياسيّة جديدة قائمة على أسس المحاصصة السياسيّة والمكوّناتية بدأت نواتها الأولى من خلال مجلس الحكم.

تشكل مجلس الحكم في منتصف شهر تموز 2003، ومُنح المجلس صلاحيات شكلية في إدارة شؤون البلد وكان يعمل ضمن توجه الإدارة الأمريكية.

اختارت سلطة الائتلاف (25) شخصاً من أحزاب وقوى عراقية كانت معارضة للنظام البعثي السابق في خارج العراق يتولون الحكم بصورة دورية لمدة شهر، وحسب الحروف الأبجدية. فيما كانت هناك رؤى قد طرحت بخصوص الأعضاء والرئاسة لم تطبق، ومنها أن يكون رؤساء المجلس (5 اشخاص) وهم قادة الأحزاب الرئيسية المعارضة التي كانت خارج العراق، وهي حركة الوفاق الوطني بزعامة علاوي، وحزب المؤتمر العراقي بزعامة الجلبي، والحزبان الكرديان: الديمقراطي بزعامة البارزاني، والاتحاد الوطني بزعامة الطالباني، والمجلس الأعلى بزعامة الحكيم[1]، ولم تطبق أي من هذه الآراء وصارت الرئاسة دورية لكل شهر وحسب عدد الأعضاء.

تعرّض مجلس الحكم إلى انتقادات واسعة من العراقيين بسبب الطريقة غير الديمقراطيّة لتشكيله وسلطته وطبيعته الطائفيّة؛ إذْ أُدخلت الطائفيّة في العمليّة السياسيّة بصورة علنية بعد أن كانت غائبة عنها في السابق ولهذا أدان السيد السيستاني خطة الحاكم المدني بول بريمر الأولى؛ إذْ كان له هواجسه بشأن طول أمد الاحتلال الأمريكي للعراق وجهودهم في العمليّة السياسيّة الجديدة.

2. تمثيل الأحزاب والقوى السياسيّة في المجلس الوطني والحكومة المؤقّتة الأولى 2005

أصدرت سلطة الائتلاف الموقت مؤسستين بعد ان حلّت مجلس الحكم في إطار ما عُرف بعملية نقل السيادة:

إحداهما: المجلس الوطني

وهو عبارة عن جمعية غير منتخبة تتكون من (100) عضو، وأبرزهم أعضاء مجلس الحكم المنحل المذكور آنفاً، وضمّ المجلس الوطني شخصيات من الأحزاب والقوى السياسيّة المعارضة التي كانت في الخارج بإشراف السيد أشرف قاضي ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق، وبول بريمر ممثل الإدارة الأمريكية في العراق.

ثانيهما: الحكومة المؤقّتة الأولى

تشكلت أول حكومة مؤقتة من (30 حزيران/يوليو إلى 31 كانون الثاني/يناير 2005)

(1) أياد علاوي، في حقل الألغام (مذكرات اول رئيس للحكومة العراقيّة بعد سقوط صدام)، إعداد معد فياض، 2005، ص12.

برئاسة السيد أياد علاوي، زعيم حركة الوفاق الوطني، الذي مثّل إحدى حركات المعارضة الليبرالية في الخارج والمعروف بعلاقته مع عدد من الأنظمة السياسيّة اقليماً ودولياً. من جانب ثانٍ تمّ التحضير لإجراء الانتخابات بداية العام 2005.

3. تمثيل الأحزاب والقوى السياسيّة في الجمعيّة الوطنيّة والحكومة الانتقاليّة الثانية 2005

أصدر الحاكم المدني للعراق بول بريمر الأمر الإداري رقم (96) لسنة 2004 الذي شرع بموجبه قانون انتخابات الجمعيّة الوطنيّة، وهو أول قانون للانتخابات بعد سقوط النظام البعثي، وكانت مهامها محددة بكتابة دستور دائم للبلد وإنهاء العمل بقانون إدارة الدولة الموقت، وتشكيل حكومة مؤقتة لمدة عام تأخذ على عاتها توفير متطلبات والمقدمات لأول انتخابات برلمانية.

شاركت أغلب الأحزاب والقوى السياسيّة فيها بتاريخ 30 كانون الثاني 2005 وكان نسبة المشاركة الشعبية 40 % في الانتخابات وسط تنافس ما يقارب 223 كيانا سياسيا، تتوزع بين 35 ائتلافاً انتخابياً و48 مرشحاً مستقلاً، وقد جرت الانتخابات وفق طريقة التمثيل النسبي، وعُدّ البلد بكل محافظاته دائرة واحدة، ووفق القائمة المغلقة أي أنّ الناخب ينتخب القائمة بصرف النظر عن أشخاصها، واشترط القانون إلا يقلّ عدد أسماء المرشحين في القائمة عن (12) ولا يزيد عن (275) مرشحاً[1]، وحدّد قانون الانتخابات وتماشياً مع قانون إدارة الدولة أن تكون المرأة ضمن أول ثلاثة مرشحين في القائمة[2].

وقد برزت في تلك الانتخابات ظاهرة القوائم المكوّناتية أي سيطرة ما يقارب ثلاث قوائم إحداها تمثّل الأحزاب والقوى الشيعيّة عُرفت باسم قائمة الائتلاف العراقي الموحد برقم (169) ما عدا التيار الصدري كجزء من عملية مقاطعة العمليّة السياسيّة، فيما مثّل المكوّن السُّني القائمة العراقيّة التي تحمل الرقم (731)، إذْ قاطعت القوى السُّنيّة الانتخابات آنذاك لأسباب تتعلق بمجمل عملية التغيير، فيما مثّل الكرد قائمة التحالف الكردستاني التي تحمل الرقم (730)، إلى جانب قوائم صغيرة أخرى كما مبيّن في الجدول (2-2).

(1) المادة (4/الفقرة رابعاً) من قانون الانتخابات رقم96 لسنة 2004.

(2) المادة (4/الفقرة ثالثاً) من قانون الانتخابات رقم96 لسنة 2004.

وقد أسفرت انتخابات الجمعيّة العامة على مستوى الرئاسات الثلاث بانتخاب أعضاء الجمعيّة الوطنيّة جلال الطالباني رئيس حزب الاتحاد الوطني، وممثلا عن القائمة الكردستانية رئيساً للجمهورية، والسيد غازي عجيل الياور عن المكوّن السُّني، والسيد حاجم الحسني رئيساً للجمعية الوطنيّة ممثلاً عن المكوّن السني، فيما كلف الطالباني مرشح الائتلاف العراقي الشيعي السيد إبراهيم الجعفري عن حزب الدعوة الإسلامية رئيساً للحكومة في آذار/مارس 2005، وسمّيت حكومته بالحكومة الانتقاليّة. وكان لغياب المصالحة والاجماع تأثير على هذا التشكيل بينما كانت تسمية الوزراء الرئيسين من نصيب المجلس الأعلى، واستغرق تشكيل الحكومة ستة أشهر، وذلك بسبب التنافس بين الأحزاب السياسيّة على الإمساك بالسُّلطة وسط سيادة العنف وانعدام الاستقرار ومقاطعة السنة الذين رفضوا الاشتراك في العمليّة السياسيّة.

وتعقيباً على ذلك كانت انتخابات كانون الثاني 2005 رغم أهميتها قد رسمت معالم تأسيس الدولة العراقيّة وإدارتها بعُرف المحاصصة المكوّناتية، وصل لحالة كتابة الدستور الذي لا تزال العمليّة السياسيّة تعيش تداعيات غموضه ومنها فيما يخص الاستحقاقات الانتخابيّة من تشكيل الحكومة، وهوية الكتلة الأكبر، وانتخاب رئيس الجمهورية، إذ لا يكون إلا وفق أغلبية الثلثين، وهذا ما يحتاج إلى توافقية سياسيّة لتمريره ما يعني تقديم تنازلات كبيرة للقوى والأحزاب الممثلة داخل مجلس النواب.

الجدول (2-2): القوى والأحزاب السياسيّة في انتخابات الجمعيّة الوطنيّة 2005

ت	الكيان السياسي	الحزب أو الحركة السياسيّة	عدد المقاعد
1	الائتلاف العراقي الموحد	حزب الدعوة الإسلامية المجلس الإسلامي الأعلى منظمة بدر حزب الفضيلة حزب الدعوة تنظيم الداخل تجمع المستقلين	140
2	التحالف الكردستاني	الحزب الديمقراطي الكردستاني حزب الاتحاد الوطني الكردستاني	75
3	القائمة العراقيّة	شخصيات علمانية وعشائرية ودينية	40
4	تجمع عراقيون	الشيخ غازي عجيل الياور	5
5	جبهة تركمان العراق	عدد من القوى التركمانية	3
6	الكوادر والنخب الوطنيّة المستقلة	فتاح الشيخ	3
7	منظمة العمل الإسلامي	جواد العطار	2
8	الجماعة الإسلامية في كردستان	الشيخ علي بابير	2
9	اتحاد الشعب	الحزب الشيوعي	2
10	كتلة المصالحة والتحرير	مشعان الجبوري	1
11	التحالف الوطني الديمقراطي	قوى مدنية وليبرالية	1
12	لائحة الرافدين الوطنيّة	احمد فيصل احمد	1
	المجموع		275

جدول (2-3): الأنظمة الانتخابيّة المعتمدة في الانتخابات 2005-2021

النظام الانتخابي حسب كل دورة انتخابية	انتخابات الجمعيّة الوطنيّة 30/1/2005	انتخابات مجلس النواب الدورة الأولى 15/12/2005	انتخاب مجلس النواب الدورة الانتخابيّة الثانية في 7/3/2010	انتخاب مجلس النواب الدورة الانتخابيّة الثالثة في 30/4/2014	انتخاب مجلس النوب الدورة الانتخابيّة الرابعة في 12/5/2014	انتخاب مجلس النواب الدورة الانتخابيّة الخامسة في 10/10/2021
عدد المقاعد	257	257	325	328	329	329
الدائرة الانتخابيّة	نظام التمثيل النسبي	نظام التمثيل النسبي	نظام التمثيل النسبي	نظام التمثيل النسبي	نظام التمثيل النسبي	نظام الأغلبي
نوع القائمة	العراق دائرة واحدة	كل محافظة دائرة انتخابية	كل محافظة دائرة انتخابية	كل محافظة دائرة انتخابية	كل محافظة دائرة انتخابية	كل محافظة عدد من الدوائر المتوسطة حسب عدد مقاعد النساء
نوع القائمة	قائمة مغلقة	قائمة مغلقة	قائمة شبهة مفتوحة	قائمة شبهة مفتوحة	قائمة شبهة مفتوحة	ترشيح
نسبة المشاركة	58 %	79 %	62 %	61 %	44 %	41 %
صيغة توزيع المقاعد	الباقي الأقوى	الباقي الأقوى	القاسم الانتخابي	سانت ليغو	سانت ليغو	النظام الفردي

4. تمثيل الأحزاب والقوى السياسيّة في الدورة البرلمانية الأولى (2005-2010)

نصّ الدستور الذي أُقر في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2005 على عدة مسائل من ضمنها النظام البرلماني وإجراء انتخابات دورية لكلّ أربع سنوات، وأصدرت الجمعيّة الوطنيّة قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005 والذي حدد بموجبه إجراء انتخابات مجلس النواب العراقي بتاريخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2005 والذي ألغت بموجبه قانون الانتخابات الصادر من الحاكم المدني بول بريمر بالأمر الإداري 96 لسنة 2004، نص القانون على تقسيم العراق إلى (18) دائرة انتخابية أي كل محافظة دائرة انتخابية بدلاً عن أن يكون العراق كله دائرة واحدة، وحددت المادة (15) عدد مقاعد مجلس النوابـ230 مقعداً [1]، أي نائب واحد لكل(100,000) مواطن وبحسب عدد سكان العراق تقديراً، مع أنّ هذه النسبة تتغير من عام إلى آخر لتزايد

(1) المادة (15) قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005.

السكان لكن لا تزال المؤسسات الدولة المعنيّة غير قادرة على إجراء احصائي سكاني أيضاً تخوفاً من بعض الحسابات السياسيّة والإدارية والمشاكل بين المحافظات. ولأنّ الكتل السياسيّة أرادت أن يكون لها تمثيل بأيّة طريقة في مجلس النواب فقد زاوجت في هذه المادة بين نظام الدائرة الواحدة ونظام الدوائر المتعددة، من خلال ما يسمّى بالمقاعد التعويضية في حالة حصولها على عدد من الأصوات يساوي أو يزيد على الحد الوطني، والهدف من ذلك هو محاولة خلق فرصة للأحزاب والقوى السياسيّة التي لم تحصل على مقعد في عموم الدوائر الـ(18) بالحصول على مقعد من المقاعد التعويضية.

على المستوى السياسي كان هناك تمثيل أكبر ومشاركة اشمل، حيث شاركت أغلب الأحزاب والقوى السياسيّة، كما برزت قوى سياسيّة تعد نفسها تمثّل المكوّن السُّني في قبال القوائم التي تمثّل الشيعة والأكراد، إضافة إلى مشاركة قوى شعبية ولأول مرة مثل التيار الصدري، فكانت نسبة المشاركة في الانتخابات (79 %)، حيث تنافس في الانتخاب (6655) مرشحاً و(307) كياناً سياسياً و(19) ائتلاف، إلا أنّ التكتلات الرئيسة كانت: الائتلاف العراقي الموحد (555): وضم الأحزاب الشيعيّة الدينيّة مثل حزب الدعوة الإسلامية، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وأبرز القوى التي شاركت في هذه الانتخابات مع الائتلاف الشيعي التيار الصدري. القائمة الثانية التحالف الكردستاني بالقائمة التي تحمل الرقم (730): وضمّ الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني. وعدد من التجمعات السُّنيّة، تحت مسمّى جبهة التوافق العراقيّة وأحد أهمّ الأحزاب المشاركة فيها هو الحزب العراقي الإسلامي. ومن القائمة العراقيّة الوطنيّة التي تحمل الرقم (731)، وكانت عبارة عن تحالف وطني علماني بقيادة رئيس الوزراء السابق إياد علاوي، وقائمة المؤتمر الوطني العراقي التي تحمل الرقم (618) وهي عبارة عن تحالف وطني منافس بقيادة أحمد الجلبي. وكان الفائز الأول في الانتخابات الائتلاف العراقي الموحد، ويليه التحالف الكردستاني، ومن ثمَّ جبهة التوافق، والقائمة العراقيّة بحسب جدول (2-4).

وبعد أن أظهرت النتائج الأولية تفوقاً كبيراً للأحزاب الشيعيّة الدينيّة في مقابل القوى الأخرى، قامت الكثير من المظاهرات احتجاجاً على النتائج، حيث أطلقت القوائم الأخرى المنافسة اتهامات كانت مفادها ان الانتخابات قد زوّرت لصالح ائتلاف الأحزاب الشيعيّة الإسلامية، وقد أدّت هذه الاحتجاجات إلى تأخير اعلان نتائج الانتخابات حيث قام فريق من المراقبين الدوليين بزيارة العراق لمراجعة شكاوى تتعلق بالانتخابات إذْ طالبت الأحزاب

السُّنيّة والعلمانية بإعادتها بدعوى حصول تزوير فيها واستفزاز الناخبين. إلا أنّ المراقبين قرروا أنّ الانتخابات اتسمت بالشفافية وأنّه يمكن الوثوق بها. وهي حالة تكررت كثيراً وآخرها انتخابات تشرين 2021 حيث اتهمت هذه المرة جهات داخلية وخارجية بتزوير الانتخابات.

عموماً لم يكن التصويت للبرنامج السياسي بقدر ما كان لدوافع الانتماء الديني أو الطائفي أو القومي بسبب الظرف الخاص الذي مرّ به العراق، فبعد انهيار النظام السابق جرى فرز واضح للمجتمع على أسس الدين والطائفة والعرق والقبيلة، واختلط النشاط السياسي بهذه التصنيفات إلى درجة أن التمايز بينها أصبح عسيراً.

وقد أسفرت تلك الانتخابات عن تكليف السيد نوري المالكي برئاسة الحكومة بعد تنازل إبراهيم الجعفري إثر رفض الكتل الكرديّة له وبعض الكتل السُّنيّة، وحتى بعض الشيعة، والسيد محمود المشهداني برئاسة مجلس النواب، والسيد جلال الطالباني لولاية ثانية برئاسة الجمهورية.

الجدول (2-4): حجوم القوى السياسيّة في مجلس النواب (2005 2010)

ت	اسم الكيان	اسم الكيان والحركة السياسيّة	عدد المقاعد التعويضية	عدد المقاعد الإجمالي
1	الائتلاف العراقي الموحد	حزب الدعوة الإسلامية، وتنظيم الداخل، المجلس الإسلامي الأعلى، حزب الفضيلة، مقربون على التيار الصدري، حركة الوفاء التركمانية، حركة حزب الله، حركة سيد الشهداء، جماعة العدالة، ملتقى الإصلاح، حزب الأحرار	19	128
2	التحالف الكردستاني	الحزب الديمقراطي الكردستاني، حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، الجماعة الإسلامية، الحزب الشيوعي، حزب الاتحاد، حزب الاخاء الكردستاني	10	53
3	جبهة التوافق العراقيّة	الحزب الإسلامي العراقي، المؤتمر العام لأهل العراق، مجلس الحوار الوطني	7	44
4	القائمة العراقيّة الوطنيّة	حركة الوفاق الوطني، تجمع الوفاء للعراق، الحزب الشيوعي، التجمع القاسمي الديمقراطي، تجمع الديمقراطيين المستقلين، حزب الوحدة، الهيأة العراقيّة المستقلة، رابطة عشائر وتركمان بغداد	4	25
5	الجبهة العراقيّة للحوار الوطني	عدد من الشخصيات برئاسة صالح المطلك	2	11
6	الاتحاد الإسلامي الكردستاني	الاتحاد الإسلامي الكردستاني برئاسة محمد بهاء الدين	1	5
7	كتلة المصالحة الوطنيّة	برئاسة مشعان الجبوري	-	3
8	رساليون	برئاسة نصير العيساوي	1	2
9	حزب الأمة	حزب الأمة التجمع الفدرالي العراقي	-	1
10	الجبهة التركمانية	الحزب الوطني التركماني، حركة التركمان المستقلين، الحركة الإسلامية لتركمان العراق	-	1
11	الحركة الايزيدية	الحركة الايزيدي للتقدم والإصلاح	-	1
12	الرافدين	الحركة الديمقراطيّة الاشورية	1	1
	المجموع		45	275

5. تمثيل الأحزاب والقوى السياسيّة في الدورة البرلمانية الثانية (2010-2014)

جرت الانتخابات النيابية الدائمة الثانية في آذار/مارس 2010، وفق قانون انتخابي ذي الرقم(12) لسنة 2010، تنافس في هذه الانتخابات قرابة 6281 مرشحاً بينهم 1813 و12 ائتلافات و167 كياناً سياسياً على 325 مقعداً في البرلمان موزعة على ثمانية عشر محافظة و8 مقاعد للأقليات، وبنسبة المشاركة 62،40 بالمائة حسب ما أعلنته المفوضية العليا المستقلة

للانتخابات، شاركت فيها ذات القوى مثل الائتلاف العراقي الموحد بالقائمة التي انشطر منها تحالف جديد تزعّمه المالكي تحت عنوان ائتلاف دولة القانون، والتحالف الكردستاني، فيما تفككت جبهة التوافق وانضمّت أغلب قواها مع القائمة العراقيّة بزعامة أياد علاوي.

جرت الانتخابات وفق قانون سانت ليغو الذي يقسّم العراق إلى 18 دائرة أي كل محافظة دائرة انتخابية، واعتمد تقسيم الأصوات الصحيحة لكل دائرة انتخابية او محافظة على عدد المقاعد المخصصة لها ومن ثم تقسيمها على أساس الأصوات الحقيقية والصحيحة. يقول مراقبون إنّ هذا النظام أدى إلى حرمان الكتل الصغيرة من الحصول على بعض المقاعد التي ذهب إلى الكتل الكبيرة، فيما تشير الإشكالية الثانية إلى أنّه منح رؤساء القوائم صلاحية ادخال مرشحين مقربين منهم لم يحصلوا على أصوات كافية في الانتخابات وذلك بمنح الأصوات الزائدة التي حصلوا عليها لهؤلاء المقربين، ما زاد من نفوذ رؤساء الكتل على هؤلاء البرلمانيين[1].

أسفرت هذه الانتخابات عن تقارب في أعداد المقاعد البرلمانية بين القائمة العراقيّة، وبين ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي فيما احتلت قائمة الائتلاف العراقي الموحّد المركز الثالث، ويليه التحالف الكردستاني كما مبين في الجدول (2-5)، إلا أنّ ائتلاف دولة القانون استطاع أن يشكل الحكومة لصالح المالكي لولاية ثانية بعد التحالف مع الائتلاف العراقي الموحد وتفسير المحكمة الاتحادي الذي ذهب بالرأي الملزم بأنّ الكتلة التي تشكل الحكومة ليس التي فازت بالانتخابات وإنّما التي تتشكل داخل قبة البرلمان، وعدّها مراقبون مجاملة وانحياز لصالح المالكي، فيما انتخب مجلس النواب السيد أسامة النجيفي رئيساً للمجلس عن القائمة العراقيّة، والسيد جلال الطالباني رئيساً للجمهورية للدورة ثانية عن التحالف الكردستاني الذي بدوره كلف المالكي برئاسة الحكومة.

هناك الكثير من السلبيات التي سادت عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية في هذه الدورة أبرزها تغوّل ظاهرة الفساد المالي والإداري وحمايته من قبل المؤسّسات المذكورة الأمر الذي وصل إلى حد تهديد الأمن القومي وأرواح العراقيين بعد أن اجتاح تنظيم داعش الإرهابي مدن غرب وشمال العاصمة بغداد في منتصف عام 2014. الأمر الذي كان له تداعيات كبيرة، ابرزها موقف المرجعيّة الدينيّة المطالب لبعض القوى السياسيّة الشيعيّة

(1) تقرير لموقع العربي الجديد، العراق بين الثابت والمتحول.

كحزب الدعوة الإسلامية بطرح مرشح جديد لمنصب رئيس الحكومة للدورة (2014 - 2018). إضافة إلى الكم الكبير من الأرواح التي قدّمها العراقيين من أجل تحرير المدن المغتصبة من قبل التنظيم الإرهابي، مع بروز ظواهر وشرعنة التجمعات المُسلّحة التي عاد المالكي ووظفها لصالح مشروعه السياسي في أغلب الدورات الانتخابيّة اللاحقة بحسب مراقبين.

الجدول (2-5): حجوم القوى السياسيّة في مجلس النواب (2010 2014)

ت	اسم الكيان	الحزب والحركة السياسيّة	عدد المقاعد
1	القائمة العراقيّة الوطنيّة	حركة الوفاق الوطنيّة، الجبهة الوطنيّة، الحزب الإسلامي وتجمعات أخرى	91
2	ائتلاف دولة القانون	حزب الدعوة الإسلامية، تنظيم الداخل، تيار الدولة العادلة وتجمعات أخرى	89
3	الائتلاف الوطني العراقي	تيار الإصلاح الوطني، الجعفري، المجلس الإسلامي الأعلى، التيار الصدري، المؤتمر الوطني	70
4	التحالف الكردستاني	الحزب الديمقراطي الكردستاني، حزب الاتحاد الوطني الكردستاني	43
5	حركة التغيير		8
6	جبهة التوافق العراقيّة	عدد من الأحزاب والقوى السياسيّة السُّنيّة	6
7	ائتلاف وحدة العراق	-	4
8	الاتحاد الإسلامي الكردستاني	-	4
9	الجماعة الإسلامية الكردستانية	-	2
10	المسيحيون	الرافدين، المجلس الشعبي الكلداني الاشوري	4
11	الصابئة	خالد أمين رومي	1
12	الايزيدية	الحركة الايزيدية للإصلاح والتقدم	1
13	الشبك	محمد جمشيد عبد الله	1
	المجموع		324

6. تمثيل الأحزاب والقوى السياسيّة في الدورة البرلمانية الثالثة (2014-2018)

شاركت القوى السياسيّة في انتخابات 30 نسيان/ابريل 2014 على وفق قانون سانت ليغو المعدّل الذي يعتمد القاسم الانتخابي 1.7 وباقي الأرقام الفردية تنازلياً بحسب قانون الانتخابات رقم 45 لسنة 2013، حيث تكون فيه المحافظة دائرة انتخابية واحدة[1]. وقد

(1) قانون الانتخابات رقم 45 لسنة 2013.

حلّ ائتلاف دولة القانون في المرتبة الأولى، فيما جاء التيار الصدري بالمرتبة الثانية، وقائمة المجلس الأعلى الإسلامي بالمرتبة الثالثة، ومن ثم قائمة متحدون والقائمة العراقيّة وبعدها قوى وكتل سياسيّة أخرى كما مبيّن في الجدول (2-6). بالمقارنة مع انتخابات 2010، فإنّ المشهد الجديد للخارطة القوائم الانتخابيّة في انتخابات 2014 يمكن تلخيصه بما يأتي:

- أولاً: انشطار بعض الكتل التي كانت تمثّل ركائز أساسية في البنية السياسيّة الطائفيّة العراقيّة. فقد انقسم **(الائتلاف العراقي الموحد)** الذي كان يمثّل ائتلاف الشيعة في الانتخابات السابقة إلى: **(دولة القانون)** الذي يقوده المالكي، و**(الأحرار)** الذي يقوده السيد مقتدى الصدر، و**(المواطن)** الذي يقوده الحكيم. بالمقابل انشطرت **(القائمة العراقيّة)** التي قادها أياد علاوي، وكاد أن يحصد منصب رئاسة الوزراء مع المالكي لولا عملية التكتلات التي حصلت وقرار المحكمة الاتحادية التي ذهبت في تفسيرها لصالح المالكي.
- عموماً القائمة العراقيّة الوطنيّة التي كان يُشار لها على أنّها تمثّل الطائفة السُنيّة، وعدّها البعض قائمة عابرة للطوائف، انقسمت إلى: **(الكتلة العربية)** التي يقودها صالح المطلك، و**(متحدون)** يرأسها أسامة النجيفي، إضافة إلى **(العراقيّة الوطنيّة)** التي يرأسها إياد علاوي. وبالتالي هناك من يرى أن هذه الانشقاقات في الكتل الطائفيّة علامة صحيّة لا شك وبارقة أمل في اختبار الوطنيّة العراقيّة المشار إليه.
- ثانياً: هناك مؤشرات دلّت على نوع من الائتلافات داخل الدورة القادمة بين قوائم سنّية وشيعيّة، يجمعها هدف رئيسي هو إبعاد المالكي عن التصدي لولاية ثالثة. وإن هذا معطى إيجابي في صالح الوطنيّة[1]. فالائتلاف داخل البرلمان يكمل مشاريع القوائم المشتركة (عابرة الطائفيّة) على الأقل في تلك المرحلة. ويبعث أملاً أن يكون هناك نوع من الانسجام في تشكيلة وعمل الحكومة اللاحقة، نتيجة وجود معارضة برلمانية قوية مفترضة تتمثّل بكتلة **(ائتلاف دولة القانون).**
- ثالثاً: تشكل ائتلاف وطني (مدني) يدّعي أنّه عابر للطائفية، وهو **(التحالف المدني الديمقراطي).** نواة هذا التحالف الرئيسة هي **(الحزب الشيوعي العراقي)**، وبعض

(1) حميد الهاشمي، انتخابات 2014 امتحان الوطنية الصعب (https://www.dw.com/ar).

العناصر من الأوساط الثقافية والأكاديمية والناشطين السياسيين، ممن لم يُعرَف عنهم اشتراكهم بفاعلية في إدارة البلد في المرحلة الماضية. أو ممن عُرفوا بانتقادهم الشديد لطريقة إدارة الدولة والصراع بين أقطابها. ومن هذه العناصر السياسي مثال الالوسي وهو عضو برلماني وزعيم حزب الأمة العراقيّة، والناشط السياسي فائق الشيخ علي. وبرغم توقع عدم منافسة هذه الكتلة للكتل الكبيرة، إلا أنّه مؤشر جيّد على توجه يتجاوز التكتلات الطائفيّة والاثنية.

- رابعاً: قد يكون تصويت بعض الناخبين واختيار بعض المرشحين على أساس قبلي، ذلك بسبب غياب البرامج الانتخابيّة الواضحة والمؤثرة، وغياب المشاريع الوطنيّة التي تجذب الناخبين إضافة إلى تفشي المحسوبين كمظهر من مظاهر الفساد الإداري هو الذي يدفع البعض إلى التفكير بشخص يستجيب لمطالبهم[1].
- خامساً: كما ركزت أغلب الأحزاب والقوى السياسيّة على الشعارات الطائفيّة والولاءات الدينيّة والعراقيّة على عكس انتخابات 2010 التي رفعت فيها شعارات تؤكد على مسائل الهُويّة الوطنيّة والمصلحة العليا مع غياب البرامج الحقيقية والمشاريع الوطنيّة في هذه الانتخابات وسابقاتها.

وقد أسفرت هذه الانتخابات عن اختيار مجلس النواب السيد سليم الجبوري عن قائمة (متحدون للإصلاح) عن المكوّن السُّني رئيساً للمجلس، فيما تمّ اختيار السيد فؤاد معصوم رئيساً للجمهورية عن المكوّن الكردي، وعن الجانب الشيعي كُلف السيد حيدر العبادي برئاسة الحكومة بعد رفض تولي السيد نوري المالكي لولاية ثالثة من قبل جميع القوى السياسيّة، والذي أدى إلى تأخر تشكيل الحكومة إلى أن اضطرت المرجعيّة الدينيّة لمطالبة حزب الدعوة بترشيح شخصية مقبولة مثلما أشرنا في المحور السابق.

(1) المصدر نفسه.

الجدول (2-6): حجوم القوى السياسيّة في مجلس النواب (2014-2018)

ت	الكيان السياسي	الحزب أو الحركة السياسيّة	عدد المقاعد
1	ائتلاف دولة القانون	حزب الدعوة الإسلامية وقوى إسلامية وعشائرية أخرى	94
2	كتلة الاحرار	التيار الصدري	34
3	ائتلاف المواطن	المجلس الإسلامي الأعلى	31
3	متحدون للإصلاح	برئاسة أسامة النجيفي	23
4	القائمة العراقيّة الوطنيّة	حركة الوفاق	23
5	الحزب الديمقراطي الكردستاني	-	25
6	الاتحاد الوطني الكردستاني	-	21
7	ائتلاف العربية	-	10
8	حركة التغيير كوران	-	9
9	حزب الفضيلة	-	6
10	الإصلاح الوطني	-	6
11	الأقليات	قائمة الوركاء الديمقراطيّة المجلس الشعبي الكلداني السرياني الاشوري قائمة الرافدين	5
11	ديالى هويتنا	أسامة النجيفي	5
12	ائتلاف العراق	خلف العليان	5
13	الاتحاد الإسلامي الكردستاني	-	4
14	الجماعة الإسلامية	-	3
15	النخب المستقلة	شخصيات مستقلة	3
16	التحالف المدني الديمقراطي	حزب الشعب، حزب الامة، الحزب المدني الديمقراطي	3
	المجموع		310

7. تمثيل الأحزاب والقوى السياسيّة في الدورة الانتخابيّة الرابعة (2018-2021)

شاركت الأحزاب والقوى السياسيّة في انتخابات مجلس النواب العراقي التي جرت في 12 أيار/ مايو 2018 من بمشاركة 87 حزبًا وائتلافًا (23 ائتلافًا، و45 حزبًا، و19 قائمة فردية)، تنافس فيها 6990 مرشحًا للتنافس على 329 مقعدًا (320 مقعدًا عامًّا، 9 للأقليات) كما مبيّن في الجدول (2-7)، وتميزت هذه الانتخابات بضعف الإقبال وقلة نسبة المشاركين التي بلغت حسب الإحصاءات الرسمية أقل من 45 %، وهي النسبة الأقل على الإطلاق منذ إجراء أول انتخابات عامة في عام 2005، رغم أن قوى وشخصيات سياسيّة عراقية أكّدت أن نسبة المشاركة الحقيقية لم تتعدَّ 20 %[1].

(1) باسل حسين، نتائج الانتخابات البرلمانية العراقيّة وتحولات الممارسة السياسيّة وإشكالاتها، https://studies.aljazeera.ne

أهمّ ما اتسمت به انتخابات مجلس النواب العراقي (2018) هي غياب الائتلافات الكبيرة التي كانت تُبنى عادة على أساس الهُويّات المكوّناتية العِرقية أو الطائفيّة أو الدينيّة؛ إذْ لم يعد بالإمكان الحديث عن كتلة شيعيّة صلدة أو ائتلاف انتخابي سُنِّي كبير أو كيان كردي واسع. فالقوى السياسيّة الشيعيّة انقسمت إلى خمس (النصر، وائتلاف دولة القانون، وسائرون، والفتح، والحكمة)، والعرب السنة إلى (القرار العراقي، والوطنيّة-أغلبية سنية برئاسة إياد علاوي-، وكتلة الحل-فضَّلت النزول في قوائم عدة تحت أسماء مختلفة-، وائتلاف التضامن، وقوائم محلية)، فضلاً عن توزيعات أخرى في قوائم شيعيّة أو مدنية، والكرد إلى (الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني، والتحالف من أجل الديمقراطيّة والعدالة، وحركة التغيير «كوران»، والجماعة الإسلامية، إضافة إلى حركة الجيل الجديد والاتحاد الإسلامي علمًا بأنّ أحزاب (التحالف من أجل الديمقراطيّة والعدالة، والتغيير، والجماعة الإسلامية) قد دخلوا في (المناطق المتنازع عليها) في ائتلاف وطن[1].

أسفرت هذه الانتخابات عن توافق بين سائرون من جانب والفتح من جانبٍ ثانٍ على اختيار السيد عادل عبد المهدي رئيساً للحكومة فيما أُختير السيد محمد الحلبوسي لرئاسة البرلمان بعد دعم الكتلة السُّنيّة الناشئة، في قبال ذلك لم يحظ مرشحون بالثقة اللازمة وهم كل من: أسامة النجيفي، وخالد العبيدي ومحمد الخالدي. وهي المرة الأولى التي يختار فيها شخصية سنية من خارج الكتل السُّنيّة التقليدية، فيما تم اختيار السيد برهم صالح عن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وممثل عن الكرد. وقد كانت هذه الدورة الأكثر التي شهدت تصعيداً شعبياً إثر مظاهرات تشرين الأول عام 2019 التي أطاحت بالسيد عادل عبد المهدي، لتتفق الكتل السياسيّة فيما بعد على اختيار شخصية أخرى فتم تكليف السيد مصطفى الكاظمي بعد أن تمّ ترشيح عدد من الشخصيات والتي جوبهت بالرفض أمّا من المتظاهرين مثل السيد محمد توفيق علاوي أو من قبل الكتل السياسيّة كالسيد عدنان الزرفي رئيس حركة الوفاء. وساهم الكاظمي فيما بعد بإجراء انتخابات مبكرة في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

(1) المصدر نفسه.

الجدول (2-7) حجوم القوى السياسيّة في مجلس النواب (2018 2021)

ت	اسم الكيان	الحزب والحركة السياسيّة	عدد المقاعد
1	تحالف سائرون	التيار الصدري، والحزب الشيوعي، التجمع الجمهوري وقوى وشخصيات مستقلة	54
2	ائتلاف الفتح	منظمة بدر، وفصائل أخرى كالمجلس الإسلامي الأعلى والعصائب، وعطاء وحركات أخرى	47
3	ائتلاف النصر	حزب الدعوة/العبادي	42
4	الحزب الديمقراطي الكردستاني	-	26
5	ائتلاف دولة القانون	حزب الدعوة الإسلامية/المالكي	25
6	ائتلاف الوطنيّة	حركة الوفاق والجبهة الوطنيّة واخرون	21
7	تيار الحكمة	-	19
8	الاتحاد الوطني الكردستاني	-	18
9	تحالف القرار العراقي	اسامه النجيفي	14
10	الانبار هويتنا	تقدم فيما بعد	6
11	حركة التغيير	حركة التغيير الكرديّة	5
12	حركة الجيل الجديد	-	4
13	تحالف بغداد	حميد الكسار	4
14	تحالف تمدن	حزب الشعب، فائق الشيخ علي	3
15	حركة إرادة		3
16	التحالف العربي في كركوك	راكان سعيد الجبوري/محافظ كركوك	3
17	نينوي هويتنا	أنور الندي	3
18	الجبهة التركمانية العراقيّة	أرشد الصالحي	3
19	تحالف قلعة الجماهير الوطنيّة	أحمد الجبوري أبو مازن	3
20	ائتلاف الجماهير الوطنيّة	أياد علاوي	3
21	ائتلاف الكفاءات للتغيير	هيثم الجبوري	2
22	حركة بابليون	ريان الكلداني	2
23	بيارق الخير	خالد العبيدي	2
24	الاتحاد للديمقراطية والعدالة	-	2
25	عابرون	قاسم الفهداوي	2
26	الجماعة الإسلامية الكردستانية	-	2
27	الاتحاد الإسلامي الكردستاني	-	2
28	حركة الجماهير الوطنيّة	احمد الجبوري أبو مازن	2
29	ائتلاف الكلداني	حركة بابليون/ريان الكلداني	1
30	المجلس الشعبي الكلداني	الأحزاب الكلدانية السريانية الآشورية	1

31	التحالف المدني الديمقراطي	علي كاظم الرفيعي	1
32	حزب النهج الوطني	نواف حمادي سلطان	1
33	الحزب المدني	أحمد ملا طلال	1
34	تجمع رجال العراق	أبو تراب التميمي	1
35	ائتلاف الرافدين	محمد شياع السوداني	1
36	صلاح الدين هويتنا	شعلان الكريم	1
37	حزب التقدم الايزيدي	صاحب خدر	1
38	المستقلون	-	1
	المجموع		329

8. تمثيل الأحزاب والقوى السياسيّة في الدورة البرلمانية الخامسة (الانتخابات المبكرة) (2021)

من مخرجات الحركة الاحتجاجية بعد استقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي، واختيار السيد مصطفى الكاظمي لرئاسة الحكومة إجراء انتخابات مبكرة، وقد رفعت حكومة الكاظمي إلى مجلس النواب مقترح إجراء الانتخابات المبكرة بعد عدة تأجيلات لأسباب مختلفة، وقد صادق مجلس النواب على 10 تشرين الأول/أكتوبر 2021 لإجراء الانتخابات بعد أن قام مجلس النواب تحت الضغط الشعبي أولاً بتغيير مجلس المفوضية، واستبداله بمجلس من القضاء لدواعي الانتقال من هيمنة الأحزاب داخل مجلس المفوضين إلى اختيار قضاة ينتدبهم مجلس القضاء، والأمر الثاني تغيير قانون الانتخابات فتم تغيير قانون سانت ليغو الذي أجريت بموجبه عدة انتخابات ومن ضمنها انتخابات 2018 إلى قانون يعتمد الترشيح الفردي حيث اعتمد هذا القانون الدوائر المتوسطة، وحسب مقاعد النساء لكل محافظة بدل الدائرة الواحدة، وكذلك النزول بمرشحين بصورة منفردة[1]، واعتمد القانون على طريقة حصول أعلى الأصوات وحسب المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية[2].

شارك في انتخابات تشرين عدد من الأحزاب والقوى السياسيّة العراقيّة بقوائم مختلفة كما مبيّن في الجدول (2-8) لكن الجديد فيها هو مشاركة قوى وحركات سياسيّة جديدة لأول مرة تدخل في العمليّة السياسيّة، وفي نسبة مشاركة لم تتجاوز 40 %، وصعود قوى مستقلة مثّلت حالة تحول في مسار القوى السياسيّة التقليدية، كما أنّ هناك تحولات كبيرة على مستوى

(1) المادة (15أولًا) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020.

(2) المادة (15/ثانياً) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020.

المشاريع التي طرحت بعد اعلان نتائج الانتخابات، ودخلت العمليّة السياسيّة في تعطيل استمر لمدة عامٍ كاملٍ. وتمكن المشروع الثاني من تشكيل الحكومة، واختار السيد محمد شياع السوادني رئيساً للوزراء فيما جدّد التحالف المشكَّل بعد انسحاب الكتلة الصدرية الثقة بالسيد محمد الحلبوسي لولاية ثانية لمجلس النواب فيما أُقصي السيد برهم صالح من الولاية الثاني مع إصرار حزب الاتحاد الوطني الكردستاني على التجديد له وبدعم من قوى الإطار التنسيقي إلا ان تسويات اللحظات الأخيرة قدّمت السيد عبد اللطيف جمال رشيد القيادي في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني رئيساً للجمهورية بعد انسحاب السيد ريبر احمد، مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني من سباق الرئاسة.

موقف الأحزاب والقوى السياسيّة كان متبايناً من صراع الأغلبية الوطنيّة والتّوافقيّة لكنّ المهم الإشارة إلى أنّ من أبرز مخرجات احتجاجات تشرين عام 2019 على مستوى العمل السياسي والحزبي في العراق بأن أصبح لدينا قوى سياسيّة تدرك خطورة الاستمرار بالتّوافقيّة السياسيّة والمحاصصة داخل العمليّة السياسيّة، وهذا ما يفسّر طرح السيد الصدر مشروعاً سياسياً قائم على أساس حكم الأغلبية الوطنيّة في قبالة وجود المعارضة، علماً أنّ مشروعه هذا لم يكتب له النجاح لأسباب كثيرة، بعد إصرار القوى السياسيّة الأخرى لاسيما قوى الإطار التنسيقي (مجموعة أحزاب وقوى شيعيّة أغلبها تراجعت في انتخابات تشرين الأخيرة) على الاستمرار بحكم التّوافقيّة السياسيّة في قبال رؤية التحالف الثلاثي الذي يضمّ الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتحالف السيادة، إضافة إلى التيار الصدري.

أصرّ السيد الصدر على أن تدار العمليّة السياسيّة بعد انتخابات تشرين2021 بأطروحة **(الأغلبية الوطنيّة)** في قبال **(التّوافقيّة السياسيّة)** الأولى: ائتلاف طولي يضمُّ عدداً من القوى السياسيّة في قبال وجود معارضة سياسيّة أيضاً طولية من الأقوى الآخر، فيما تذهب الثانية: التّوافقيّة إلى مشاركة كل الكتل التي حصلت على مقاعد داخل مجلس النواب في تشكيل الحكومة، عموما نجح الصدر في تكوين تحالف نيابي يضمّ أغلبية بسيطة ومرر فعلاً اكثر من قانون وصمد طوال فترة سبعة اشهر لكن في الأخير، ربّما فاجأ الصدر تياره قبل غيره بتقديم استقالة نوابه من مجلس النواب، ما مثّل خطأ استراتيجياً كونه جعل كفة أطروحة استمرار العمل بالتّوافقيّة والمحاصصة أقوى، وكان بإمكان الصدر أن يجد أكثر من طريقة في تمرير مشروعه وكان أيضاً باستطاعته أن يلجأ إلى أسهل الخيارات لا أعقدها بالنسبة للتيار الصدري

على الأقل مثل: خيار الذهاب إلى المعارضة النيابية لاسيّما وأنّ لديه كتلة برلمانية كبيرة وباستطاعته استقطاب قوى وشخصيات مستقلة[1].

عموماً أخفق مشروع الأغلبية في قبال ذلك سنحت الفرصة من جديد لمشروع التّوافقيّة بعد استقالة الصدريين، وكانت بمثابة الفرصة الذهبية التي لا تفوت بعد أن أصبح الإطار التنسيقي عملياً الكتلة النيابية الأكثر عدداً، كما أن تراجع الصدر أعطى فرصة لقوى الإطار التنسيقي أن يعوّض خسارته في الانتخابات الأخيرة وربما باستطاعته أن يعيد نفسه من جديد إذا ما نجح بتشكيل حكومة قوية ونزيهة قادرة على تحقيق طموحات الناس وحلّ المشاكل التي يمرّ بها البلد. وإذا ما رجعنا إلى رؤية التيار الصدري حول الانسحاب فنرى أنّه قدّم عدداً من الأسباب قد يكون بعضها مقبولاً وأخرى غير مبرّرة، ومنها:

إنّه لا يريد أن تُشكَّل حكومة يشترك بها مع من اسماهم بـ (الفاسدين والتبعيين والطائفيين) لم يحدّد تلك القوى ربّما في إشارة إلى بعض قوى الإطار التنسيقي وقوى أخرى.

من الأسباب الأخرى أيضاً ما يراه الصدر وقوف المستقلين على الحياد من مشروع حكومة الأغلبية الوطنيّة، وهذا ما حدث فعلاً رغم أن المستقلين أصبحوا في تلك الفترة يشكلون بيضة القبان، وأغلبهم يؤيد من حيث المبدأ أطروحة الأغلبية السياسيّة، لكن ربما عدم الثقة أو حتى أسلوب الترغيب والترهيب مثلما أشار الصدر جعلهم يقاطعون مشروع الأغلبية الوطنيّة الذي طالب به الصدر، فضلاً عن إصرّار الكتل السياسيّة وبعض التدخلات الخارجية على التوافق دون أن يسمّيها ويرى ان ذلك يمثل ظلماً جديداً (للشعب والوطن). ومن الأسباب أيضاً عدم مناصرة ما أسماه الصدر (الطبقات الواعية كالإعلاميين والمحللين والكفاءات والتكنوقراط وغيرهم لمشروع الأغلبية الوطنيّة بل وقوف بعضهم بالضدّ لا سيما مع الحرب الإعلاميّة المعادية). وعدم وجود مناصرة شعبية لذلك على الرغم من أنّ الأغلب متعاطف مع مشروع الأغلبية، إضافة إلى تسلّط ما أطلق عليهم الصدر بـ (المنتفعين والمنشقين والدنيويين من التيار في حال نجاح تشكيل حكومة الأغلبية الوطنيّة).

ويشير الصدر إلى أنّ إصدار قانون تجريم التطبيع من قبل البرلمان بمقترح من الصدر نفسه أدّى إلى تكالب ما أسماه الخارج ضد صاحب مشروع الإصلاح ومشروع الأغلبية، ويرى الصدر أنّ تشكيل حكومة الأغلبية سيصطدم بالفساد المستشري في كل مفاصل الدولة بما

---

(1) أسعد كاظم شبيب، صراع الأغلبية والتوافقية في العراق، https://www.annabaa.org

فيها تسييس القضاء وغيره من مؤسسات الدولة، ولم يخف الصدر بعرض ما كان يصوّره الإطار التنسيقي بخطابات تحريضية وتسقيطية، منها أنّ التيار الصدري يريد أن يعطي حصة المكوّن الشيعي إلى المكوّنات الأخرى، إذْ إن الإطار التنسيقي ظل يراهن على الخطاب المذهبي في قبال الخطاب الديمقراطي الذي كان يطرحه الصدر بتشكيل حكومة قائمة على أساس الأغلبية الوطنيّة وليس المسمّيات الدينيّة أو الطائفيّة أو العرقية، من هنا أشار الصدر إلى أنّ من أسباب الانسحاب هو تصديق مَن اسماهم بالسذّج من أنّ حكومة الأغلبية تريد (إضعاف المذهب.. وهذا أمر محزن جداً.. فالمذهب لا يعلو بالفساد بل بالإصلاح ونبذ الطائفيّة). صحيح ان الصدر هنا لم يبرهن في خياره هذا بأركان النظرية الديمقراطيّة من انها ترجح الفائز في الانتخابات وتعطيه الأولوية في قيادة الدولة لكنّه كان يعتقد أنّ ما تطرحه قوى الإطار التنسيقي هو توظيف للعنصر المذهبي ليس أكثر[1].

ممّا تقدّم نستطيع القول: «إنّ من أبرز مخرجات حراك تشرين 2019 وانتخاباتها في 2021 برغم الفارق الزمني إلا أنّ هناك فرزاً سياسيّاً يصبّ في تصحيح معضلات العمليّة السياسيّة برغم أنّ المحكمة الاتحادية أظهرت بصورة جليّة عيوب الدستور الواضحة ومنها الأخذ بالتّوافقيّة السياسيّة في اختيار رئيس الجمهورية كون أنّ أي انتخابات برلمانية أجريت في العراق لم تفرز لنا أغلبية بالثلثين، وهذا ما يتطلب الحاجة الضرورية لتعديلات دستورية.

(1) المصدر نفسه

الجدول (2-8): حجوم القوى السياسيّة في مجلس النواب (2021 ...)

ت	اسم الكيان	الحزب أو الحركة السياسيّة	عدد المقاعد
1	الكتلة الصدرية	التيار الصدري	73
2	تقدُّم	حزب تقدُّم	37
3	ائتلاف دولة القانون	حزب الدعوة الإسلامية وشخصيات عشائرية ومجتمعية	33
4	الحزب الديمقراطي الكردستاني	-	31
5	تحالف الفتح	منظمة بدر، العصائب، المجلس الإسلامي الأعلى، حركة عطاء، وفصائل ومجموعات أخرى	17
6	تحالف قوى الدولة الوطنيّة	حزب الدعوة(العبادي/ائتلاف النصر)، تيار الحكمة	4
7	مستقلون	قوى تشرينية، ومستقلون قريبون من الإطار التنسيقي وبعض القوى الشعية والنسية	74
8	كتلة عزم	المشروع العربي في العراق	14
9	الاتحاد الوطني الكردستاني	-	17
10	حركة امتداد	-	9
11	حراك الجيل الجديد	-	9
12	اشراقة كانون	-	6
13	تحالف تصميم	محافظ البصرة اسعد العيداني	5
	المجموع		329

خامساً: الأحزاب والقوى السياسيّة وإدارة الدولة بعد العام 2003

تمخّضت جمهورية ما بعد حكم صدام حسين 2003 عن عملية سياسيّة جديدة على أنقاض نظامه الاستبدادي، قائمة على الدستوريّة القانونية، وتعتمد على ركائز ديمقراطية، وتكون التداولية السلمية للسلطة عن طريق ما يقرره الشعب عبر صناديق الاقتراع تدار عبر مؤسسات مهنية ومحايدة.

في قبال ذلك، ومع مرور عشرين عاماً يوماً بعد آخر تظهر عيوب كثيرة في فهم الأحزاب والكتل السياسيّة للديمقراطية والعمل السياسي مع اسوء اصنافها المشوهة وهو الديمقراطيّة التّوافقيّة، والعلة في ذلك أنّ هذه القوى لم تفهم بعد جوهر الديمقراطيّة وعندما تتعامل معها لأنها تريد أن تصل بها إلى غايات محددة إذْ إنّ الديمقراطيّة فلسفة اجتماعية قبل ان تكون سياسيّة قائمة على أسس ومعايير علميّة متطورة كالمساواة، والكفاءة، والانتخابات الداخلية، والتقنين القانوني والمالي، والمواطنة دون النظر إلى العرق والدين والقوميّة، ومشاركة النساء الحقيقية.

إذاً لا تقتصر المشاكل السياسيّة في النظام السياسي وإدارة الدولة في عراق ما بعد عام 2003 بالجانب الحكومي أو البرلماني أو حتى القضائي من حيث الشكل فحسب، وإنّما المشكلة أكبر من ذلك رغم أنّ السلطات الثلاث التي سادت في العراق أصابها خلل كبير، قسم منها راجع لشخوص وقسم آخر راجع إلى مشاكل بنيوية اصابت مجمل إدارة الدولة في العراق بعد التغيير من النظام الاستبدادي حتى أصبح العراق من الدول الهشة كما مؤشر في الجدول (2-9).

الجدول (2-9): موقع العراق في تصنيف منظمة الشفافية العالمية (2005 إلى 2022)

السنة	الترتيب العالمي	المؤشر من 120درجة	تصنف وضع الدولة
2005	4	163	انذار عالي جداً
2006	4	109	انذار عالي
2007	2	111	انذار عالي
2008	5	110	انذار عالي
2009	6	108	انذار عالي
2010	7	107	انذار عالي
2011	9	104	انذار عالي
2012	9	104	انذار عالي
2013	9	103	انذار عالي
2014	13	102	انذار عالي
2015	11	104	انذار عالي
2016	11	104	انذار عالي
2017	10	105	انذار عالي
2018	11	102	انذار عالي
2019	13	99	انذار
2020	17	95	انذار
2021	20	96	انذار
2022	20	95	انذار

لذا فإنّ الحديث عن الإصلاح السياسي لا قيمة له إذا لم يشمل اصلاح مجمل النظام السياسي، والدولة العميقة داخل الدولة العراقيّة التي تدار من قبل الأحزاب والكتل السياسيّة، فأغلبها لا تريد أن تخوض في صراع الإصلاح السياسي خشية أن تفقد مواقعها ونفوذها ومكتسباتها التنفيذية السياسيّة والمالية. فمن هنا يتساءل الكثير أين الخلل الذي أصاب إدارة

الدولة العراقيّة؟ ورغم مرور ما يقارب عشرون عاماً ولا تزال مهمة إصلاحه ليس باليسيرة برغم الاحتجاجات الشعبية ومطالب سياسيّة ودينية وشعبية بإصلاح الخلل الذي أصاب مجمل النظام السياسي في العراق بعد التغيير. الكثير يذهب إلى أنّ الإصلاح السياسي يتمّ مع تغييرات على مستوى الشخصيات وبعض القوانين الإجرائية مثل ما حصل بعد احتجاجات تشرين عام 2019 وبعد انتخابات تشرين الأول عام2021 بدا أنّ الموضوع أعقد من ذلك بكثير وأنّ هناك خللاً كبيراً في النظام السياسي وكل مخرجات العمليّة السياسيّة وهذا الخلل في بنية النظام السياسي، يعني إنّ الخلل يكمن في الآتي:

- **أولاً:** في شكل النظام السياسي القائم على أساس النظام النيابي خصوصاً وإن العراق عاش طوال عقود حكم استبدادية ولم يرتق بعد مع المواطنة السياسيّة والاجتماعيّة ولا يزال يعدّ أشبه بكانتونات طائفية وقومية.
- **ثانياً:** هناك خلل في الدستور العراقي النافذ، فحتى مع التجربة البرلمانية هناك تعقيدات منها الأخذ بالتّوافقيّة المحاصصاتية ضمناً، ومن ذلك ما جاء في تفسير المحكمة الاتحادية والتي هي بدورها قد تكون جزءا من المشكلة البنيوية بحكم الضغوطات من هنا وهناك وأحياناً تكون تفسيراتها ذات ابعاد توازنية، يعني مرة تحكم لصالح هذا الطرف وأخرى لذاك الطرف حسب كل مرحلة برلمانية.

ومن المشاكل البنيوية التي أصابت مجمل النظام السياسي غياب القانون واستبدال الحكم الرشيد بالفساد المالي والإداري لمدة عقدين كاملين، وبالفوضى السياسيّة والتغول الحزبي والمليشياوي، ومن دلائل ذلك ما جاءت به التسريبات المنسوبة لرئيس وزراء سابق في العراق كان من المفترض أن يكون أكثر الشخصيات شعوراً بالمسؤولية تجاه الشعب وقواه الاجتماعيّة والسياسيّة والدينيّة، وكذلك هناك خللاً في جملة التشريعات الضابطة للمجالين السياسي والاجتماعي، ومنها قانون الأحزاب السياسيّة الذي جاءت بنوده مع ما تريده الأحزاب والكتل السياسيّة أو لا يعمل به أصلاً إذا ما كانت بعض بنوده لا تنسجم مع ما تريده تلك القوة خصوصاً في الفصل بين الجانبين السياسي والعسكري. وجملة من التشريعات شُرّعت بقياسات حزبية، وبالتالي أصبحت جزءا من المشكلة وليس الحل وهذا يشمل الدستور نفسه الذي شرع امتيازات معنية على حساب العدالة الاجتماعيّة تصل حتى إلى مرحلة المفاضلة في منح الشهادات العليا، وصرف راتبين في وقت واحد وما إلى ذلك.

وممّا تقدّم فإنّ تشخيص الخلل أولى مقدمات الإصلاح، وإنّ الإصلاح السياسي يحتاج إلى إرادة وطنية وتقديم تنازلات حزبية وشخصية لصالح بناء الدولة وحل مشاكلها البنيوية، وما لم تحل المشاكل البنيوية المتعلقة بالنظام السياسي تظل بعض التغييرات السياسيّة والقانونية حاجة وقتية وآنية لا تحل المشكلة، ونحتاج لحل المشاكل البنيوية في النظام السياسي العراق بعد التغيير إلى أحد امرين: أما تعديل دستوري وقانوني شامل وبإرادة وطنية، يرسم هذا التعديل لمرحلة جديدة من الحكم الرشيد، وفرض سيادة القانون بالقوة على الجميع، وفي مقدمتهم الأحزاب والتكتلات السياسيّة، وتقنين التعددية الحزبية بعد تعديل قانون الأحزاب السياسيّة رقم (36) لسنة 2015، لتحقيق التحول الديمقراطي الحقيقي، أو بتغيير شعبي شامل، والأمر الأول أيسر من الثاني وأقل كلفة بشرية لكنّه يحتاج إلى توافر الإرادة الوطنيّة والشعبية والشعور بخطر الإبقاء على الوضع السياسي والدستوري الراهن.

سادساً: الخاتمة

هناك تشوّهات قادتها الأحزاب والكتل السياسيّة في تعاطيها مع العمليّة السياسيّة بدءاً بتشكيلها والثقافة الحزبية مروراً في التعامل مع الحالة الانتقاليّة ومن ثم مع القوانين وصولاً إلى العمل داخل مجلس النواب، وفي السُّلطة التنفيذية ومؤسساتها أيضاً وحتى التدخل في السُّلطة القضائية، والعيب بكل تأكيد لا يكمن في الديمقراطيّة كنظرية وسلوك واللعبة السياسيّة وانما في غياب الثقافة الحزبية والفهم والسلوك الحزبي المضاد لها، ولعل الخطوة الأولى باتجاه التحول نحو الديمقراطيّة يبدأ من الأحزاب ذاتها بوصفها ركيزة أساسية للديمقراطية ومن ثمّ في احترام مبادئها وفلسفتها ومخرجاتها على مستوى الانتخابات واختيار من يختاره الشعب، وحقاً قد مثّل تغيير النظام الاستبدادي فرصة تاريخية في بناء دولة قائمة على مبادئ الديمقراطيّة والقوانين لكن يبدو أنّ الضحية كثيراً ما تشبه جلادها في الفكر والسلوك والتعاطي مع مجريات العمل السياسي والاجتماعي، وهذا خطأ فضيع ستبين آثاره على الدولة المجتمع عموماً والأحزاب والكتل السياسيّة المنغمسة في العمليّة السياسيّة على وجه الخصوص.

ومن اكتوى بنار الدكتاتورية والاستبداد عليه أن يحتمي منها بالديمقراطيّة، والفصل بين السلطات، وحكم القانون، ومثل هكذا تجارب عقلانية كانت منقذاً للعديد من الدول الغربية التي تبنت الديمقراطيّة مثل المانيا وفرنسا وإيطاليا بعد عقود من حكم الشمولية والاستبداد

في حين أنّ العقل السياسي العراقي والعربي رغم التحولات الحاصلة منذ زمن لكنه لا يزال يعيش في غرفه المظلمة ولم يتكيف بعد مع واقع وفلسفة الديمقراطيّة، وقد يرفضها إذا ما كانت خلاف ما تريد في حين ان ابجديات العمل الحزبي قائمة على الفوز والخسارة، والخسارة أحياناً تكون مقدّمة للفوز في مرحلة قادمة.

يلاحظ أنّ السمة الأساسية بين أغلب الأحزاب والقوى السياسيّة خاصة الشيعيّة منها كانت خارج البلاد ما عدا بعض القوى مثل التيار الصدري وحزب الفضيلة والأحزاب المنشقة من بعض القوى السياسيّة، في حين هناك وضع مختلف للأحزاب الكرديّة والسُّنيّة، خصوصاً وأنّ الأخيرة أغلب الأحزاب الممثلة لها أحزاب ناشئة في حين أبرزت إشكالات العمليّة السياسيّة والقوى السياسيّة بعد احتجاجات تشرين 2019 أحزاباً وحركات جديدة. والعديد من الأحزاب والقوى السياسيّة لا تمتلك قاعدة انتخابية كبيرة في العراق لذلك اعتمدت على تعبئة ناخبيها بواسطة توظيف الدين أو السُّلطة. إذْ إنّ سياسة الهُويّة الطائفيّة كانت سمة صاعدة في خطاب القوى السياسيّة الشيعيّة وهذا ما يعكس سيطرة الخطاب على الدعاية الشفهية عبر شبكة المؤسسات الدينيّة والخطباء المدعومين منها.

في البلدان التي تعاني من هشاشة في ترصين النظام وغياب البرامج الحزبية التنموية الضامنة للاستقرار السياسي، والازدهار الاقتصادي، تنقسم آراء الباحثين حول الاشكاليات الحقيقية التي تقف خلف هذه الهشاشة، فيذهب القسم الاعظم من الباحثين إلى أنّ السّبب هو في الطريقة الانتخابيّة المعمول بها كوسيلة في اختيار النخبة التشريعية والتنفيذية، في حين يذهب القسم الآخر إلى أنّ الخلل قد لا يكمن في الطريقة الانتخابيّة، وانما في ضعف البرامج والخطط التنموية وندرة الكوادر الحزبية الوطنيّة التي تسنم أغلبها السُّلطة بعد الانتخابات، وفي الحالة العراقيّة يعرض هذا الاشكال في العجز الحاصل بكيان الدولة ككل ودوام المشاكل في نظامها السياسي. فهل هو بسبب الطريقة الانتخابيّة التي تفرز لنا بعد كل انتخابات ذات الأحزاب والكتل السياسيّة المسيطرة منذ سقوط النظام السابق والى اليوم؟ ام ان الخلل يكمن في غياب البرامج والخطط لهذه الأحزاب والكتل السياسيّة، وهناك ازدواج في عمل بعض الأحزاب بين ما هو سياسي وعسكري واقتصادي، وبالتالي فإنّ هذا الاتجاه يفترض حتى في حالة تغيير الطريقة الانتخابيّة إنّ أيّة طريقة انتخابية جديدة قد لا تكون أفضل إذا ما ظلّت بعض الأحزاب والكتل السياسيّة من دون بنية سياسيّة داخلية، وتفتقر بذات الوقت للمشاريع والرؤى الاستراتيجيّة في قيادة الدولة.

الفصل الثّالث

الدور السياسي للمرجعيّة الدينيّة

أ.د. مجيد حميد الحدراوي[1]

أولاً: تمهيد

ازدهرت النجف الأشرف كمركز ديني علمي منذ حلّ فيها الشيخ الطوسي سنة 448هـ/1056م، وشُرع بإقامة الصرح العلمي لحوزتها العلمية، فتطورت بمرور الزمن حلقات الدرس والتدريس فيها، وركزت مرجعيتها الدينيّة بحسب المراحل التاريخية التي مرّت بها والظروف التي أحاطتها على النتاج الفكري والثقافي، فاهتمّت مؤلفاتها الفكرية بمحاورة المذاهب الأخرى من خلال تلك المصنّفات وبيان أوجه الاختلاف في الاستدلال والاستنباط، فاستقطب نشاطها العلمي ونتاجها الفكري طلاب العلوم الدينيّة من كل حدبٍ وصوب يقصدونها للارتشاف من معينها، يدرسون ويدرّسون فيها ويؤلّفون في مختلف علومها، ثمّ يرتحل بعضهم من حيث أتى ليكونوا رسل النجف الأشرف وسفراءها الدينين في مختلف بلدان العالم. ورغم انشغال مرجعيتها بالأمور الدينيّة وعلومها إلا أنّ حضورها كان واضحاً في الكثير من القضايا السياسيّة في مراحل مختلفة من تاريخها الحديث لعل أبرزها أحداث الثورة الدستوريّة 1906-1909، وما انتجه الميرزا محمد حسين النائيني من اطروحة فكرية سياسيّة في إدارة الدولة (1907) لم يسبقه إليها أحد في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي الحديث، والثورة العراقيّة الكبرى 1920، والمواقف الوطنيّة المشهودة للسيد أبو الحسن الأصفهاني (ت1365هـ-1946) والسيّد محسن الحكيم (ت 1390هـ/1970م)، والسيّد محمّد باقر الصدر (أُستشهد 1980)، والسيد أبو القاسم الخوئي في انتفاضة آذار/مارس 1990، ومن بعده مواقف السيد محمد صادق الصدر

(1) مدير مركز دراسات الكوفة-جامعة الكوفة

(أُستشهد عام 1999)، إلا أنّ التحول الجوهري في مواقف المرجعيّة في النجف الأشرف حدث بعد العام 2003.

أصبح العراق بلداً محتلاً منذ بداية ربيع عام 2003 من قبل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وأدى ذلك إلى حدوث فوضى عارمة، فانتشرت أعمال السلب والنهب بسرعة كبيرة، وعمّت مختلف أرجاء البلاد، وساعد ذلك الانفلات الأمني على مزيد من التدخل الدولي، فأصبح العراق ساحة لتصفية الحسابات بين أمريكا وخصومها المتخوفين من مشروعها (الشرق الاوسط الجديد). وفي ظل تلك الاجواء بدأ دور المرجعيّة الدينيّة السياسي بقيادة السيد علي السيستاني يبرز وبشكل فاعل؛ فقد أعد السيستاني نفسه بشكل جيّد فأطلع من خلال قراءته المبكرة على مختلف التجارب والأحداث السياسيّة العالمي، وكذلك لمختلف القوانين الوضعية ولاسيما القانون الفرنسي والمصري وكبار الفلاسفة الغربيين، وقد صرّح بتأثير فلسفة روسو في بعض آرائه الأصولية.

لم يكن نشاط المرجعيّة الدينيّة السياسي بقيادة السيد السيستاني مبتذلاً، بل كان محسوباً بدقة، فالمراجع لا يتدخلون إلا في أوقات الضرورة القصوى، ولا يظهرون في وسائل الاعلام بشكل مباشر، بل عن طريق البيانات أو الوكلاء، ويعبّر السيد السيستاني عن موقفه بكلمات قليلة ولكنّها مؤثرة، إلى حد أنّها قد تُزلزل الساحة السياسيّة العراقيّة فتُطيح بكبار السياسيين من عروشهم. لذا فإنّ الدور السياسي الذي اضطلعت به المرجعيّة منذ 2003 حتى الآن كان دوراً فعالاً ومؤثراً حتى أثارت اهتمام ليس السياسيين فحسب، بل صارت محور نقاش كثير من الباحثين، وتأتي هذه الدراسة كمحاولة لفهم طبيعة وظروف الدور السياسي الذي قامت به المرجعيّة الدينيّة في العراق. وقد ركزنا بشكل أساس على الدور السياسي للسيد السيستاني كونه الأكثر شهرة واتباعاً، مع الإشارة إلى مواقف المراجع الاخرين في النجف الأشرف.

صرّح المراجع الأربعة كثيراً وبشكل عام أنّهم لا يطلبون موقعاً في الحكم والسُّلطة، ويرى السيد السيستاني بشكل خاص ضرورة ابتعاد علماء الدين عن مواقع المسؤوليات الإدارية والتنفيذية، ومع ذلك فهو يعبّر باستمرار عن آرائه ومواقفه السياسيّة بل ويطلب من الحكومة الاستجابة لها، فهل تسعى المرجعيّة الدينيّة في النجف لاستغلال التأييد الشعبي الواسع الذي تحظى به في صفوف الأغلبية الشيعيّة لتكون وصية على العمليّة السياسيّة في العراق؟

تمثّل مواقف المرجعيّة الدينيّة في القضايا السياسيّة منهجاً يمتد إلى الاتجاه التقليدي في

حوزة النجف الأشرف، وهي في الوقت نفسه تعبّر عن توجّه للولاية في الأمور العامة التي تستوجب أن يكون للمرجع الأعلى موقفٌ ورأيٌ فيها. فهي لا تصادر رأي الجماهير ولكنّها تعبّر عن توجهاتهم وتتماهى مع مواقفهم. وهذا بحد ذاته يمكن أن نعدّه تأسيسا لخط تجديدي من حيث مواقف مرجعية النجف الأشرف.

تألف الفصل من تمهيد وسبعة محاور أساسية، وتناول المحور الأول موقف المرجعيّة من الاحتلال الأمريكي للعراق وبيّنا فيه الدور الفعّال والمحوري للمرجعية في مواجهة الاحتلال سلمياً، ثمّ بيّنا في المحور الثاني دور المرجعيّة في الحثّ على كتابة الدستور واعتماد مبدأ الانتخابات، وأوضحنا فيه إصرارها على كتابة الدستور من خلال لجنة منتخبة بطريقة حرة ديمقراطية، بخلاف الإرادة الأمريكية.

وتناول المحور الثالث موقف المرجعيّة من العنف الطائفي، وضّحنا من خلاله طبيعة تعامل المرجعيّة الهادئ والحكيم مع الاستفزازات والتحديات الطائفيّة التي كادت أن تشعل في البلاد حرباً أهليّة مدمّرة، وبيّنا في المحور الرابع مطالب المرجعيّة في توفير الخدمات، وكيف أنّها لم تترك فرصة تمرّ إلا وذكّرت المسؤولين بواجباتهم، فطالما دعت في خطب الجمعة إلى ضرورة الاهتمام بتوفير الخدمات.

وجاء المحور الخامس بعنوان: فتوى الدفاع الكفائي، بيّنا فيه جهود المرجعيّة في الدفاع عن العراق، إذ كانت واعية ومُدركة خطورة الأوضاع التي أحاطت بالعراق في حزيران عام 2014. وعالج المحور السادس موقف المرجعيّة من حركة الاحتجاجات المطالبة بإصلاح النظام السياسي في العراق. وكان السابع بعنوان: موقف المترقِّب، بيّنا فيه الخطوات التي اتخذتها المرجعيّة تباعاً حتى وصولها إلى هذا الموقف الذي لا يعني ترك الساحة السياسيّة والاعتزال عن الشأن العام بقدر ما هو نوع من أنواع الردع المرجعي للقوى السياسيّة التي لم تستجب لنصائح وإرشادات المرجعيّة وتحذيراتها من عواقب الأمور.

ثانياً: موقف المرجعيّة من الاحتلال الأمريكي للعراق

أتمّت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الحرب على العراق واحتلاله في مطلع نيسان 200، وفي ظل تلك التحديات الكبيرة برزت المرجعيّة الدينيّة في النجف الأشرف وكان لها مواقف واضحة وحاسمة من تلك الأحداث، إذْ كان موقفها قوياً تجاه الأحداث[1].

(1) سعد عبد الحسين نعمة، رشا رعد حميد، دور المرجعية الدينيّة في إعادة بناء الدولة العراقيّة واشكالية

تمثّلت المرجعيّة الدينيّة بآيات الله الأربع الكبار في النجف، ولاسيما آية الله العظمى السيد علي السيستاني، الأكثر شهرة من بينهم، والذي توجهت إليه الأنظار منذ اليوم الأول لسقوط النظام البعثي بانتظار توجيهاته ونصائحه وفتاواه في كل القضايا السياسيّة والاجتماعيّة[1]. وكان المراجع يصرّحون باستمرار عن موقفهم من الاحتلال الأمريكي والنتائج التي ترتبت عليه، وقد عبّروا عن وجهة نظر غير طائفية في العراق[2]. وكان على المرجعيّة مسؤولية كبيرة في العمل على الحد من الآثار المدمّرة لانهيار مؤسسات الدولة وانعدام الأمن والاستقرار وتفاقم الجرائم ونهب الممتلكات العامة، وكان أول بيان صدر عن السيستاني في 2 نيسان 2003 هو بشأن تحريم أخذ شيء من أموال الدولة، وتمّ الايعاز إلى الوكلاء والمعتمدين في مختلف أنحاء العراق باتخاذ إجراءات مناسبة لحفظ النظام العام بالمقدار الممكن»[3].

أكّدت المرجعيّة في أجوبتها لوسائل الإعلام بتاريخ 14 شباط/فبراير2013 أنّ الشعب العراقي كان يعيش في ظل نظام استبدادي، تسبب في كوارث معروفة للعراق والمنطقة إلا أنّها وبالرغم من ذلك رفضت تغيير النظام عن طريق الغزو والاحتلال، لما نتج عن ذلك من مآسي كثيرة. ولذلك اتخذت المرجعيّة منذ اليوم الأول قراراً قاطعاً بعدم استقبال أيٍ من المسؤولين في سلطة الاحتلال، تعبيراً عن عدم الإقرار بمشروعيتها، أمّا تعامل المرجعيّة مع المسؤولين العراقيين الجدد فكان على أساس تأمين المصالح العليا للشعب العراقي قدر المستطاع[4].

عدَّ السيستاني قوات التحالف الأمريكي في العراق قوات احتلال[5]، ولا مبرر لتواجدها من الأساس، وإن تدخلها في شؤون العراق هو استلاب لسيادته، وإذا كانت هناك حاجة إلى قوات أجنبيّة لحفظ الأمن والاستقرار في المرحلة الانتقاليّة فلتكن تحت مظلة الأمم المتحدة[6]، لذا

إدارتها بعد 2003، بحث منشور في كتاب: المرجعية ودورها في بناء الدولة، إعداد: عدي الحجار، (جامعة الكوفة: مركز دراسات الكوفة، 2020)، ج2، ص98.

(1) صلاح عبد الرزاق، السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق، (بيروت: دار المحجة البيضاء 2019)، ص40.

(2) كارولين مرجي صايغ، الموقف الوطني في العراق بعد 2003، ترجمة نصر محمد علي، ط1، (النجف الاشرف: مركز الرافدين للحوار، 2020)، ص21.

(3) حامد الخفاف، المصدر السابق، ص192-193.

(4) المصدر نفسه، ص193.

(5) المصدر نفسه، ص45.

(6) المصدر نفسه، ص65

يجب عليها الخروج من العراق بأسرع وقت ممكن، داعياً في الوقت نفسه إلى فسح المجال أمام العراقيين في أن يحكموا بلدهم بأنفسهم من دون تسويف ومماطلة ومن دون أي تدخل أجنبي، وقد أيّد دور الأمم المتحدة في العراق بوصفها تمثّل الشرعية الدولية وتضع الخيار بيد الشعب العراقي، وتنحصر مهامها بحفظ الأمن والاستقرار[1]. وفي 18 نيسان/ابريل 2003 أي بعد أسبوع واحد على احتلال بغداد أعلن السيستاني رفضه أية سلطة أجنبيّة وتمسكه بوحدة الأراضي العراقيّة، كما أكّد رفضه أي نوع من أنواع الحكم الذي تفرضه أية قوة أجنبيّة، وأنّ العراقيين هم الذين يجب أن يديروا العراق دون تدخل أية سلطة أجنبيّة [2].

لقد قطع المرجع الأعلى الطريق على قوات الاحتلال بشكل مباشر، وحدّد البوصلة بوضوح برفضه المعلن للتواجد الأجنبي ولمشروعه في العراق، فقد انطلق من رؤية متكاملة لمستقبل العراق ترفض وجود أي سلطة للقوات المحتلة، والشعب العراقي هو من يحكم نفسه دون هيمنة وتسلط الاجنبي[3]. ومن يراجع النصوص الصادرة عن مكتبه يلحظ أنّه أسهم بشكل فاعل في حفظ الممتلكات العامة وحمّل قوات الاحتلال مسؤولية حفظ الأمن والاستقرار، وانتقد بشدة سوء الأوضاع الأمنيّة وتفشّي الأعمال الاجرامية في مختلف أرجاء العراق[4]، واستشراء عمليات السلب والنهب، وقد أفتى بحرمة الاستحواذ عليها [5]، وكذلك الاسلحة المنهوبة من مراكز القوات الأمنيّة تبقى ملكا للدولة[6]، وعندما سُئل عما إذا كان يجب أن يكون للشيعة مكانة خاصة في الحكومة فكان موقفه، الذي لا نستطيع النظر إليه سوى أنه ذو بصيرة، هو أن الشيعة يريدون ما يريده جميع العراقيين، وهو الحق في تقرير مصيرهم، وقال إن موقفهم ليس خاصاً، ولا يختلف عن بقية سكان العراق. وقد صرّح السيستاني بدءاً من آذار/

(1) أمل الخزعلي، المصدر السابق، ص52.

(2) صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينيّة في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، (بيروت: منتدى المعارف، 2010)، ص52

(3) عامر حسن فياض، محمد جميل عودة، دور المرجع الديني علي السيستاني في مواجهة الاحتلال في العراق بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسيّة)، العدد 55، 2018، ص6

(4) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسالة العراقيّة، ط2، دار المؤرخ العربي، بيروت، 2010، ص65.

(5) المصدر نفسه، ص45، 65

(6) الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسالة العراقيّة، ط2، دار المؤرخ العربي، بيروت، 2010، ص13.

مارس 2003 فصاعداً، بأنه لا يمثل الشيعة فحسب، بل جميع العراقيين في سياق دأبه للترويج لديمقراطية تتمحور حول أولوية العراق، وأن يأخذ العراقيون دورهم في بناء مستقبلهم السياسي[1].

ربط السيستاني بين تلاشي السُّلطة المركزية ووقوع مواجهات دموية بين أوساط المجتمع العراقي[2]، فقد طرح بقوة منذ تشرين الثاني 2003 المخاوف من خطر انزلاق البلاد إلى نوع من مواجهات عرقية وطائفية واسعة النطاق، وربّما داخل كل طائفة وكل جماعة من الجماعات السياسيّة التي باتت منظمة ومُسلّحة، وبذلك يكون أول وأهم تحذير بهذا الصدد قد صدر مبكراً من النجف الأشرف وليس من أي مكان آخر، لافتاً الأنظار إلى تنامي امكانات الصدام داخل المجتمع العراقي[3].

وشجب السيستاني أساليب قوات الاحتلال في التعامل مع الأحداث التي شهدتها مدينة بغداد وعدد من المحافظات في غرب العراق ووسطه وجنوبه في شهر نيسان من عام 2004 والتي أسفرت عن وقوع أعداد كبيرة من الضحايا في صفوف المدنيين[4]، وكانت مواقفه من الاحتلال واضحة ومبدأية، وأدت مواقفه إلى عرقلة الخطط التي عمل الحاكم المدني في العراق السفير بول بريمر على تنفيذها، وقد أشار الأخير إلى ذلك صراحة في إحدى رسائله مبيّناً مدى احباطه وربما استبداله بسبب السيستاني[5]، وقال «**علينا أن نكون مستعدين لمواجهة السيستاني**»[6].

إن تنامي الدور السياسي للسيد السيستاني بعد 2003 بات مسألة مقلقة بالنسبة للأمريكيين رغم أنّ السيستاني يمثل المدرسة المعتدلة في الفكر الإسلامي داخل التشيع، ولم يكن مكترثا

(1) كارولين مرجي صايغ، الموقف الوطني في العراق بعد 2003، ترجمة نصر محمد علي، ط1، (النجف الاشرف: مركز الرافدين للحوار، 2020)، ص21.

(2) ينظر بهذا الشأن جواب السيد السيستاني على اسئلة وكالة اسوشيتد برس وشبكة فوكس نيوز وصحيفة الواشنطن بوست كل على انفراد حول الأحداث في كربلاء المقدسة بين بعض الاهالي وبعض المجموعات المسلحة في تشرين الثاني 2003، حامد الخفاف، المصدر السابق، ص75، ص78، ص80.

(3) فاضل الربيعي، احتلال العراق وتداعياته عربيا ودوليا، بحث منشور في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربيّة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2004)، ص276.

(4) حامد الخفاف، المصدر السابق، ص117.

(5) بول بريمر، المصدر السابق، ص310.

(6) المصدر نفسه.

لمسألة الاستغراق المباشر في الشؤون السياسيّة[1]، وقد انتهج المراجع الثلاثة الآخرون في النجف (محمد سعيد الحكيم ومحمد اسحاق الفياض وبشير النجفي) نفس الخط الذي انتهجه السيستاني بشأن الانتقال السياسي الذي صمّمته الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت مواقفهم قائمة على حسابات استراتيجيّة عقلانية بشأن الوسط السياسي العراقي، وكان لدى كل منهم رؤى سياسيّة نابعة من تحليلهم لما هو مرغوب فيه وقابل للتحقّق في العراق الجديد[2].

وفي هذا السياق جاءت رؤية السيد محمد سعيد الحكيم للاحتلال الأمريكي في العراق متوافقة إلى حدٍ كبير مع مواقف السيد السيستاني، فقد حذّر الحكيم في رسالة وجّهها إلى الشعب العراقي منذ بداية الاحتلال من شعارات الغرب التي وصفها بالزائفة، مقارناً بين الاحتلال البريطاني للعراق عام 1918 الذي أعلن قائده الجنرال مود انهم دخلوا البلاد محررين لا فاتحين حتى انتهى الأمر إلى حكم الطغيان التعسفي بدعم مفضوح من الغرب رغم مآسيه ومجازره، وانتقد تعامل الولايات المتحدة الأمريكي المصلحي وغير المسؤول في حفظ دماء العراقيين وممتلكاتهم العامة وتراثهم العريق ولم تحافظ إلا على ما يخدم مصالحها، وشجع العراقيين عموماً على عدم التجاوب مع المحتلين مشدداً عليهم أن يعمّقوا ذلك في نفوسهم وسلوكهم وأن لا يدعو للمحتل الاجنبي مجالاً للنفوذ إلى قلوبهم وشعورهم مهما سلك من طرق التضليل والإغراء بحسب تعبيره[3].

فضّل السيد السيستاني اتباع الأساليب السلمية باتجاه الإسراع في إعادة السيادة على العراق إلى العراقيين وتمكينهم من حكم بلدهم من دون أي تدخل أجنبي[4]، وحول المصادمات التي شهدتها النجف الأشرف وبغداد في نيسان/ابريل 2004 بين قوات الاحتلال وجيش المهدي[5] دعا السيستاني إلى معالجة الأمور بالحكمة وعبر

(1) اسحاق نقاش، الوصول إلى السلطة دور الشيعة في العالم العربي المعاصر، ترجمة: أحمد الزبيدي، (دار المدى، 2020)، ص16.

(2) كارولين مرجي صايغ، المصدر السابق، ص133.

(3) محمد سعيد الحكيم، رسالة سماحة المرجع الديني الكبير محمد سعيد الحكيم إلى الشعب العراقي العزيز، (النجف الاشرف: 1424هـ)، ص22-42.

(4) حامد الخفاف، المصدر السابق، ص49.

(5) للتفاصيل عن تحرك زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر بعد 2003 ينظر: باترك كوكبرن، مقتدى الصدر صحوة الشيعة والصراع على العراق، ترجمة: حليم نسيب نصر، (بيروت: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات، 2014)، ص217؛ حيدر سعيد، جيش المهدي والتيار الصدري: الصراع على الهُويّة والتحول، مجلة سياسات عربية، المجلد 9، العدد53، تسرين الثاني 2021، ص38.

الطرق السلمية والامتناع عن أية خطوة تصعيدية تؤدي إلى الفوضى وإراقة الدماء[1]. وفي آب/أغسطس 2004 وبعد أسابيع من المعارك بين الجيش الأمريكي وجيش المهدي، نجحت مرجعية السيستاني، بالتنسيق مع شخصيات شيعيّة وحكومة أياد علاوي بالوصول لتسوية مع السيد مقتدى الصدر، لإنهاء المعارك، إذْ توافق مكتب سماحة السيد السيستاني مع الصدريين على اتفاق عُرف حينها بـ (النقاط الخمس)، أبرز ما نصّ عليه هو انسحاب الصدريين وجيش المهدي من النجف والكوفة، ومن مرقد الإمام علي (عليه السلام) وتسليمه لمكتب السيد السيستاني، مقابل انسحاب القوات الأمريكية من النجف[2].

لم يكن متوقعا أن يتصاعد موقف السيستاني ازاء قوات الاحتلال إلى مستوى الإفتاء والحكم بالجهاد والمقاومة المُسلّحة ببساطة أو بسرعة، ذلك أن الرجل لا يقول بولاية الفقيه، ولا يمارس دوراً قيادياً مباشراً في السياسة العراقيّة، مفضلاً أن يحتفظ بموقعه المتفق عليه فقهياً في حدود الأمور الحسبية، ومن هذا المنطلق يمكن أن نفهم موقفه من الدعوات إلى المقاومة المُسلّحة للاحتلال والذي عبر عنه وكيله في البصرة إذْ قال «إن الشيعة سيسعون إلى تحقيق أهدافهم بالوسائل السلمية في الوقت الراهن... والعراقيون لا يحتاجون إلى العنف للحصول على حقوقهم ما دامت هناك وسائل سلمية يمكن اللجوء إليها. وإذا وجد العراقيون أنّ الوسائل السلمية لم تعد متاحة فسيتعين عليهم البحث عن وسائل أخرى». وهذا الكلام هو الأقرب إلى نهج السيستاني الذي يخشى أن يقع شيعة العراق فيما وقعوا فيه عند تجاربهم السابقة[3].

ودعم اسحاق الفياض مبادرات السيستاني، وفي هذا السبيل حثّ المواطنين على دعم مسودة الدستور لعام 2005، كما حثّ الناخبين على المشاركة في العمليات الانتخابيّة المختلفة[4].

وتحدّث الشيخ بشير النجفي ضد تفشي الفساد وعدم كفاءة الحكومة، وحثّ السياسيين

(1) حامد الخفاف، المصدر السابق، ص117-118.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر: سعد العبيدي، دوامات المحنة وقراءة سياسية نفسية لاربع سنوات من المحن في عراق مابعد التغيير، ط1، الدار العربيّة للعلوم، بيروت، 2007، ص46.

(3) هاني فحص، لماذا لا يعلن السيستاني الجهاد المسلح؟ مقال منشور في كتاب: الإمام السيستاني أمة في رجل، مؤسسة البلاغ، بيروت: 2008، ص239.

(4) كارولين مرجي صايغ، المصدر السابق، ص162.

على تجاوز الخلافات الحزبية ومعالجة الفساد الإداري وتحمل المسؤولية والحفاظ على الثوابت الدينيّة للشعب وتكريس أنفسهم لخدمة مصالح الشعب العراقي[1].

ولأجل مناقشة تطورات الأوضاع العامة في البلاد في ظل الاحتلال التقى السيد السيستاني بعدد من حكام العراق الجدد ومن مختلف الأحزاب والتوجهات الايدلوجية والمذهبية فعلى سبيل المثال لا الحصر، نستشهد بنماذج منهم كالسيد عدنان الباجه جي الرئيس الدوري لمجلس الحكم العراقي الذي زار النجف الأشرف بتاريخ 11 كانون الثاني/يناير 2004 والتقى بالسيد السيستاني مع وفد من أعضاء مجلس الحكم الانتقالي، وأعلن السيستاني امام الوفد رفض المقترح الأمريكي بتشكيل حكومة مؤقتة في العراق لا تنبثق عن انتخابات، محذراً من أنّ ذلك سيزيد الوضع السياسي والأمني تأزما[2]. كما استقبل السيد السيستاني وفداً من لائحة الائتلاف العراقي الموحّد، تألف من أكثر من عشرين عضواً في 27 شباط/فبراير 2005، وأوصاهم بالعمل على اشراك جميع العراقيين في العمليّة السياسيّة[3]، واستقبل السيستاني نوري المالكي بتاريخ 27 نيسان/ابريل 2006 عندما كان مكلفاً بتشكيل رئاسة الوزراء وقتذاك، وأكّد له ضرورة أن « **تشكّل الحكومة الجديدة من عناصر كفوءة-علمياً وإدارياً- وتتسم بالنزاهة والسمعة الحسنة مع الحرص البالغ على المصالح الوطنيّة العليا والتغاضي في سبيلها عن المصالح الشخصية والحزبية والطائفيّة والعرقية ونحوها**»[4]. وزار القيادي الكردي برهم أحمد صالح مدينة النجف الأشرف يوم 11 أيلول/سبتمبر 2008 والتقى بالمرجع السيستاني واجتمع معه، وناقش آخر التطورات على الساحة السياسيّة وأبدى السيد السيستاني نصائحه وتوجيهاته، مؤكداً بأنّ الدستور هو المرجعيّة القانونية والسياسيّة لحل المشاكل بين مكونات الشعب العراقي[5].

(1) المصدر نفسه، ص170.

(2) بيان مكتب سماحة السيد السيستاني حول زيارة السيد عدنان الباجه جي لسماحة السيد (دام ظله). الموقع الالكتروني لمكتب السيد السيستاني https://www.sistani.org/arabic/statement/1468/

(3) وفد الائتلاف يزور السيستاني، الموقع الالكتروني:
https://elaph.com/amp/Politics/200543875/2/.html

(4) بيان مكتب سماحة السيد (دام ظله) حول زيارة رئيس الوزراء العراقي المكلّف السيد نوري المالكي لسماحة السيد، مكتب السيد السيستاني:
https://www.sistani.org/arabic/statement/1497/

(5) الدكتور برهم صالح يزور مدينه النجف الأشرف ويلتقي سماحة ايه الله السيد السيستاني، الموقع الالكتروني http://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=625

ومن أجل المساعدة في مناقشة تطورات الأوضاع المتفاقمة في العراق والمساهمة بإيجاد الحلول المناسبة لها التقى السيد السيستاني مع مبعوثي الأمم المتحدة في العراق فقد **زاره رئيس بعثة الأمم المتحدة إلى العراق**، الاخضر الابراهيمي في 12 شباط/فبراير 2004، وفي ختام اللقاء صرّح الابراهيمي قائلاً: «إن السيستاني **مُحق في إجراء الانتخابات ونحن نوافقه الرأي لأنّ الانتخابات هي الوسيلة الأنسب لحل مشكلة الشعب العراقي...** »[1]، وفي 27 آذار/ مارس 2005 اجتمع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة اشرف قاضي في النجف الأشرف مع السيستاني[2]

كما زار الممثّل الخاص للأمين العام في العراق، ستافان دي مستوراً، بمرافقة وفد رفيع المستوى من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في 11 آذار/مارس 2008 النجف الأشرف وأجرى اجتماعاً مع السيستاني الذي شدّد على أهميّة المصالحة الوطنيّة في العراق وضرورة الحضور المتزايد للأمم المتحدة والمساعدات التي تقدمها[3].

ثالثاً: الحثّ على كتابة الدستور واعتماد مبدأ الانتخابات

شكّل السيد السيستاني عقبة أمام من أراد صياغة دستور عراقي على يد مجموعة من الاشخاص المعينين من قبل سلطة الائتلاف المؤقّتة[4]، فقد انهارت تلك الرغبة بسرعة أمام ضغوطه بأن يكون ذلك بيد مندوبين منتخبين[5]، مؤكداً أنّ تلك السلطات لا تتمتع بأيّة صلاحية في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور، ولا ضمان أن يكتب هذا المجلس دستوراً يطابق المصالح العليا للشعب العراقي ويعبّر عن هويته الوطنيّة التي من ركائزها الأساس الدين الإسلامي الحنيف والقيم الاجتماعيّة النبيلة، لذا فقد ابدى السيستاني رغبته بإجراء انتخابات عامّة أولاً لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثمّ يجري التصويت

(1) معد فياض، الإبراهيمي يعلن اتفاقه مع السيستاني على إجراء الانتخابات بعد «تحضير جيد لها»، (الشرق الأوسط) (جريدة)، العدد (9208)، 13 شباط/فبراير 2004.

(2) الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عملا بالفقرة 30 من القرار) 1546) 2004، 7 حزيران/يونيو 2005، ص7.

(3) الأمم المتحدة، الممثل الخاص للأمين العام في العراق يزور النجف الأشرف، الموقع الالكتروني للأمم المتحدة: https://news.un.org/ar/story/200882402/03/

(4) بول بريمر، عام قضيته في العراق، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2006)، ص364.

(5) جوناثان مورو، العملية الدستورية العراقيّة (2:(فرصة ضائعة، (واشنطن: معهد السلام الأمريكي، د.ت)، ص5.

العام على الدستور الذي يقرّه هذا المجلس وقد دعا السيستاني المواطنين العراقيين إلى المطالبة بتحقيق هذا الأمر والمساهمة في انجازه على أحسن وجه[1].

وأكّد مرة أخرى في 2 تموز/يوليو 2003 أنّ أعضاء مجلس كتابة الدستور يجب أن يتم اختيارهم من قبل الشعب بجميع أبنائه المؤهلين للانتخاب، وأن يتم فسح المجال للعراقيين في ان يحكموا بلدهم بأنفسهم من دون تسويف ومماطلة، وكرر السيستاني ذلك في أكثر من مناسبة[2]، نظرا لأهميته القصوى كونه مرتبطًا بتقرير مصير العراق ومستقبله من وجهة نظره، لذا فقد أكّد كثيراً على ضرورة الاعتماد على آلية الانتخابات دون التعيين وأنه لا شرعية لأي دستور يُكتب بأيدي أشخاص معينين[3]. وقد أدرك الأمريكان إصرار السيد السيستاني على الانتخابات لاختيار أعضاء «المؤتمر الدستوري»، ورفضه في الوقت نفسه تخطيط مجلس الحكم لتعيين الأعضاء، مؤكداً من جديد أنّه لابد من إجراء انتخابات عامة لهذا الغرض[4].

عارضت (سلطة الائتلاف المؤقّتة) في العراق فكرة السيستاني المرتكزة على انتخابات حرّة نزيهة من شأنها أن تُفضي إلى نقل السيادة إلى حكومة عراقية مؤقتة بحلول 30 حزيران/يونيو 2004 بموجب اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2003 الذي وقعه أعضاء مجلس الحكم، مع السلطات الأمريكية في العراق بحجة أن الوقت غير كافٍ لإتمام متطلبات اجرائها[5]، وكان السيستاني منذ الأيام الأولى للاحتلال يخشى أن يُكتب للعراق دستور لا يطابق المصالح العليا للشعب العراقي ولا يعبّر عن هويته الثقافية التي من ركائزها الدين الإسلامي فقد كانت المرجعيّة تخشى أن تعمد سلطة، وربّما يتكرر في العراق ما حصل لبعض الدول المحتلة الأخرى التي كتب المحتلون دساتيرها[6]؛لذلك لم تكن المرجعيّة مقتنعة بالحجة الأمريكية وطلب السيد السيستاني تدخل الامم المتحدة بهذا الشأن وبالفعل التقى ممثلها أكثر من الف شخصية سياسيّة ودينية وعشائرية ومهنية من مختلف فئات الشعب العراق ومنهم السيد السيستاني[7]، الذي نجح في إشراك الفريق الأممي في التحقيق بإمكانية إجراء الانتخابات بل

(1) حامد الخفاف، المصدر السابق،ص431.
(2) حامد الخفاف، المصدر السابق، ص301. و433.
(3) المصدر نفسه، ص303
(4) حامد الخفاف، المصدر السابق، ص437.
(5) كارولين مرجي صايغ، المصدر السابق، ص81.
(6) حامد الخفاف، المصدر السابق، ص437.
(7) صلاح عبد الرزاق، السيد السيستاني...، المصدر السابق، ص101.

وأراد من الفريق تدقيق جميع الجوانب وإيجاد آلية لتمثيل العراقيين في المجلس الوطني المؤقّت[1].

خلص الاخضر الابراهيمي بعد دراسة مستفيضة إلى أنّه لا يمكن إجراء انتخابات قبل أواخر عام 2004 أو أوائل عام 2005 وذلك لعدم وجود أجواء أمنية وسياسيّة مناسبة، إضافة إلى وجود مشاكل فنية وإدارية تعيق العمليّة الانتخابيّة وبناء على ذلك اقتنع السيد السيستاني بعدم امكانية إجراء الانتخابات[2]، وأصدر بياناً أوضح فيه أنّ تقرير الفريق الأممي كفل ان انشاء حكومة مدنية موحدة تستند إلى انتخابات وطنية مباشرة[3]، وقد شدّد على مشاركة العرب السنة في لجنة كتابة الدستور بهدف تدوين دستور يرضي الجميع رغم أنهم قاطعوا انتخابات الجمعيّة الوطنيّة ولم يكن لهم تمثيل فاعل فيها[4]، وبهذه المطالبة والإصرار فإنّ السيستاني يساير النهج الليبرالي السائد في العالم المتقدم والقائل بأنّ الدستور يكتبه ممثلو الشعب ليضمنوا سلامة حقوقه وحرياته[5].

وبالفعل فقد جرت الانتخابات لاختيار أعضاء الجمعيّة الوطنيّة يوم 30 كانون الثاني/ يناير 2005 ونتج عنها انتخاب 275 عضواً، وفي 8 أيار/مايو 2005 شكّلت الجمعيّة الوطنيّة لجنة مؤلفة من 55 نائباً[6] لكتابة مسودة الدستور الدائم للبلاد[7]، أمّا بخصوص ركائز الدستور التي أكّد عليها السيستاني فقد جاء في مقدمتها «الثوابت الدينيّة والمبادئ الأخلاقية والقيم الاجتماعيّة النبيلة للشعب العراقي... إلى جانب مبدأ الشورى والتعددية واحترام الاقلية لرأي الأكثرية»، والمساواة بين ابناء البلد الواحد في الحقوق والواجبات وحماية حقوق الاقليات الدينيّة[8].

---

(1) كارولين مرجي صايغ، المصدر السابق، ص81.

(2) صلاح عبد الرزاق، السيد السيستاني...، المصدر السابق، ص101.

(3) كارولين مرجي صايغ، المصدر السابق، ص81.

(4) صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينيّة في العراق...، ص130

(5) أسعد كاظم شبيب، التصورات الدستورية عند السيد السيستاني، مجلة حولية المنتدى، (النجف الاشرف: المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة)، المجلد 1، العدد 3، 2009، ص277.

(6) أُضيف إليها لاحقاً عدداً من ممثلي الطائفة السُنّية. يُنظر الفصل الخاص بالعملية السياسيّة.

(7) فاطمة حسين سلومي، الانتخابات البرلمانية العراقيّة 2003-2010، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربيّة والدولية، (الجامعة المستنصرية)، العدد 40، 2012، ص123-124.

(8) حامد الخفاف، المصدر السابق، ص305؛ سامي البدري، شيعة العراق، التأسيس – المشروع – التاريخ السياسي، (النجف الاشرف: مركز فجر عاشوراء الثقافي، 2017)، ص84.

أكّد السيد السيستاني على الحجج الإسلامية فضلاً عن الديمقراطيّة والمدنية، وهكذا جاء الدستور متفقاً مع رأيه الجامع بين احترام الإسلام والالتزام بالديمقراطيّة[1]. وعلى الرغم من اشتمال الدستور على العديد من العيوب وتحفظ المرجعيّة على العديد من بنوده إلا أنّ السيستاني شجّع العراقيين على التصويت بنعم على الدستور؛ لأنّه رأى أنّه إذا لم يتم اقراره في هذا الظرف بالذات فإنّه لن يتيسر اقرار دستور افضل منه في وقت قريب[2]، كما دعا المرجع الديني الشيخ محمد اسحاق الفياض العراقيين إلى التصويت بنعم على الدستور من أجل المحافظة على حقوقهم ولاستقرار الأمن، إلا أنّه أبدى في الوقت نفسه تحفظه على الفدرالية وأبدى مخاوفه من أن تشق صفوف العراقيين[3].

جرى الاستفتاء على الدستور في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 وكانت نسبة المشاركة 63 % من عدد الناخبين البالغ عددهم 15 مليون نسمة، وصوت لصالحه 78 % من المشاركين[4].

حظي موضوع الانتخابات بوصفه آلية ديمقراطية تضمن تداولاً سلميّاً للسلطة بأهميّة خاصة لدى السيستاني بعد العام 2003، في عملية إعادة بناء العراق على أسس جديدة تختلف عن تلك التي سادت في زمان نظام صدام، فقد أصرّ السيستاني على الانتخابات؛ لأسباب مبدئية في الأساس تتصل بخشيته من أن تتحول الحكومة المؤقّتة إلى حكومة دائمة[5]، و«هذا الخوف يغذيه لدى السيستاني ما يتناهى إلى سمعه من ثقاة بأنّ سلطات الاحتلال تحكم قبضتها تدريجيا على شؤون العراق ومستقبله عبر تنظيمات متعددة تعطيها الصفة القانونية، بحيث يصعب على أية سلطة مُقبلة أن تبدل فيها»[6]، لذا أبدى اهتماماً ملحوظاً بالانتخابات التشريعية وعملية تشكيل الجمعيّة الوطنيّة العراقيّة عام 2005، وكان من أشد المناصرين لإجرائها وسعى لإنجاحها رغم معارضة جهات عديدة لها، واستقبل مختلف الفئات الاجتماعيّة وممثلي الأحزاب السياسيّة والطوائف الدينيّة والمذهبية العراقيّة ليحثهم على المشاركة في

(1) أسعد كاظم شبيب، المصدر السابق، ص277.

(2) حامد الخفاف، المصدر السابق، ص308.

(3) صلاح عبد الرزاق، السيد السيستاني...، المصدر السابق، ص108-109.

(4) المصدر نفسه، ص109.

(5) راجي نصير، المرجعية الدينيّة في النجف وأثرها في الرأي العام العراقي بعد عام 2003، مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات، 2018، ص168.

(6) هاني فحص، المصدر السابق، ص241.

الانتخابات[1]. فقد أكّد في جوابه على سؤال تقدم به (جمع من المؤمنين) في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2004 بأنه يجب على جميع المواطنين المؤهلين للتصويت من الذكور والإناث التحقق من تسجيل أسمائهم في سجل الناخبين بصورة صحيحة. وفي موقف يوضّح مدى اهتمام السيستاني بالانتخابات وضرورة الاستعداد لها دعا وكلائه والمعتمدين لدى مكتبه في عموم العراق إلى تشكيل لجان شعبية كل في منطقته لمساعدة المواطنين على انجاز هذا الأمر المهم[2]، وفي السياق نفسه بين في 10 كانون الأول/ديسمبر 2005 أي قبل خمسة أيام من انتخابات مجلس النواب في 15 كانون الأول/ديسمبر 2005 بأنّ «**هذه الانتخابات لا تقل أهميّة عن سابقتها وعلى المواطنين رجالا ونساء أن يشاركوا فيها مشاركة واسعة ليضمنوا حضوراً قوياً وكبيراً للذين يؤتمنون على ثوابتهم ويحرصون على مصالحهم العليا في مجلس النواب القادم ولا بد أيضاً من تجنب تشتيت الأصوات وتعريضها للضياع**»[3]. فيما رأى السيد محمد سعيد الحكيم أنّ خطة الحوزة العلمية في النجف الأشرف تتمحور في إجراء انتخابات حقيقية ووطنية، تفضي إلى تشكيل حكومة ذات سيادة ومستقلة على أرض الواقع وشدّد على: إن هدف المؤسسة الدينيّة هو توحيد الصف الوطني والتأكيد على الإرادة الوطنيّة، أمّا الشيخ محمد إسحاق الفياض فقد أيّد إجراء الانتخابات في العراق، كونها إحدى مظاهر الديمقراطيّة، قائلاً «إنّ الانتخابات تمثّل خطوة أولى في الاتجاه الصحيح نحو بناء عراق حر وتحقيق العدالة والاستقرار للعراقيين»، إن تصريح الشيخ الفياض مبنيّ على القناعة القائلة بأنّ حكومة منتخبة فقط هي من ستمتلك السُّلطة والشرعية بتخويل من الشعب[4].

يوضّح السيستاني أسباب إصراره على إجراء الانتخابات الدورية في موعدها المحدد منذ سقوط النظام الاستبدادي السابق؛ لأنّها باعتقاده الطريقة المثلى لإقامة نظام يعتمد التعددية السياسيّة والتداول السلمي للسلطة عبر الرجوع إلى صناديق الاقتراع، في انتخابات

(1) صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينيّة في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، منتدى المعارف، بيروت، 2010، ص74-75.

(2) حامد الخفاف، المصدر السابق، ص490.

(3) المصدر نفسه، ص267.

(4) عمار ياسر عبد ناصر، دور المرجعية الدينيّة في دعم بناء الدولة العراقيّة بعد سنة 2003، مجلة اوروك للعلوم الإنسانية، (جامعة المثنى: كلية التربية للعلوم الإنسانية)، المجلد 15، العدد الاول، ج1، 2022، ص132.

دورية حرّة ونزيهة[1]، واستمر على نهجه الداعم للانتخابات على الرغم من الاخفاقات التي شهدتها العمليّة السياسيّة وفشلها في تحقيق آمال العراقيين وطموحاتهم بالرفاه الاجتماعي، بسبب فساد المسؤولين الحكوميين، ومع ذلك أكّد على ضرورة مشاركة الشعب العراقي في انتخابات مجلس النواب في آذار/مارس 2010، إذْ عدّها المدخل الوحيد لتحقيق ما يرغب به الشعب العراقي من تحسين أداء السلطتين التشريعية والتنفيذية[2].

وقد أكّدت مرجعية السيستاني أنّ الانتخابات النيابية في 30 نيسان/ابريل 2014 يمكن أن تكون حلاً لمشاكل العراق وأزماته السياسيّة؛ لذا أولتها اهتماما كبيرا ومنذ وقت مبكر من موعد اجرائها، فقد أكّدت المرجعيّة في خطبة الجمعة بتاريخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2014 وعلى لسان ممثلها في كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها المحدد وحثّ المواطنين على ضرورة الحصول على بطاقة الناخب الالكترونية[3].

وأعاد ممثل السيستاني في كربلاء التأكيد على ضرورة المشاركة في الانتخابات واختيار الصالح الكفء[4]، كما ردّ على الدعاوى التي ادّعت أن السيستاني يدعم قائمة انتخابية معيّنة نافيا بشكل قاطع دعم المرجعيّة المتمثّلة بالسيستاني لأية قائمة من القوائم، وكل شيء خلاف ذلك فهو أما اشتباه أو وهم أو كذب، وهذا إعلان واضح وصريح من المرجعيّة لا يقبل التأويل[5].

أصدر مكتب السيستاني في النجف الأشرف قبيل الانتخابات النيابية في 12 أيار/مايو 2018 بياناً هاماً تلاه ممثله في كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي في خطبة الجمعة بتاريخ 4 أيار/مايو 2018 جاء فيه جملة من الأمور المهمّة أولها أنّ السيستاني لازال عند رأيه من أنّ سلوك المسار الديمقراطي يُشكّل، من حيث المبدأ، الخيار الصحيح والمناسب لحاضر البلد ومستقبله، وأنّه لا بد من تفادي الوقوع في مهالك الحكم الفردي والنظام الاستبدادي تحت

(1) موقع مكتب السيد السيستاني، بيان حول الانتخابات النيابية في العراق عام 2018،
https://www.sistani.org/arabic/statement/26025

(2) امل الخزعلي، المصدر السابق، ص55.

(3) خطب الجمعة توثيق وتحقيق، المجلد العاشر، الجزء الاول لسنة 2014، مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات، 2016، ص54.

(4) المصدر نفسه، ص138.

(5) مجيد حميد الحدراوي، دور المرجعية الدينيّة في الدفاع عن العراق خطب الجمعة السياسيّة انموذجا عام 2014 قراءة تحليلية، مجلة العميد، (كربلاء: مركز العميد الدولي)، المجلد السابع، العدد الاول، 2018، ص38.

أية ذريعة أو عنوان، وعاد ليؤكد ما أكّده في الانتخابات السابقة من أنّه يقف على مسافة واحدة من جميع المرشحين ومن القوائم الانتخابيّة كافة، بمعنى أنّه لا يساند أيّ شخص أو جهة أو قائمة على الإطلاق، كما أنّه حدد قواعد عامة للسلوك الانتخابي بقوله: «**فالعبرة كل العبرة بالكفاءة والنزاهة، والالتزام بالقيم والمبادئ، والابتعاد عن الأجندات الأجنبيّة، واحترام سلطة القانون، والاستعداد للتضحية في سبيل انقاذ الوطن وخدمة المواطنين، والقدرة على تنفيذ برنامج واقعي لحلّ الأزمات والمشاكل المتفاقمة منذ سنوات طوال**»[1].

تضمن بيان السيستاني إشارات بعدم انتخاب المسؤولين السياسيين من المترشحين لانتخابات أيار/مايو 2018 وركّز على مقولة «المجرب لا يجرب» وضرورة انتخاب النزيه والكفوء، مع تأكيد البيان على أن الانتخاب حق من الممكن ممارسته أو لا، إلا أن الشيخ الكربلائي أكّد على ضرورة المشاركة الفاعلية والواعية وعدم انتخاب الفاسدين[2]. داعيا الناخبين إلى « **الاطلاع على المسيرة العمليّة للمرشحين ورؤساء قوائمهم ولا سيما من كان منهم في مواقع المسؤولية في الدورات السابقة لتفادي الوقوع في شِباك المخادعين من الفاشلين والفاسدين، من المجرَّبين أو غيرهم**»[3].

إن مشروعية السُّلطة من وجهة نظر السيستاني تستند إلى الشعب وما يقرره من رأي عبر صناديق الاقتراع، أي إن المشروعية حسبما يرى شعبية، وتحدّث بوضوح حول إن تشكيل حكومة دينية على « أساس ولاية الفقيه المطلقة» بأنه ليس وارداً مطلقاً[4]، رافضاً في الوقت نفسه أن يزجّ برجال الدين في الجوانب الإدارية والتنفيذية بل ينبغي ان يقتصر دورهم على التوجيه والارشاد[5].

(1) العتبة الحسينية، الخطبة الثانية لصلاة الجمعة بإمامة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في 17/شعبان/1439هـ الموافق 2018/5/4 (https://imamhussain.org/arabic/17180:)

(2) ميثاق مناحي العيساوي، خطاب المرجعية الدينيّة بين الناخب العراقي والقوى السياسيّة، (جامعة كربلاء: مركز الدراسات الاستراتيجية)، الموقع الالكتروني: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/ 08/05/blog/2018

(3) العتبة الحسينية، الخطبة الثانية لصلاة الجمعة بإمامة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في 17/شعبان/1439هـ الموافق 2018/5/4م، المصدر السابق.

(4) حامد الخفاف، المصدر السابق، ص229-230.

(5) عبد الجبار الرفاعي، مفهوم الدولة في مدرسة النجف؛ سياقات المفهوم وتحولاته في التاريخ القريب من الشيخ النائيني إلى السيد السيستاني، (الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث)، ص33. رابط النسخة الالكترونية: 54a402b0c5ebd1435086471.pdf

يتضح ممّا تقدم أنّ المرجع الديني الأعلى السيّد علي السيستاني تجاوز المفهوم التقليدي المتعارف عليه لدى علماء الحوزة التقليدية مؤكّداً مفهومَ (الشعب)، ومن خلال مراجعة الخطب والبيانات وردوده على مقلديه منذ 2003 حتى اليوم نجد السيستاني تجاوز جميع المفاهيم السياسيّة التقليدية التي تتحكم بمنظومة الفقه السياسي الشيعي وأنه يتماهى مع مفاهيم من قبيل: (الشعب هو مصدر السلطات)، و(الانتخابات العامة التي تعبر عن إرادة الشعب)، و(الدستور الذي يصوت عليه الشعب)[1].

رابعاً: موقف المرجعيّة من العنف الطائفي

ساهمت سياسات الاحتلال الأمريكي الخاطئة والتدخلات الإقليمية السافرة إلى أن يصبح البلد ساحة مفتوحة لقوى الإرهاب وأجهزة الاستخبارات الاقليمية والعالمية، ومما فاقم الأزمة الطائفيّة في العراق إن الحكام الجدد اعتمدوا المعايير الطائفيّة والاثنية في إعادة تشكيل الأطر الجديدة للدولة[2]، وكانت بعض الأنظمة العربية تنظر إلى التغيير على أنه تمكين للشيعة والأكراد على حساب العرب السُنّة وخشوا من نشوء كتلة شيعيّة تهيمن عليها إيران تهدد ميزان القوى الاقليمي، وكان هناك خطاب يدور حول التهديد من صعود الشيعة[3]. وقد أدى ذلك إلى تصاعد الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها الجماعات التكفيرية والتي أخذت طابعا طائفيا، وجرى القتل على الهُويّة حيث تعرَّض الشيعة إلى مجازر وحشية، تلتها موجة من القتل لإخوانهم السُنّة، الأمر الذي أنذر بحدوث فتنة طائفية تجرّ العراق إلى حرب طائفية أهلية لا تبقي ولا تذر[4]. وقد عالج آيات الله في النجف الأشرف هذا الخطاب مباشرة ورفضوا التفسير الطائفي لتاريخ العراق وانعكاسه على حاضر العراق ومستقبله ونادوا بالوحدة الوطنيّة [5].

وقد عبّر السيستاني عن ثقته بوعي القوى السياسيّة والاجتماعيّة العراقيّة ومعظم الشعب العراق بمخاطر الانسياق وراء النعرات العرقية والطائفيّة، وإذا ما حصل خلاف ذلك فإنّه بفعل

(1) اياد العنبر، الانقلاب المخملي الذي يقوده السيستاني، 23 كانون الاول 2019، موقع الحرة:
https://www.alhurra.com/different-

(2) هادي مشعان ربيع، أزمة العنف الطائفي في العراق بعد الاحتلال الامريكي 2003، مجلة تكريت للعلوم السياسيّة، (جامعة تكريت)، السنة الثالثة، العدد التاسع، 2017، ص117.

(3) صلاح عبد الرزاق، السيد السيستاني ودوره السياسي، ص76.

(4) كارولين مرجي صايغ، المصدر السابق، ص175-176

(5) المصدر نفسه، ص176.

تدخل الأطراف الأجنبيّة في شؤون العراق لإشعال فتيل الأزمة الطائفيّة[1]، وفي رده على سؤال حول التهديدات التي أطلقها أبو مصعب الزرقاوي والتي دعا فيها إلى الحرب على الشيعة في ايلول/سبتمبر 2005 أجاب السيستاني بضرورة ضبط النفس وعدم الرد محذراً من الفتنة، ومبيّناً أن الهدف الأساس من إطلاق هذه التهديدات وما سبقها وأعقبها من أعمال اجرامية استهدفت عشرات الالاف من الأبرياء في مختلف أنحاء العراق هو إيقاع الفتنة بين أبناء الشعب العراقي الواحد واشعال نار الحرب الأهلية للحيلولة دون استعادة العراق لسيادته وامنه ومنع شعبه المثخن بالجراح وما سبقه من قهر واستبداد النظام الدكتاتوري من العمل على استرداد عافيته وتحقيق التقدم. وفي الوقت الذي عبّر فيه السيستاني عن ألمه لسفك الدماء دعا العراقيين لا سيما الشيعة إلى: « **الاستمرار في ضبط النفس مع مزيد من الحيطة والحذر ونحثهم على التعاون مع الأجهزة العراقيّة المختصة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات الحماية...كما ندعو سائر العراقيين إلى العمل على ما يعزز وحدة هذا الشعب ويشد من اواصر الالفة والمحبة بين أبنائه...**»[2].

وبرغم كثرة العمليات الإرهابية التي استهدفت المدنيين الأبرياء تمسك السيستاني باستمرار دعوته أبناء الشعب العراقي إلى المحافظة على الوحدة الوطنيّة ونبذ التطرف والنعرات الطائفيّة مؤكداً على أهميّة تعزيز الوحدة الوطنيّة والابتعاد عن الاحتراب الداخلي وحرمة الدم العراقي وخاصة بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء (22 شباط/ فبراير 2006) ومحاولة افتعال الحرب الأهلية بين العراقيين فقد أصدر بعد وقت قليل من وقوع الحادث بياناً دان فيه الجريمة المروّعة ودعا إلى ضرورة ضبط النفس والابتعاد عن الاعمال الانتقامية التي تؤدي إلى مقتل الابرياء وعدم استقرار المجتمع، وحذر من الفتنة الطائفيّة[3]. وفي رسالة وجهها بتاريخ 19 تموز 2006 كرّر فيها نداءه إلى جميع أبناء الشعب العراقي من مختلف الطوائف والقوميات بأنّ يعوا حجم الخطر الذي يهدّد مستقبل بلدهم ويتكاتفوا في مواجهته بنبذ الكراهية والعنف واستبدالهما بالمحبة والحوار السلمي لحل كافة المشاكل والخلافات، كما وجه السيستاني نداءه إلى « **المخلصين الحريصين على وحدة هذا البلد ومستقبل أبنائه من أصحاب الرأي والفكر والقادة الدينيين والسياسيين وزعماء العشائر**

(1) حامد الخفاف، المصدر السابق، ص323.

(2) المصدر نفسه، ص324.

(3) حامد الخفاف، المصدر السابق، ص147-148، ص261-262.

وغيرهم بأنّ يبذلوا قصارى جهودهم في سبيل وقف هذا المسلسل الدامي الذي لو استمر كما يريده الأعداء فلسوف يلحق أبلغ الضرر بوحدة هذا الشعب ويعيق لأمد بعيد تحقيق آماله في التحرر والاستقرار والتقدم»[1].

وحثّ آية الله بشير حسين النجفي العراقيين في 4 آذار/مارس 2004 على إلا يسمحوا باستفزازهم للانخراط في الحرب الأهلية، وقد أصدر سلسلة من التصريحات التي سعت إلى كفّ اللوم عن السُنّة وإعادة توجيهه إلى القوات الأمريكية بدلاً عن ذلك، وقد أدان آية الله محمد إسحاق الفياض الذين تورطوا بأعمال عنف من الإرهابيين وطالب بعقوبات سريعة[2].

لخّص السيستاني في جوابه على سؤال وجهه إلى مكتبه مراسل مجلة فور سايت اليابانية بتاريخ 14 حزيران/يونيو 2006 حول حقيقة « الصراع الشيعي السُّني في العراق ودور الزعامات الدينيّة، موضحاً بأنه: « **لا يوجد صراع ديني بين السنة والشيعة في العراق بل هناك أزمة سياسيّة ومن الفرقاء من يمارس العنف الطائفي للحصول على مكاسب سياسيّة وخلق واقع جديد بتوازنات مختلفة عما هي عليه في زج بعض الأطراف الأخرى أيضاً في العنف الطائفي ويُضاف إلى ذلك ممارسات التكفيريين الذين يسعون في تأجيج الصراع بين الطرفيين ولهم مشروعهم المعروف»**[3]. وفي رسالته الجوابية على دعوة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكمل الدين احسان اوغلو للسيد السيستاني للمشاركة في اللقاء الذي عقد في شهر رمضان الموافق 20 تشرين الأول 2006 وجمع علماء الدين العراقيين من السنة والشيعة في مكة المكرمة للتوقيع على وثيقة تحرّم الدم العراقي وتدحض المبرر الديني للاقتتال بين الطرفين، أكّد السيستاني في جوابه لأوغلو أنّه لا يوجد في العراق صراع طائفي بين أبنائه من الشيعة والسنة بل توجد أزمة سياسيّة وهناك من يمارس العنف الطائفي للحصول على مكاسب معّينة فضلاً عن ممارسات التكفيريين الذين يسعون إلى تأجيج الصراع بين مختلف الأطراف، خدمةً لمشروعهم المعروف موضحاً أنّ الخروج من المأزق يتطلب قراراً واضحاً وصادقاً من كل الفرقاء برعاية حرمة الدم العراقي أياً كان ووقف العنف المتقابل بكافة أشكاله لتغيب بذلك وإلى الأبد مشاهد السيارات المفخخة والاعتداءات العشوائية وحملات التهجير القسري وغيرها من الصور المأساوية واستبدالها بالتعاون مع الحكومة الوطنيّة

(1) المصدر نفسه، ص510.

(2) كارولين مرجي صايغ، المصدر السابق، ص24.

(3) المصدر نفسه، ص514.

المنتخبة بمشاهد الحوار البناء لحل الأزمات والخلافات العالقة على أساس القسط والعدل والمساواة بين أبناء الوطن في الحقوق والواجبات بعيدا عن النزعات التسلطية والتحكم الطائفي والعرقي[1].

كان موقف السيستاني واضحاً تجاه أهل السُنّة فقد دعا خلال استقباله بمكتبه في النجف الأشرف وفداً من علمائهم بتاريخ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 المسلمين السُنّة والشيعة في العراق إلى الوحدة الكاملة، طالباً من الشيعة الدفاع عن السُنّة قبل أن يدافعوا هُم عنهم، ومن السنة الدفاع عن الشيعة قبلهم، قائلاً «أنا خادم للعراقيين وأحبهم جميعاً ولا أفرّق بين سنّي أو شيعي أو كردي أو مسيحي»، مشدداً على أن الأحداث الحاصلة في العراق هي من تدبير أيادٍ تخريبية وإجرامية[2]. وقد أصر السيستاني على رئيس الوزراء المالكي أن «ينصف أهل السُنّة» بعدما استمع إلى مظالم جماعة من رجال دينهم[3]، وقال رئيس مؤسسة الإمام الشافعي الذي كان أحد أعضاء الوفد الذين التقوا بالسيستاني بتاريخ 15 شباط/فبراير2011 في مقرّه بمركز مدينة النجف الأشرف أنّ المرجع السيستاني أكّد تلاحم ووحدة الشعب العراقي وضرب بمطرقة من حديد على رأس الإرهاب والإرهابيين، موضحا أنّه « **استقبلنا استقبالا مهيبا ورحب بنا ترحيبا جميلا. حيث قال سماحته أنتم لستم أخواننا فقط بل أنتم أنفسنا وأن سماحته أكّد على الوحدة والتماسك بين الطائفتين الكريمتين حيث أكّد أنه لا فرق بين أبناء السُّنة والشيعة**»[4]، وجاء في تقرير لمراسل (al-monitor) بتاريخ 22 اب/اغسطس 2013، إن السيستاني طالب الحكومة العراقيّة بالتعامل الإيجابي مع مطالب المتظاهرين في المناطق السُّنيّة بالعراق، محذراً من استخدام العنف ضدهم[5]،

اعتقد السيستاني أنّ من يقفون وراء الاعتداءات على الشيعة ومقدساتهم أرادوا منها أن

---

(1) وكالة أنباء براثا، تفاصيل عن زيارة وفد علماء السنة للإمام المفدى السيد السيستاني (دام ظله)، الموقع الالكتروني:

http://burathanews.com/arabic/news/31634

(2) حامد الخفاف، المصدر السابق، ص329-330.

(3) كارولين مرجي صايغ، المصدر السابق، ص116.

(4) وفد علماء السنة يزور آية الله العظمى السيد علي السيستاني بالنجف الأشرف، الموقع الالكتروني:
https://www.alkawthartv.ir/news/4091

(5) Ali Mamouri, «Tensions Mount Between Iraqi Government, Najaf” Al-Monitor, August 22, 2013.

تكون منطلقاً لفتنة طائفية شاملة في العراق، ظناً منهم أنّها تقربهم من تحقيق أهدافهم الخبيثة في هذا البلد، وأضاف السيستاني في بيان صدر لمناسبة الذكرى السنوية الأولى لتفجير قبة الاماميين العسكريين في سامراء أنّ المرجعيّة تحث المواطنين إلى مراعاة اقصى درجات الانضباط ولا يبدر منهم قول أو فعل يسيء إلى المواطنين من إخوانهم أهل السُّنة الذين هم براء من تلك الجريمة النكراء ولا يرضون بها أبدا[1].

واجه مراجع الدين أوقاتاً أصعب بكثير في التعامل مع الأزمة الطائفيّة مقارنة مع أيّة قضية أخرى، والسبب هو أنّ مخاطرها كانت كبيرة جداً، وكانت مسألة حياة أو موت؛ إذْ قضت على أُسر بأكملها وكان آيات الله على دراية بالوضع المريع وكانت فتاواهم مليئة بالتحذيرات وفي كثير من الحالات كانت إشارات مباشرة وحية إلى القران الكريم[2]. وفي هذا المجال يستحق السيستاني اعتباراً كبيراً، لأنّه حفظ العراق من الانحدار إلى حرب أهلية شاملة، وذلك بجهوده الحثيثة في منع الشيعة من البدء بأعمال عنف طائفية أو الانتقام استجابة للاستفزازات العنيفة، مثل تدمير ضريح الإمامين العسكريين في سامراء[3]، ومن هنا برز السيستاني المتميز بهدوئه كشخصية دينية رئيسة لها تأثير كصانع سلام ووسيط بين الفصائل المتصارعة في العراق[4].

خامساً: مطالب المرجعيّة في توفير الخدمات العامّة

أكّدت المرجعيّة الدينيّة في النجف الأشرف على أهميّة النهوض بالخدمات أولا: تمهيد للمواطنين، فقد حرص السيد السيستاني من خلال البيانات والاستفتاءات الصادرة عن مكتبه أو من خلال منبر الجمعة في كربلاء على توجيه نصائحه وارشاداته بهدف تحسين الأداء الحكومي والابتعاد عن المناكفات السياسيّة التي تؤدي إلى تقاطع السياسات، ولم تترك المرجعيّة الدينيّة فرصة إلا وتناولت الشأن العام، سواء كانت الخدمات أو المجتمع أو الصناعة والزراعة إلى الأمن والتربية والتعليم العالي وغيرها[5].

(1) المصدر نفسه، ص332.

(2) كارولين مرجي صايغ، المصدر السابق، ص177-178.

(3) عباس كاظم وباربارا سلاڤن، المصدر السابق، ص4.

(4) Rahim, Babak, Aiyatollah Sistani and the Democratization of Post-Ba'athist Iraq, Special Report, United States Institute of Peace,2006,p14.

(5) صلاح عبد الرزاق، السيد السيستاني ودوره السياسي، ص207-208

وفي سياق مساهمة المرجعيّة في الحفاظ على مؤسسات الدولة ودوائرها الخدمية وتمكينها من الاطلاع بواجباتها في تقديم الخدمات إلى المواطنين أفتت المرجعيّة منذ مرحلة مبكرة من دخول القوات الأمريكية المحتلة إلى بعض مدن العراق الجنوبية والوسطى بضرورة الحفاظ على الممتلكات العامة كما أشرنا سابقاً[1]، ونتيجة لغياب السُّلطة والانفلات الأمني كرر السيستاني في 21 نيسان/ابريل 2003 تأكيد فتواه بشأن حرمة الاستحواذ على محتويات الدوائر الحكومية[2]. وكذلك كان للمرجعية الدينيّة في النجف الأشرف موقفاً حازماً من انتشار ظاهرة الفساد في العراق والتي استشرت على نحو سريع في جميع مؤسسات الدولة العراقيّة ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، فقد شهدت البلاد نتيجة الفراغ السياسي والصراع على السُّلطة وضعف الرقابة حالات واسعة من الفوضى والسلب والنهب وانتشار مخيف للفساد، مما انعكس على سوء الخدمات ودفع بالاقتصاد العراقي نحو الهاوية، من خلال تدمير البنى التحتية والمؤسسات الحيوية للدولة العراقيّة وتعثّر الكثير من القطاعات الانتاجية، وفي مقدمتها الزراعة والصناعة، ما أدى إلى انتشار ظاهرة البطالة التي اصبحت معضلة خطيرة في المجتمع[3]، ولمواجهة الفساد الاداري والمالي افتى السيستاني بحرمة تخلّف الموظفين عن أداء واجباتهم وحرّم عليهم تجاوز القوانين والقرارات الرسمية، وعدّ الأموال التي يأخذها الموظف من المال العام أو المواطن أو غيره خلافاً للقانون سحتاً حراماً، كما أن إهدار المال العام والاستحواذ عليه خلافاً للقانون حرام[4].

وتحدث السيستاني خلال استقباله رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بمكتبه في النجف الأشرف في 2 ايلول/سبتمبر 2006 عن الخدمات العامة وأبدى « **تألمه البالغ لما يعانيه المواطنون من نقص شديد في جملة من الخدمات الأساسية التي يفترض أن تجعل الحكومة توفيرها من أهم اولوياتها ولا سيما الكهرباء والوقود، مطالبا ببذل أقصى الجهود في سبيل تخفيف معاناة المواطنين من هذا الجانب**»[5].

(1) حامد الخفاف، المصدر السابق، ص13.

(2) المصدر نفسه، ص16.

(3) فيصل أكرم نصوري، ومصطفى حميد كزار، ظاهرة الفساد وتداعياتها على تفاقم مشكلة البطالة في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، (جامعة بغداد)، المجلد 20 العدد 78 السنة 2014، ص298.

(4) حامد الخفاف، المصدر السابق، ص272-273.

(5) المصدر نفسه، ص162-163.

وأشارت المرجعيّة إلى قضية الخدمات العامة، فعلى سبيل المثال لا الحصر نستشهد بنماذج من خطبها، فقد بيّن الشيخ عبد المهدي الكربلائي بتاريخ 10 كانون الثاني/نوفمبر 2014 أنّ بعض المحافظات العراقيّة وبحسب الإحصاءات الرسمية تعاني من ارتفاع نسبة الحرمان فيها أكثر من غيرها، نتيجة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة ونقص البنى التحتية، فضلاً عن ذلك فإنّه لا تتوفر لهذه المحافظات خطة وسياسة تنموية يمكنها توظيف واستثمار ما تمتلكه تلك المحافظات من قدرات زراعية أو سياحية أو صناعية كمحافظات المثنى والديوانية وبابل، ولذلك فلابد من وضع معالجات أهمها أن تتوفر سياسة اقتصادية أو تنموية قادرة على توظيف امكانات كل محافظة بشكل جيد لوضع حل لارتفاع نسبة الحرمان[1]. وانتقدت المرجعيّة في خطبة أخرى شبه موت الصناعة والمشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي والاعتماد على عنصر النفط فقط وهذا خطأ اقتصادي بحسب تعبير ممثل المرجعيّة في كربلاء السيد أحمد الصافي الذي أكّد على ضرورة الحل في «أن نبني اقتصاداً متعدد المداخيل؛ لأنّ العراق بلد يحتوي هذه الإمكانات...»[2]، وعلى المسؤولين في الدولة أن يضعوا رؤية واضحة للنهوض بهذه القطاعات وأضاف ما نصه: « لو تسألني أيهما أفضل أن تبني برجاً من سبعين طابقاً أو تحيي أرضاً؟ أنا أقول أحيي الأرض فهذه أمان لنا واستقلالية واستغناء لنا عن التبعية الاقتصاديّة للآخرين»[3]. ومن جانب آخر حثّ الحكومة على متابعة قضية الخدمات التي يعاني منها البلد والمشاكل التي تحصل، فهناك مشاريع خدمية فشلت ما هو سبب الفشل؟ فيجب على السُّلطة التنفيذية أن تدقّق وتبحث عن أسباب ذلك[4].

إن مطالبة السيد السيستاني بالخدمات العامة ومحاربة الفساد جاءت ضمن موجة الحراك الجماهيري الوطني التي اجتاحت العراق بين عامي 2015-2017، فقد أشار الشيخ عبد المهدي الكربلائي في 31 تموز/يوليو 2015 في خطبة الجمعة في كربلاء والتي تزامنت مع الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها ساحة التحرير في بغداد وعدد من المحافظات العراقيّة إلى معاناة المواطنين في أغلب المناطق من نقص كبير في الخدمات العامة ولا سيما الطاقة

(1) خطب الجمعة لسنة 2014، (كربلاء: العتبة العباسية –مركز العميد الدولي، 2016)، مج10،ج1، ص30-31.

(2) المصدر نفسه، ص45.

(3) المصدر نفسه، ص277.

(4) المصدر نفسه، ج1، ص251.

الكهربائية، وذلك للحاجة الماسة إليها مع ارتفاع الحرارة إلى درجات قياسية، وقد انتقد عدم اتخاذ الحكومة خططاً صحيحة لسد النقص في هذه الخدمة الأساسية، وعبّر الكربلائي عن أسفه لما آل إليه واقع الكهرباء في البلاد، لأنّ كل حكومة تضع اللوم على ما قبلها ثم لا تقوم بما يلزمها لتخفيف معاناة المواطنين مستقبلاً [1]. وانتقد في الوقت نفسه ارتفاع نسبة البطالة في البلد الأمر الذي زاد من معاناة الكثير من المواطنين، فقد اغفلت الحكومات المتعاقبة وضع خطط استراتيجيّة لمعالجة هذه المشكلة رغم الإمكانات الكبيرة التي يحظى بها العراق[2]. وعمدة السبب وراء ذلك من وجهة نظر ممثل المرجعيّة السيد أحمد الصافي هو الفساد المالي والإداري الذي عمّ مختلف دوائر الحكومة ومؤسساتها، إضافة إلى سوء التخطيط وعدم اعتماد استراتيجيّة صحيحة لحل المشاكل بل اتباع حلول انية ترقيعية يتم اعتمادها عند تفاقم الأزمات. ومع ازدياد حدة الاحتجاجات الشعبية ضد الفساد وسوء الخدمات دعت المرجعيّة من خلال خطبة الجمعة بتاريخ 7 اب/اغسطس رئيس الوزراء حيدر العبادي أن «**يكون أكثر جرأة وشجاعة في خطواته الاصلاحية... بل يسعى إلى أن تتخذ الحكومة قرارات مهمة وإجراءات صارمة في مجال مكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعيّة؛ فيضرب بيد من حديد لمن يعبث بأموال الشعب**»[3].

فضلاً عن ذلك فقد أكّدت المرجعيّة الحاجة الماسة إلى الاصلاح، مبيّنة في خطبة الجمعة بتاريخ 2 تشرين الأول 2015 أنّ الاصلاح الحقيقي يقتضي تعاون الجميع للقيام بخطوات أهمها: «**ملاحقة ومحاسبة المسؤولين عما جرى في السنوات الماضية من ضياع مئات المليارات من أموال الشعب العراقي في مشاريع وهمية ومقاولات مبنية على المحاباة والفساد، إن الإصلاح الحقيقي يبدأ من هنا - ملاحقة ومحاسبة من أفسدوا وضيّعوا أموال الشعب أو استحوذوا عليها**»[4]. ويتضح من النصوص في أعلاه أن المرجعيّة كانت تقدّم الدليل على أحقية المطالب الشعبية بضرورة توفير الخدمات ومكافحة الفساد.

ودعت المرجعيّة الحكومة إلى الاستفادة من بعض العقول الاقتصاديّة والمالية والكفاءات بصورة عامة في الجامعات العراقيّة، لإيجاد حلول متنوعة وفي مجالات مختلفة لمشاكل البلد،

(1) خطب الجمعة لسنة 2015، مج11، ج2، ص63.
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه، ص77-78.
(4) المصدر نفسه، ص177-178.

شريطة أن يُهيّأ لهم الظرف الجيد، ولابد أن تنفتح الدولة عليهم باستشارتهم والأخذ بآرائهم في طريقة معالجة الأمور الأمنيّة أو الاقتصاديّة[1].

وأكّدت المرجعيّة في إحدى خطب الجمعة لعام 2015 على ضرورة معالجة أزمة شحة المياه في العراق وإن الاهتمام بمصادر المياه من الأولويات التي يجب أن تراعى ولابد من وضع سياسة مائية على نحوين الأول: هو الحل الآني والمرحلي وهذا يستلزم بذل جهود ميدانية كبيرة في المناطق التي تعاني من أزمة في المياه والثاني هو الحل الاستراتيجي والتخطيط المستقبلي والمتمثّل بوضع سياسة مائية واضحة وبناء بعض السدود لخزن الماء وقت الحاجة والاستفادة منها أيضاً في توفير مصادر الطاقة أو بناء نواظم تحدد طريقة الإرواء بعيداً عن الهدر الكبير في الاستخدام العشوائي[2].

سادساً: فتوى الدفاع الكفائي[3]

أكّدت المرجعيّة الدينيّة في النجف الأشرف باستمرار على خطورة التهديدات الإرهابية، وحثّت القوى السياسيّة في العراق على أهميّة التوحّد في مواجهتها، وبيّنت ضرورة مكافحة القوى الإرهابية المتطرفة التي لا تعرف إلا القتل والدمار، فقد عبّرت المرجعيّة منذ بداية عام 2014 عن قلقها من تنامي ظاهرة الإرهاب والتطرف[4]، وجاء في خطبة الجمعة بتاريخ 3 كانون الثاني/يناير 2014 التأكيد على أن «**الشعوب الإسلامية تأنّ من الممارسات الدموية التي تنسبها تلك القوى إلى الإسلام والإسلام منها براء**»، وقد عدّ معتمد المرجعيّة السيد أحمد الصافي أن مكافحة هذه القوى الإرهابية المُسلّحة «**مهمة وطنية لا تختص بطائفة من دون أخرى ولا تختص بفئة من دون آخرين**»، وبيّن أن فئات الشعب العراقي جميعها تقف خلف

(1) المصدر نفسه، ج1، ص45، ص334.

(2) المصدر نفسه، ص208-209، ص297.

(3) هناك تفاصيل وافية عن الفتوى وظروفها ومضامينها والسياق التاريخي الذي صدرت من خلاله وكيف أدت إلى تأسيس الحشد الشعبي في هذا الكتاب: الفصل السابع عشر المعنون (الحشد الشعبي). (المحررون)

(4) تنوعت الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة الإرهاب في العراق بعد عام 2003 فمنها سياسية واقتصادية ودينية ودولية واجتماعية. للتفصيل حول ذلك ينظر: سعاد ابراهيم عباس، تحدي الإرهاب في العراق بعد 2003، مجلة دراسات دولية، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية)، مجلد 19، العدد82، تموز 2020، ص430-439.

القوات المُسلّحة في مطاردة المجموعات المنحرفة «**وهذا أمر لا جدال ولا نقاش فيه أصلا، ولكن في الوقت نفسه لابد من التأكيد على ضرورة ابتعاد الجميع عن أي ممارسة طائفية أو أي مساس بحقوق المواطنين التي كفلها الدستور**»[1]

حذّرت المرجعيّة من خطر الإرهاب وتشويهه لصورة الإسلام، ليس في العراق حسب وإنما في كثير من مناطق الشرق الأوسط، فقد أوضح الشيخ عبد المهدي الكربلائي في خطبة الجمعة بتاريخ 10 كانون الثاني/يناير 2014 إن انتشار ظاهرة الإرهاب والفكر المتطرف المبني على استعمال العنف وعدم القبول بالتعايش مع الآخر تعايشاً سلمياً نتج عنها تصرفات شوّهت الإسلام وتسببت بإراقة الكثير من دماء المسلمين وعدم الاستقرار في عدد من دول المنطقة، واستشرفت المرجعيّة بأسف اتساع تلك الظاهرة اكثر في المستقبل لتشمل دولاً وشعوباً أخرى، ودعت إلى تكاتف الجميع في سبيل مكافحة الأفكار المتطرفة[2] «**واعتماد الفكر الوسطي المعتدل، الذي بني عليه الإسلام والديانات السماوية كأساس في التعايش السلمي بين مكونات أي مجتمع ومن دون ذلك فإنّ هذه الظاهرة لا يمكن الحد من تأثيراتها السيئة على الإسلام ودول المنطقة بل ستتسع لتشمل المزيد من الدول الإسلامية ودول المنطقة وغيرها**»[3].

وازاء تنامي مشكلة الإرهاب وتصدّرها عناوين الأخبار المسموعة والمرئية ومعاناة المجتمع الدولي من خطورتها أوضح معتمد المرجعيّة في بتاريخ 17 كانون الثاني/يناير 2014 حقيقة الإرهاب وفحواه موضحاً أنها مبنية على «**قضية التطرف في الاعتقاد فالإنسان عندما يعتقد أنه هو الصحيح فقط والآخر خطأ ولابد أن يستعمل معه طريقة العنف بالقتل والإرهاب هنا تكمن المصيبة**»، مبيّناً أن العراق عانى من هذه المشكلة كتفجير السيارات المفخخة والقتل والعبوات التي استهدفت الأبرياء والمجالس الحسينية ومجالس العزاء الخاصة؛ لأن من قام بتلك الأعمال يعتقد بالعنف، فجزء من معتقداته هو أن يقتل الآخرين لذلك فالمسألة لا تنحصر في العراق رغم أن العراق دفع ثمناً كبيراً[4]. وحذرت المرجعيّة من خطر التطرف

(1) خطب الجمعة لسنة 2014، مج10، ج1، ص17.

(2) أكّد عدد من العلماء والباحثين على خطورة ظاهرة التطرف والتي تؤدي إلى التكفير، وإخراج الناس من دين الله بغير علم. للتفصيل ينظر: لمـياء ياسـين زغـير، ظاهرة التطرف الفكري: الدوافع.. والعلاج، مجلة العلوم الاساسية، (جامعة واسط: كلية التربية الاساسية)، المجلد 2، العدد 2، 2021، ص1-20.

(3) خطب الجمعة لسنة 2014، مج10، ج1، ص29.

(4) المصدر نفسه، ص43.

والإرهاب وامتداده إلى المحيط الاقليمي والدولي[1]، ولابد من حلول جذرية لها لا تقف عند دولة وأخرى؛ «**لأن الجميع سيعاني إن لم تحل هذه المشكلة**[2] **ولذلك لابد من وجود قناعات حقيقية لمعالجة الإرهاب وكل ما يتعلق بهذه الآفة المسمومة سواء بحواضن أو دعم أو توجهات...**» [3]، ودعا ممثل المرجعيّة المجتمع الدولي أن يهتمّ اهتماماً خاصاً بمسألة مكافحة الإرهاب ويبذل قصارى الجهود من أجلها، والّا ستكون النتائج سيئة لا يحمد عقباها ليس في العراق فحسب بل تشمل مناطق واسعة من العالم[4].

ويتضح ممّا تقدم أن المرجعيّة كانت مدركة لخطر الجماعات الإرهابية المتطرفة محلياً وعالمياً، لذا فقد أكّدت في الخطبة التي أعلنت فيها فتوى الدفاع الكفائي في 13 حزيران/ يونيو 2014 **ان منهج الإرهابيين منهج ظلامي بعيد عن روح الإسلام يرفض التعايش مع الآخر بسلام، ويعتمد العنف وسفك الدماء وإثارة الاحتراب الطائفي كوسيلة لبسط نفوذه وهيمنته على مناطق العراق المختلفة والدول الأخرى**[5]، وأكّدت في الخطبة نفسها أن العراق وشعبه يواجه تحدياً كبيراً وخطراً عظيماً، وأن الإرهابيين يستهدفون جميع المحافظات العراقيّة، واستنهضت المرجعيّة روح التحدي والعزيمة والإصرار والشجاعة والإقدام في نفوس العراقيين الذين حمّلت القادرين على حمل السلاح منهم مسؤولية الدفاع عن العراق ومقدساته عن طريق التطوع ضمن القوات الأمنيّة، ووصفت المرجعيّة الدفاع عن البلاد بالدفاع المقدس، وحثّت المقاتلين على التحلي بالشجاعة والثبات والصبر وإن من يضحي منهم في سبيل الدفاع عن العراق وأهله فإنّه يكون شهيداً[6]. وشدّدت على أن مسؤولية التصدي للإرهابيين ومقاتلتهم هي مسؤولية الجميع، ولا تختص بطائفة دون أخرى أو بطرف دون آخر، ووصفت

(1) حول تنامي الإرهاب وتحوله إلى مشكلة عالمية ينظر: علي حمزة عسل الخفاجي، مشكلة الإرهاب، مجلة جامعة كربلاء، (رئاسة جامعة كربلاء)، المجلد 5، العدد 4، 2007، ص 382-392

(2) تعد ظاهرة الإرهاب المتزايدة في العالم من أخطر أشكال التهديدات الأمنية التي تواجه الدول لأنها تستهدف في جانب مهم منها أمن واستقرار ومستقبل مجتمعاته. للمزيد ينظر: وديان ياسين عبيد، الإرهاب وتداعياته على الامن والسلم الاجتماعي (دراسة ميدانية للعوائل المتضررة من الإرهاب في مدينة بغداد)، مجلة البحوث التربوية والنفسية، (جامعة بغداد: مركز البحوث التربوية والنفسية)، المجلد 13، العدد 50، 2016، ص467-492.

(3) خطب الجمعة لسنة 2014، مج10، ج1، ص43-44.

(4) المصدر نفسه، ص44.

(5) خطب الجمعة توثيق وتحقيق لسنة 2014، ج1، ص321.

(6) المصدر نفسه، ص319-321.

المجاميع التي أسقطت مدينة الموصل وأهدافها بأنها ارهابية إجرامية تستهدف السيطرة على محافظات العراق جميعها وعلى العراقيين جميعا تقع مسؤولية التصدي لهم[1].

ما تقدّم من نقاط أكّدتها المرجعيّة في خطبتها التاريخية شكّلت الأساس الراسخ للصمود بوجه الهجمة الإرهابية وكانت تمهيداً منطقياً وأسباباً بالغة الأهميّة لإعلان فتوى الدفاع المقدس التي جاءت في النقطة الخامسة من الخطبة ونصّت على «**أن طبيعة المخاطر المحدقة بالعراق وشعبه... تقتضي الدفاع عن هذا الوطن وأهله وأعراض مواطنيه وهذا الدفاع واجب على المواطنين بالوجوب الكفائي... ومن هنا فإنّ على المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الإرهابيين دفاعا عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم عليهم التطوع والانخراط في القوات الأمنيّة لتحقيق هذا الغرض المقدس**»[2].

وبعد اسبوع من اعلان الفتوى أكّدت المرجعيّة أمراً في غاية الأهميّة وهو أن دعوتها للعراقيين القادرين على حمل السلاح ومقاتلة الإرهابيين « **إنما كانت للانخراط في القوات الأمنيّة الرسمية وليس لتشكيل مليشيات مُسلّحة خارج إطار القانون فإنّ موقفها المبدئي من ضرورة حصر السلاح بيد الدولة واضحا ومنذ سقوط النظام السابق فلا يتوهم أحد أنها تريد أي تنظيم مسلح غير مرخّص به بموجب القانون وعلى الجهات ذات العلاقة أن تمنع المظاهر المُسلّحة غير القانونية**»[3].

ويتضح من تأكيد المرجعيّة في النص أعلاه طبيعة انخراط المتطوعين في التشكيلات العسكريّة المختلفة فكان موقفها مبدأياً وواضحاً، ويظهر من توجيهاتها بهذا الشأن أنها كانت رافضة منذ البداية استغلال دعوتها للتطوع وإخراجها خارج الإطار القانوني الذي ارادته وفي خطبة لاحقة أكّدت المرجعيّة مرة أخرى ضرورة تنظيم عملية التطوع وإدراج المتطوعين ضمن تشكيلات الجيش والقوات الرسمية وعدم السماح بحمل السلاح بصورة غير قانونية[4].

أوضحت المرجعيّة أن وحشية تنظيم داعش الإرهابي وبعده عن القيم الإسلامية والإنسانيّة

(1) مجيد حميد الحدراوي، المصدر السابق، ص48.
(2) خطب الجمعة توثيق وتحقيق لسنة 2014، ج1، ص321.
(3) المصدر نفسه، ص330.
(4) المصدر نفسه، المجلد العاشر، الجزء الثاني، خطبة الجمعة 4 تموز 2014، ص18.

يستدعي ضرورة تكاتف الجميع من شعوب ودول المنطقة بل العالم أجمع في سبيل محاربة هذا التنظيم الإرهابي[1]. وفي الذكرى السنوية الأولى لفتوى الدفاع الكفائي عام 2015 أكّد الشيخ عبد المهدي الكربلائي أن دعوة المرجعيّة **جاءت بعد استيلاء عصابات داعش**[2] **على مدينة الموصل وغيرها وتهديدها لمناطق أخرى ممّا دعا المرجعيّة الدينيّة العليا لدعوة العراقيين بجميع مكوناتهم وطوائفهم إلى التطوع والالتحاق بالقوات المُسلّحة لحماية البلد وتخليصه من هذا البلاء العظيم**[3]. وأكّد السيد أحمد الصافي أن المعركة مع الإرهابيين هي معركة مفصلية ومصيرية لجميع العراقيين، ولكنّها ليست معركتهم وحدهم بل معركة العالم كله؛ لأنّ الإرهابيين يستهدفون بفكرهم الظلامي وممارساتهم الاجرامية الإنسانيّة وحضارتها وقيمها ومن هنا فمن الضروري أن تتضافر الجهود والمساعي في مكافحة هذا الداء الوبيل ومن المهم شدّ أزر المقاتلين في الجبهات وهم يسترخصون الأرواح في الدفاع عن العراق[4].

دعت المرجعيّة في إطار سعيها لمواجهة الإرهاب المؤسسات الحكومية والمدنية لتثبيت ثقافة المواطنة[5] في نفوس الآخرين وأهميّة التعايش السلمي المشترك[6]، وأوضح معتمد المرجعيّة في كربلاء السيد أحمد الصافي في خطبة الجمعة بتاريخ 2 كانون الثاني/يناير 2015 أن في ذلك ضمانة اكيدة من بعض المشاكل التي يمرّ بها البلد من دون تمييز بين

(1) المصدر نفسه، خطب الجمعة لسنة 2015، مج11، ج1، ص82.

(2) لمزيد من التفاصيل عن نشأة التنظيم الإرهابي المتطرف ينظر: هشام الهاشمي، عالم داعش تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام، (لندن: دار الحكمة، 2015).

(3) خطب الجمعة لسنة 2015، مج11، ج1، ص322.

(4) المصدر نفسه، ص177.

(5) المواطنة هي تمتّع الشخص بحقوق وواجبات، وممارستها في بقعة جغرافية معينة، لها حدود محددة، تعرف في الوقت الراهن بالدولة القوميّة الحديثة التي تستند إلى حكم القانون. في دولة المواطنة جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم بسبب الاختلاف في الدين أو النوع أو اللون أو العرق أو الموقع الاجتماعي....الخ. وبالتالي فإنّ القانون يحقق المساواة داخل المجتمعات، ويفرض النظام. ينظر: سامح فوزي، المواطنة، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2007)، ص7.

(6) تعد ظاهرة التعايش السلمي الركيزة الأساسية لكل مجتمع ناجح لانشغال مواطنيه بالجانب العلمي والثقافي والتكنلوجي بصورة كبيرة مع احترام كل الديانات والمذاهب والاطياف والعقائد لكل مكونات المجتمع وابعاد الذات الإنسانية من كل الملوثات الفكرية والعقائدية التي تجعل من المجتمع مجتمعا متخلفا تسوده الصراعات القبلية والاثنية. ينظر: فاضل عباس المحمداوي، دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية، المجلة السياسيّة والدولية، (الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسيّة)، السنة الخامسة، العدد 31-32، 2016، ص 83-100.

طائفة وأخرى أو مكون وآخر، مؤكداً ضرورة خلق جو لثقافة المواطنة والعيش المشترك بالوسائل المتاحة الإعلاميّة والاجتماعيّة[1].

وفي إطار شجبها واستنكارها للأعمال الإرهابية المتطرفة أعرب ممثّل المرجعيّة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في خطبة الجمعة بتاريخ 9 كانون الثاني/يناير 2015 عن إدانة المرجعيّة واستنكارها الشديد لجريمة اغتيال عدد من خطباء وأئمة المساجد السُّنيّة في مدينة الزبير[2] في البصرة جنوب العراق الذين عُرفوا **بالاعتدال والوسطية وطالما دعوا إلى تكريس التعايش السلمي وتعزيز التواصل المبني على الاحترام المتبادل والمحبة بين مختلف مكونات الشعب العراقي خصوصاً بين أبناء الطائفتين الكريمتين السُّنيّة والشيعيّة**، وأكّد معتمد المرجعيّة بأنّ هذا النهج هو جوهر الدعوة المحمدية الأصيلة، لحفظ وحدة النسيج الاجتماعي للشعب العراقي[3]، وتضمنت خطبة الجمعة التي ألقاها الشيخ الكربلائي الدعوة إلى تعزيز روح المواطنة التي تبعث على التضحية في جميع المجالات فقد « **آن الأوان أن نستنهض هممنا ونرتقي بنفوسنا لتلتحم مسيرة جهاد البناء بمسيرة التضحية بالدم من أجل هذا الوطن الجريح والشعب المظلوم**»[4].

أدى احتلال عصابات داعش لعدد من مدن شمال وغرب العراق إلى أزمة المهجرين والنازحين[5] الذين كانوا يعانون اشد الظروف صعوبة وقساوة بسبب اضطرارهم للهروب من مدنهم[6]، وقد تفاعلت المرجعيّة مع تلك الأزمة الإنسانيّة ودعت المواطنين عامة والأغنياء

(1) خطب الجمعة لسنة 2015، مج11،ج1،ص19.

(2) اغتالت عناصر ارهابية مسلحة 4 من أئمة المساجد السُنّية في قضاء الزبير بمحافظة البصرة في 8 كانون الثاني 2015، لمزيد من التفاصيل ينظر: شبكة الانترنت:

https://aawsat.com/home/article/262656

(3) خطب الجمعة لسنة 2015، مج11، ج1، ص31.

(4) المصدر نفسه، ص34.

(5) تسبب العنف المستمر في العديد من مناطق العراق بعد عام 2003 في إرغام الالاف كل شهر على ترك منازلهم والبحث عن ملاذ آمن داخل العراق او خارجه. للتفصيل عن هذا الموضوع ينظر: نشرة الهجرة القسرية، العراق: أزمة النزوح والتهجير والبحث عن حلول، (جامعة اكسفورد: مركز دراسات اللاجئين،2007)؛ حددت إحدى مصفوفات تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في العراق إن هناك 332، 418، 3 عراقي نازح داخلياً للمدة من 1 كانون الثاني عام 2014 وحتى 31 آذار 2016. ينظر:

Round56_Report_Arabic_2016_October_13_IOM_DTM_2.pdf

(6) وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة فإنّ هناك أكثر من 8 ملايين شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية مع

على وجه الخصوص إلى المساهمة بصورة اوسع في اغاثة النازحين وتأمين احتياجاتهم، فإنّ ذلك من «**أفضل أعمال الخير والبر، ويعبّر عن عمق الشعور بالمسؤولية والحس الوطني والغيرة على البلد ومصالحه ويمثل مستوى يُفتخر به من المواطنة وسينعكس ايجابا على مصالح الناس والبلد وعلى نفس الباذل عاجلا او اجلا**»[1]. وأشار معتمد المرجعيّة في خطبة أخرى إلى الظروف القاسية التي تعاني منها العوائل النازحة بسبب انعدام الخدمات الإنسانيّة، داعياً الجهات المعنية والمواطنين عامة إلى الاهتمام بهم اهتماماً خاصاً ومتابعة وصول المساعدات والفرق الطبية والأدوية اللازمة لهم[2].

ودخلت المرجعيّة العليا بقوة على خط دعم النازحين، فأرسلت معتمديها بأنفسهم إلى محافظات صلاح الدين ونينوى، يقودون ما يُسمّى بـ (لجنة الإغاثة) التي شُكّلت خصيصاً لذلك، محمّلين بالمساعدات الكثيرة لهم، كالسلّات الغذائية والأغطية والخيام والمواد المختلفة من أجل التخفيف عن كاهل هؤلاء العوائل، وإشعارهم بأنّ المرجعيّة الدينيّة العُليا هي ملاذٌ وخيمةٌ آمنةٌ لجميع العراقيّين بكافّة ألوانهم وطوائفهم، وإزالة الصورة الضبابيّة التي رسمها الأعداء لها، واستمرت لسنوات طويلة، بدأت منذ العام 2014 صعوداً[3].

وأكّد معتمد المرجعيّة السيد أحمد الصافي في خطبة الجمعة بتاريخ 13 آذار/مارس 2015 على أهميّة التلاحم وتراص الصفوف بين مكونات الشعب العراقي لما له من أهميّة كبيرة في دحر الإرهاب ويضفي القوة والشجاعة والبسالة على المقاتلين وحتى لا نسمح للعدو الذي يستهدف جهات الضعف فينا ليتسلل من خلالها لتفتيت وحدتنا وقوتنا وأضاف معتمد المرجعيّة أن الجيش العراقي والمتطوعين يدافعون عن العراق الذي تجذرت فيه الحضارة والذي سيكون كما كان منيعاً عن أيّة محاولة لتغيير هويته وتبديل تراثه وتزييف تاريخه وأضاف ما نصه: «**اننا نعتز بوطننا وبهويتنا واستقلالنا وسيادتنا واذا كنا نرحب باي مساعدة تقدّم لنا اليوم من اخواننا واصدقائنا في محاربة الإرهابيين ونشكرهم عليها، فإنّ ذلك لا في حال من الأحوال بأنه يمكن أن نغض الطرف عن هويتنا واستقلالنا، ولا يمكن**

افتقار التمويل. للمزيد يُنظر: لهيب هيغل، أزمة النزوح في العراق الأمن والحماية، (د.م، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الاقليات، 2016)

(1) خطب الجمعة لسنة 2015، مج11، ج1، ص58

(2) المصدر نفسه، ص318.

(3) https://alkafeel.net/news/index?id=7767&lang=ar

أن نكون جزءا من اي تصورات خاطئة في أذهان بعض المسؤولين هنا أو هناك، إنّنا نكتب تاريخنا بدماء شهدائنا وجرحانا في المعارك التي نخوضها اليوم ضد الإرهابيين وقد امتزجت دماء الشعب العراقي بجميع طوائفهم وقومياتهم»[1].

ومع استمرار القتال مع عصابات داعش الإرهابية واصلت المرجعيّة في خطب الجمعة التأكيد على أهميّة المعركة فهي «**مصيرية بكل ما لهذه الكلمة من معنى**» حسبما جاء على لسان معتمد المرجعيّة السيد الصافي في خطبة 21 اب/أغسطس 2015 داعياً الحكومة والشعب أن يقدّموا كل ما باستطاعتهم لإسناد المقاتلين ودعمهم وتقوية عزائمهم وتعزيز معنوياتهم ورعاية عوائلهم[2]، وأن رجال القوات المُسلّحة والمتطوعين الذين وضعوا أرواحهم على أكفهم وهم يقارعون الإرهابيين ويقدمون التضحيات دفاعاً عن العراق ينبغي أن يكونوا القدوة لجميع العراقيين في تحمل الصعاب والصبر على المكاره في سبيل عزة الوطن وكرامة الشعب[3]. وأوضح معتمد المرجعيّة في خطبة الجمعة بتاريخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 أن النصر النهائي في المعركة ضد داعش من المؤكد أن ثماره ومعطياته ستعود على جميع العراقيين وليس لبعضهم دون بعض ومن هنا شدد الشيخ الكربلائي على أهميّة توحد جميع مكونات الشعب العراقي وتوظيف كل طاقاتها وامكاناتها لمعركة هي واحدة للجميع ضد الإرهابيين[4].

ثمّنت المرجعيّة كثيراً المواقف البطولية المشرفة لأبناء القوات المُسلّحة والمتطوعين الأبطال[5] والانتصارات التي حققوها على عصابات داعش الإرهابية، وفي الوقت نفسه **دعت المقاتلين إلى «التحلي بالروح الاخلاقية العالية وضبط النفس وعدم التعدي على الممتلكات وتوخي الحذر الشديد خوفاً من استهداف الأبرياء والعزل»**[6].

---

(1) المصدر نفسه، ص151-152.

(2) خطب الجمعة لسنة 2015، مج11، ج1، ص101.

(3) المصدر نفسه، ص112.

(4) المصدر نفسه، ص281.

(5) تعززت حالة التعبئة العامة في العراق بعد فتوى السيد السيستاني بالجهاد الكفائي لصد العدوان الداعشي والتي دعا فيها المواطنين القادرين على حمل السلاح للتطوع في صفوف القوات الأمنية للدفاع عن العراق، ما دعا الحكومة إلى تأسيس مؤسسة لاستيعاب وتنظيم وتسليح المتطوعين أطلق عليها اسم (مديرية الحشد الشعبي). ينظر: كرار أنور ناصر، الحشد الشعبي في المنظور الأمريكي، مجلة حمورابي للدراسات، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية)، السنة الرابعة، العدد13، 2015، ص116.

(6) خطب الجمعة لسنة 2015، مج11، ج1، ص19.

باركت المرجعيّة الدينيّة للشعب العراقي والقوات الأمنيّة اعلان الانتصار في الحرب على داعش، فقد ألقى ممثل المرجعيّة في كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي بهذه المناسبة خطبة عرفتبـ(خطبة النصر) بتاريخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2017 والتي أكّد فيها جملة حقائق مهمّة أوّلها: دور القوات المُسلّحة العراقيّة بمختلف صنوفها وعناوينها في تحقيق الانتصار في الحرب على داعش؛ إذْ إنها «**لا ترى لأحدٍ فضلاً يداني فضلكم ولا مجداً يرقى إلى مجدكم في تحقيق هذا الانجاز التاريخي المهم... فلولا استجابتكم الواسعة لفتوى المرجعيّة وندائها واندفاعكم البطولي إلى جبهات القتال وصمودكم الاسطوري فيها بما يزيد على ثلاثة أعوام لما تحقق هذا النصر المبين**»[1]. وشددت المرجعيّة في ختام خطبة النصر على أن التحرك بشكل جدي وفعّال لمواجهة الفساد والمفسدين يعدّ من أولويات المرحلة المقبلة، فلا بد من مكافحة الفساد المالي والإداري بكل حزم وقوة من خلال تفعيل الاطر القانونية وبخطط عملية وواقعية، بعيداً عن الإجراءات الشكلية والاستعراضية، مؤكدة أن المعركة ضد الفساد التي تأخرت طويلاً لا تقلّ ضراوة عن معركة الإرهاب إن لم تكن أشد وأقسى، والعراقيون الشرفاء قادرون بعون الله على خوض غمار معركة الفساد والانتصار فيها أيضاً إن أحسنوا ادارتها بشكل مهني وحازم[2].

سابعاً: المرجعيّة والاحتجاجات الشعبية 2014-2022

لم يتوانَ السيستاني عن تأييد حركة الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح فكان يدعمها من خلال تصعيده المستمر لنغمة النقد الموجهة للطبقة السياسيّة الحاكمة في مناسبات كثيرة؛ إذْ حمّلها مسؤولية الفشل في إدارة الدولة، وقد عبر عن ذلك بوضوح في مناسبات كثيرة منها على سبيل المثال جوابه على سؤال (وكالة الصحافة الفرنسية) في اب/أغسطس 2015 ونصه: من يتحمّل مسؤولية وصول العراق إلى هذه المرحلة من الفساد وترهل مؤسسات الدولة ومستوى الخدمات العامّة؟ فأجاب بما نصه: «**إنّ السياسيين الذين حكموا البلاد خلال السنوات الماضية يتحمّلون معظم المسؤولية عمّا آلت إليه الأمور، فإنّ كثيراً منهم لم يراعوا المصالح العامّة للشعب العراقي بل اهتموا بمصالحهم الشخصية والفئوية والطائفيّة**

(1) خطبة النصر من كربلاء المقدسة، الموقع الالكتروني لمكتب السيد علي السيستاني على شبة الانترنت https://www.sistani.org/arabic/statement/25875

(2) المصدر نفسه.

والعرقية، فتقاسموا المواقع والمناصب الحكومية وفقاً لذلك لا على أساس الكفاءة والنزاهة والعدالة، ومارسوا الفساد المالي وسمحوا باستشرائه في المؤسسات الحكومية على نطاق واسع»[1]. وكان ممثلو السيستاني في كربلاء قد حذّروا السياسيين الذين يمانعون من الإصلاح ويُراهنون على أن تخف المظاهرات المطالبة به بأنّ يعلموا أنّ الاصلاح ضرورةٌ لا محيص منها، وإذا خفّت مظاهر المطالبة به مدّة فإنها ستعود في وقت آخر بأقوى وأوسع من ذلك بكثير[2].

وقد كان للمرجعية الدينيّة موقف واضح من مسألة تظاهرات حملة الشهادات العليا؛ وقد أعلنت عنه في خطبة الجمعة بتاريخ 2 آب/أغسطس 2019 فقد بيّن الشيخ عبد المهدي الكربلائي أن حملة الشهادات العليا وجدوا أنفسهم قد عُطلت قدراتهم وضُيعت جهودهم وخُيبت آمالهم وطموحاتهم ولم يجدوِا ما يسدوا به رمقهم ويحقق لهم ولعوائلهم الحياة الكريمة، وأضاف ما نصه: «**نقول هنا ونوجه كلامنا إلى الجهات الحكومية والنيابية المعنية** أن **تهتم بصورة جادة وفق الاستحقاق القانوني لهؤلاء وغيرهم من** أن **تضع حلولاً تتناسب مع الواقع العراقي والوضع المالي**»[3].

شهدت بغداد في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2019 تظاهرات احتجاجية واسعة النطاق كانت أقرب إلى انتفاضة عارمة ضد كل أنواع القهر الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي عانى منه الجيل الجديد خلال السنوات الماضية. وانضمّت لتظاهرات بغداد كل من الناصرية والعمارة والحلة وبعقوبة والمثنى والديوانية والنجف الأشرف والبصرة، وكانت حصيلة الضحايا من الشهداء والجرحى في تصاعد يومي [4].

وعقب اشتداد التوتر في شوارع بغداد وسقوط شهداء وجرحى بدأت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين بلاسخارت، جهوداً للحثّ على التهدئة وتجنب

(1) موقع مكتب السيد السيستاني: أسئلة وكالة الصحافة الفرنسية وأجوبة مكتب سماحة السيد السيستاني عليها اب 2015:

https://www.sistani.org/arabic/archive/25159/

(2) أحمد الصافي، خطبة الجمعة في العتبة الحسينية في كربلاء بتاريخ 4 تشرين الاول 2019:

https://www.sistani.org/arabic/archive/26344/

(3) حيدر محمد علي الكعبي، علي لفتة العيساوي، دور المرجعية في مظاهرات تشرين دراسة توثيقية لدور المرجعية الدينيّة في الاحتجاجات العراقيّة من 2019/10/1 ولغاية 2020/3/15، (النجف الأشرف: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، 2021)، ص14.

(4) المصدر نفسه، ص16-17.

التصعيد، والمضي قدماً لتحقيق نتائج فورية وملموسة لمطالب المتظاهرين في مجال الإصلاحات الاقتصاديّة، وخلق وظائف وتحسين الخدمات العامّة وإيجاد نظام للمحاسبة والقضاء على الفساد في ظل حكومة رشيدة وعادلة. وحثّت السلطات العراقيّة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في التعامل مع المظاهرات، ومنح المتظاهرين السلميين المساحة للتعبير[1].

أصدرت المرجعيّة في يوم الجمعة الموافق 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019 من خلال منبر الجمعة بياناً أعلنت فيه ادانتها ورفضها الاعتداءات على المتظاهرين السلميين وعلى القوات الأمنيّة والممتلكات العامة والخاصة في بغداد وعددٍ من المحافظات، وأكّدت إنّها «**طالما طالبت القوى والجهات التي تُمسك بزمام السُّلطة أن تغيّر من منهجها في التعامل مع مشاكل البلد وأن تقوم بخطواتٍ جادة في سبيل الإصلاح ومكافحة الفساد وتجاوز المحاصصة والمحسوبيات في إدارة الدولة، وحذّرت الذين يمانعون من الإصلاح ويُراهنون على أن تخف المطالباتُ به بأنّ يعلموا أنّ الاصلاح ضرورةٌ لا محيص منها وإذا خفّت مظاهر المطالبة به مدّة فإنها ستعود في وقت آخر بأقوى وأوسع من ذلك بكثير. واليوم تؤكدُ المرجعيّة مرة أخرى على ما طالبت به من قبل، وتدعو السلطات الثلاث إلى اتخاذ خطوات عمليةٍ واضحة في طريق الإصلاح الحقيقي، وتشدّد على مجلس النواب بما له من صلاحياتٍ تشريعيةٍ ورقابية تحمّل المسؤولية الأكبر في هذا المجال، فما لم تغيّر كتله الكبيرة التي انبثقت منها الحكومة من منهجها ولم تستجب لمتطلبات الإصلاح ومستلزماته بصورة حقيقية فلن يتحقق منه شيءٌ على أرض الواقع**»[2].

كان للمرجعية موقف حازم تجاه السياسيين الفاسدين وأحزاب السُّلطة والسلاح المنفلت فقد حمّلتهم مسؤولية تصاعد أعمال العنف بصورة غير مسبوقة واستهداف أعداد متزايدة من المتظاهرين بإطلاق النار عليهم، وحصول اعتداءات سافرة على بعض وسائل الإعلام لمنعها من نقل ما يقع في ساحات التظاهر. وأشار خطيب الجمعة في كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي في 4 تشرين الأول/اكتوبر 2019 بما نصه: « **إن الحكومة وأجهزتها الأمنيّة مسؤولة**

---

(1) اخبار الامم المتحدة: https://news.un.org/ar/story/2019/10/1040992

(2) مكتب السيد علي السيستاني، نص الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية الدينيّة العليا السيد أحمد الصافي في يوم الجمعة (2019/10/4م) الموقع الالكتروني
https://www.sistani.org/arabic/archive/26344

عن الدماء الغزيرة التي أُريقت في مظاهرات الأيام الماضية، سواء من المواطنين الأبرياء أو من العناصر الأمنيّة المكلفة بالتعامل معها، وليس بوسعها التنصل عن تحمل هذه المسؤولية الكبيرة.»[1] وأضاف «**إنّ المرجعيّة الدينيّة إذْ تدين بشدة ما جرى من إراقة للدماء البريئة واعتداءات جسيمة بمختلف اشكالها، وتبدي تعاطفها مع ذوي الشهداء الكرام ومع الجرحى والمصابين، وتؤكد على تضامنها مع المطالب المشروعة للمتظاهرين السلميين**» وأوضح أن المرجعيّة «**تطالب بقوة الحكومة والجهاز القضائي بإجراء تحقيق يتّسم بالمصداقية حول كل ما وقع في ساحات التظاهر، ثم الكشف أمام الرأي العام عن العناصر التي أمرت أو باشرت بإطلاق النار... ولا يجري التسويف فيه كما جرى في الاعلان عن نتائج اللجان التحقيقية في قضايا سابقة**»[2].

وخلال استقباله ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيدة جينين بلاسخارت في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 حذّر السيستاني السياسيين بما يوحي بتهديد مبطن بقوله «**إن السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية إذا لم تكن قادرة على إجراء الإصلاحات اللازمة أو لم تكن تريد ذلك فلابد من التفكير بسلوك طريق آخر في هذا المجال، فإنّه لا يمكن أن يستمر الحال على ما كان عليه قبل الاحتجاجات الأخيرة**»[3]، يتضح ممّا تقدم أن المرجعيّة ساندت الاحتجاجات الشعبية وتبنت مطالبها، وأكّدت ذلك في البيان الذي قرأه خطيب الجمعة في كربلاء بتاريخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 والذي وضحت فيه المرجعيّة موقفها من الاحتجاجات المطالبة في الاصلاح بشكل واضح وبعدة نقاط مهمة نذكرها [4]:

- **الأولى:** مساندة الاحتجاجات والتأكيد على الالتزام بسلميتها وخلوّها من أي شكل من أشكال العنف، وإدانة الاعتداء على المتظاهرين السلميين بالقتل أو الجرح أو

(1) العتبة الحسينية، منبر الجمعة، الخطبة الثانية لصلاة الجمعة بإمامة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في 2019/10/11م، https://imamhussain.org/arabic/27319

(2) المصدر نفسه.

(3) مكتب السيد علي السيستاني، نص الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية الدينيّة العليا السيد أحمد الصافي بتاريخ (2019/11/15)، https://www.sistani.org/arabic/archive/26359/

(4) مكتب السيد علي السيستاني، نص الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية الدينيّة العليا السيد أحمد الصافي في يوم الجمعة (2019/10/4م) الموقع الالكتروني

https://www.sistani.org/arabic/archive/26344

الخطف أو الترهيب أو غير ذلك، وأيضاً إدانة الاعتداء على القوات الأمنيّة والمنشآت الحكومية والممتلكات الخاصة. ويجب ملاحقة ومحاسبة كل من تورّط في شيء من هذه الأعمال المحرّمة شرعاً والمخالفة للقانون وفق الإجراءات القضائية ولا يجوز التساهل في ذلك.

- **الثانية**: الإسراع في إقرار قانون منصف للانتخابات، يُعيد ثقة المواطنين بالعمليّة الانتخابيّة ولا يتحيز للأحزاب والتيارات السياسيّة، ويمنح فرصة حقيقية لتغيير القوى التي حكمت البلد خلال السنوات الماضية إذا أراد الشعب تغييرها واستبدالها بوجوه جديدة. إنّ إقرار قانون لا يمنح مثل هذه الفرصة للناخبين لن يكون مقبولاً ولا جدوى منه. كما يتعين إقرار قانون جديد للمفوضية التي يُعهد إليها بالإشراف على إجراء الانتخابات، بحيث يوثق بحيادها ومهنيتها وتحظى بالمصداقية والقبول الشعبي.
- **الثالثة**: إنه بالرغم من مضي مدة غير قصيرة على بدء الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح، والدماء الزكية التي سالت من مئات الشهداء وآلاف الجرحى والمصابين في هذا الطريق المشرِّف، إلا أنه لم يتحقق إلى اليوم على أرض الواقع من مطالب المحتجين ما يستحق الاهتمام به، ولا سيما في مجال ملاحقة كبار الفاسدين واسترجاع الاموال المنهوبة منهم والغاء الامتيازات المجحفة الممنوحة لفئات معينة على حساب سائر الشعب والابتعاد عن المحاصصة والمحسوبيات في تولي الدرجات الخاصة ونحوها، وهذا مما يثير الشكوك في مدى قدرة أو جدية القوى السياسيّة الحاكمة في تنفيذ مطالب المتظاهرين حتى في حدودها الدنيا، وهو ليس في صالح بناء الثقة بتحقق شيء من الاصلاح الحقيقي على أيديهم.
- **الرابعة**: إن المواطنين لم يخرجوا إلى المظاهرات المطالبة بالإصلاح بهذه الصورة غير المسبوقة ولم يستمروا عليها طوال هذه المدة بكل ما تطلّب ذلك من ثمن فادح وتضحيات جسيمة، إلا لأنهم لم يجدوا غيرها طريقاً للخلاص من الفساد المتفاقم يوماً بعد يوم، والخراب المستشري على جميع الأصعدة، بتوافق القوى الحاكمة من مختلف المكوّنات على جعل الوطن مغانم يتقاسمونها فيما بينهم وتغاضي بعضهم عن فساد البعض الآخر، حتى بلغ الأمر حدوداً لا تطاق، وأصبح من المتعذر على نسبة

كبيرة من المواطنين الحصول على أدنى مستلزمات العيش الكريم بالرغم من الموارد المالية الوافية للبلد. **وإذا كان من بيدهم السُّلطة يظنون أنّ بإمكانهم التهرب من استحقاقات الإصلاح الحقيقي بالتسويف والمماطلة فإنهم واهمون، إذْ لن يكون ما بعد هذه الاحتجاجات كما كان قبلها في كل الأحوال، فليتنبهوا إلى ذلك.**

- **الخامسة**: إنّ معركة الإصلاح التي يخوضها الشعب العراقي الكريم إنما هي معركة وطنية تخصه وحده، والعراقيون هم من يتحملون اعباءها الثقيلة، ولا يجوز السماح بأنّ يتدخل فيها أي طرف خارجي بأي اتجاه، مع أنّ التدخلات الخارجية المتقابلة تنذر بمخاطر كبيرة، بتحويل البلد إلى ساحة للصراع وتصفية الحسابات بين قوى دولية واقليمية يكون الخاسر الاكبر فيها هو الشعب.

يتضح مّما تقدّم أن رؤية السيد السيستاني للتغيير الجذري الذي تنشده الجماهير ترتكز على نقطة أساسية وهي ينبغي أن يكون التغيير عبر صناديق الاقتراع، وهو يعتمد على منسوب الوعي الشعبي بالانتخابات. لذا فالسيستاني يدعو لإصلاح النظام بالطرق السلمية الديمقراطيّة وإحداث التغيير المطلوب.

وآخر موقف صدر من السيستاني حول التظاهرات التي شهدها العراق جاء في أثناء استقباله الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في 13 أيلول/سبتمبر 2020 حيث قدّم خارطة طريق للخروج بالبلد من المأزق الذي يمر فيه إذْ إن الانتخابات المبكرة ليست هدفاً بحد ذاتها، وإنما هي المسار السلمي الصحيح للخروج من المأزق الراهن، فلا بد من أن تتاح الفرصة للمواطنين بأن يجدّدوا النظر في خياراتهم السياسيّة وينتخبوا بكل حرية وبعيداً عن أي ضغط من هنا أو هناك ممثليهم في مجلس النواب القادم، ليكون مؤهلاً للعمل باتجاه حلّ المشاكل والأزمات. وأضاف محذرا من إن مزيداً من التأخير في إجراء الانتخابات أو إجراءها من دون توفير الشروط اللازمة لإنجاحها بحيث لا تكون نتائجها مقنعة لمعظم المواطنين سيؤدي إلى تعميق مشاكل البلد والوصول إلى وضع يهدّد وحدته ومستقبل أبنائه، وستندم عليه جميع الأطراف المعنية الممسكة بزمام السُّلطة في الوقت الحاضر[1].

يتضح من ذلك أن السيستاني لم يكن مؤيداً فقط للتظاهرات الشعبية الساخطة على

(1) مكتب السيد علي السيستاني، استقبال سماحة السيد الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة:
https://www.sistani.org/arabic/archive/26461

الطبقة السياسيّة الحاكمة خلال السنوات السابقة بل كان يُهيّئ الرأي العام العراقي لمواجهة صعبة وعسيرة مع السُّلطة الفاسدة. وبذلك فهو يقوم بترسيخ المبدأ العام الذي يعدّ «الشعبَ مصدراً للسلطات، ومنه تستمد شرعيتها، متجاوزاً البقاء ضمن الخطاب الفقهي الذي يتمحور حول الواجبات والتكاليف، على حساب الحقوق، والتي تمثّل المرتكز الأساس في توثيق العلاقة بين الشعب والدولة. ومن هنا نجد أن السيد السيستاني لا يؤسس لنظريةٍ سياسيّة من خلال الاستدلال الفقهي، لكنّه يرسّخ من خلال البيانات التي يصدرها لمواقف تتجاوز نمط التفكير الفقهي التقليدي في التعاطي مع الشأن السياسي. فهو «يشرّع لتأصيل فقه سياسي يتلاءم مع منطق الدولة المعاصر، بوصفها مخلوقاً أرضياً تابعاً للمجتمع، وليس مستقلاً عنه أو سيّداً فوقه، ويتم إدارة الشأن العام فيها على أساس الرضا والقبول الشعبي، ويستمد الحكم فيها شرعيته من تمثيله للمجتمع وليس لأيديولوجيا معينة»[1].

ثامناً: موقف المُترَقِّب

إن وصول المرجعيّة الدينيّة في النجف الأشرف إلى هذا الموقف المترقب كوسيلة ردع لفشل الطبقة السياسيّة في أداء واجباتها تجاه الوطن والمواطن، وسوء إدارة الدولة حتى صارت الأجندات الخارجية تعبث في سيادة واقتصاد وامن العراق من شماله حتى جنوبه، ولذلك نلاحظ تصاعد في موقف المرجعيّة في النجف الأشرف منذ مطلع العام 2011 حين قررت الامتناع عن استقبال السياسيين وغلق بابها بوجوههم لعدم الالتزام بتوصياتها والإيفاء بالوعود التي قطعوها بشأن تحسين الوضع المعاشي في البلاد. وقال الشيخ علي النجفي، نجل المرجع الديني اية الله الشيخ بشير النجفي ان «المرجعيات الدينيّة في محافظة النجف قررت عدم استقبال أي سياسي في مكاتبها»، عازياً السبب إلى «عدم التزام السياسيين بالوعود التي قطعوها بشأن تحسين الواقع المعاشي في العراق، فضلاً عن عدم التزامهم بتوصيات المرجعيّة الدينيّة"[2].

وكان السيد السيستاني قد أغلق أبوابه أمام المسؤولين الحكوميين، إلا أنه ترك خط

(1) أياد العنبر، المصدر السابق.

(2) وكالة أنباء براثا، المرجعية الدينيّة المباركة في النجف الأشرف تمتنع عن استقبال السياسيين لعدم الإيفاء بوعودهم والالتزام بتوصياتها،

http://burathanews.com/arabic/news/137018

الاتصال مفتوحاً أمام المجتمع المدني[1]، وفتحت المرجعيّة المزيد من الأبواب أمام عامة الناس، بل إن حضورها في صميم المشهد الاجتماعي العراقي بمختلف تنويعاته الدينيّة والمذهبية والقوميّة وبأحداثه وحراكاته كان فاعلاً ومؤثراً وتنويرياً[2]. وبيّنت المرجعيّة من خلال خطبة الجمعة بتاريخ 22 كانون الثاني 2016 أن أصواتها بُحّت بلا جدوى من تكرار دعوة الأطراف المعنيّة من مختلف المكوّنات إلى رعاية السلم الأهلي والتعايش السلمي بين أبناء الوطن ودعتهم إلى نبذ الخلافات السياسيّة التي ليس ورائها إلا المصالح الشخصية والفئوية والمناطقية ولذلك لم تتغير الأوضاع نحو الأحسن في كثير من المجالات بل ازدادت معاناة المواطنين من جوانب عديدة كسوء الإدارة والحجم الواسع للفساد الإداري والمالي[3]، لأنّ من بيدهم الأمور من القوى السياسيّة الحاكمة لم يُحسنوا التصرف ولم يقدموا المصالح العليا للعراق والعراقيين على جميع المصالح الأخرى[4]، ولم يستجيبوا لدعوات المرجعيّة وارشاداتها ونصائحها المتكررة، ومن هنا اتخذت المرجعيّة قراراً بعدم التطرق للشأن السياسي العراقي جاء ذلك في خطبة الجمعة بتاريخ 5 شباط/فبراير 2016؛ حيث أكّد ذلك السيد احمد الصافي بما نصه: « كان دأبنا في كل جمعة أن نقرأ في الخطبة الثانية نصا مكتوباً يمثل رؤى وأنظار المرجعيّة الدينيّة العليا في الشأن العراقي ولكن تقرر إلا يكون ذلك أسبوعيا في الوقت الحاضر بل حسبما يستجد من أمور وتقتضيه المناسبات»[5]، ثم جاءت احداث انتشار وباء كورونا فايروس لتعلن العتبة الحسينية المقدسة في بيان بتاريخ 5 آذار/مارس 2020 إنها قررت عدم إقامة صلاة الجمعة في مدينة كربلاء بسبب مخاوف تتعلّق بفيروس كورونا[6] واستمر القرار ساريًا حتى يومنا هذا.

وعلى الرغم من ذلك الموقف إلا أنه كان للمرجعية موقف واضح من انتخابات مجلس النواب العراقي في 10 تشرين الأول/اكتوبر 2021؛ إذْ شجّعت الجميع على المشاركة الواعية

(1) كارولين مرجي صايغ، المصدر السابق، ص116.

(2) مشرق عباس، أبواب «السيستاني» الموصدة، (المدى)، (جريدة)، ملاحق المدى
https://www.almadasupplements.com//view.php?cat=4766

(3) خطب الجمعة لسنة 2016، مج12،ج1، ص58.

(4) المصدر نفسه، ص69.

(5) المصدر نفسه، ص83.

(6) رويترز، العراق يلغي إقامة صلاة الجمعة في مدينة كربلاء بسبب كورونا،
https://www.reuters.com/article/iraq-coronavirus-fridayprayers-as6-idARAKBN20S0WI

والمسؤولة فيها، لأنّها تبقى الطريق الأسلم للعبور بالبلد إلى مستقبل يرجى أن يكون أفضل ممّا مضى، من خلال التصويت بصورة فاعلة وحُسن الاختيار، وبخلاف ذلك فسوف تتكرر اخفاقات المجالس النيابية السابقة والحكومات المنبثقة عنها، ولات حين مندم(1). وبيّنت المرجعيّة ما أكّدت عليه في كل انتخابات من أنها لا تساند أيّ مرشح أو قائمة انتخابية على الاطلاق، وأن الأمر كله متروك لقناعة الناخبين وما تستقر عليه آراؤهم، وإن عليهم **أن «يدقّقوا في سِيَر المرشحين في دوائرهم الانتخابيّة ولا ينتخبوا منهم إلا الصالح النزيه، الحريص على سيادة العراق وأمنه وازدهاره، المؤتمن على قيمه الأصيلة»(2).**

أمّا بعد اعلان نتائج الانتخابات وما ترتب عليها من صراع سياسي بين الإطار التنسيقي والتيار الصدري فلم يصدر عن المرجعيّة شيء رسمي.

آثرت المرجعيّة الابتعاد عن التعاطي بالشأن السياسي تدريجيا من خلال غلق أبوابها بوجه القوى السياسيّة أولاً ثمّ الامتناع عن تعاطي القضايا السياسيّة في خطبة الجمعة ثانيا واتخذت موقف الترقب الواعي فمن أحرص منها على العراق وشعبه وقد اثبتت منذ عام 2003 وحتى اليوم أنها صمام أمان للعراق كلما تعرض لأزمات مصيرية وما مواقفها من قضايا الاحتلال والدستور والانتخابات والخدمات وفتوى الدفاع الكفائي والاحتجاجات الشعبية إلا شاهد ودليل على دورها المحوري والرئيسي في احداث العراق، وطالما قدم سماحة السيد السيستاني الكثير من النصائح والإرشادات، وطالب برجال دولة يعملون من أجل مصالح البلاد العليا لا المصالح الشخصية والحزبية والقوميّة والفئوية والمناطقية وأن يكون لهم نكران ذات.

تاسعاً: الخاتمة

حرص المراجع الأربعة الكبار في النجف الأشرف على التعاطي مع احداث العراق المضطربة بعد 2003 بهدوء نسبي، ورفضوا الانخراط المباشر في العمل السياسي؛ لأنه أمرٌ ليس من تكليفهم الشرعي بحسب اعتقادهم، إلا أن ذلك لم يمنعهم من الحضور الفاعل في الأوقات الحاسمة التي مرّ بها العراق، ونلاحظ أن خطاب المرجعيّة يقوم على أسس عامة تتجاوز الطائفة والمذهب، فهو تارة يستند إلى أسس قانونية دولية تمثّل قيمة محترمة لدى

(1) بيان مكتب سماحته (دام ظلّه) حول الانتخابات النيابية القادمة في العراق، الموقع الكتروني لمكتب السيد السيستاني: https://www.sistani.org/arabic/statement/26536/

(2) المصدر نفسه.

المجتمع الدولي والرأي العام العالمي، وأخرى على أسس إسلامية لا تقتصر على الطائفة من جهة ولا تتنافى مع مبادئ حقوق الانسان من جهة أخرى.

أمّا ما يخص طبيعة الموقف من الاحتلال الأمريكي فالمرجعيّة الدينيّة على ما يبدو كانت تستحضر الذاكرة التاريخية لمعاناة الشيعة واقصائهم السياسي، لذلك كانت حذرة في تعاملها، فَلِمَ لم تدعوا إلى الجهاد لمواجهة الاحتلال، وكانت ترى ضرورة اتباع الأساليب والطرق السلمية لأخذ الحقوق؛ لاعتقادها أن الشعب العراقي قد انهكته الحروب الكثيرة ولا داعي للدخول في حروب جديدة، ما دام يمكن أخذ الحقوق بالطرق السلمية من دون استبعاد التهديد بالجهاد في حال تعثر ذلك.

وأخذ السيد السيستاني بالحُسبان طبيعة المجتمع العراقي المتنوع دينياً ومذهبياً وثقافياً فبرز متميزاً بهدوئه كشخصية دينية رئيسية لها تأثير في صنع السلام ووسيط بين الفصائل المتصارعة في العراق، ونجح في أشد الظروف في التخفيف من حدة التوتر الطائفي، فشكل صمام أمان للعراق كلّما تعرض لأزمات مصيرية عاصفة توجهت إليه الانظار، فلم يدعو إلى حكومة دينية، بل إلى نظام يحترم الثوابت الدينيّة للعراقيين ويعتمد مبدأ التعددية والعدالة والمساواة والتداول السلمي للسلطة من خلال انتخابات دورية حرة نزيهة. فقد كان ولا زال يعدّ الانتخابات أفضل طريقة لإصلاح الأوضاع في العراق، وتُظهر مواقفه دعمه لمشروعية الدولة الجديدة بعد 2003، وترسيخ أسس استقرارها. كما أنه أسس بذلك لفقه سياسي جديد تجاوز حدود الفقه التقليدي في الحوزة النجفية، وهذا الفقه يتلاءم مع منطق الدولة المعاصرة التي يتم إدارة الشأن العام فيها على أساس الرضا والقبول الشعبي، ويستمد الحكم فيها شرعيته من تمثيله للمجتمع وليس لأيديولوجيا معيّنة. وانطلاقا ممّا تقدّم يمكن أن تشكل مواقف السيستاني السياسيّة نواة لنظرية تجديدية في الفكر السياسي الشيعي تتبنى اعتماد النظام الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات كونها الطريقة الوحيدة للتعبير عن إرادة الشعب.

لم تترك المرجعيّة فرصة تمرّ إلا وذكّرت المسؤولين بواجباتهم في أهميّة توفير الخدمات للمواطنين، فكانت طالما تكرر بضرورة إبعاد العناصر الفاسدة من إدارة مفاصل الدولة. وأثبتت الأحداث التي شهدها العراق ما بعد حزيران/يونيو 2014 إن المرجعيّة كانت واعية ومدركة لخطورة الاوضاع التي احاطت بالعراق فكادت الدولة العراقيّة أن تكون في مهب الريح لولا فتوى الدفاع الكفائي التي أطلقها السيد السيستاني والاستجابة الشعبية الواسعة لها، وكان السيد السيستاني مدركاً تماماً لعلل النظام السياسي وبعدما بحّ صوته في النصح

والإرشاد والتحذير للطبقة السياسيّة من مغبة الاستمرار في المحاصصة والفساد هيّأ الرأي العام العراقي لمواجهة صعبة وعسيرة مع السُّلطة. ورغم وضوح الخطاب المرجعي في تشخيص علل النظام السياسي إلا أن القوى السياسيّة استغلت العمومية في خطاب المرجعيّة فراحت تؤوِّل خطابها وفقا لمصالحها الحزبية ولإيهام الرأي العام والتأثير على خياراته، لذا حاولت المرجعيّة الابتعاد عن الطبقة السياسيّة بعدما بالغت في نصحها وارشادها وتحذيرها مراراً وتكراراً دون جدوى فاتخذت مجموعة من الخطوات أولها الامتناع عن استقبال السياسيين منذ أوائل عام 2011، ثمّ عدم تناول الشأن السياسي في خطب الجمعة، وأنّ هذه المواقف لا تعني ترك الساحة السياسيّة والاعتزال عن الشأن العام بقدر ما هو نوع من أنواع الردع المرجعي للقوى السياسيّة التي لم تستجب لنصائحها وإرشاداتها وتحذيراتها من عواقب الأمور والتي استمرّت لسنوات طويلة تكررها.

القسم الثّاني

المجتمع العراقي المسارات والتّحولات

الفصل الرّابع

جدليات الهُويّة الوطنيّة

أ.د. أياد مطشر صيهود[1]

أولاً: تمهيد

منذ نقل السيادة في 28 حزيران/يونيو 2004، والعراق يرزح تحت وطأة النزاع بين قوى الطوائف والجماعات في داخل كلٍ منها أو قوى عابرة لها، في تنافس جماعي على الحصص والمنافع، ويقترن النزاع التنافسي بعملية ثلاثية الأبعاد:

- إعادة بناء الأمة: بالاستناد إلى مبدأ المشاركة والمساواة في التمثيل.
- إعادة تشكيل هيكلية الدولة: تطهير الأجهزة، والاصلاح، وإعادة بناء مؤسسات الدولة والنظام القضائي والجهاز الإداري.
- إرساء الاستقرار: ومكافحة العنف، فرض الأمن والقانون والنظام.

ويتنافس مختلف أطراف النزاع من أجل السيطرة على «إعادة» توزيع الموارد الاجتماعيّة-الاقتصاديّة، وعلى أدوات السُّلطة السياسيّة، في عراق ما بعد 2003، وإن مختلف الأطراف، ذات الأهداف المختلفة، تستخدم شتى الأساليب في التصارع حول الموارد والسُّلطة.

إن أغلبية المنظمات السياسيّة تقوم في الوقت الحاضر على أساس الانتماءات الدينيّة، أو الطائفيّة، أو الأثنية أو الايديولوجية، وتتشكل على ثلاثة مستويات من الهُويّة[2]، وهي:

---

(1) أستاذ في جامعة ذي قار-كلية القانون

(2) الهُويّة Identity هي السمة الجوهرية لأية ثقافة، تتغذى من عناصر متداخلة ومتشابكة وربما متزاوجة حدّ الزيجة المطلقة فيما بينها، كيما تشكل بطبيعتها مرجعيات منتقاة، منها ما تتوزع بين مادية وغير

1 ـ الهُويّة الطائفيّة والاثنية «الأكراد والشيعة والسُنة والتركمان والآشوريون».

2 ـ الهُويّات الصغيرة «القبيلة والعائلة والمدينة والمنطقة».

3 ـ الهُويّات العابرة للطوائف «الوطنيّة العراقيّة، الطبقات العليا/الوسطى/العاملة، المتكاتفة على أساس الانتماء الطبقي والمصلحة الاقتصاديّة».

وتتقاطع هذه الهُويّات جاعلةً الإطار الطائفي الاثني، المتراص في الظاهر، معقداً وهشاً في الواقع.

إن مستوى العنف الناتج عن مساعي إزالة الحيف من الماضي، أو مساعي «استعادة» السُّلطة والنفوذ، كل ذلك يُشكِل خطراً جدياً على تحقيق هذا التقدم المُحتمل نحو الديمقراطيّة، وبناء الهُويّة العراقيّة بشكل متوازن.

من هنا، سنحاول رسم ملامح معالجة هذا الفصل من خلال تفريده على ما يأتي:

ثانياً: المعالم العامّة لأزمة الهُويّة العراقيّة

إن أزمة الهُويّة- أو بالأحرى الهُويّات- العراقيّة المُسيسة تبرز في أشكال ثلاثة: شاملة، فرعية (محلية)، أو إثنية مضادة (إثنيات صغيرة ضد إثنيات كبيرة)، كما تنقسم الهُويّات الاجتماعيّة السياسيّة إلى «أقلية محاصرة» –الكرد-، و«أكثرية مقموعة»-الشيعة، و«أقلية محرومة من السُّلطة حديثاً –السنة-[1].

إن قيام تسييس الهُويّة على بناء خطاب ديني أو ثقافي، يدور حول إعادة توزيع المشاركة في السُّلطة، وإزالة التمييز السابق المتخيل أو الحقيقي الذي لحق بالجماعة، وإعطاء كل واحدة أقصى حصة ممكنة[2].

وقد تفيد خطوط الهُويّة الكلية هذه كمؤشرات للأسس التّوافقيّة لتوزيع السُّلطة على

مادية، تتفاعل مع التاريخ والتراث والواقع الاجتماعي والديني وغيرها، لتنصهر في بوتقة الشعور بالانتماء الفاعل ككينونة خالدة. لمزيد من التفصيل حول هذه المفردة، يلاحظ: فتحي المسكيني، الهُويّة والحرية نحو أنوار جديدة، ط1، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص 21.

(1) عبد علي كاظم المعموري، إشكالية المواطنة والهُويّة الوطنية العراقيّة (إرث الماضي وعصف الاحتلال)، من ابحاث المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت، 2011، ص32.

(2) Mark Etherington, Revolt on the Tigris, Hurst & Company, London, 2006.

المستوى الوطني- أي توزيع الحصص في الجيش والإدارة-، لكنها بالكاد تُغطي التصدعات الداخلية التي تُسببها المصالح الاجتماعيّة والاقتصاديّة المتضاربة، وغيرها من المصالح داخل الجماعة الواحدة[1].

إن أحدى الإشكالات المهمّة في هذا المجال هي تلك التي تتعلق باتخاذ الهُويّات المحلية شكلاً لولاء المدينة، فالهُويّة المحلية تعكس التنوع الاجتماعي والفروقات الجهوية التي ترسخت بفعل المصالح المختلفة والتنمية غير المتكافئة والفروقات الثقافية[2].

بشكل عام، بإمكان سياسات الهُويّة المحلية أن تفرض القيود والكوابح التي تحد من النزاعات التسلطية المركزية، أو أن تجزئ الكيان الطائفي، في بعض الحالات، كما في البصرة، أو يمكن لها أن تؤدي إلى العنف المحلي في النزاع مع السُّلطة المركزية للدولة. أما الهُويّات الأثنية المضادة- وبشكل خاص التركمان والآشوريين- فقد سُيّست كرد فعل على قيام الإقليم الكردي المستقل- كأمر واقع- منذ العام 1991 [3].

الملاحظ هنا أيضاً إن مطالب الهُويّات الأثنية المضادة- الحقوق الإدارية للأقليات- إذا تم تحقيقها بصورة سلمية، فإنها يمكن أن تفرض قيوداً وكوابح على الميول السلطوية التي قد تنمو في ظل حكم الأغلبية- كحال التركمان في مواجهة الكُرد[4].

من التحديات المهمّة في هذا المجال أن الهُويّة العراقيّة تتسم بالسيولة التامة، لاسيما في ظل الظروف غير المستقرة التي يمر بها العراق وشعبه، وهو ما يستتبع الذهاب إلى ملاذات أخرى بديلة للهوية وإنعاش الهُويّات الفرعية والقبلية والطائفيّة وغيرها.

كما أن من الضروري الالتفات إلى الأثر الخطير لضغط الاعلام والثقافة الغربية المؤدلجة الدافعة لتبني ثقافة وحضارة أخرى، يُراد منها تفكيك الثقافة المحلية لصالح صعود ثقافة أخرى، بكل ما تحمله من ملامح مختلفة، تغذت من قنوات عدة منها ما هو ديني وآخر سلوكي وانتهاءً بالحريات المنفلتة والتي تتعارض مع مواريث المجتمع ودينه، من ناحية أخرى[5].

---

(1) مجموعة مؤلفين، التعددية الدينيّة وآليات الحوار، إشراف وتحرير: د. عامر عبد زيد الوائلي، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية-ناشرون، الجزائر-بيروت، 2016، ص45.

(2) المصدر نفسه، ص54.

(3) مجموعة مؤلفين، الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيك، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 58، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2008، ص89.

(4) Rory Stewart, Occupational Hazards, Picard, London, 2006.

(5) نصر الدين بن غنيسة، عن أزمة الهُويّة ورهانات الحداثة في عصر العولمة، ط1، منشورات ضفاف ومنشورات الاختلاف، بيروت-الجزائر، 2012، ص76.

من اللافت-أيضاً- أن كل ما يتم على الساحة العراقيّة من الزخم الهائل لتقاطع الاستراتيجيات الدولية، والفعل الحقيقي على الأرض، فإنّ المؤسسة الرسمية (الدولة/الحكومة/البرلمان)، ومن ورائها كل المؤسسات الأخرى (الأحزاب، منظمات المجتمع المدني وغيرها) لم تتبنَّ مشروعاً وطنياً لتثبيت الهُويّة وايقاف عملية تسييسها.

ثالثاً: الهُويّة الوطنيّة في العراق -بعد العام 2003- البنية والصيرورة والمآل

نحاول في هذه الأسطر تقديم تصور عام، لأُسس الهُويّة الوطنيّة والهزات العنيفة التي تعرضت لها بفعل الأحداث المتتالية والمتسارعة بعد أحداث 2003، والتشكلات التي نتجت عن هذه العواصف الأمنيّة والسياسيّة والاجتماعيّة كأحداث 2014 وسقوط أكثر من محافظة عراقية بيد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، والمآلات التي يمكن أن تُشكل واقع وتصور هذه الهُويّة الوطنيّة في العراق بعد كل ما تقدّم، وعلى النحو الآتي:

1 ـ لا يخفى على الباحث الحصيف أن بيئة الواقع السياسي والاجتماعي في العراق- لا أقل بعد عام 2003- شهد تنافساً حاداً بين مكونات أساس في الربط التكويني لوجود الدولة الحديثة، لا سيما تلك الدولة التي تشهد تعدداً وتنوعاً اثنياً وطائفياً ودينياً -ومنها العراق طبعاً-، لتتجلى هذه المكوّنات بالدولة والدين والثقافة- وهي مقومات تشَّكل الهُويّة الوطنيّة في أي مجتمع معاصر.

2 ـ المشكلة التي واجهت المجتمع العراقي-بحسب المختصين- هي عدم المواءمة بين هذه العناصر الاساس، انطلاقاً من الافتقار إلى الانسجام المجتمعي بما استولد ظاهرة عدم الاستقرار في كل الصُعُد الضرورية لحياة المجتمع العراقي ذاته[1].

3 ـ إن إعادة بث الروح المتزنة لحياة المجتمع في نسيجه الداخلي وتصوراته الخارجية المُرتبطة بضمان هويته الوطنيّة تقتضي رسم الملامح الدقيقة للعلاقة بين رؤيته وفهمه للدولة والدين والثقافة، وهو ما يعني أن هناك برامج يجب أن تُناقَش وتُعتمد وتطبق لتتغير بتحقيق فاعلية الهُويّة الوطنيّة في العراق من جديد[2].

(1) في هذا المعنى، يمكن ملاحظة:

Graham Brawon, Sanctioning Saddam: The politics of Intervention in Iraq, Ib Tauris,1999.

(2) في هذا المعنى، يمكن ملاحظة:

-John Calabrese (ed.), The Future of Iraq, The Middle East Institute, Washington DC,1997.

4 ـ لعلّ أحد المؤثرات الخطيرة على واقع وفهم مرتكزات الهُويّة الوطنيّة في العراق- المتقدمة في أعلاه- أن المواطن العراقي -بعد عام 2003- لم يجد إجابات منطقية وواقعية- أو أيّة إجابة- لكثير من الأسئلة المتعلقة بحياته ومعيشته ومستقبله؛ الأمر الذي فرض مزيداً من الضعف والوهن في جسد الدولة التي كانت ضعيفة بالأساس- بفعل سياسات البعث البائد-.

5 ـ يفترض وهن الدولة ظهور هويات فرعية أخرى-كالقوميّة والعشيرة والمناطقية وغيرها- وكل ذلك سيُرتب آثراً خطيراً على التنمية الوطنيّة والتماسك والاستقرار[1].

6 ـ كان حجر التأسيس في هذه المشكلة البنيوية الخطيرة هو اعتماد نظام «المحاصصة أو الكوتا»؛ تحت شعار التوازن الطائفي والعرقي وضمان حصة المكوّنات والاقليات، وهو مؤشر خطير جداً لجهة ضرب أُسس الدولة وتذويب هوية الوطن والمجتمع بعيداً عن تبني نظام الدولة والمؤسسات والديمقراطيّة على أصولها العلمية والمعرفية الصحيحة.

7 ـ قد يكون التركيز على دور القانون ضرورياً في مرحلة بناء الهُويّة الوطنيّة من جديد؛ ذلك القانون الذي تضعه الدولة لتوضيح السلوك القانوني المقبول للمواطن، وكذلك يمكن للقانون أن يأخذ مداه الأمثل في الحال الذي تكون فيه تشريعات الدولة وسياستها تتصل بتلبية احتياجات المواطنين وتطلعاتهم، وبخلافه سيشعر المواطن بالاغتراب والعُزلة وسيكون أقل رغبة في الالتزام والمشاركة في الظواهر السياسيّة والاجتماعيّة، وإن كانت على صلة وثيقة به وبمستقبله، كما لاحظناه في النسب المتدنية للمشاركة في الانتخابات البرلمانية والمحلية التي شهدها العراق بعد العام 2003 ولأكثر من مرة وحالة[2].

8 ـ كما أن من المشاهد البعيدة عن تركيز الباحثين، تلك التي ترتبط بدور القضاء الوطني ومؤسساته في تعزيز الهُويّة الوطنيّة؛ ذلك أن قلة ثقة المواطن بقضاء الدولة سيؤدي به إلى الرجوع والعودة إلى المصادر التقليدية للضبط الاجتماعي: كالقانون القبلي والأعراف الاجتماعيّة بدلاً عن قانون الدولة وقضاؤها.

(1) فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني في العراق، مركز ابن خلدون، القاهرة، 1995، ص38.

(2) Phebe Marr, The Modern History of Iraq, Westview2،nd edition-.2004،

9 ـ إحدى الإشكالات المهمّة في مجال إعادة هيكلة الهُويّة الوطنيّة في العراق، تلك التي ارتبطت وماتزال بالمشروع الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية في العراق؛ إذْ كان توجهها العام صوب بناء الأمة وليس الدولة، وبالمقابل كان توقعات العراقيين مبالغاً فيها لجهة بناء الأمة على أمل ان تماثل التجربة العراقيّة تلك التي شهدتها الماني – مثلاً- بعد الحرب العالمية الثانية.

10 ـ من متمّمات ما تقدّم، أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكُن واضحة بشأن الموارد والمتطلبات اللازمة لبناء الأمة العراقيّة التي واجهت تمزقاً عميقاً في بنيتها وأُسسها ومعالمها ومستقبلها. كما ان الأهداف الأمريكية أُصيبت بآفة عدم الواقعية بالنسبة للعراق مع اقتران ذلك بالسذاجة الميدانية من جهة أصحاب المصلحة أو الجهات المعنية في تنفيذ مشاريع إعادة تطوير الدولة الرئيسة[1].

11 ـ قد تواجه بنية الهُويّة الوطنيّة في العراق تحدياً جدياً آخر، يتمثّل بأنّ البحث عن الحلول السهلة والسريعة لمشاكل معقدة وعميقة في القدم، يُسهِم في حلول سطحية وغير مدروسة، وبما يتسبب بخلق مشاكل إضافية تزيد من صعوبة الواقع.

12 ـ إن إحدى المشكلات الأساسية في إعادة تشكيل واحياء الهُويّة الوطنيّة في العراق هي غياب المتخصصين القادرين على ربط المواطن والمجتمع بمقومات الهُويّة السليمة والبناءة، فدور المتخصص والخبير هو من يمتلك القدرة على إعادة قيم الفكر والعلم وتحديد المنهجية الصحيحة للقرارات والابتعاد عن المادية والطائفيّة والعرقية[2].

13 ـ لعلّ من المفارقات المهمّة في هذا المجال، لا بل من المفردات غير الملتفت لها تماماً، تلك التي تزامنت مع الاستقطاب السياسي المرتبط بالبرامج السياسيّة المعروضة في الانتخابات والتحالفات الانتخابيّة، من جهة الاعتماد على الهُويّات الفرعية القوميّة والطائفيّة والمذهبية على حساب الهُويّة الوطنيّة والولاء والوطن.

---

(1) توفيق حسنين، تصدع الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الربيع العربي، مجلة اتجاهات سياسية، ع12، مج3، ايلول 2020، المركز الديمقراطي العربي، برلين-المانيا، ص234.

(2) معلوف أمين، الهويات القاتلة، قراءات في الانتماء والعولمة، ترجمة: نبيل محسن، الدار للطباعة، دمشق، 2009، ص45.

14 ـ إن المفردة المتقدمة ساهمت في زيادة الحراك الداخلي في العراق واعتماد الأحزاب السياسيّة العراقيّة على الانتماءات الثانوية لهدف كسب أصوات الشارع والتسويق لبرامجها واجنداتها المختلفة؛ بما أنتج تغييراً في النسيج الاجتماعي العراقي واعتماد لغة العنف كآلية أولية لحل الصراعات بعد 2003 بدلاً عن لغة الحوار والتواصل وتُرجمت بعمليات ارهابية واغتيالات وتطهير عرقي وطائفي وتشجيع على الفساد المالي والاداري والأمني.

15 ـ إن إحدى المعضلات التي أنتجتها الهُويّات الفرعية والاقتتال الطائفي والإرهاب، أن نزح وهاجر وهُجِر الكثير من أبناء المجتمع العراقي، وهو أمرٌ له تداعيات أخرى على النسيج الاجتماعي الوطني والهُويّة العراقيّة، إن من جهة الداخل العراقي ومعاناته أو الخارج الاقليمي والدولي، ويتناسل عن ذلك إشكالية مرتبطة بإعادة هذه الشرائح المهمّة للبلد أو حتى استثمار وجودهم في الخارج لتعزيز الروابط بين العراق وباقي البلدان.

16 ـ يترشح عن النقطة المتقدمة أن العراق قبل 2003 ينبغي أن يختلف عن عراق ما بعد هذا التاريخ، لا أقل في مجال استثمار وتبني الفئات الاجتماعيّة في المهجر لتعزيز الهُويّة الوطنيّة في العراق وتحقيق التنمية الفكرية والثقافية، والارتقاء بالوعي السياسي الديمقراطي المبني على الحوار وتقبّل الآخر[1].

17 ـ من الثمرات الايجابية لعراق ما بعد أحداث تحرير الموصل التفاتة مهمة تُضاف إلى خزينه الداعم للهوية الوطنيّة العراقيّة؛ وهي تلك التي ترتبط بأنّ النصر على الإرهاب ما كان ليتم لولا أن جميع العراقيين على اختلاف خلفياتهم وهوياتهم كانوا سبباً واحداً متحداً في دحر الإرهاب، وإن حب الوطن والسعي للسلام المجتمعي والرفاه والإعمار كان شعار النصر المنَجّز.

18 ـ من المؤسف في هذا المقام أن الانتخابات التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر 2021

(1) في هذا المعنى يُلاحظ:

- Amatzia Baram, The Ruling Elite in Baathi Iraq, 19681986-: The Changing Features of a collective Profile, International Journal of Middle Eastern Studies, 21, 1989.

لم تُسهِم في تحقيق المبتغى منها، فبعد كل التضحيات والحراك والانقسامات العاصفة بالمجتمع العراقي، أفرزت الانتخابات نتائج ليست بعيدة –جوهرياً- عن سابقاتها! والأنكى من ذلك حالة الانسداد الخطير الذي واجهته وتواجهه العمليّة السياسيّة لما يُقارب السنة بعد هذه الانتخابات، وإلى الآن لم تشكل الحكومة المرتقبة؟! وما يستتبع ذلك من إشكالات بنيويّة ومستقبليّة على الهُويّة الوطنيّة في العراق.

رابعاً: الانقسام المذهبي وأثره في تشظي العمليّة السياسيّة

إن سياق النظام الاجتماعي في العراق- ماضياً وحاضراً ومستقبلاً- معقد وديناميكي، وإن تحقيق عراق أكثر استقراراً، أو أقوى اندفاعاً في إعادة بناء هويته الوطنيّة، لن يتحقق إلا بعد إرساء سلام مُستديم، وإن فهم محركات النزاع والانقسام والتشتت يمكن أن يُساعد في خفض حدة النزاع ورسم ملامح انتماء وطني جديد قادر على استيعاب جميع الأطراف.

من هنا، ولبيان حقيقة معالجة هذه المفردة، لابد من تبنّي التقسيمات الآتية[1]:

(1) تتجلى معالِم هذا التشظي في الهُويّة الوطنية مِفردات منها:
أولاً: مقدمات الانقسام المذهبي والديني في الهُويّة العراقيّة: يتشكل العراق من عدد من الأديان والثقافات والقوى العرقية، ومن الصعوبة مِكان الحصول على تصنيف إحصائي دقيق للسكان؛ وذلك بسبب غياب الدقة عن البيانات الإحصائية مقروناً بالتلاعب الرسمي بها. كما يُقدِر أغلب الباحثين أن 97 % على الأقل من السكان يعتنقون الإسلام بصورةٍ من صوره، أما الـ 3 % الباقية فتتألف من المسيحيين-الكلدان والأرمن-، والأيزيدية من القوميّة الكردية، والمندائية. تاريخياً كان جنوب العراق معقلاً للتشيع، وقد ظهرت المدن الكُبرى والرئيسة كالبصرة والناصرية وكربلاء والنجف كمراكز تعليم وثقافة شيعية، وقد آلت قيادة المجتمع الشيعي إلى رجال الدين، وأدى هذا الأجراء إلى ظهور نوع من مؤسسة عُرفت باسم المرجعية (القيادة الدينيّة)، والتي أفضت إلى بث شعور قوي بالتماسك. وبخلاف الشيعة، فإنّ الهُويّة الدينيّة الطائفية عند السُنة هي أقل تطوراً، في العراق يُشار إليهم بالسُنة، وقد تمتعوا تاريخياً بالسيادة خلال حكم السلالتين الأموية والعباسية، وقد استمرت هذه الحال حتى سقوط الامبراطورية العثمانية، بل وامتدت إلى ما بعد تشكيل العراق الحديث.
ثانياً: أسباب الانقسام: ومنها ما يأتي: أ. ورِث العراق إرثاً شائكاً من الحروب المدمِرة، والعقوبات الكاسحة، وسوء الإدارة، وحكم الأسرة والفساد. ب. واجه العراق ظروفاً من استنزاف الموارد ودمار المجتمع المدني، وإضفاء الطابع الشخصي على مؤسسات السلطة. ت. عاشت الأمة العراقيّة واقعاً مليئاً بأثقال التشظي الشديد، والمعاناة من أزمة هوية طاحنة. ث. إثر سقوط النظام البعثي، انفلت فيض من القوى الاجتماعية والسياسيّة والمؤسساتية والثقافية المفاجئة والجامحة، أخذةً هذه القوى تسعى لإعادة رسم النظام السياسي وإعادة تحديد آليات الاندماج الوطني، إما لإزالة الحيف، أو لاسترجاع الامتيازات القديمة. ج. إن الاستياءات المذهبية التي كانت موجهة ضد الدولة بصفتها الطرف الأبرز والمنظم والمالك لمعظم الثروة الاجتماعية (النفط)، تحولت-الاستياءات-باتجاه الحكومات المتعاقبة التي حكمت العراق بعد عام 2003.

- **نشوء الهُويّات الجزئية وتسييسها**

في الفترة -قبل عام 2003- طوّر الشيعة تحدياً إسلامياً أصولياً نضج بعد الثورة الإيرانية عام 1979، وبات التعبير عن معاناتهم يرتدي بالتدريج صبغة طائفية، وتحول جانب من الشيعة إلى الطائفيّة المسيسة في الثمانينيات، بتأثير من بعض رجال الدين وقادة القبائل، كما تعزّز تسييس الهُويّة المذهبية عندما اتحد الإسلاميون الشيعة في المنفى والجماعات الشيعيّة المحلية عام 2003، ما أسهم في تعزيز الانقسام الطائفي، لا بل بروز الانقسام داخل الطائفة الواحدة، حول المشاركة أو عدم المشاركة في السُّلطة[1].

ومن جهتهم طوّر الكرد أيضاً سياسات أثنية، فبعد انتفاضة عام 1991، تحقق الاستقلال الذاتي الكردي كأمر واقع، وضاعف ترسيخ الهُويّة الأثنية الكرديّة، والتي أدت للمرة الأولى في تاريخ العراق إلى تسييس هويات أثنية أخرى، لاسيما التركمان والآشوريين، ومن جهة أخرى لا يمكن أن يتخلى البعثيون السُنة عن تفوقهم السابق، فالنخب ذات الامتيازات التي احتلت الصدارة حوالي نصف قرن تقريباً، تنظر إلى إعادة رسم النظام السياسي، وبناء مؤسسات المشاركة الوطنيّة الشاملة، على أنها لعبة تنطوي على ربح للغير وخسارة للنفس[2].

ثالثاً: الاقصاء السياسي: في ظل النظام البعثي، عانى الكُرد والشيعة من التهميش السياسي-نسبياً-، فلم يكن أي من المجموعتين ذا معنى يذكر في المؤسسات السياسيّة: كان مجلس قيادة الثورة (المنحل) مجلساً سُنياً بعثياً، كذلك الأمر بالنسبة لمجلس الوزراء والبرلمان ومجمل السلطة التنفيذية. كما كانت المشاركة السياسيّة محدودة وانتقائية وتخضع بالكامل لسيطرة النخبة الحاكمة، كما كان 80 % من الضباط سُنة، فيما تبلغ نسبة الجنود الشيعة 80 %، ووحدهم الأكراد المعربون كانوا مقبولين في المؤسسة العسكرية. لقد استهدفت السيطرة البعثية العلمانية المؤسسة الدينيّة الشيعية والشعائر الدينيّة تواجه تقييدات معينة، أمّا الطرق الصوفية الكردية فكان يتم اختيارها والتلاعب بها سياسياً، أو يتم اضعافها. للمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع تُلاحظ المصادر الآتية لطفاً:

Antony Black, The History of Islamic Thought: From the Prophet to the Present. Edinburgh: Edinburgh University Press (2001):

Kirmanj, Sherko. «Kurdish history textbooks: building a nation-state within a nation-state.," PhD thesis, University of South Australia, 2010.

-محمد حسين كاشف الغطاء، أصل الشيعة واصولها، منشورات البزاز، لندن، 1994.

(1) لمزيد من التفصيل يلاحظ لطفاً:

-Graham Fuller, Islamic Politics in Iraq after Saddam Hussein, USIP Report, NO,108, August 2003.

(2) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، يمكن ملاحظة المصدر الآتي:

-David Mc Dowall, A Modren History of the Kurds, London &New York: I.B. Tauris,1996.

ولما كان التغيير قد جاء من خارج البلاد ولم يأت من داخلها، فإنّ التعبير عن الاحتجاج يتمّ بلغة إسلامية قومية، وقد يفيد ذلك أهدافاً عدة، منها[1]:

- حجب المآرب الخاصة لقوى العودة للنظام القديم.
- توسيع أفق التغيير ليشمل المستوى الوطني كله.
- جذب الإسلاميين.
- التشكيك في وطنية الجماعات الأخرى.
- منع مجموعات سُنية أقل عنفاً من المشاركة في المرحلة الانتقاليّة.

كما لم تكن المشاعر المذهبية يوماً ضعيفة بين السُنة ككل، ولكن تسييس الميول المذهبية أمر جديد، وقد جاء رداً على تسييس الهُويّة الشيعيّة، تعززها المخاوف السُّنيّة من التهميش عبر مبدأ «حكم الأغلبية» أو عبر مبدأ المحاصصة الطائفيّة.

- **الانقسام المذهبي وأثره السياسي ما بعد 2003**

بعد سقوط النظام البعثي في 2003 شهد العراق واقعاً دموياً مدمراً، وحرباً طاحنة تنوعت جهاتها وأطرافها، وكان العنوان المذهبي هو المحرك الأساس لهذه المواجهات التي صبغت أرض العراق بالدماء، حيث تراوح عدد القتلى المدنيين شهرياً بحدود 2300 قتيل في كل شهر من عام 2006 وعام 2007 إلى منتصف عام 2008 [2].

لقد آثر هذا العنف الطائفي المتبادل على مسار العمليّة السياسيّة؛ ذلك لأن الفرقاء المذهبيين-الشيعة والسُنة والكُرد- مازالوا غير متفقين بخصوص طبيعة الدولة وبنيتها وهويتها، والصراع المذهبي القائم لا يمكن أن يُعزى إلى التمرد والإرهاب فقط، إذْ إن المؤكد بأنّ الجزء الاكثر جدية من الصراع مرتبط بالأصول المذهبية المختلفة للهوية العراقيّة، وهي امور يجب التعامل معها دستورياً ومؤسساتياً[3].

(1) بريتي تانيجا، تقرير صهر ونزوح واستئصال جماعات الأقليات منذ عام 2003، ترجمة عبدالاله النعيمي، ط1، الناشر دراسات عراقية، بغداد-أربيل-بيروت، 2009، ص36.

(2) فريق ابحاث، ديناميكيات النزاع في العراق (تقويم استراتيجي)، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية-العراق، بغداد-اربيل-بيروت، 2007، ص32.

(3) لوران فلوري، كتاب ماكس فيبر، ترجمة: محمد علي مقلد، ط1، الناشر دراسات عراقية، بغداد-أربيل-بيروت، 2010، ص38.

في هذا الإطار لابد من انجاز ملف المصالحة السياسيّة بين مختلف المجموعات المذهبية، وإصدار القوانين التي تضبط توزيع العائدات التي يجنيها البلد من موارده الطبيعية، وإدارة احتياطات نفط العراق، وحل الخلاف طويل الأمد حول المناطق المتنازع عليها بين إقليم كردستان العراق وسائر العراق، ومن ذلك أيضاً مصير المناطق الغنية بالنفط المحيطة بكركوك، وقضية الفيدرالية، وقضية المطالبة بتعديل الدستور العراقي وخاصةً مواده المتعلقة بهوية العراق وبنيته، مع الاقرار بعدم وجود إجراءات عملية معينة قد اتخذت لحلها.

- **إعادة انتاج الهُويّة الوطنيّة في مواجهة الانقسام المذهبي**

إن تسييس الهُويّات المذهبية سببٌ للنزاع ونتيجةٌ له، وهذا الانقسام ليس وليد اليوم وإنما هو على الأقل نِتاج نصف قرن-قريب-من تدمير كافة آليات المشاركة الوطنيّة؛ إذْ استبدلت تلك الآليات بنظام إكراهي قائم على المشاركة الانتقائية والتبعية الشخصية.

تتركز النزاعات والانقسامات الآن على قضية توزيع مقاليد السُّلطة وطرق الوصول إلى السُّلطة وتأمينها، إضافة إلى توزيع الموارد الاقتصاديّة، هذا التركيز والتركُز في النزاع يؤدي إلى إحداث تحول ظاهر، من العمل السياسي الأيدلوجي إلى العمل السياسي القائم على الهُويّة، وهو ما يستتبع دراسة مدى جسامة الانقسامات القائمة داخل الهُويّات الطائفيّة والمذهبية المُسيسة[1].

إن دراسة الديناميكيات الاجتماعيّة ينبغي أن تتخطى التقسيم التقليدي- السُنة والشيعة والكُرد-ويتوجب الأخذ بالحُسبان مكوّنات أساس جديدة لتركيبة العراق والمجتمع، وهي مكونات تضفي تعقيدات بالغة الأهميّة على ديناميكيات النزاع وسبل احتوائها، ومنها[2]:

أ ـ وجود هوية وطنية عراقية شاملة، متماسكة بفعل تاريخ طويل، ومشترك من الثورات والحروب والفضاءات الثقافية-النظام التعليمي- والمؤسسات الجماعية-الجيش والوظائف المدنية-.

ب ـ المكوّن الآخر هو نمو قوى اجتماعية حديثة ذات امكانية عابرة للطوائف أو متداخلة معها، كطبقات رجال الأعمال والطبقات العمالية والصناعية، وهي الوعاء الكامن الأساس للمدنية والتحركات الاقتصاديّة البعيدة عن المذهبية والقوميّة.

(1) سالم مطر، جدل الهويات، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص56.

(2) عدنان ياسين، المجتمع العراقي وديناميات التغيير، ط1، منشورات بيت الحكمة، بغداد، 2011.

ت ـ المكوّن الثالث يتكون من عدد من المجموعات الأخرى غير المحددة؛ إذْ تشكل النساء والجيل عوامل تمييزية مهمة، كالحركات النسائية الفاعلة، والدور الذي يمثله الشباب العراقي فهو قلب كل تيار من تيارات السياسة.

ث ـ المكوّن الرابع هو البُنى الاجتماعيّة العشائرية ذات الأساس القبلي، ويضطلع هذا القسم بدور محوري في منع النزاعات أو التوسط لحلها.

خامساً: الانقسام العرقي (عرب، أكراد، تركمان) وأثره على الهُويّة الوطنيّة

إن الجماعات منزوعة الحقوق السياسيّة، سواء أكانت صغيرة أو كبيرة، تتمتع بهويات جماعية ومحلية ذات نزعات إما توحيدية أو تقسيمية، وتتداخل المنافسة بين الجماعات لتأمين ما تعتبره حصتها الشرعية في النظام الجديد. مع المناورة داخل كل جماعة على حق تمثيل هذه الجماعة[1].

وتبدو التحالفات المتقاطعة بين الجماعات جلية: فيميل التركمان الإسلاميون إلى الاتحاد مع السُنة أو الشيعة، الذين يُشاركونهم المذهب نفسه، كما أن الإسلاميين الكرد منقسمون أيضاً.

يؤلف العرب كُبرى المجموعات العرقية بنسبة 77 % من مجموع سكان العراق ككل، ومن العرب العراقيين يُشكل المسلمون الشيعة 75 %، وهم يؤلفون أكثر من 65 % من مجموع سكان العراق، ويؤلف العرب السُنة ما يُعادل 25 % من السكان العرب في العراق. أمّا الُكرد فهم المجموعة العرقية الكُبرى الثانية في العراق ويُشكلون ما يُعادل الـ 17 % من مجموع سُكان العراق[2].

أمّا التُركمان فهم المجموعة العرقية الثالثة من حيث الحجم، وهم موزعون في أنحاء البلد، لاسيما في مراكز المُدن الكُبرى مثل كركوك وأربيل والموصل ومدينة طوز خرماتو وتلعفر.

(1) بيتر وين، القوميّة العربيّة العراقيّة: الميول السلطوية والشمولية والميالة للفاشية 1932-1941، راوتليج، لندن، 2006.

(2) للمزيد من التفصيل حول هذا المحور، يُلاحظ لطفاً:

-حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق، طبعة دار الساقي، بيروت، 2004، ص38.

أما عن آثر الانقسام القومي على الهُويّة العراقيّة، فيمكن أن نورد بشأنه ما يأتي:

تشير الدراسات المعتبرة في هذا الجانب المهم والخطير، إلى تباين المعطيات بين من يرى أن العنف الطائفي والتعامل السياسي والمشاركة المؤسساتية ينطلق من مقدمات متعارضة بين الفرقاء العراقيين؛ في إطار من يُحمل الغزو الأمريكي والفشل في فرض النظام والقانون مسؤولية الانقسام الطائفي الحاد والعنف والفوضى وهشاشة العمليّة السياسيّة ومساراتها المتداخلة. وبين من يرمي بأثقال الإشكالات على عاتق الحكومة البريطانية التي أشرفت على تأسيس الدولة العراقيّة[1].

كما يأتي الدور الفعّال للانقسام الطائفي من خلال تضخيم دور الدولة في بناء الهُويّة وتهميش دور وإرادة الناس والتزامهم بالهُويّة الوطنيّة.

كما أن مفهوم الهُويّة العراقيّة قد يتعزّز على وفق التصور الفكري المعمق انطلاقاً من فكرة أن أبناء الشعب العراقي ينحدرون مباشرةً من السومريين والبابليين والآشوريين والشعوب العربية، وأن الهُويّة العراقيّة ليست ظاهرة مختلقة بل إنها نشأت بصورة طبيعية في قلب كل عراقي[2].

يرى- جانب من الباحثين[3] أن البعث وقياداته هو الذي دمّر كل سمات الهُويّة الوطنيّة للعراق، وعلى نحو مماثل ألقى غازي الياور- أول رئيس عراقي بعد سقوط النظام عام 2003- باللائمة على الرئيس السابق في مسألة تحطيم الهُويّة العراقيّة.

يؤكد باحثون آخرون[4] أن علمانية العراق تُساهِم في أن يعرف أغلب مواطنيه بهويتهم الوطنيّة وليس هويتهم العرقية، كما أن عامل الزمن عاملٌ هامٌ في خلق الشعور بالتماسك والوحدة الوطنيّة، حيث لا يمكن التغاضي عن رغبة العراقيين- خلال 84 عام السابقة- في البقاء ضمن دولة موحدة، ولكن هذا التوجه يُخفِق في الأخذ بالعداء والصراع المستمرين القائمين بين المجموعات العرقية العراقيّة، خذ مثلاً الاستفتاء غير الرسمي الذي جرى في إقليم كردستان عام 2005، والذي صوت فيه 98% من السكان لصالح الانفصال عن العراق.

(1) هالة فتاح، الهُويّة والاختلاف في عمل المؤرخين السُنة في العراق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، المجلة الدولية للدراسات العراقيّة المعاصرة، مج 3، ع2، 2009، ص42.

(2) إسحاق نقاش، شيعة العراق، إعادة طبع، بريستن، مطبعة الجامعة، 1994، ص25.

(3) سالم مطر، الذات الجريحة، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص87.

(4) ميثم الجنابي، العراق ومعاصرة المستقبل، دار المدى، دمشق، 2004، ص132.

يتجه الباحثون أيضاً إلى أن الصراع حول السُّلطة هو السبب الكامن وراء الاضطرابات العرقية، فالتوجه السياسي والسلطوي هو أساس النزاع وليس الهُويّة الوطنيّة. ويبدو أن التنافس بين الفريقين متمركز حول قضية من الأحق بالحكم وحول تحديد معنى الوطنيّة بالنسبة إلى البلد. ويبدو أن الزعامة السُّنيّة-بحسب جانب من الباحثين- تبنت سياقاً أوسع نطاقاً يتمثّل بالقوميّة العروبية كفكر رئيس لها أكثر مما يُفضله العرب الشيعة بتفضيلهم لنطاق أضيق يتمثّل في الوطنيّة العراقيّة؛ التي يتم من خلالها التعبير عن قيم وموروثات تميز المجتمع العراقي[1].

سادساً: الولاءات الخارجية وأثرها على الهُويّة الوطنيّة العراقيّة

يؤلّف العراق حالة فريدة ومعقّدة للتحليل، فالأطراف الرئيسة على الأرض والمُهتمّة بصنع السلام هي، في الوقت نفسه، أطراف منخرطة في هذا النزاع، كما أن حالة العراق تتميز بأنّ منابع النزاع فيه سابقة على الاجتياح الاجنبي له عام 2003، ولكن ديناميكيات النزاع الكامن فيه قد تداخلت بشكل ما مع الديناميكيات التي أرستها اوضاع ما بعد 2003.

تمتلك الأطراف الإقليمية- لاسيما الكويت والسعودية وإيران وسوريا وتركيا- أجندات متعارضة حول مستقبل العراق، وتتداخل هذه مع القلق حيال نوايا الأجندات الأمريكية في الشرق الأوسط وحيال التطورات الداخلية في هذه البلدان ذاتها[2].

إن سوريا وايران[3] تمتلك توجهات معادية للولايات المتحدة الأمريكية، أمّا باقي الدول الاقليمية فلديها ما يكفي من المخاوف الجيوسياسيّة. ومع بروز القوى الشيعيّة تحاول إيران انتهاج مقاربة تعتمد على مسارين:

- أحدهما الضغط العسكري على الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة الفصائل المُسلّحة.

(1) مجموعة مؤلفين، السياسات والإثنيات في العراق منذ الحكم العثماني حتى الوقت الراهن، تحرير: سعد سلوم، ط1، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بغداد-بيروت-، 2014.

(2) لمزيد من التفصيل يلاحظ لطفاً:

-Henri J. Barkey, Turkey and Iraq, The Perils (and Prospects) of Proximity, USIP Report,141, July,2005.

(3) رشيد الخيون، لاهوت السياسة (الأحزاب والحركات الدينيّة في العراق)، تحرير: محمود عساف، ط1، منشورات الجمل، بيروت، 2009، ص84.

- ثانيهما هو دعم أصدقائها لاحتلال مواقع حاسمة في الحكم.

أمّا الكويت[1] فهي تقف إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها في العراق، ولكنها تخشى من:

- إن الافتقار إلى التنمية الاقتصاديّة قد يشجع التطرف داخل العراق، ويغذي المنافسات الاقليمية مع الكويت.
- أن تؤدي المصالح المتعددة والمتضاربة-والتدخلات الواضحة في الشأن العراقي- إلى فشل الدولة العراقيّة.

في حين أن المملكة العربية السعودية[2] واجهت لحظات عصيبة نتيجة التغيير في العراق؛ بسبب تزايد الإرهاب المحلي وتداعيات خلافة الحكم وضغوط الاصلاح، فضلاً عن عدم استقرار وتيرة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنّها تخشى من بروز قوس شيعي يمتد من المنطقة الشرقية السعودية مروراً بإيران والعراق وربما العلويين في سوريا وصولاً إلى الشيعة في لبنان؛ لذلك شجعت المساعدات الإنسانيّة ودعمت العلماء السُنة والمجموعات السلفية والاخوان المسلمين والمعتدلين والبعثيين، وذلك لتعويض تهميش السُنة.

أما تركيا فتشكل قوة أساس أخرى[3]، وهناك-على الأقل- ثلاثة أهداف تحدّد سياستها في العراق، هي:

1 ـ منع نشوء كيان سياسي كردي مستقل.

2 ـ حماية التركمان العراقيين في محاولتهم الحصول على حقوقهم الإدارية وحقوقهم الأخرى.

3 ـ تأمين موطئ قدم في السوق العراقيّة.

---

(1) فالح عبد الجبار، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب، ترجمة: هبة قبلان، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد-بيروت، 2006، ص186.

(2) ياسر حجازي، قميص الدين والدولة (غياب خطاب العموم الحقوق والحريات الفردية)، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب، 2017، ص176.

(3) مجموعة مؤلفين، الهُويّة والهويات (الفرد، الزمرة، المجتمع)، نقله إلى العربيّة: د. إياس حسن، ج1-ج2، ط1، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2017، ص180.

-سعيد مهديد، النزاعات الأثنية وتأثيرها على مستقبل الدول حالة تركيا والعراق، اطروحة دكتوراه، جامعة ابو بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، 2020، ص43 وما بعدها.

إن الولوج في مسألة الهُويّة أمرٌ حاسم إذا كان على المرء أن يفهم استقرار الدول أو غيابه، وقد شهدت الكثير من الدول، التي ولدت بعد احتلالٍ، صراعات عرقية خطيرة كنتيجة للمسائل غير المحلولة التي تحيط بالهُويّة الوطنيّة، ومن هنا يمكن أن يتولد عن الولاء الخارجي تداعيات خطيرة على الهُويّة الوطنيّة[1]، ومنها:

- ضرورة فهم الآليات التي يؤدي الصراع العرقي من خلالها إلى فشل الدولة القوميّة لتحديد خيارات العراق وهو يخرج من ورطته.
- كما أن الأمر مرتبط بالحرب الدولية ضد الإرهاب؛ لأنّ هذه الحرب إلى جانب كونها تضعف الدول، فإنّ الصراعات العرقية تجعلها غير قابلة للإدارة من قبل الحكومة، وغير خاضعة للقانون، وبالتالي تتحول الدول التي فيها صراعات عرقية غير محلولة إلى ملاذات للمجموعات الإرهابية.
- تأتي أهميّة مسألة الهُويّة الوطنيّة وحساسيتها –بفعل الولاءات الخارجية-في كونها تعمق الصراع العرقي بدلاً عن العمل على تماسك الشعب المكوّن لهذا البلد.
- كما أن الهُويّة الوطنيّة تستلزم تبعات سياسيّة، من قبيل الحاجة إلى إعادة ترسيم الحدود الجغرافية أو استبدال تركيبة النظم السياسيّة للدول، وهو أمر يمثّل تهديداً خطيراً على المصالح القوميّة العليا للدول؛ لذلك تسعى للعمل بالضد من أي توجه عراقي ايجابي في هذا المجال.
- أضف إلى ذلك فإنّ الهُويّة الوطنيّة هامة؛ لأن النظام العالمي الجديد قائم على أساس تشكيل الدول القوميّة، والهُويّة هي المُمِيز الرئيس لولاء وانتماء الفرد. ولغرض الحفاظ على النظام والسلم في العالم وتنمية ولاء المرء لبلده، لابد من الحفاظ على أصالة الهُويّة العراقيّة بعيداً عن أي املاء خارجي.
- إن الدول المجاورة للعراق تسعى إلى خلق عراق مستقر، موحد، لكن ذي قوة عسكرية ضعيفة، كما تخشى من وجود دولة عراقية تتميز بالبرلمانية والمشاركة والشرعية، وبالتالي تسعى هذه الدول كلها للتأثير على التطورات داخل العراق ما

(1) فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، نقله إلى العربيّة: فريق ترجمة، ط1، منشورات الجمل، بيروت، 2017، ص48.

بعد النزاع وعبره، بواسطة قنوات غير رسمية وعابرة للحدود. ولعلّ في صميم هذا السعي الخارجي محاولة ابقاء الهُويّة الوطنيّة العراقيّة على المحك وفي حالة بعيدة عن الوضوح والنهوض من جديد.

سابعاً: أثر الفكر القانوني على الهُويّة الوطنيّة العراقيّة

أفرزت العديد من الأحداث التي مر بها العراق وشعبه، بروز ظاهرة الهُويّة الوطنيّة الورقية، من خلال عدم الشعور بالانتماء الوطني إلا في حدود الاوراق الثبوتية الورقية، أو من خلال ما شهدناه من تمزيق واتلاف لهذه المستمسكات الثبوتية كتعبير عن آلية التخلي عن الانتماء للعراق، كما حدث مع السلوكيات التي رافقت عملية إجراء استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق والظواهر التي نتجت عنه، من هنا صار لزاماً علينا التوقف عند هذه المفردة المهمّة والخطيرة والمستحدثة على مستوى التعاطي والفهم القانوني وأثره على الهُويّة الوطنيّة، وعلى النحو المجمل الآتي:

أ ـ هناك عدم اتفاق قانوني في مفردة الاعتداد بالهُويّة الوطنيّة الورقية، فبعض الدول ومفكريها ومنظّريها تعتبرها مسألة طبيعية لا غبار عليها كما في فرنسا، في الجانب الآخر هناك مجتمعات ساخطة ورافضة لهذا الربط بين الهُويّة والانتماء كما في المجتمع الأُسترالي في مواجهة الحكومة الأسترالية التي تبتغي الثبات على هذا الأسلوب؛ بوصفه أسلوباً أمثل في هذا المجال.

ب ـ يتجه الفكر القانوني بالقول إلى إن اعتماد الأوراق الثبوتية شجع على تغلغل المعايير التي تحملها الدولة-الأمة في صميم التجربة المعيشية للمواطن؛ ذلك أن هذا الوسم الهُويّاتي ينبئ عن رابط مباشر بين كل واحد منهم والهيئات المركزية للدولة الوطنيّة. وكذلك من خلال الاعتياد على هذا النمط من الوثائق أمكن تعزيز الشعور بالانتماء إلى الأمة؛ وذلك بمقدار ما تولت الدولة أمر هويتهم.

ت ـ إن الأمة لا توجد ضمن ذهن كل مواطن إلا لأن الدولة تساهم في فرض تمثيل لها موحد بطريق أشياء تضبط إيقاع وجوده اليومي، فهناك رابط قوي بين ما لا يبدو إلا كهويات من الورق والهُويّة الوطنيّة بالشكل الذي يعيشها به المواطن.

ث ـ من هنا يُلاحظ أن الهُويّة القانونية الورقية تُشكِل في الواقع-العراقي- أداةً حكومية

للسُلطة وللسيطرة، وأيضاً هي طريقة للتفرد بالنسبة للأشخاص، كما أن تطور النظم القضائية أظهر أن الأفراد يطالبون بشكل مُتزايد بحقهم بهوية شخصية مختارة وليست مفروضة بطريق الجماعة.

ج ـ المفارقة المُشخصة في هذا المجال، أن الفرد-العراقي محل الدراسة- لا يقع في قلب النظام القانوني؛ إذْ إن المبدأ الاساس فيها هو احترام النظام الطبيعي، وهنا لا تقوم المعايير القانونية- المُختلِطة بالمعايير الأخلاقية أو الدينيّة أو اللياقة الاجتماعيّة- على المساواة؛ لأنّ الجماعة هي الأساس.

ح ـ إن إشكالية الهُويّة الورقية أنها التمثيل الوحيد للفرد-قانوناً-، وهي في ذات الوقت تحمل طابعاً انتمائياً لربط صلة الفرد بمجتمع ودولة معينة، مما يعني ان التخلي أو الاتلاف لهذه الهُويّة دليلٌ على قطع الصلة الهُويّة بهذا البلد او ذاك.

من هنا بات مؤكداً في هذا المجال أن المعالجة البنيوية أمر ضروري في سبيل إعادة انتاج الهُويّة الوطنيّة، وتركيز عناصرها بعيداً عن الجانب الرسمي- الورقي- فقط، ومحاولة الافادة من التصورات التي انتجتها التجارب التي شهدتها الامم الأخرى.

كما أن المهم جداً في هذا المقام، التأكيد على أن تأثر النظام القانوني العراقي بنظيره الغربي- لاسيما الفرنسي، كان أمراً حاسماً في شيوع الثقافة القانونية للهوية العراقيّة في جانبها الورقي والمعلوماتي، دون ذاك البُعد المتعلق بالهُويّة القائم على اعتبار الورقة أو التقنية ليست إلا وسيلة تعبير عن الهُويّة وليست الهُويّة بذاتها[1].

إن هذا الاستنتاج القانوني الهُويّاتي يقف في صدارة المسائل التي كانت وماتزال بعيدة

(1) يمكن في هذا المقام الاسترشاد بمؤلفاتنا الآتية:

د. أياد مطشر صيهود:

-أحكام الخلاف في مسائل الجنسية، ط1، دار ناس (القاهرة) ومكتبة دار السلام (النجف الاشرف)، 2020.

-علم النظرية في قانون العلاقات الخاصة الدولية، ط1، دار ناس (القاهرة) ومكتبة دار السلام (النجف الاشرف)، 2020.

-موسوعة احكام الجنسية المقارنة، ج1، ط1، دار ومكتبة السنهوري، بيروت، 2019.

-أسس القانون الدولي الخاص، ط1-4، دار ومكتبة السنهوري، بيروت، 2019.

-حرية الفكر في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، ط1، دار ومكتبة السنهوري، بيروت، 2011.

-مجموعة مؤلفين، قياس الهُويّة (دليل للمتخصصين في العلوم الاجتماعية)، تحرير: يوشيكو هيريرا وآخرون، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2014.

عن فكر وتوجه ودراسات المختصين الاجتماعيين والقانونيين في العراق أو مثيلاته من الدول، ومن هنا كان لِزاماً الدعوة إلى فتح وتوسيع الدراسات التخصصية المعمقة في هذا الجانب المرتبط بأصل وجود واستمرارية المجتمع العراقي وهويته الوطنيّة.

تاسعاً: أزمة النزوح والتهجير وأثرها على الهُويّة الوطنيّة العراقيّة [1]

من المفردات المهمّة والخطيرة في هذا المجال، الأثر الذي يمكن أن تمارسه الأفكار القانونية على الواقع الاجتماعي الوطني، فملاحظة الفهم القانوني-الورقي-للهوية الوطنيّة أنتج معضلات مزمنة في بنية المجتمع العراقي وهويته.

عليه، للوقوف على هذا التداعي القانوني الخطير، نقف عند اشكالية النزوح وتأثرها بالفهم التقليدي-الورقي- القانوني للهوية الوطنيّة، وعلى النحو الآتي:

حذر تقرير صادر عن الأمم المتحدة، يوم الأربعاء 29 يونيو/حزيران 2022، عن تحول حالة النزوح إلى مشكلة مزمنة في العراق، مشيراً إلى تحديات مختلفة تعرقل عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية[2].

وقال تقرير دولي مترجم لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة التابع للأمم المتحدة، أن «محافظة صلاح الدين-مثلاً- وعلى الرغم من تحسّن الأوضاع فيها منذ العام 2017، فإنّ تحديات مختلفة امنية واجتماعية وخدمية ما زالت تحول دون إيجاد حلول دائمية لعودة نازحيها لمناطقهم الاصلية».

وأضاف التقرير، أن «من أهم اعتبارات المنظمات الإنسانيّة العراق، إيجاد حلول دائمية رصينة للنازحين، مؤكدة أن العراق يشهد انتقالة جديدة ما بعد انتهاء الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي إلى مرحلة الاستقرار وإعادة الاعمار»[3].

(1) سوف يتم الحديث تفصيلًا عن أزمة النزوح ودور التنظيمات الإرهابية فيها في هذا الكتاب في الفصلين: (السادس: مكانة المكونات الاقليات العرقية) و(الفصل الثامن عشر: الهجرة والنزوح في العراق: أزمة مستمرة وحلول مستعصية). (المحررون)

(2) للاطلاع على تفاصيل هذا التقرير، يمكن مراجعة الموقع الالكتروني الآتي: مؤسسة النبأ للثقافة والأعلام، شبكة النبأ المعلوماتية:https://annabaa.org/arabic/psycohlogy/31068

(3) أوضح التقرير: أن محافظة صلاح الدين «تضم 56 ألف و200 نازح داخلي، جميعهم يعيش خارج المخيمات وتستضيف 239 ألف عائد، منوهاً إلى أن «أغلب النازحين والعوائل العائدة التي هي بحاجة

وبيّن التقرير أنّ «هناك فجوات عميقة ما تزال قائمة في مناطق معيّنة من المحافظة، رغم تحسن الأوضاع منذ عام 2017»، مبيّناً أن «هذه الفجوات تتعلق بشكل خاص بجانب الخدمات وإعادة الإعمار وظروف المعيشة والأمن»، وبيّن أن «كثيراً من النازحين المقيمين في أماكن غير رسمية ذكروا أنهم لا يستطيعون العودة لمناطق سكناهم الاصلية لأسباب ومخاوف أمنية وتوترات عشائرية أو أن بيوتهم تعرضت للأضرار والتدمير او لفقدانهم لهوياتهم المدنية ووثائقهم الرسمية الأخرى» ونبّه التقرير، إلى أن «40 % من نازحي صلاح الدين فقدوا وثيقة أو وثيقتين من وثائق هوياتهم المدنية الرسمية»[1].

ورأى التقرير، أنّ «هذه المشكلة تتطلب حلولاً وقرارات سياسيّة تتعدى نطاق المساعدة الإنسانيّة»، محذراً من أن «الفشل في حل هذه المعضلة ومعوقات أخرى ذات اعتبارات سياسيّة يسهم في جعل حالة النزوح مشكلة مزمنة».

عاشراً: أثر أجيال ما بعد الهُويّة على وصف الهُويّة العراقيّة وانعكاساتها السياسيّة والاجتماعيّة

جملة متغيرات وتحديات جوهرية بدأت تطفو على السطح، مرتبطة بما يُسمّى «أجيال ما بعد الهُويّة»، وهي فئات مجتمعية ناشئة وشابة ترى أن الدولة/الأمة قد عملت على تهميشها بشكل منظم وتحويلهم إلى جمهور مهمل خارج عن الاستعمال.

لمساعدات إنسانية يتواجدون في كل من مدن طوز خورماتو وبلد وسامراء وبيجي والشرقاط وتكريت».
وتابع-أيضاً-إلى أن «كثيراً من النازحين في محافظة صلاح الدين يقيمون في أماكن سكن غير رسمية، داخل ابنية غير مكتملة متروكة وبيوت مهدمة، موزعين بين مناطق طوز خورماتو وبلد وسامراء دون تلقي مساعدات من عاملي الإغاثة الإنسانية وقسم منهم يكون عرضة لتهديدات بالطرد من قبل سلطات محلية».

(1) وذكر التقرير، أن «هناك حالات عودة متقطعة في كلا المخيمين رجوعا لمحافظاتهم، ولكن النازحين هناك أعربوا بشكل عام عن رغبتهم للبقاء في المخيم، مشيرين إلى مخاوف أمنية وفقدان للمأوى وغياب خدمات أساسية».
وتابع التقرير، أن «مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة أجرى في آذار عام 2022 لقاءً عالي المستوى حضره مسؤولون من الحكومة وممثلون عن منظمات إنسانية وكوادر إغاثة إنسانية».
وأوضح أن «اللقاء خُصص لمناقشة عودة نازحي صلاح الدين في مخيمي آشتي وعربت لمناطقهم الاصلية»، مبيناً أن «المشاركين شددوا على ضرورة التركيز على جانب مشاكل التعايش والانسجام المجتمعي للعائدين وإعادة اعمار البيوت المتضررة بكلف واطئة». واشار التقرير إلى، أن «782 ألف شخص يتواجدون حالياً في صلاح الدين في حين يحتاج 277 ألف شخص منهم إلى مساعدة إنسانية».

هنا، وبُغية توضيح بعض الأسس المستقبلية للهوية الوطنيّة في العراق في ظِلال هذه الأجيال، نورد بعضاً من السمات المُرافِقة لتصورات هذا الجيل المهم والحساس، ومنها:

- الشكل المُمَيز لأجيال ما بعد الهُويّة أنها تعبّر عن نفسها بحركات احتجاج جذرية وعنيفة يقودها الشباب الحديث، وهو الأمر الذي انطلق في العراق منذ عام 2019 ومازالت جذوته مستمرة إلى الآن.
- يرى هذا الجيل أن الدولة والأمة ككل حولتهم إلى كثرة جمالية يائسة والى معمل لاستهلاك الجسد الرغائبي، بلا أيّ مشروع أخلاقي أو وجودي؟
- لا يدافع هذا الجيل عن أيّة مدونة إيديولوجية أو رابطة قومية أو منظومة عقدية بعينها.
- إنه جيل يعتمد الحيوية بديلاً عن الهُويّة، أي إنه أول كثرة بشرية لم تعد ترى أي سبب للدفاع عن نفسها أو للتعبير عن حريتها غير شروط بقائها الحيوية.
- لا يتعلق حراك هذا الجيل-ما بعد الهُويّة-بأي ضرب من مقاومة الآخر، المحتل، الأجنبي... الخ، لقد شُفي هذا الجيل من المرض الايديولوجي الذي زرعته الدولة/الأمة في جسده الحديث: مرض الغيرية بأي ثمن.
- لقد انسحب مفهوم الآخر وظهر نوع مثير وحيوي وغير مسبوق من «الأنا» الحر، إلا أنه يختلف تماماً عن كل تصورات «الفرد» الأوربية؛ لأنها انتفاضات لا تملك شيئاً لتحميه، ومن هنا فهي غير مرتبطة بهوس الليبرالية.
- إن التعبير الذي يعتمده جيل ما بعد الهُويّة هو الثورة والاحتجاج العنيف، ثورةٌ تعتمد مفهوماً جديداً للقيادة الآنية والمؤقّتة والمفتوحة والمتحولة والمتكثرة والمتدفقة والمتفجرة، دون أن تمتلك هدفاً منهجياً محدداً سلفاً.
- إن جيل ما بعد الهُويّة لا يعمل بالاستناد لمفهوم الجماعة، وإنما هو جموع مشتركة، ليس من جماعة قومية أو أخلاقية أو عقدية تدير صراعاتها.
- لأوّل مرة تنجح الشعوب في استعمال طابعها الهُويّاتي الرقمي الفارغ، من الانتماء الذي صنعته الدولة/الأمة الحديثة لأغراضها الأمنيّة، ضد إرادة تلك الدولة نفسها.

- إن جيل ما بعد الهُويّة غيرَّ من مفهوم الزعيم أو الصنم الذي يقف على رأس كل ثورة، إلى نوع جديد-قديم من الصنم، إنه «صنم الشهداء»، فهذا الصنم هو «ظاهرة» الشهداء كمعطى انساني وأخلاقي.
- إن دلالة الشهادة في توجهات هذا الجيل ليست دينية، ولا حتى قومية- أي شهداء الهُويّة للدولة/الأمة، بل هم شهداء قتلوا كحل أمني لمشكل حيوي، دون وجود وسائل مدنية مناسبة لمعالجته.
- إن جيل ما بعد الهُويّة لا يشعر بالمواطنة، وإنما يتصور بأنه حالة هلامية سياسيّة لم تتحول بعد إلى شخصية مدنية مستقرة ومعترف بها كما هي كذلك.
- إن انتفاضة هذا الجمع ليس إلا عصياناً شعبياً ضد الدولة الحديثة التي لم يرَ من ثمارها سوى الجهاز الأمني الهُويّاتي، الذي لا يعترف بأي مواطن في قبالته، وإنما يتعامل مع مجموعة «أجسام» بلا حُرمة أخلاقية كونيّة أو ملزمة يُعتدّ بها.
- إن لجوء شباب جيل ما بعد الهُويّة إلى القاء أنفسهم في لهوات المواجهة الدامية والعنيفة أو حتى حرق نفسه، إنما يلجأ إلى افناء هذا الجسم الذي علمته الدولة الحديثة أنه لا يستحق الحياة.
- إن تحركات جيل ما بعد الهُويّة فاجأت مخططات الدولة الأمنيّة وكسرت مستقبلها بواسطة أجسام جائعة صغيرة وفقيرة وسائبة ولكن منهمرة ومنتشرة في ساحات المدن الحديثة دون الدفاع عن أي جدار هوياتي نهائي لنفسها[1].

---

(1) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، يُلاحظ لطفاً:

-مارتن هايدغر، الكينونة والزمان، ترجمه عن الالمانية: فتحي المسكيني، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ص232.

علي محمد اليوسف، الحداثة إشكالية التوصيل والتلقي، ط1، وزارة الثقافة، بغداد، 2013.

بدر الدين مصطفى، فلسفة مابعد الحداثة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.

آن ماري سلوتر، نظام عالمي جديد، ترجمة: احمد محمود، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011.

فردريك هرتز، القوميّة في التاريخ والسياسة، ترجمة: عبد الكريم أحمد، مراجعة: ابراهيم صقر، سلسلة ميراث الترجمة، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2008.

راوي عبد العال ويوشيكو هيريرا واخرون، قياس الهُويّة (دليل للمتخصصين في العلوم الاجتماعية)، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2014.

إن الحقيقة التي لا مناص عنها، هي حجم التأثير الذي تركته حركة هذا الجيل على مسار العمليّة السياسيّة والاجتماعيّة والقانونية في العراق منذ العام 2019 والى لحظة إدراج هذه السطور، لا بل حتى في المستقبل القريب أو البعيد.

لقد نشأت حركات سياسيّة ومطلبية تتبنى توجهات الحِراك ما بعد الهُويّاتي في العراق، واستطاعت اقالة حكومة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي وحل البرلمان العراقي، والمطالبة بانتخابات مبكرة، برعاية حكومة جديدة يرأسها السيد مصطفى الكاظمي، وبمشاركة أحزاب وجهات كحركة امتداد والمستقلين تدعي تبنيها للتوجه الذي نادت به هذه الحركات الجماهيرية.

إن فوز هذه التكتلات أو الأفراد الذين جاءوا نتيجة هذه الانتفاضة في العراق، يجعلها على محك المواجهة مع أنها ادّعت تمثيلهم وتبني رؤاهم ومطالبهم، وهو أمر يشكل مأزقاً وجودياً وفكرياً لمثل هذه الجهات؛ ذلك أنها تعلم- أو قد لا تعلم- بأنّ الجيل ما بعد الهووي ينتمي إلى مسارات ومخاضات اجتماعية لا تؤمن بمنهج فكري محدد أو توجه سياسي منضبط أو ايديولوجيا واضحة المعالم أو حتى حُرية ممنهجة بقواعد واضحة؛ بما سينعكس سلباً على طبيعة العلاقة الحاكمة بين هذا الجيل وهذه الجهات السياسيّة، الأمر الذي باتت ملامحه واضحة جلية في عدم وضوح صورة الاصطفاف السياسي أو المنهج الذي ينبغي تبنيه من هذه الجهات لتبقى على وفاق مع ذاتها أو مع القواعد التي أفرزتها وأوصلتها إلى هذه المصاف، ولعلّ مثالها الأبرز هو الانقسام والتشظي الذي باتت تعانيه حركة امتداد على الصعيدين التنظيمي الداخلي والتمثيلي الخارجي.

الحادي عشر: عوامل بناء الهُويّة الوطنيّة العراقيّة

إن الاطاحة بحكم البعث ولّدت مجموعة لا يُستهان بها من المخاوف التي تكتنف العمليّة السياسيّة الضرورية لبناء عراق جديد، فهناك خوف شيعي من العودة للماضي، وخوف سُني

لويس ميناند، النادي الميتافيزيقي (قصة الأفكار في أميركا)، ترجمة: فاطمة الشملان، ط1، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 2019.

هشام الهاشمي، تظاهرات العراق: سلوك اجتماعي لتغيير سلوك النظام، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، 2019.

فارس الخطاب، التظاهرات العراقيّة ومستقبل النظام السياسي، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، 2019.

من الحاضر، وخوف كردي من الأثنين. كما إن ما تفتقر إليه العمليّة السياسيّة وإعادة بناء وترميم الهُويّة الوطنيّة العراقيّة، هو عامل الثقة، وبناء الثقة عملية صعبة جداً في مجتمع يعيش ماضيه أكثر من حاضره، والمستقبل شبه معدوم. وإذا أراد العراق وشعبه أيّة فرصة لتجاوز مستنقع المشاكل الذي يواجهونه، فإنّه سيكون عليهم أن يجدوا طريقاً للخلاص من حاضرهم وماضيهم التاريخي[1].

إن من المهم جداً، هنا-كما يشير الباحثون-[2] الالتفات لما يأتي:

أ ـ على السُنة الذين حكموا العراق خلال أربعين سنة الأخيرة الاقرار بظلم الماضي وإبداء الندم على طريقة تعاملهم مع باقي المكوّنات من سكان العراق.

ب ـ على الشيعة أن يفهموا بأنه لا يمكن حكم العراق من جانب قسم واحد فقط من سكانه.

ت ـ على الكرد أن يفهموا أن مصيرهم مرتبط بدولة عراقية قوية متماسكة، تحفظ لهم خصوصياتهم وتطلعاتهم المشروعة.

ث ـ التفعيل والتركيز على المنجز الدستوري في دستور العراق لعام 2005، للانعتاق من الماضي وبناء هوية وطنية تؤمِن بالتعددية الدينيّة والقوميّة والمذهبية، كما أشارت إلى ذلك المادة بنصها على أن: «العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب». وكذلك ضمان كامل الحقوق الدينيّة للمسيحيين والأيزيديين والصابئة المندائيين (الماد2/2). وكذلك الاعتراف بالتعددية اللغوية مانحاً اللغة الكرديّة مكانة مساوية للعربية (المادة 4). مع الاعتراف باللغتين التركمانية والسريانية كلغتين رسميتين في الوحدات الادارية التي يشكلون فيها كثافة سكانية.

ج ـ السعي الحثيث لتلافي الكارثة الإنسانيّة والاجتماعيّة التي حلت بالمجتمع العراقي بعد أحداث يونيو/حزيران 2014، وسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام على

---

(1) شيركو كرمانج، الهُويّة والامة في العراق، ترجمة: عوف عبد الرحمن عبدالله، ط1، دار الساقي بالاشتراك مع دار أراس للطباعة والنشر، بيروت-اربيل-2015.

(2) لمزيد من التفصيل يلاحظ لطفاً:

-Elissar Sarrould, Decentralized Governance for Development in the Arab States, San, A,Yemen, December 69,2003-.

-Robert Pinker, Democracy in the Third World, Bourder, lynne Reiner Publishers,1994.

مساحات واسعة من أراضي العراق، وعملية تمزيق وتغيير الهُويّة التي طالت مكونات عدة من المجتمع العراقي مع إدراك حقيقة غياب فهم طبيعة مخاطر هذه المرحلة على مستقبل الاستقرار السياسي والاجتماعي والنفسي للعراقيين.

ح ـ ضرورة التفات الباحثين الكرام إلى تغيير طبيعة الثقافة السائدة، أي قلب المعادلة بالنظر للدولة من خلال منظور الجماعات، والثورة على السرد المهيمن للعلاقة بين المجتمع والدولة من خلال تحديد علاقة هذه الجماعات مع السُّلطة من ناحية القهر والاخضاع لمحدداتها.

د ـ ضرورة التركيز على حقل معرفة الآخر، وتبسيطه واتاحته للجمهور العريض من الناس؛ بدلاً عن المناخ الأمني والتشكيكي المؤامراتي، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال التركيز على أهميّة العلوم الإنسانيّة والتي هي في حد ذاتها تمثّل «سلطة» بحسب تعبير فرنسيس بيكون[1].

ذ ـ الإيضاح المستمر لفكرة أن «الهُويّة الوطنيّة العراقيّة» ليست انعزالية أو معادية للآخر العربي أو غير العربي، بل هي تؤمن بعمق بأنّ هناك ما لا يُحصى من الروابط الثقافية والتاريخية والنفسية والمصالح الاستراتيجيّة التي تجمع العراق بجواره الاقليمي-العربي وغير العربي-.

اعتماد مبادئ جديدة للعمل على إعادة إحياء الهُويّة الوطنيّة في العراق[2]، ومنها:

- المبدأ الأول: الوطنيّة بدل القوميّة.
- المبدأ الثاني: التعامل الشمولي والمتساوي مع جميع الفئات.
- المبدأ الثالث: تبني استراتيجيّة وطنية للتنوع الثقافي واللغوي والمذهبي والديني.

الثاني عشر: النُخبة والاعلام والهُويّة الوطنيّة بعد العام 2003

واجهت النُخبة والاعلام العراقي إشكالات كبيرة حالت دون إمكان قيامه بالدور المنوط او المتوقع منه عام 2003، من هنا واختصاراً لهذه الموضوع، سنقصر الحديث عن الآتي منها:

1 ـ حضور ثقافة الاقصاء بمتغيراتها المذهبية والايديولوجية: وذلك انطلاقاً من البُعد

(1) ثامر عباس، الهُويّة المُلتبسة (الشخصية العراقيّة وإشكالية الوعي بالذات)، ط1، الزمان للنشر والتوزيع ومكتبة عدنان للنشر والطبع والتوزيع، دمشق-بغداد، 2012، ص78.

(2) ميثم الجنابي، فلسفة الهُويّة الوطنية العراقيّة، ط1، دار افكار للدراسات والنشر ودار ميزوبوتاميا ودار وكتبة عدنا، دمشق-بغداد، 2012، ص84.

الفكري الايديولوجي والفكري وحتى الثيوقراطي؛ واستغلال عاطفة التديُن لدى العراقيين عموماً للدفع بتأسيس ثقافة وممارسات اقصائية تتخذ من الدين والمذهب مُبرراً للإقصاء والاستبداد والبقاء في السُّلطة والتفرد بها، حتى ولو بتأجيج دوامة الصراع والانقسام المجتمعي وإضعاف الهُويّة الوطنيّة الجمعيّة لصالح هويات فرعية مفخخة؛ تؤدي إلى عدم استقرار الدولة وغياب مؤسساتها وقتل أو تغييب نُخبها وكفاءاتها، وتجيير اعلامها[1].

2 ـ تصارع رؤى حكم الدولة وقيادة المجتمع: هو العامل الثاني المعتمد على تدمير النخب والكفاءات والحيلولة دون قيام اعلام وطني داعم لهويّة جماعيّة عراقيّة؛ عبرَ بناء نظام-جديد قديم- يعتمد على التحالفات القبلية والعشائرية والمناطقية، ربطاً بثقافة الاقصاء والاستحواذ والتفرد، المحكومة بالأفكار التقليدية السياسيّة المصحوبة من خارج الدولة مع التوظيف السيء للحكام والقابضين على السُّلطة، ليمثلوا بجمعهم هذا عقبات وعوائق أمام الوعي الفردي والجماعي للعبور إلى الدولة الوطنيّة- دولة المؤسسات والمواطنة[2].

3 ـ فشل مشروع بناء دولة المواطنة وتعثر التجربة الديمقراطيّة: اعتمدت النُخب الحاكمة- السابقة والحالية- مبدأ تكديس الثروة واحتكار السُّلطة، بما يستتبع اختلال عدالة التوزيع للثروة والسُّلطة بين المواطنين، وإفراغ الممارسات الديمقراطيّة من محتواها وصولاً إلى انسداد أُفق التغيير السلمي وانعدام القنوات القادرة على استيعاب التعددية المجتمعية في إطار هوية وطنية جامعة[3].

4 ـ فقدان التماهي بين الدولة وشخص الحاكم بما يؤدي إلى ضياع فاعلية الدولة واستقلالها؛ حيث صارت الدولة العراقيّة الحالية قائمة على أساس التجنيد للمناصب

---

(1) وكالة يقين، التباس الهُويّة على الإنسان العراقي بعد الاحتلال:

https://yaqein.net/uncategorized/54548-

(2) ايوب محمد طيب، ماهية الهُويّة الوطنية وتحدياتها (تحديات الهُويّة الوطنية العراقيّة-انموذجاً)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسيّة، جامعة كركوك، ع21، 2017، ص237.

(3) عباس عبد الرزاق الصباغ، الأعلام العراقي..... هل هو سُلطة رابعة، 31-3-2009:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=167478&r=0-

الرئيسة في مؤسسات الحكم وأجهزة الدولة اعتماداً على الولاءات السياسيّة والروابط الأولية القائمة على الانتماءات العائلية والقبلية والطائفيّة والجهوية-الحزبية-، بحيث أصبحت أجهزة الدولة ومؤسساتها تُوظّف في المقام الأول لخدمة مصالح فئات اجتماعية معروفة بولائها للسلطة[1].

5 ـ الدور السلبي لوسائل الأعلام: لعبت وسائل الاعلام دوراً سلبياً عندما كُرست وسائل الاعلام ووظفت بما يخدم أطراف الصراع ومصالحه الأنانية بعيداً عن القضايا الوطنيّة الكُبرى، كحماية الهُويّة الوطنيّة الجامعة، كما ظلت أغلب وسائل الاعلام منشغلة بتغذية معارك الصراع على السُّلطة، أو الترويج للحاكم ومشاريعه الهُلامية[2].

6 ـ اتسام الجهود والاسهامات النّخبوية بِسِمَة الفردية من خلال بعض الكُتّاب والمثقفين والشعراء؛ سعياً للقيام بدور تثقيفي وتوعوي قد يُحافظ على قدر من الانتماء والولاء للهوية الوطنيّة الجامعة.

7 ـ كان يُفترض لوسائل التواصل الاجتماعي في ظل ثورة المعلومات التقنية الهائلة أن تُسهم في دعم وبناء ما يُسمّى بصحافة المواطنة من خلال حسابات وسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة؛ والتي يصل من خلالها إلى آلاف الناس بل الملايين منهم، ولكن الإشكالية الأكبر أن هذه الوسائل مارست دوراً لا يتسم بالجدية وبناء الوعي الفردي والجماعي وتعزيز ثقافة المواطنة وترسيخ الهُويّة الوطنيّة الجماعية[3].

8 ـ تجدد دورات الصراع الإقصائي السلطوي، وتشظي الدولة العراقيّة مؤسساتٍ وسيادة، وبروز الهُويّات الفرعية القاتلة.

من هنا، ولمعالجة هذه التداعيات الخطيرة في مواجهة عمل النُخب والاعلام، واعادة تفعيل دورها في اعادة بناء الهُويّة الوطنيّة العراقيّة الجامعة، يمكن افتراض ما يأتي:

– السعي إلى توحيد الصف الوطني تجاوزاً للخلافات الأنانية الضيقة سواء أكانت حزبية أو جهويّة أو مصلحية أو مناطقية أو عشائرية وقبلية.

---

(1) فاتن محمد رزاق وعلاء جبار أحمد، ضعف الهُويّة الوطنية وتأثيرها على الأمن الوطني العراقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 26-27، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2015، ص17.

(2) باسم الطويسي، الاعلام والهُويّة: الوطنيات القلقة، مجلة الغد، عمان، 24 ديسمبر 2021.

(3) نبراس النائلي، التحدي الاجتماعي وأزمة الهُويّة الوطنية في العراق:

https://annabaa.org/arabic/studies/11096

- الاسهام بفاعلية في تعزيز وترسيخ الهُويّة الوطنيّة في نفوس أبناء الشعب، وثقافة الحريّة والمسارات والشراكة والحوار، المنبثقة من الايمان بالدولة الاتحادية ودولة المواطنة المدنية والتداول السلمي والممارسة الديمقراطيّة.
- مواجهة ثقافة الاقصاء والتمرّد المصلحي وتجريف الهُويّة الوطنيّة لصالح الهُويّات الفرعية، من خلال تدعيم مناهج التعليم لطلاب المدارس-بكافة مراحل التعليم الأولي والعالي- بالأفكار الوطنيّة المؤمنة بالشراكة والتعايش والحياة الكريمة.
- اظهار الاحتشاد الوطني في وسائل التواصل الاجتماعي بكل أنواعها، بالاحتفاء والاحتفال بكل ما هو وطني وإنساني؛ حفاظاً على الإرث الحضاري العريق للشعب العراقي، والعمل على بناء قوالب إعلامية وابداعية هادفة تواكب التطورات واحتياجات المواطنين وتنوع اهتماماتهم وفئاتهم؛ بعيداً عن الهُويّات القاتلة سواء أكانت جهوية أو مذهبية أو طائفية.
- النأي بالخطاب النخبوي والاعلامي عن الفردية وما يُعكر صفو الوحدة الوطنيّة، من الكراهية والطائفيّة والمصلحية الأنانية الضيقة، وأن يلتزم الجميع بمقاصد وأهداف الشعب العراقي، وتبني ثقافة التنوير والوعي والتثقيف بخطاب وحدوي جامع.

الثالث عشر: أثر الأحزاب السياسيّة على الهُويّة الوطنيّة

تشهد الساحة العراقيّة على امتداد الأعوام التي مضت صراعات مختلفة ذات غايات وأهداف متعددة بين اراف عديدة، منه أحزاباً سياسيّة، بما يستلزم تهشيم الروابط الاجتماعيّة والوطنيّة لمكونات المجتمع العراقي؛ والتي عملت على تفكك روابطه وجعل الأفراد في مصالحهم الشخصية بعيداً عن المصالح الوطنيّة[1].

لقد أصبح لكل فرد عراقي-تقريباً- هويّته الخاصة به ولا تربطهم هوية وطنية واحدة وكل ذلك بفعل تلك الأحزاب السياسيّة التي بدأت تنهمر في فترة يمرّ بها البلد بصورة كبيرة جداً، وأصبح من الصعب السيطرة عليها، وبدأت هذه الأحداث خصوصاً بعد العام 2003 بشكل كبير جداً. كما أحد أهم الدوافع التي أدت إلى تعميق أزمة واشكالية الهُويّة الوطنيّة في العراق،

(1) عبير سهام مهدي وعمار حميد ياسين، إشكالية الهُويّة العراقيّة: رؤية في التحديات ومستقبل بناء هوية وطنية عراقية بعد العام 2003، مجلة السياسة الدولية، ع28-29، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2015، ص411.

وهي أزمة الثقة وعدم الاطمئنان والصراع والنزاع بين الأحزاب والكتل السياسيين والقادة الحكوميين[1].

إن جميع الأحزاب السياسيّة مشغولة بمشاريع خارجية قومية وطائفية وأُممية منافية تماماً للوحدة الوطنيّة، واهداراً واندثاراً للهوية الوطنيّة العراقيّة وانشطار الكتل السياسيّة؛ حيث أصبح كلّ مكوّن سياسي-عموماً- تابعاً لأجندات خارجية لاعتبارات تتعلق بوحدة الفكر والديانة والطائفة، وأن هذا المكوّن ينظر إلى المكوّن الآخر بأنه عدو؛ لهذا تسببت أزمة الهُويّة الوطنيّة بأزمة ثقة بين النخب السياسيّة[2].

لقد أثبتت تجربة الأعوام لما بعد 2003 إن إحدى إشكالات بناء الهُويّة الوطنيّة العراقيّة هي أن معظم الأحزاب لم تكن تنظر إلى الهُويّة الوطنيّة العراقيّة من منظور نسقي متكامل؛ بل كانت تنجذب نحو المتغيرات الاقليمية والدولية الحاكمة على تلك التفاعلات، ما أدى إلى تعدد الولاءات وتشرذمها[3].

من المؤكد أن حالة الفوضى التي صاحبت حل الجيش العراقي وهدم مؤسسات الدولة أدى إلى أن القوى السياسيّة قامت بتطوير جماعات مُسلّحة خاصة من أجل ضمان تحقيق مكاسب سياسيّة معينة بطريق حماية مناطق نفوذها التقليدية أو تطوير وتوسيع تلك المناطق؛ لنقف على عمليات تهجير وقتل على الهُويّة الطائفيّة تدور رحاها شدةً وضعفاً مع طبيعة العلاقات البينية للقوى السياسيّة، فكلما اختلفت القوى السياسيّة كلما زادت وتيرة هذه العمليات والعكس بالعكس[4].

من هنا، وتلافياً لهذه الآثار المدمرة، على الأحزاب السياسيّة أن تتولى مهمّة تثقيف الجماهير باتجاه الإيمان بثقافة التعددية والقبول بالآخر من خلال الاعتراف بوجود التنوع أو

(1) مجموعة باحثين، بناء الديمقراطية والتحديات الموجودة امام بناء الدولة والأمة في عراق ما بعد 2003، ط1، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، 2021، ص23.

(2) مجموعة مؤلفين، بناء دولة العراق (تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية)، تحرير: مثنى فائق مرعي ورؤى خليل سعيد، ط1، مؤسسة الرضوان الثقافية، بيروت، 2021، ص62.

(3) كارين لويكفلد، حريق شامل (سورية والعراق والعالم العربي وتنظيم الدولة الاسلامية)، ترجمة: محمود كبيبو، ط1، المشروع الوطني للترجمة-العلوم الإنسانية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة-دمشق، 2022، ص34.

(4) جاسم محمد دايش، الثقافة السياسيّة وأثرها في السلوك السياسي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?ald-605281-

الاختلاف؛ بما يُشكل معيناً للإثراء الاجتماعي والثقافي ضمن إطار الوحدة والهُويّة الوطنيّة الجامعة[1].

من المهم أيضاً، أن تؤدي الأحزاب السياسيّة دوراً هاماً في تنمية الحس الوطني وبتعزيز قيم المواطنة وتكريس العدالة الاجتماعيّة والمساواة بين أبناء المجتمع، وفتح المجال لحرية التعبير والتثقيف المستمر على الاسس الديمقراطيّة السليمة والعمل الخلاّق لبناء علاقات التلاحم الوطني عملياً[2].

إن الضرورات السياسيّة تقتضي من الأحزاب السياسيّة التركيز على المواطن أولاً وأخيراً، وتفعيل الاهتمام بوجود المواطن ودوره في العمليّة الانتخابيّة وصنع القرار السياسي ومحاربة الأمراض المرتبطة بالعلاقات الجهوية والمصلحية والطائفيّة ايماناً بأهميّة الهُويّة والوحدة الوطنيّة[3].

لعلّ من الضروري التأكيد هنا على أهميّة تثقيف المواطن بعدم التعارض بين الهُويّة الوطنيّة والهُويّة الفرعية؛ ذلك أنه يمكن خلق التوازن بينهما باعتزاز الفرد بعراقيته وانتمائه المشترك إلى جميع فئات الوطن المختلفة، بنفس الوقت يمكنه أيضاً أن يعتز بهويته الفرعية الدينيّة والمذهبية والقوميّة وحتى العشائرية، بصورة إنسانية ووطنية تقوم على المحبة والتضامن مع باقي فئات الوطن[4].

الرابع عشر: الخاتِمة

تكمن إشكالية الهُويّة الوطنيّة في العراق في أنها لم تتساكن في الوعي الاجتماعي

(1) ياسر عبد الحسين، عراق ما بعد داعش (قراءة في السياسة العراقيّة لمواجهة الإرهاب، مجلة الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 66، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2016، ص86.

(2) زيد أحمد المحيسن، دور الأحزاب السياسيّة في بناء وتنمية الحس الوطني:
http://dralmuhaisen.com/node/126r-

(3) فائز صالح اللهيبي، اشكالية بناء الهُويّة الوطنية العراقيّة، دراسات اقليمية، ع13، مركز الدراسات الاقليمية، الموصل، 2009، ص49-50.

(4) منعم صاحي المعمار، التغيير السياسي ومستدعيات ترسيخ قيم المواطنة»، المواطنة والهُويّة العرقية عصف احتلال ومسارات الحكم، المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2011، ص30.

والعقلي، سواء الجمعي منه أم الفردي، ولم تكن يوماً مرجعية سياسيّة جامعة تستقطب جميع التنوعات في المجتمع المدني.

كما أنها-الهُويّة العراقيّة- ذهبت إلى الانطواء على مفردات معوِّضه للهوية الوطنيّة واستوطنت بدلاً عن ذلك شتى المرجعيات التي أطّرت الإنسان في تفكيره وسلوكه على حدٍ سواء، وهي حالة معاكسة تماماً لضياع الهُويّة الحقيقية.

من هنا فإنّ النكوص المجتمعي نحو اعتماد هويات متعدّدة، يظل مصدراً لحدوث الصراعات بين البشر، ودون الذهاب إلى المشترك الأعلى وبذلك لن يكون هناك خفوت لحالة الصراع أو ذوبانها؛ لهذا فإنّ الهُويّة هي صياغة الجماعة الاجتماعيّة عبر صوغ مشتركات عامّة، بما ينسجم مع المنطق العقائدي والتاريخي والثقافي للجماعة.

من الضروري أيضاً أن تمارس الدولة دورها الرئيس في اضفاء روح التعايش السلمي والاندماج، ومن المهم أن تعي القوى السياسيّة والمجتمعية، الحريصة على أن تكون للعراق هوية وطنية موحدة، والعمل على تحقيق دولة المؤسسات ومجتمع القانون، كونهما الشرطين الوحيدين لتوحيد الدولة العراقيّة وأول عوامل قوتها.

وهنا ينبغي إلفات النظر إلى الأهداف المهمّة والمستخلصة الآتية:

- محوريّة الهُويّة العراقيّة الوطنيّة الشاملة بعيداً عن الهُويّات الفرعية والاثنية والطائفيّة وغيرها.
- توجيه وسائل الاعلام والبرلمان والحكومة إلى تمجيد الدولة العراقيّة بكل أطيافها وإثنياتها وثقافاتها.
- تأكيد الحاجة إلى الأفق التاريخي والابتعاد عن الوعي المسيّس.
- تفعيل الوجود المجتمعي، والتأكيد على الاعتناء بالإنسان المواطن، وتوفير كل ما يمكن للارتقاء بنوعية الحياة التي يعيشها المواطن الإنسان.
- ترك وايقاف الثأرية السياسيّة التي تهتك الهُويّة وتمزق المواطنة.
- بناء منظومة تربوية وإعلامية لترسيخ أسس الهُويّة لدى الفرد العراقي.
- إعادة رسم علاقة الوزارات بمنظمات المجتمع المدني الوطنيّة والدولية على أساس

مبدأ المشاركة وتقاسم المسؤوليات وتوزيع فاعل للأدوار؛ لإعادة إحياء وترميم وبناء الهُويّة الوطنيّة في العراق.

- ضرورة الانفتاح الأمثل على الخبرات والمساعدات الدولية والعربية لاستحصال الدعم اللازم في هذا المجال.
- الالتفات الدقيق والمنضبط إلى خطورة وأثر جيل ما بعد الهُويّة على واقع ومستقبل العراق وشعبه ومجمل سياسته الداخلية والخارجية ومنظومته الفكرية والثقافية.

أخيراً، نقول إن ثقتنا بالإنسان العراقي وبمستقبله الأفضل هي التي مكنتنا دوماً من الاستمرار والتجدد، فالإنسان هو إمكان لم يتحقق بعد، وإن العراق هو إمكان لم يتحقق بعد- أيضاً-، وإن هويتنا بحاجة إلى التحقق والإنماء الافضل وتوجيه التوعية نحوه.

ولعل من جميل الاختتام، في هذا المقام الاستشهاد بما ذكره العلّامة مصطفى جمال الدين، بقوله:

بغدادُ ما اشتبكتْ عليك الأعصرُ   إلا ذوتْ ووريقُ عمرك أخضرُ

وقستْ عليكِ الحادثات فراعها   إنّ احتمالك مِن أذاها أكبرُ

الفصل الخامس

العشائريّة والديمقراطيّة: جدليّات التّوظيف والتّخادم

أ. د. سلام عبد علي[1]

أولاً: تمهيد

لقد مرّ عقدان على تغيير النظام السياسي في العراق، كان يتوقع أكثر العراقيين خلالهما أن الواقع الاجتماعي سوف يتجه نحو الأفضل، لكن الأحداث والأزمات والتحديات التي عاشوها كانت عديدة ومتنوعة، وكان الجميع يحدوه الأمل بظهور قوى فاعلة جديدة تقود مسيرة التقدّم والتنمية في العراق بعد سنوات من التخبط والتسلط والضياع، لكن واقع الحال أشّر لنا ولجميع دول العالم أن العراق يعاني تناسل الأزمات وكثرتها بفعل استفحال دور القوى التقليدية السابقة على ظهور الدولة بمفهومها المعاصر، فضلاً عن ظهور قوى أخرى جديدة ساهمت بشكل أو بآخر في عرقلة عملية إعادة البناء على أكثر من صعيد، ولكن إلى أي مدى كانت القوى التقليدية مؤثرة في عملية صنع القرار المجتمعي خلال العقدين الأخيرين في العراق؟.

على ما يبدو فإنّ الفعل الاجتماعي في العراق الراهن-على الأقل في بعض متبنّياته- ما زال خاضعاً للعقلية التقليدية التي تقدّس الرموز الاجتماعيّة والدينيّة، هذه العقلية وبما تمتلكه من دهاء ومسوغات اجتماعية ومن جذور تاريخية مشرّفة على صعيد النسب وعلى صعيد الفعل الإنساني قادرة بكل تأكيد على تعبئة الكثير من الناس الذين ينتمون إليها باتجاه مواقف حياتية معينة. ولقد شهد العراق خلال العقدين الأخيرين الكثير من الأحداث التي ترجمت هذه المقولة إلى فعل على صعيد الواقع، وقدر تعلق الأمر بموضوعة هذا المحور

(1) أستاذ في جامعة بغداد-كلية الآداب.

فإنّ عدداً غير قليل من العشائر في العراق ولاسيما في المناطق التي شهدت توترات ونزاعات عشائرية قامت بتعبئة ابناءها باتجاه الصراعات الجانبية التي استنزفت الكثير من مواردها المادية والبشرية، بل إن بعض العشائر دخلت في نزاع مع الحكومة في العراق لأسباب مختلفة، والمهم في هذا الأمر هو عودة العشيرة إلى تصدّر المشهد الاجتماعي بعد ان كانت تغيب عنه من مدة زمنية لأخرى تبعاً لموقف الدولة وشرعية حكوماتها.

للأسف لم يكن التأثير المديني حاضراً في العقلية العشائرية على امتداد مواقفها خلال العقدين الأخيرين، إذْ إن العصبية القبيلة كانت حاضرة في كل سلوك أو فعل اجتماعي خلال السنوات التي تلت عام 2003 أو حتى قبل هذا التاريخ، لكن هذا الواقع لا ينفي اسهامات بعض رجال العشائر في العراق في حلّ بعض الخلافات السياسيّة أو احتواء الصراعات الدينيّة والطائفيّة والاثنية التي حدثت خلال العقدين المنصرمين، بل يمكن القول إن العشيرة استطاعت في اوقات معينة الدفاع عن العراق أمام الاستفزازات والتحديات الأمنيّة أبان احتلال داعش بعض المدن العراقيّة، لكن هذا لا ينفي الدور السلبي لبعضها في تقويض الأمن واشغال القوات الأمنيّة بمحاولة فض النزاعات بين العشائر التي كانت تحدث هنا وهناك لأسباب ساذجة أحياناً.

من المعلوم أن دور العشيرة في العراق لم يقتصر على المواقف التي أشرنا إليها، إذْ إن العشيرة بوصفها منظومة اجتماعية لها جذورها في المجتمع العراقي، كما انها تمتلك من المقومات الكثيرة ما يؤهلها للتمدد وامتلاك زمام المبادرة على اكثر من صعيد، وهي قد فعلت ذلك واقعاً في أكثر من موقف حياتي مهم في العقدين الاخيرين، فلقد تمكّنت من الوصول إلى أعلى سلطة تشريعية في البلد في أكثر من دورة انتخابية ولاسيّما في المحافظات التي تصدّرت فيها المشهد المجتمعي والتي كانت لها كلمة الفصل في أكثر المواقف الحياتية ضبابية وتردداً. وبفعل دورها المؤثر في عملية صنع القرار المجتمعي حاولت الحكومة العراقيّة أكثر من مرة توظيف العشيرة والإفادة من مكانتها ومركزها في حماية التجربة السياسيّة والديمقراطيّة عبر تشكيل مجالس الصحوات ومجالس الإسناد العشائرية التي كان لها وعليها مثل أي تجربة أمنية أو سياسيّة.

إنّ موضوعة (العشائرية والديمقراطيّة: جدليات التوظيف والتخادم) متشابكة ومتداخلة تتطلب أحياناً الغوص في بنية العشيرة العراقيّة وتتبع مراحل تطورها وتراجعها كمنظومة اجتماعية لها قيمها وأعرافها ومعاييرها التي قد تكون رديفاً للدولة وسنداً لها، أو قد تكون

معوقاً لخطط وبرامج الدولة واستراتيجياتها المستقبلية، ولهذا تبدو الحاجة ملحّة لاستقراء بعض المحاور ذات العلاقة بهذا الموضوع.

ثانياً: الأحزاب والعشيرة في العراق

لم تكن العشيرة في العراق يوماً ما بمنأى عن القضايا والمتغيرات السياسيّة بمختلف أشكالها وصورها، فلقد تميزت على الدوام ومنذ قيام الدولة العراقيّة وإلى يومنا هذا بفاعلية دورها المجتمعي لتؤكد للجميع بأنها إحدى القوى المؤثرة على الساحة العراقيّة إلا في الفترات التي كان للسلطة السياسيّة كلمة الفصل في عملية صنع القرار في المجتمع.

وكانت علاقة العشيرة بالأحزاب السياسيّة عبارة عن صراع قوى في المقام الأول، فالعشيرة هي امتداد طبيعي لعلاقات قرابية ودموية، طالما كان لها الدور الكبير على صعيد الفعل الإنساني في العراق، وعلى الرغم من أن الحيز المكاني لها كان محدداً بالريف العراقي على الأقل في السنوات المبكرة من عمر الدولة العراقيّة وظهور الأحزاب السياسيّة بصورتها الحديثة إلا أن ذلك لا يعني انحسار وجود العشيرة وتأثيرها خارج المدن، وذلك لأنّها مثل بقية التنظيمات الاجتماعيّة حاولت أن تجد لها موضع ارتكاز قوي في المدن، ولقد حدث ذلك فعلاً عن طريق رؤساء العشائر الذين كانوا يفضلون السكن في المدن على حساب الريف[1].

بعد عام 1958 ظهرت بعض الأحزاب السياسيّة اليسارية التي حاولت أن تبني لها قواعد جماهيرية من عامة الناس، لكن يبدو أنها لم تستطع ذلك في البيئة العشائرية على الرغم من مظاهر التمايز الطبقي السائد في بنية العشيرة، في المقابل لم تفرز العشيرة أو الريف تياراً سياسياً يدافع عن مصالح الكادحين، كما عجزت الأحزاب عن اختراق منظومة العلاقات والقيم والتقاليد العشائرية[2].

واقع الحال أن هناك نوعا من أزمة الثقة بين العشيرة والأحزاب السياسيّة في العراق في الأعوام التي سبقت عام 2003، ربّما لأنّ أكثر الأحزاب لم تكن تحاكي تطلعات أبناء العشائر أو على الأقل أن هذه الأحزاب لا تخدم مصالح شيوخ العشائر الذين كانوا يأملون ببعض

---

(1) للمزيد ينظر: معن خليل عمر، رواد علم الاجتماع في العراق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990؛ سليم الوردي، ضوء على ولادة المجتمع العراقي المعاصر، كتاب الصباح الثقافي، السلسلة 51، بغداد 2009، ص 67.

(2) المصدر نفسه، ص72.

النفوذ والمكاسب الشخصية، لكن هذا الواقع تغير بعض الشيء في المدة 2003-2023، فلقد ساهم تغير النظام السياسي في العراق في عودة العشيرة إلى الواجهة مرة أخرى، إذْ باتت تتمتع بقدر لابأس به من الاهتمام، ولاسيما في الأعوام الأولى التي تلت سقوط النظام السابق، والحاجة كانت ملحة لنوع من الإجماع بشأن مستقبل الحكم في العراق، اللاعبان الأكثر حضوراً وتأثيراً في رسم مستقبل العمليّة السياسيّة في العراق، وربما كان حضور العشيرة أكثر تأثيراً من حضور الأحزاب السياسيّة المعارضة للنظام السابق، الإسلامية منها والعلمانية بفعل ثقلها الاجتماعي، ولعلّ أصدقَ دليل على ذلك هو اختيار غازي عجيل الياور-عمه شيخ عشيرة شمّر الجربا- أول رئيس لجمهورية العراق 2004-2005، كما تمت تسمية عدنان الجنابي-شيخ عشيرة الجنابيين وهي من كبرى العشائر في العراق- وزير دولة في أول حكومة مؤقتة (أياد علاوي 2004-2005)[1]. بما يؤكد رغبة المؤسسة العشائرية في التصدي للعمل السياسي بدرجة أكثر فاعلية من ذي قبل.

لقد أكّدت بعض الأدبيات الأنثروبولوجيا وجود حقيقة تاريخية موروثة لدى شيوخ وأبناء العشائر، وهي ان السُّلطة التي تمنح لرجل العشيرة لها دور مهم في ضمان ولاء العشائر، إذْ إن السُّلطة تعني الجاه والمكانة والتمتع بالمكاسب المادية، هذا الأمر يدفع عدداً غير قليل من الشيوخ وأبناء العشائر من التقرب لأصحاب السُّلطة والنفوذ بدافع المصلحة، ولهذا فقد عمدت بعض الأحزاب السياسيّة إلى استثمار هذه الحقيقة التاريخية لكسب ولاء رجال وشيوخ العشائر لضمان أصوات عشائرهم في الانتخابات، في الوقت الذي بدأ أبناء العشائر بعد 2003 الانضمام إلى الأحزاب السياسيّة لتحقيق غايات ومكاسب اقتصادية واجتماعية.

ولكن على الرغم من الانتماء الحزبي لبعض أبناء العشائر إلا أن سمة العشائرية والعلاقات المترتبة عليها ظلت هي الأقرب في مواقفهم الحياتية وفي سلوكهم اليومي، فلقد سادت العلاقات القرابية والعشائرية في التصويت الانتخابي، كما سادت المحسوبية والقرابية السياسيّة في المؤسسات الحكومية والتوظيف فيها[2].

---

(1) أحمد متاريك، ثارت على الإنجليز وهادنها صدام.. كيف صنعت العشائر تاريخ العراق؟
https://www.irfaasawtak.com/iraq/202218/10//
ثارت-الإنجليز-وهادنها-صدام-صنعت-العشائر-تاريخ-العراق؟

(2) علي انعيمة رسن الحيدري، العشائرية: دراسة أنثروبولوجية في محافظة ميسان، رسالة ماجستير، كلية الآداب/جامعة بغداد، 2018، غير منشورة، ص281-282.

ففي كانون الثاني/يناير 2003 اندلعت مظاهرات عارمة من الآلاف الناس حاصروا مبنى محافظة العمارة، يقودها خريجون جامعيون مطالبين بتوفير فرص عمل لهم، وجوبهوا بإطلاق نار راح ضحيته ستة منهم، فعمّت حالة من الاستياء الشعبي والمظاهرات وتخريب المبنى من قبل أفراد عشائر القتلى الذين توعّدوا بالانتقام من عشيرة المحافظ (آلبو محمد) وهو أخ ما يُسمّى ب»أمير الأهوار» كريم ماهود المحمداوي، عضو مجلس الحكم، متهمين أفراد حمايته بالتسبب بالحادث وبمحاباة الأقارب وإهمال حاجات المواطنين، وانتقدوا المحمداوي لموافقته على تعيين مجلس محلي جديد دون انتخابات مباشرة. وهي تهم نفاها الأخير، كونه غير متورط في أي شيء، وإن المتظاهرين قُتلوا عبر تبادل إطلاق النار الذي حدث عبر «مدسوسين» بين الحشد[1].

ومن اللافت للنظر هو زيادة حضور الشخصيات العشائرية في هياكل الأحزاب التي ترفع شعار تعزيز الدولة وسيادة القانون خصوصاً بعد عام 2007، بمبادرة من الأحزاب ذاتها؛ إذْ يقوم بعض قادتها وأعضائها، بهدف الحصول على دعم أبناء العشيرة، بمنح شيوخ العشائر أسلحة مرخصة وسيارات ودرجات وظيفية استولوا عليها مسبقاً، لذا فإنّ حملة الشهادات الذين لا عشائر قوية لهم ولا ينتمون لأحزاب يتعذر عليه الظفر بفرصة عمل يكسب بها قوتاً لعائلته[2].

لقد أشار موقع (War on the Rocks) الأمريكي إلى الديناميكية المتغيرة في علاقة العشائر العراقيّة بالحياة السياسيّة بشكل عام وبالأحزاب على وجه التحديد، مبيّناً أن العشائر العراقيّة تميزت دائماً بأنها لاعب رئيس في السياسة العراقيّة، وأنها كانت دائماً قاعدة انتخابية للأحزاب والكتل السياسيّة بعد عام 2003، حيث عملت جنباً إلى جنب مع بعض الأحزاب لضمان انتخاب مرشحين محددين يخدمون مصالح الطرفين بما يمكن أن نطلق عليه (زواج المصلحة)، وربما يمكّن للعشائر العراقيّة أن تلعب دوراً أكبر في الساحة السياسيّة الرسمية مستقبلا، لكن هذا لا يعني أن قوة العشائر ثابتة ولا تتغير؛ إذْ إنها كيانات معقدة البناء لكنها بالنتيجة كيانات تتغير وتتكيف وفقاً للبيئة السياسيّة، وهذا يعني بحسب الموقع أن العشائر

(1) ضياء رسن، أمير العمارة يواجه الصعوبات،

https://iwpr.net/ar/global-voices/amyr-almart-ywajh-alswbat

(2) حوارات سياسية،

http://eprints.lse.ac.uk/1122031//Undemocratic_parties_in_a_democratic_system_Arabic.pdf

قوى شديدة البراغماتية، فهي مستعدة للعمل مع أي حزب في السُّلطة لتعزيز مصالحها، في المقابل فإنّ الأحزاب السياسيّة تدرك أن الطريق الأضمن للنجاح وهو جذب الدعم العشائري قبل الاقتراع، فالشيخ يؤمّن الاصوات والحزب يقدم الخدمات[1].

ومع كل هذا لا يمكن القول إن المؤسسة العشائرية اندمجت بمجتمع المدينة أو انخرطت في الحراك السياسي سواء أكان ذلك على مستوى مراكز القوى السياسيّة المتصارعة على السُّلطة، أم الأحزاب السياسيّة المعارضة رغم محاولات بعض القوى السياسيّة استدراجها إلى الصراعات السياسيّة الكثيرة [2] التي ساهمت في زيادة الأزمات المجتمعية في العراق ولاسيما في العقد الأخير من القرن الحالي، وربما كان الصراع السياسي الأخير الذي شهده العراق في النصف الثاني من عام 2022 دليلاً كبيراً على محاولة القوى السياسيّة الحصول على دعم العشيرة لحسم الأمور الخلافية لصالحها.

تتعزز الروابط العشائرية في مواجهة الأحزاب عند كل مرحلة حسّاسة يمرّ بها العراق، ففي أشهر انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 2019، اعتقد الكثيرون إنهم يواجهون حكومة مركزية متحزّبة للغاية وقوة خارجية (إيران) يُنظر إليها على أنها داعمة لها، ويقولون لأنفسهم إنه من الأفضل أن «نتجه نحو مصادر القوة التي سبق وجربناها». وعندما ارتكبت السلطات والجماعات المُسلّحة المتوافقة مع بعض الأحزاب عمليات قتل واسعة النطاق في مدينة الناصرية بقرار من لواء عسكري أرسلته بغداد ل«فرض النظام»، كان مقاتلو العشائر هم من قطع الطريق على التعزيزات الأمنيّة. ووقف الزعماء إلى جانب عائلات ضحايا القمع، مطالبين بالقصاص ممن كانوا سبباً في سقوط الضحايا. وتبرأت عشيرة قائد اللواء من ابنها المفصول، بدلاً عن الدفاع عنه. وكانت العشائر مفتاح العودة إلى الهدوء في تلك الظروف الحرجة، لأنّ رجالها موجودون في كل مكان، بين المتظاهرين، ورجال الشرطة، وفي الحكومة ممّا أحرج الأحزاب السياسيّة المتنفذة. وصار ذلك نقطة قوة للعشائر في تعزيز مكاسبها السياسيّة والاقتصاديّة. وأقدم مسلحون من عشائر كربلاء في 8 كانون الأول/ديسمبر 2019 على استعراض القوة لردع قوات الأمن التي تواجه المتظاهرين بعنف. وقال رجال شرطة، إنهم يفضلون الانسحاب على المواجهة إذا اضطرت العشائر

---

(1) الانترنت، موقع شفق نيوز الالكتروني، زواج المصلحة بين العشائر والأحزاب هل ينتهي إلى الطلاق؟ في 2021/9/30 shafaq.com، تاريخ الدخول إلى الموقع 2022/7/3.

(2) سليم علي الوردي، المصدر السابق، ص 71.

إلى حمل السلاح، لأنهم يرون أن «الدولة لن تكون قادرة على حماية رجالها من القانون العشائري»[1].

على ما يبدو أن طموح العشائر في قيادة المجتمع العراقي بات أمراً مفروغاً منه في ظل استمرار الأزمات المجتمعية الناجمة عن تخبط الأحزاب السياسيّة وفشلها في احتواء المشكلات والأزمات المختلفة، ووفقاً لهذا التصور أصبحت العشائرية مع مرور الوقت عقلية أو اتجاه سياسي يسعى لتحويل العشيرة إلى نوع من الحزب السياسي التي يفترض الاحتكام إليها في العلاقات الاجتماعيّة والسياسيّة، وبهذه الصورة تصبح العشيرة شكلاً من أشكال الايديولوجية يتم الرجوع إليها في الموضوعات الخلافية والتي تُفسّر عن طريقها الاشكاليات القائمة، بما في ذلك تشكيل الحكومة، والواقع أن هناك صراعات حزبية عشائرية، بل صراع داخل الحزب العشائري الواحد، كما حدث مع التجربة السياسيّة الكرديّة، فمن المعروف إن عائلتين كرديتين عريقتين تهيمنان كلياً على الحزبين الرئيسين (عشيرة البارزاني على الحزب الديمقراطي والطالباني على حزب الاتحاد الوطني) وتتقاسمان السُّلطة هناك، وقد عزّز وصول نيجرفان البارزاني إلى رئاسة إقليم كردستان العراق، ثمّ تسمية ابن عمه مسرور رئيساً للوزراء أواسط 2019؛ حكم عائلة البارزاني في الإقليم، ممّا كرّس الهيمنة العشائرية الكاملة على الحزب، وعلى المؤسسات العامة للإقليم[2].

ومهما يكن من أمر علينا أن لا نغفل الحقيقة التي تؤكد أن العشيرة رابطة دموية أساسية في المجتمع العراقي، وهي ليست بالعبء على المجتمعات الحضارية[3] إذا ما كانت علاقتها مع المؤسسات الحكومية ومع المجتمع المدني والتنظيمات غير الحكومية الأخرى قائمة على الشراكة والمصلحة العامة، وبالتالي يمكن الإفادة من قوة العشائر ونفوذها الاجتماعي في تحقيق متطلبات التقدم والتنمية.

---

(1) القانون العشائري في مواجهة قتلة المتظاهرين في العراق

https://www.alhurra.com/iraq/201910/12//

القانون-العشائري-في-مواجهة-قتلة-المتظاهرين-في-العراق

(2) يُنظر الموقع:

https://www.aljazeera.net/politics/201913/6//

عائلة-البارزاني-تهيمن-على-المشهد

(3) جوتيار تمر، نرفض العشائرية ولكن...؟، موقع شفق نيوز الالكتروني، shafaq.com في 2019/5/29، تاريخ الدخول للموقع 2022/7/9.

ونشير إلى حقيقة قيام بعض السياسيين للجوء إلى سلطة القبيلة عند الاحتكام في النزاعات بينهم، وهو مؤشر آخر على ضعف مؤسسات الدولة والأحزاب معاً؛ ففي جلسة برلمانية مثيرة عقدت في 1 آب/أغسطس 2016، خُصصت لاستجواب وزير الدفاع خالد العبيدي، فاجأ الجميع واتهم بشكل علني رئيس المجلس سليم الجبوري والنائبين محمد الكربولي وطالب المعمار بالفساد الإداري والمالي. وبعد ساعات على الجلسة توجه العبيدي إلى هيأة النزاهة وقدم أدلة ضدهم، بينما رفع الجبوري دعوى قضائية بتهمة الكذب. ولكن القصة لم تنته إلى هذا الحد، فالمسؤولون العراقيون الذين من المفترض أن يحترموا المحاكم ذهبوا إلى عشائرهم طلباً للحماية، ليبدأ فصل جديد، وباتت العشائر تحميهم من القانون. حيث ذهب وزير الدفاع إلى عشيرته طلباً للدعم، والتي عقدت مؤتمراً صحافياً أعلنت فيه تأييدها ل»ابنها» وزير الدفاع، وهدّدت كل من يتعرض له بسوء. في المقابل أصدر شيوخ عشائر «الجبور» التي ينتمي إليها رئيس البرلمان بياناً هددوا فيه وزير الدفاع واتهموه بالكذب، وأكّدوا أنهم يقفون إلى جانب رئيس البرلمان ولن يسمحوا بالتعرض إليه. وأيضاً فإنّ زعماء عشيرة «الكرابلة» التي ينتمي إليها النائب محمد الكربولي عقدت هي الأخرى مؤتمراً صحافياً رفضت اتهامه بالفساد، وهددت كل من يعتدي عليه[1].

لقد أكّدت التجارب السابقة أن الأحزاب السياسيّة حاولت وفي أكثر من مرة استغلال العشائر لتصفية الخلافات بينها بدلاً عن الفصائل المُسلّحة، وبحسب معهد (كارنيغي) الذي يهتم بقضايا الشرق الاوسط فإنّ محافظات البصرة والانبار وميسان كانت الاكثر تأثراً بالمشاكل القبلية والصراعات العشائرية المُسلّحة، وفي استطلاع لمنظمة سوشال انكويري الاممية نُشر في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021 أكّد أن 65 % من ابناء مدن جنوب وغرب العراق ان الصراعات العشائرية هي الخطر الاكبر الذي يواجه سكان تلك المدن، فيما أكّد 10 % فقط من السكان الذين تعرضوا للتهجير الداخلي نتيجة الصراعات العشائرية ثقتهم بمحاكم واجهزة الدولة.

ولقد أشار تقرير المعهد إلى مجموعة من الحوادث قامت خلالها الأحزاب السياسيّة باستخدام العشائر لاستهداف غرمائها السياسيين ومنها عمليات الاغتيال التي وقعت في ميسان

(1) مصطفى حبيب نقاش، القوانين القبلية أقوى من المحاكم.. الفساد في العراق تحميه العشائر، https://shafaq.com/ar/تقارير-وتحليلات/القوانين-القبلية-أقوى-من-المحاكم-الفساد-في-العراق-تحميه-العشائر

خلال شهر شباط/فبراير 2021، والاشتباكات القبلية التي نتج عنها، مبيّناً أن الأحزاب السياسيّة باتت تستخدم العشائر حتى في ممارسة الضغوط السياسيّة عبر استخدام تواقيع وطلبات شيوخ عشائر لهذا الغرض، لكن بعض العشائر بدأت تعي خطر استغلالها سياسياً، كما أكّد التقرير أن بعض الأحزاب السياسيّة تمتلك مكاتب عشائرية تستخدمها لتسليح أفراد العشيرة لاستغلالها في التأثير على المواطنين لانتهاج سلوك انتخابي معيّن ترغبه تلك الأحزاب[1].

إن استخدام العشائر لتصفية الحسابات مع الغرماء السياسيين أدى وفي أكثر من مرة إلى الاصطدام بالقوات الرسمية للدولة نتيجة لسعي الأحزاب السياسيّة للسيطرة على موارد اقتصادية عائدة للدولة، مثلما حدث في التعرض للقطاع النفطي والمعابر الكمركية التي بات بعضها تحت سيطرة الأحزاب من خلال العشيرة.

ففي جلسة البرلمان بتاريخ 17 كانون الثاني/يناير 2007 كشف نائب رئيس الوزراء برهم صالح عن أن ما يُسرق من النفط من مصفاة (بيجي) التي تتعرض دائماً إلى أعمال تخريب يُقدر بالمليارات سنوياً، متهماً الميليشيات والعشائر والأحزاب وعصاباتها المُسلّحة بهذه السرقة. وقد حاولت الحكومة العراقيّة وسلطة الاحتلال حماية الأنابيب بعدة وسائل، منها التعاقد مع شركات حماية امنية أجنبيّة أو مع عشائر يمرّ الأنبوب في أراضيها، غير أنه اتضح فيما بعد وبعد إنفاق مئات الملايين على حماية مزعومة أن الأشخاص الذين يتم استئجارهم للحراسة يصبحون جزءاً من مافيا السرقة والتهريب، وفي الغالب فإنّ الأمر بقي على حاله حتى 2023 لكن بدرجات متفاوتة رغم الجهود الحكومية للسيطرة على المنافذ لا سيما في عهد حكومة مصطفى الكاظمي 2020-2022[2].

كما واجهت الشركات الصينية التي تستثمر في المشاريع النفطية خطر التهديد بقتل موظفيها من قبل أبناء العشائر الذين تمر أنابيب تصدير النفط من حقول ميسان عبر أراضيهم. ففي عام 2014 تصاعد الخلاف بعد ادعاء الفلاحين إن مبالغ التعويضات عن أراضيهم غير كافية على الرغم من كونها مجزية إلى حدٍ كبير، وبلغت أكثر من ثلاثة مليارات دينار، وُزعت على 79 فلاحاً، وتم تقديرها وفق الضوابط والتعليمات النافذة. بل إن بعض أعضاء مجالس

(1) معهد كارنيغي: الاحزاب السياسيّة تستغل العشائر لتصفية حساباتها.. ويحذر من سيطرتها كبديل عن الدولة، نقلاً عن موقع المطلع، mutalee.com في 2022/5/25، تاريخ الدخول للموقع 2022/7/6.

(2) قيام وصعود المافيا في العراق: كيف يسرقون ويهربون النفط العراقي؟

https://ar.ncr-iran.org/2608/

المحافظات المتحزّبين يقفون إلى جانب تلك الدعاوى، مجاملةً منهم لأبناء جلدتهم أو تملقاً لشيوخ عشائرهم، أو اتفاقاً معهم للحصول على «المغانم»، بينما قال آخرون إن أبناء العشائر هددوا باستخدام السلاح وطالبوا بحقوقهم بطريقة غير شرعية لجهلهم بالقانون[1].

وقد نشب صراعٌ غير معلن بين عشائر الأنبار عام 2017، كلٌ منها يريد امتلاك الحصة الأكبر في مشروع تأهيل وتأمين الطريق الدولي الذي يربط العراق بكل من سوريا والأردن والسيطرة على المنافذ الحدودية التي تقدر عائديتها بمليارات الدنانير سنوياً، وربما يتحول إلى قناة رئيسة لتدفق عوائد استثمار الطريق المذكور، وقامت كل عشيرة بالاستعانة بالحزب المقرّب لها[2].

انحدر دور العشائر إلى مستوى خطير، إذْ يقوم بعض الشيوخ بتكليف أفراداً منهم بمهمة تَهْديد المقاولين والشركات الأجنبيّة للحصول على مبالغ قد تصل إلى مئات الملايين أو استغلال حالات عرضية وتأجيجها، وفي حال لم يتمكنوا من الوصول إلى مبتغاهم يبدؤون بإغلاقها ويكتبون على جدرانها بأنّ أصحابها مطلوبون للقانون للعشائري، وهذه العبارة كفيلة في إخافة الشخص وهروبه. حصلت في حزيران/يونيو 2016 مشادة بين أحد موظفي شركة «دايو» الكورية المكلفة ببناء ميناء الفاو في البصرة وبين أحد العمال المحليين، وأقدم الكوري على ضرب العامل، ولكن القضية تطورت حتى وصلت إلى أن هددت عشيرة العامل الشركة الكورية، وتمت التسوية وفق الأعراف العشائرية، بدفع مبلغ 7 آلاف دولار، ومنح العامل إجازة مدفوعة المرتب لشهرين. ولم تعلّق الحكومة العراقيّة والقوات الأمنيّة على هذه الحادثة التي باتت تهدد الشركات الأجنبيّة العاملة في العراق، وتعمل على طرد المستثمرين الأجانب، مما يؤدي إلى أن الشركات الأجنبيّة ستفكر كثيراً قبل أن تستثمر في العراق، وهذا ما يهدد الدولة ومؤسساتها[3].

---

(1) عبد الله الرفاعي، الخلافات مع الشركات الأجنبية تهدد مشاريع النفط بالعراق

https://www.aljazeera.net/ebusiness/20145/9//

الخلافات-مع-الشركات-الأجنبية-تهدد

(2) من أجل مقاولة الطريق الدولي.. الكرابلة والحزب الإسلامي يتقاتلون بكل الأسلحة القذرة في الأنبار!

https://iraqtoday.com/news/13203/من-أجل-مقاولة-الطريق-الدولي--الكرابلة-والحزب-الإسلامي-يتقاتلون-بكل-الأسلحة-في-الأنبار-

(3) مصطفى حبيب نقاش، المصدر السابق.

والاكثر من ذلك توفير الحماية لبعض المطلوبين قضائياً بفعل فقدان الحكومة السيطرة على بعض القرى والمناطق التي باتت تحت سيطرة العشائر، وبحسب بيانات المعهد أعلاه فإنّ العنف العشائري ارتفع بمقدار ضعفين نتيجة الخلافات السياسيّة ولاسيما بين عامي 2020 و2021، حيث شكلت نسب العنف العشائري في البصرة وذي قار وميسان ما يقارب 46 % من نسب العنف العشائري الكلية في العراق نتيجة استغلال الأحزاب السياسيّة للعشائر، ما أدى إلى ارتفاع نسبة العنف في المحافظات المذكورة إلى 55 % عن العام 2021، ولقد وصلت ضحايا النزاعات العشائرية إلى ما يقارب 30 % من مجموع ضحايا العنف الكلية في العراق[1].

لم تنجح الجهود الحكومية خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة (2020-2022) من حل معضلة الازمات والنزاعات العشائرية المتكررة في مدن جنوب العراق ووسطه، ووفقاً لأحد المسؤولين الأمنيين في محافظة ذي قار فإنّ المتورطين في المواجهات المُسلّحة السابقة والحالية في المحافظة لديهم غطاء عمل ضمن فصائل بعض الأحزاب الرئيسة بل وحتى منتسبين للأجهزة الأمنيّة، كما أشار إلى هذه الحقيقة النائب باسم خشان بالقول إن سلاح العشائر بات له حماية سياسيّة ومن فصائل وأطراف مُسلّحة متنفذة في محافظات مختلفة[2]، وقد يكون من الصعوبة بمكان في مثل هذه الحالات فك التداخل بين العشيرة والأحزاب السياسيّة في مجمل أو على الأقل في كثير من الأحداث التي وقعت في محافظات الجنوب مثالاً وليس حصراً.

لقد أكّدت لنا التجارب السياسيّة في العراق المعاصر أن الأحزاب السياسية في العراق ما هي إلا انعكاس لدكتاتورية النظام السياسي وللسلطة المركزية التي اعتادها العراقيون، وكذلك للبنية المجتمعية ممثلة بالقبيلة والعشيرة، إذْ باتت بعض هذه الأحزاب العائلية يتمّ توارث قيادتها داخل الأسرة الواحدة[3]، الأمر الذي يؤكد سطوة المرجعيّة الاجتماعيّة ممثلة بالعشيرة على حساب المرجعيّة السياسيّة ممثلة بالحزب، أو غلبة سلطة الريف على سلطة المدينة.

لقد تشكلت الصورة التي كوّنها أبناء المدينة عن العشيرة من الذاكرة الجمعيّة والصورة النمطية للإعلام بمختلف أنواعه، وعلى الرغم من أن هذه الصورة كانت مشوشة أحياناً وغير

(1) معهد كارنيغي، الأحزاب السياسيّة، المصدر السابق.

(2) العربي الجديد، اشتباكات العشائر في العراق، alaraby.co.uk، تاريخ الدخول 2022/7/5.

(3) أحمد عبد الجبار فواز، التوظيف السياسي للقبيلة في العراق من الملكية إلى ما بعد صدام، مجلة المستقبل العربي، العدد 450، 2016، ص31.

دقيقة إلا أنه باتت هناك مسلّمات أن العشيرة تفتقر إلى القدرة على الاندماج في المجتمع المديني وفي تشكيل الأحزاب السياسيّة أو على الأقل في الاندماج بالعمل السياسي[1]. فلقد أكّدت تجربة العمل السياسي في العراق خلال العقدين الآخرين أن العشائر ليست معاقل للديمقراطية، لأن الجميع بات يعلم أن هدفها الرئيس هو ممارسة تأثير أكبر في مناطقهم أو خارج ذلك بقليل، وقد تتنوع طبيعة هذا التأثير بحسب الاهداف والغايات المراد تحقيقها، ولهذا نجد أن العديد من شيوخ العشائر قد ينتقدون الأحزاب لكنهم في المقابل يتواصلون معها، بل إنهم غالباً ما يسعون إلى استخدام الأحزاب المتنفذة كوسيلة لتحقيق مصالحهم الذاتية.

لقد صدر قانون الأحزاب السياسيّة في العراق في 17 أيار/مايو 2015، إذْ كان من الضروري وضع الحدود الفاصلة بين الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسيّة وبين أدوار بقية التنظيمات الاجتماعيّة التي قد تتقاطع أحياناً مع العمل السياسي. لا ضيرَ أن ينتمي بعض أبناء العشائر إلى التنظيمات الحداثوية بما في ذلك الأحزاب، ولكن من غير المقبول أن تكون الأحزاب شكلا جديدا من أشكال العشيرة، أو أن تفرض العشيرة وصايتها على الحزب السياسي، فتتحكم بقياداته على أسس غير ديمقراطية، أو تحاول ابتزاز الحزب عن طريق ممارسة بعض الضغوط التي من شأنها إرباك العمل الحزبي أو تحجيم قدراته المادية والبشرية، فواقع الحال يتطلب عقد جديد أو علاقة جديدة بين العشيرة والحزب السياسي قائمة على أساس المصلحة الوطنيّة وتجاوز التقاطعات التي تشتت العمل المجتمعي في مجتمع هو بأشد الحاجة إلى توظيف الفعل الانساني لمصلحة الجميع.

ثالثاً: العشائريّة والديمقراطيّة: جدليّات التّوظيف والتّخادم

ربّما يمثّل الحديث عن موضوعة العشائرية والديمقراطيّة في العراق الراهن نوعاً من المجازفة الفكرية على أكثر من صعيد، فالعشائرية بوصفها سلوكاً تنتمي مرجعياً بمختلف صورها وأشكالها إلى المجتمعات التقليدية أو حتى للمجتمعات السابقة على ظهور الدولة، إذْ إن البناء الاجتماعي للعشيرة يتضمن منظومة العلاقات الاجتماعيّة الدائمة والمستقرة في المجتمع والتي غالباً ما تظهر على هيأة أنساق متبادلة التأثير والتفاعل، ولكل منها وظائف

(1) سليم علي الوردي، المصدر السابق، ص 81.

اجتماعية تكاد تكون واضحة ومعترف بها[1]، وبالتالي فإنّ العشائرية تكاد تكون سلوكاً منظمًا غير قابل للتغيير إلى حدٍ ما، إلا في ظل ظروف تتطلب مصلحة العشيرة ذلك.

الواضح أن العشائرية تمثّل امتداداً طبيعياً للثقافة البدوية، إذْ إن السمات والملامح التي يتسم بها أفراد العشائر التي تظهر في سلوكياتهم اليومية هي في الحقيقة أمثلة بارزة عن نمط حياة وقيم البدواة في مراحل سابقة، بقيت ملازمة بصورة عامة في الحياة القبلية، إلا أنه ونتيجة التشظي والانقسام الذي أصاب هذه القبائل في الوقت الراهن تحول هذا النمط إلى منظومة قيم اجتماعية وأنماط ثقافية اتسمت بها اقسام وفروع القبيلة الأخرى ولاسيّما العشيرة، لأن العقل البشري بطبيعته يخضع في تفكيره للقوالب التي تصنعها البيئة الاجتماعيّة، وعلى هذا النحو فإنّ مصطلح العشائرية يعني ما يتعلق ويرتبط بالعشيرة من قيم ومعايير وثقافة اجتماعية وسياسيّة واقتصادية، إيجابية كانت أم سلبية، تتجسد على شكل سلوكيات وعلاقات بين أفرادها وتشمل مختلف شؤون الحياة الاجتماعيّة[2].

أما الديمقراطيّة فهي ممارسة تختلف بدرجة كبيرة عن العشائرية، تعني حكم الشعب المتمثّل بحقهم في اختيار نظام الحياة وتشريع القوانين التي تهدف إلى معالجة الواقع، انطلاقاً من كونهم المرجعيّة أو السُّلطة العليا التي لا تعلو فوقها سلطة[3]، وهذا يعني أن أيّة سلطة سواء أكانت اجتماعية أو دينية ينبغي أن تخضع بشكل أو بآخر لسلطة الديمقراطيّة أو بالأحرى لسلطة الشعب، ووفقاً لهذا التصوّر يبدو أن هناك اختلافا كبيرا بين الديمقراطيّة والعشائرية على صعيد المفهوم والممارسة.

يُخيّل لي أن فهم العلاقة بين العشائرية والديمقراطيّة في المجتمع العراقي قد يتجاوز المقارنات غير المنصفة إلى حدٍ ما أو التصورات الأولية عن كلا المفهومين لأن الأمور لا تُفهم هكذا دائماً وأبداً، إذْ ينبغي علينا ابتداءً الاقرار بأنّ الديمقراطيّة ليست مفهوماً متحققاً بالفعل بقدر ما هو مفهوم موجود لا يصبح فعلاً أو سلوكاً إلا عبر مجموعة من التحولات المجتمعية، والواقع أن الديمقراطيّة لم تتحقق في المجتمعات الغربية إلا بعد سلسلة من

(1) احمد ابو زيد، البناء الاجتماعي-مدخل لدراسة المجتمع: الانساق، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1967، ص3.

(2) علي انعيمة رسن الحيدري، المصدر السابق، ص23-24.

(3) محمد احمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 1435هـ، ص 39.

التحولات الديالكتيكية الداخلية التي مهدت لترسيخ هذه الممارسة وشرعنتها، في حين تفتقد المجتمعات العربية والإسلامية ومنها العراق إلى أي نوع من هذه التحولات التي يمكن أن تُسهم في بناء مؤسسات قائمة على المشاركة السياسيّة للشعب. فلقد لعبت العلاقات القبلية – الطائفيّة دوراً كبيراً في توجيه الحراك السياسي، في المقابل ساهم الفعل السياسي في توجيه هذه العلاقات بحسب ما يريد، والواضح أن هناك غياباً كبيراً للإرث الحقيقي للديمقراطية المتمثّل بشكل خاص في الدولة، فالدولة في العالم العربي بما في ذلك العراق لم تخلق من رحم الواقع الاجتماعي وإنما فُرضت على الإنسان بشكل قسري، لتتحول بالنتيجة إلى دولة تسلط واكراه وتعسف، وفي هذه الحالة لا يمكن الحديث عن الديمقراطيّة بسبب غياب الدولة التي هي المقوم الاساسي لها[1].

ويجدر بنا القول إن أزمة الديمقراطيّة لا تعود إلى طبيعة النظام السياسي فحسب، بل تمتد في جذورها إلى البنية الاجتماعيّة الاستبدادية والثقافة القمعية، والحال أن الوعي بالديمقراطيّة وليس ممارستها فقط قد لا يتجاوز اليوم سوى بعض الشرائح الحضرية المتوسطة المثقفة أولاً، وليس الجماعات والفئات من الجمهور العريض وبخاصة من أصول ريفية عشائرية، التي ما تزال لا تؤمن بالديمقراطيّة بوصفها فكر وترفض حتى ممارستها[2]، وترتكن إلى الذاكرة الاجتماعيّة التي شكلت وجودها ومكانتها في المجتمع.

لقد عُدّت العشيرة معوقاً للممارسة الديمقراطيّة منذ النصف الأول من القرن العشرين عبر انحيازها لاتجاهات سياسيّة معينة أو خلقها الاضطرابات والأزمات من حين لآخر، وحينما تثور الخلافات وينشأ صراع بين العشائر كانت سلطة الدولة تستغل تلك الانقسامات العشائرية[3]، وهذا الأمر قد حصل أكثر من مرة في زمن النظام السابق وفي عصرنا الحالي أيضاً، إذْ تعمل كلٌ من العشيرة والدولة لتحقيق منافعها ومصالحها ولا يهم بعد ذلك الانتماءات العرقية أو المذهبية، فالمصالح هي من تحرك الناس، ولهذا تتحرك العشائرية بمرونة كبيرة في هذا

(1) حسين عبد العزيز، الديمقراطية وبنية المجتمع العربي، الموقع الالكتروني https//m.arabi21.com:، في 2017/10/14، تاريخ الدخول للموقع 2022/7/10.

(2) إبراهيم حيدر، إشكالية الثقافة والديمقراطية وتطبيقاتها في العراق، مجلة المعهد، المركز الدراسات العربيّة والإسلامية، لندن، العدد الثاني ـ السنة الأولى، كانون الثاني 2000، ص231.

(3) أحمد عبد الجبار فواز، التوظيف السياسي للقبيلة في العراق من الملكية إلى مابعد صدام، مجلة المستقبل العربي، العدد 450، 2016، ص30-31.

المجال، فهي غالباً مع الجهة التي تستجيب لمطالبها، على العكس من الديمقراطيّة التي تتحرك على وفق ثوابت ومبادئ لا يمكن الخروج عنها رغم المرونة التي تتمتع بها ولاسيما في مراحل تطبيقها.

وعلى الرغم من تقاطع العشائرية مع الديمقراطيّة في كثير من جوانب الحياة إلا أن التراث الثقافي العراقي لا يخلو من الدلالات الديمقراطيّة، فلقد كان شيخ القبيلة رمزاً روحياً وأخلاقياً وقدوة اجتماعية وثقافية وانسانية يتوسم بها ابناء العشيرة، بل يمكن القول ان العشيرة استمدت حياتها وقوتها واستمراريتها من بنائها الثقافي والاجتماعي الذي كثيراً ما ينطوي على المساواة والتضامن[1].

إن الديمقراطيّة ليست مجرد تداول سلمي للسلطة أو مجرد آليات انتخابية حرة ونزيهة، بل هي ثقافة وغايات اجتماعية وسياسة ليست مطلقة، وهي حالة ذهنية يجب أن تُدرك وتستوعب مضامينها، وبالتالي فهي تحتاج إلى وعي وادراك لجوهر القيم الديمقراطيّة[2]، ولهذا فإنّ فرصة تعايش العشائرية مع الممارسة الديمقراطيّة تكاد تكون ضئيلة في ظل سيادة مفاهيم الغلبة التي باتت تتحكم بالفعل الاجتماعي في العراق المعاصر، وقد يكون من الصعوبة بمكان تفكك البنية الفكرية التي قامت عليها المؤسسة العشائرية في العراق، لكن قد تكون بعض الأمور ممكنة في ظل استمرار تدفق المفاهيم الحداثوية وتغلغلها في الثقافة العراقيّة السائدة.

لقد أكّدت لنا تجارب العقدين الاخيرين 2003-2023 وما قبل ذلك في عهد النظام السابق أن من المخاطر الكبيرة على الممارسة الديمقراطيّة في العراق هو التغالب القبلي او شبه القبلي في المجالات الاقتصاديّة والفكرية والايديولوجية، ولاسيما من خلال استئثار بعض الجماعات القوية بالسيطرة على مقدرات وفرص الحياة وحرمان الاضعف منها، على النقيض من الديمقراطيّة التي تحتاج إلى النمو في مناخ التشاركية المحاطة بحوافز الابداع[3]، فلقد تداخلت الديمقراطيّة الشكلية مع العشائرية في زمن النظام السابق بعد أن أصبح الحكم في

(1) قيس نعمة النوري، الشخصية العربيّة ومقارباتها الثقافية، ط2، المركز العلمي العراقي، دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2011، ص290.

(2) ريناس بنافي، الثقافة الديمقراطية، المركز الديمقراطي العربي، 2017/11/13، الموقع الالكتروني democraticac.de.//https:

(3) قيس نعمة النوري، المصدر السابق، ص 304.

قبضة عشيرة واحدة، وبات مفهوم الغلبة هو العنوان الأبرز لمصادرة الدولة ومؤسساتها من قبل العشيرة، وفي عصرنا الحاضر جرى توظيف الديمقراطيّة لخدمة العشيرة، فَما زالت العشائرية ومنذ عقود طويلة تقود السُّلطة باسم الديمقراطيّة في إقليم كردستان، وفي مناطق جنوب العراق ووسطه وغربه هناك الكثير من الأمثلة والشواهد التي جرى فيها استثمار العشيرة في العمليّة الديمقراطيّة في الانتخابات البرلمانية على مدار الأعوام السابقة، والمفارقة أن الممارسة الديمقراطيّة احتمت بالعشيرة في الكثير من المواقف والصراعات والمشكلات التي حدثت بين شخصيات هم على هرم السُّلطة في العراق كما سيأتي ذكره.

دخلت الروح العشائرية بقوة م للصراع على مجالس المحافظات، لا سيما في غرب العراق، حيث تحدّت جماعات حديثة العهد يرتبط كثيرٌ منها بحركة صحوة العشائر التي تصدت لتنظيم القاعدة الأحزاب الأقدم عهداً. وهكذا في باقي المحافظات، حيث نزلت قوائم عشائرية بالكامل في انتخابات سنة 2009، ففي النجف جاءت كتلة (عشائر وابناء النجف المستقلة)، وفي الأنبار (تحالف المثقفين والعشائر للتنمية) و(قائمة عشائر العراق)، وفي ذي قار (الكتلة الوطنية المستقلة لعشائر ومثقفي العراق) و(مجلس شيوخ عشائر الجنوب)، وفي كربلاء (التجمع الوطني لقبائل وعشائر العراق عراق كربلاء المقدسة المقر العام) و(مجلس شيوخ عشائر ووجهاء محافظة كربلاء المستقل)، وفي الديوانية (كتلة عشائر الديوانية المستقلة الموحدة)، وفي واسط (التجمع العشائري المستقل)[1].

كما تعمّدت معظم الأحزاب أن ترشّح شخصيات أكاديمية أو تجارية مدعومة عشائرياً، كما حصل مع قائمة (التيار الوطني العشائري في العراق) الذي تأسس تمهيداً لدخول انتخابات 2018 [2]، مستفيدة من القائمة المفتوحة لكل محافظة، وحققت هذه السياسة نجاحاً كبيراً؛ إذْ فازت الكثير من تلك الشخصيات في الانتخابات، وأصبح تمثيل بعض المحافظات في مجالسها يأتي أغلبه من سكان الأرياف وليس من المدن، كون أصوات المدينيين تتشتت بين أكثر من مرشح، بينما يتفق الزعماء العشائريون مع أبناء عشائرهم على شخصية واحدة أو إثنتين، بهدف جني المكاسب فيما بعد، التي تتجسد على شكل خدمات بلدية في قراهم ومشاريع

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، انتخابات مجالس المحافظات النتائج غير المتوقعة مقدمة للانتخابات التشريعية القادمة، المجلة السياسيّة الدولية، 2009، العدد 12، ص 9-20.

https://www.reuters.com/article/oegtp-iq-elex-candidat-mm6-idARACAE50S0YB20090129

(2) https://www.kurdistan24.net/public/index.php/ar/candidates?page=134

لمقاولين عشائريين ووظائف ومحسوبيات شتى، وصفقات تجارية وتسهيلات أمنية، حتى أصبحت المصالح بين العشائر والسياسيين متلازمة لا يمكن حلها بسهولة.

وقبل أشهر قليلة من انتخابات نيسان/أبريل 2014 كما التي قبلها وبعدها لجأ السياسيون إلى العشيرة بوصفها ملاذاً آمناً للعامة، لشعورهم أن الأحزاب أُفرِغت من مضامينها الاجتماعيّة والثقافيّة، وإن العشيرة تفرض نفسها على السياسي، فهي من تقوم بالحسم. ويقوم شيوخها بعملية التخادم السياسي وكذلك الاجتماعي، عبر مؤازرة المرشّحين للانتخابات من الأقرباء أو ممّن يؤمّنون لهم المغانم والامتيازات. وانتشرت لافتات الدعاية الانتخابيّة في الشوارع والساحات العامة، وهي ملآى بتبجّح المرشحين بأسماء عشائرهم، ليصبح اللقب العائلي الذي يُلحق بالاسم رمزاً من رموز الوجاهة الاجتماعيّة والسياسيّة.

وفي كل مناطق العراق، جرى «التسييس» العشائري على قدمٍ وساق، وسط «أميّة» انتخابيّة، تصبح فيها العشيرة نافذة دعائيّة. وفي أي وقت تقصد أحد الشيوخ في مضيفه، تجده منشغلاً بواجبات الإعداد للجلسات والولائم والحديث عن الحسابات في حال دعم هذا المرشّح أو ذلك. لكن النتيجة في الغالب، بالنسبة له أو غيره، تصبّ في مصلحة مرشّح العشيرة قبل غيره. ولا يقتصر دور العشيرة على التأثير في الانتقائيّة الانتخابيّة في الريف فحسب، بل في المدن أيضاً، ومن ضمنها العاصمة بغداد، بعدما أصبح المعيار العشائري جزءاً من ثقافتها في ظلّ انحسار كبير لملامح الدولة المدنيّة[1].

يبدو أن التجمعات العشائرية التي كثيراً ما كانت تقدم الدعاية والدعم الكبير للأحزاب السياسيّة ولمرشحيها طوال الدورات الانتخابيّة بعد العام 2003 قد ضعفت تدريجياً مع مرور الوقت، ففي حين كان الدعم العشائري مؤثراً في الأعوام 2005 و2010 و2014، نراه قد تراجع في دورة 2018 و2021، والواقع أن الأحزاب والكتل السياسيّة التي كانت تسعى لمغازلة العشيرة وجدت نفسها عاجزة عن استمالة شيوخ العشائر أو أبنائها ولا سيما في ظل الكراهية العامة للطبقة السياسيّة التي تخشى العشائر أن يتم النظر إليها على انها منخرطة بشكل علني مع الأحزاب، خصوصاً عشائر الوسط والجنوب التي شهدت احتجاجات قوية

(1) عدنان أبو زيد، المرشّح للانتخابات في العراق مرتهن بـ«الولاء» السياسي و«الانتماء» العشائري https://www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals/201402//clans-major-role-iraq-politics-elections.html#ixzz7pvXNA0Hk

ضد الأحزاب والكتل السياسيّة. ولقد أشارت إلى هذه الحقيقة الباحثة في معهد دراسات الشرق الأوسط (اليسون بارغيتير) بالقول لقد غابت التجمعات العشائرية بشكل ملحوظ في الانتخابات الأخيرة، وما عاد القادة السياسيون يتدافعون لزيارة بيوت الضيافة العشائرية على أمل كسب الدعم العشائري، لكن هذا لا يعني تضاؤل سلطة العشيرة، بل العكس من ذلك أتاحت التغيرات السياسيّة الاخيرة في العراق فرصة جيدة للعشائر للضغط من أجل ممارسة دور جديد يمكن أن يكون أكثر قوة. ووفقاً للكاتبة فإنّ العشائر من خلال تصوير نفسها سياسياً على أنها الممثلة الحقيقية للشعب تسعى إلى التخفيف من قبضة الأحزاب أو على الأقل إعادة صياغة العلاقة معهم من أجل التحول من مجرد قوة تعبئة تخدم مصالح الحزب لتصبح اكثر فاعلية وحزماً سياسياً لاسيما مع قانون الانتخابات الجديد الذي سمح بنظام التصويت الفردي[1].

وعلى ما يبدو أن الفترة التي سبقت انتخابات 2021 سعت خلالها العشيرة بالنأي بنفسها عن الأحزاب على الأقل علناً، بفعل ضغط الاحتجاجات لاسيما أن الكثير من العشائر قدَّمت الدعم للمتظاهرين ورفضت استخدام العنف معهم، بل إنها المدافعة عن حقوق الناس تجاه الأحزاب والنخب السياسيّة الفاسدة[2] التي بات يُنظر إليها على أنها السبب الرئيس في جميع الأزمات والمشكلات.

وفي تقرير حول دور العشائر في الانتخابات أشار إلى حدوث تحول في العمليّة التفاعلية بين الكتل السياسيّة والعشائر بشكل فتح المجال بصورة كبيرة أمام العشائر بأنّ تؤدي دوراً كبيراً في الميدان السياسي الرسمي لاسيما في المناطق التي يضعف فيها تواجد الأحزاب السياسيّة، إذْ يمكن أن تكون العشائر قوة تحشيد اجتماعية فعالة في الريف بل حتى على الصعيد المناطقي المحلي التي يملك فيها بعض شيوخ العشائر الكثير من النفوذ الاجتماعي، ووفقاً للتقرير فإنّ قانون الانتخابات الجديد (الذي طُبق عام 2021) قد فتح المجال لمزيد من المرشحين المستقلين، إذْ وصل عدد هؤلاء في انتخابات 2021 ما يقارب (789) مرشحاً، بزيادة واضحة عن الانتخابات السابقة في الدورتين (2014 و2018). وعلى الرغم من ان قسماً كبيراً من هؤلاء المستقلين يمثلون خليطاً من جماعات من قادة فصائل مُسلّحة ونشطاء مجتمع

---

(1) موقع شفق نيوز الالكتروني، زواج المصلحة بين العشائر والأحزاب هل ينتهي إلى الطلاق، المصدر السابق.

(2) اليسون باركيتر، العشائر والأحزاب السياسيّة والانتخابات العراقيّة: ديناميكية متحولة نقلًا عن: موقع تابناك، news/ar/tabnak.ir، تاريخ الدخول للموقع 2022/7/6.

مدني، ولكن اللافت أن بينهم عناصر عشائرية وشيوخ عشائر. وفي استطلاع أجراه مركز البيان عام 2021 أكّد إن 83 % من الذين أُستطلعت اراءهم يفضلون التصويت لمرشح مستقل لا ينتمي إلى اي حزب سياسي. وقد خلص التقرير إلى تراخي قبضة الأحزاب السياسيّة[1]، وبروز دور العشائر التي تحاول أن تثبت وجودها وقدرتها على قيادة البلد في ظل فشل الأحزاب في تحقيق متطلبات الاستقرار والتقدم طوال عقدين من الزمان.

إن الشخصية العراقيّة تتأثر كثيراً بالرواسب، فلقد أظهر تأريخ الحركات السياسيّة والاجتماعيّة في العراق امكانية نقل الولاءات القوقعية القديمة إلى الحركات السياسيّة والاجتماعيّة والثقافية، إذْ إن العراقيين يتوزعون في انتماءاتهم توزيعاً يتأثر بالرواسب العالقة في وجدانهم، حتى وصل الأمر بهم إلى نقل هذه الولاءات إلى الحركات والممارسات الجديدة، ولهذا تداخلت العشائرية مع الديمقراطيّة في وجدان الشخصية العراقيّة بفعل تغلغل مفاهيم الثقافة البدوية والريفية وتأثيرهما في الفعل الاجتماعي للشخصية العراقيّة.

من المفارقات الغريبة بروز العشائرية بقوة لدى المثقفين عند احتدام التنافس على المواقع الإدارية والسلطوية وغيرها، فكثيراً ما يلجأون إلى عناصر المفاضلة القبلية والعشائرية[2]، وليس إلى عناصر الكفاءة والمؤهلات الشخصية أو إلى الممارسة الديمقراطيّة لتكون الفيصل في هذا المجال.

وبات كثير من العراقيين تحت عباءة القبيلة ومنهم المثقفين والمتعلمين من سكان المدن والنخب الأكاديمية، مما عرّض قسماً كبيراً منهم لحالات ظلم أو ابتزاز أو ترويع، من دون أن يتمكن القضاء من حماية حياة وممتلكات وكرامة الضحايا. وتطور الأمر كثيراً خلال السنوات الماضية، ليصبح الركون إلى العشيرة لحلّ المشاكل شاملاً للطبقات المثقفة؛ إذْ إن سطوة العشائر وتأثيرها تدفعانها إلى الاحتماء بها كونها توفر الحماية بشكل عملي وسريع لها[3].

وعلى سبيل المثال واجه أطباء العراق قيام العشائر بفرض قوانينها عليهم من خلال فرض

(1) موقع (war on the Rocks)، العشائر ودورها المؤثر في التحشيد الانتخابي لكتل سياسية، ترجمة حامد أحمد، نقلاً عن موقع صوت العراق الالكتروني، sotaliraq.com، تاريخ الدخول إلى الموقع، 2022/7/9.

(2) قيس النوري، المصدر السابق، ص 70.

(3) محمود جبار، عراقيون يرتدّون إلى حضن القبيلة
https://www.alaraby.co.uk/society/عراقيون-يرتدّون-إلى-حضن-القبيلة

«الدية» في حال فشل عملية جراحية أو عدم نجاحها، وسُجّلت حالات كثيرة جداً كالتي حدثت في العام 2011 صعوداً؛ فقد جلبت المهنة الإنسانيّة للأخصائيين في المستشفيات الحكومية والأهلية الكثير من المتاعب لهم، اضطرتهم إلى ترك وظيفتهم. فيحصل أن يعتزل الطبيب بسبب مضايقات وتهديدات من قبل أفراد عشيرة أحد المرضى الذين يُجبرونه على دفع الملايين، حتى لو لم يكن مرتكباً لأي خطأ. حتى أُرغم الآلاف منهم إلى الهجرة خارج العراق، بسبب ما يعانونه من تهديدات عشائرية[1].

وهذا ما يفسر لنا مدى تأثير الرواسب في الفعل الإنساني للشخصية العراقيّة على اختلاف مشاربها مع بعض الاستثناءات القليلة التي تحتكم إلى العقل والمنطق والقانون في المواقف الخلافية، لذلك يمكن القول إن البنية المذهبية والعشائرية مازالت تحكم العلاقات الاجتماعيّة في العراق الراهن، وهذا الواقع يتقاطع مع الممارسة الديمقراطيّة التي ستتعرض للتشويه وللتأويل الذي يستمد مرجعياته الفكرية من العشيرة والمعتقد الديني والانتماء المناطقي.

إن عدداً من الدول قد تكون ديمقراطية اليوم لكن تاريخ مؤسساتها يكشف مدى هزال وهشاشة الترتيبات الديمقراطيّة التي تتبناها[2]، وقد لا نجافي الحقيقة إن قلنا إنّ الديمقراطيّة في العراق الراهن وُظّفت لخدمة العشيرة، وإنّ مظاهر العشائرية مازالت هي العنوان الأبرز في الكثير من المؤسسات والدوائر الحكومية في العراق.

إن ايجابيات الممارسة الديمقراطيّة كثيرة ومتنوعة لكن بعض سلبياتها مؤثرة جداً في استقرار بعض البلدان مثل العراق، إذْ إن الديمقراطيّة ضمنياً تقود إلى احتدام المنافسة على السُّلطة السياسيّة، وفي ظل النظم الديمقراطيّة هناك فرص لجميع القوى السياسيّة والاجتماعيّة للوصول إلى السُّلطة، وهذه الفرص ربما تؤدي على المدى البعيد إلى حصول صراعات ونزاعات كثيرة بسبب عدم تبني آليات عملية ومحددة للممارسة الديمقراطيّة، وهذا هو الواقع الذي يعاني منه العراق اليوم، وقد لا يكون هذا الواقع غريباً عن الطبيعة البشرية، إذْ إن الكثير من الانظمة الديمقراطيّة في العالم قد شهدت أعمال شغب ومظاهرات بلغت ضعف العدد في الانظمة السلطوية، وهذا يعني ان

---

(1) أطباء العراق أسرى نفوذ وبطش العشائر https://www.dw.com/ar/أطباء-العراق-أسرى-نفوذ-وبطش-العشائر/a-16038660

(2) ديفيد هيلد، نماذج الديموقراطية، ترجمة فاضل جتكر، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2006، ص11.

النظم الديمقراطيّة هي ليست دائماً وأبداً نظم جيدة تصلح لكل بلد، ولكن هذا لا يعني تبني العشائرية والسلطوية بدلاً عن الديمقراطيّة لكن حقيقة الأمر هو أن النظم الديمقراطيّة لها سلبياتها، مثلاً ربّما تكون مظاهر الظلم الاجتماعي موجودة في جميع الانظمة السياسيّة في العالم، ديمقراطية كانت أم لم تكن كذلك، كما أن التحيزات لصالح النُّخب موجود في كل الأنظمة الديمقراطيّة وغير الديمقراطيّة، وبشكل عام لا يوجد مجتمع ديمقراطي تماماً ولا تسلطي تماماً هنالك ربما يوجد أنموذج معين يخلط بين الاثنين، وتبقى الاشكالية القائمة هي مهددات الديمقراطيّة، فما مهددات الديمقراطيّة في العراق الراهن؟.

ما يهدّد الديمقراطيّة في العراق هو التعصب والتطرف اللذان قد يدمران كل ما بُنِيَ، وربّما يقودان إلى اقصاء الآخرين والعودة إلى السلطوية، وهنالك امثلة على ذلك، إذْ إن زمبابوي وقرغيزستان حكومات منتخبة لكنها حكومات سلطوية، هنالك 47 بلداً ديمقراطياً من أصل 81 تعد ديمقراطيات عادلة، وتبقى الاشكالية في العراق أو في أي بلد آخر هي فقدان ثقة الناس بالديمقراطيّة، فواقع الحال يشير ان الكثير من الناس بدت تفقد ثقتها بالديمقراطيّة التي يمكن أن تحسّن حالهم وهذا نراه اليوم في بعض دول امريكا اللاتينية، ولهذا لا ينبغي أن تُترك الديمقراطيّة لحالها، بل يجب أن تكون للقوى الأخرى دورها المؤثر في هذا المجال لاسيما العشيرة والمجتمع المدني، كما ينبغي أن تكون الهياكل النيابية والهيئات القضائية فاعلة مع ضرورة انشاء لجان للخدمة العامة التي يمكن أن تنصف الإنسان في ظل النظم الشمولية وفي السلطوية والديمقراطيّة أيضاً.

رابعاً: مجالس الإسناد العشائرية

كانت مجالس الإسناد العشائرية التي تشكلت في مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2008 في عهد رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، واحدة من أبرز القضايا الخلافية بين الشركاء السياسيين، فمن المعلوم ان مثل هذه المجالس تنطوي على أبعاد سياسيّة وأمنية واقتصادية، وبالتالي فإنّ تشكيلها يفترض أن يخضع للتوافقات بين شركاء العمليّة السياسيّة قبل كل شيء، وذلك لأنّ العراق تبنّى الديمقراطيّة التّوافقيّة بوصفها المعيار الذي يحكم العلاقة بين الكيانات السياسيّة على اختلاف مسمياتها (قومية، مذهبية، أقليات عرقية ودينية)، وبطبيعة الحال فإنّ الانفراد ببعض القرارات الأمنيّة والسياسيّة المهمّة قد يُربك مسيرة التنظيم المجتمعي أو

على الأقل يُربك الوضع السياسي، ولهذا صدرت العديد من ردود الأفعال المتباينة في حدتها وخطابها تجاه تشكيل مجالس الإسناد العشائرية هذه.

فمن وجهة نظر الكرد أن تشكيل هذه المجالس مخالف للدستور، كونه يمثّل محاولة لإعادة تشكيل المليشيات المُسلّحة ولكن بثوب جديد، بل عدّوها محاولة لإحياء مليشيات مُسلّحة شكلها النظام السابق تحت اسم (فرسان صلاح الدين)، وعلى الرغم من وجود قوات البيشمركة التابعة للحزب الحاكم في أربيل إلا أن مخاوف الكرد قد يتجاوز الخطاب المعلن، فالقضية ليست آنية على ما يبدو فلربّما كانت المخاوف مرتبطة بمستقبل المواجهة بين الكرد ومعارضيهم بشأن قضية كركوك، وهذا ما أكّدته الأحداث اللاحقة بعد سنوات وفي حكم السيد العبادي الذي تعامل بحكمة مع دعوات الاستفتاء للانفصال عن العراق واحتلال مدينة كركوك من قبل الكرد، وعلى ما يبدو أن خشية الكرد كانت واقعية إلى حد كبير على الأقل في هذا المجال لاسيما أن السيد المالكي كان على خلاف مع قادتهم، خصوصاً في قضية النفط والاستحقاقات المالية للإقليم، ولهذا فإنّ ردود الفعل غير الإيجابية تجاه تشكيل هذه المجالس تبدو طبيعية إذْ ما أخذنا بالحسبان تاريخ الخلافات بين الاقليم والحكومة المركزية في عهد النظام السابق وبعده.

لقد أكّدت قوى التحالف الكردستاني في بيان مشترك رفضها المطلق لتشكيل مجالس الإسناد في كردستان والمناطق المتنازع عليها، وأعربت عن موقفها الرسمي المعارض لمحاولة إحياء ما يُطلق عليه تشكيلات (الجحوش)[1] السابقة بنمط مغاير، وتعهّد البيان بالتصدي لتشكيل هذه المجاميع المُسلّحة على مستوى العراق عموماً والمناطق المتنازع عليها خصوصاً تحت أي ذريعة أو مسوغ كان، وطالب البيان (بعدم السماح لأي مواطن أو رئيس عشيرة أو أسرة في المناطق المتنازع عليها بالانخراط بشكل مباشر أو غير مباشر في خيانة من هذا الطراز)[2]، ومن لغة هذا البيان يتضح حجم الخشية من تشكيل هذه المجالس لدى القيادات السياسيّة الكرديّة ولاسيما في المناطق المتنازع عليها في كركوك والموصل، وواقع الحال أن هذه الخشية تتمحور حول المادة 140، فقد يكون الهدف من تشكيل مجالس الإسناد هناك هو تقليل النفوذ الكردي فيها مع الاخذ بالحسبان ضعف الولاء القومي الكردي المعروف

(1) الجحوش: هي قوات من العشائر الكردية قام بتشكيلها النظام السابق في إقليم كردستان.

(2) هيوا عزيز، القيادة الكردية: سنتصدى لمخطط تشكيل مجالس الاسناد المريب..، موقع الأخبار الالكتروني في2008/11/11، akhbaar.org..

تاريخياً عند بعض العشائر الكرديّة المتاخمة جغرافياً للمناطق العربية، ولقد سبق للنظام السابق تجنيد عدد من رؤساء العشائر الكرديّة تحت مسمى (مستشاري الافواج الخفيفة)، وكان لهؤلاء دورهم المؤثر في عرقلة العمل العسكري الكردي في أكثر من مرة، كما ان هناك نقطة مهمة وجديرة بالاهتمام وهي ان القيم العشائرية السائدة في إقليم كردستان ما زال لها صدى في المجتمع الكردستاني، وأن كسب ود رئيس العشيرة يعني الحصول على الكثير من الاصوات الانتخابيّة، وعندما يصر المالكي على تشكيل تلك المجالس فإنّه يدرك جيداً الثقل الانتخابي الذي يتمتع به رؤساء العشائر الكرديّة[1]، لذلك اتسّم خطاب القيادات الكرديّة بالتهديد ولتخوين في محاولة لقطع الطريق على أيّة خطوة باتجاه تأييد مجالس الإسناد العشائري والانتماء إليها.

على صعيد آخر طلب مجلس رئاسة الجمهورية رسمياً من رئيس الوزراء نوري المالكي وقف تشكيل مجالس الإسناد العشائري، وذكر بيان صدر في 2008 إن أياً من المؤسسات التنفيذية أو مجالس المحافظات لم تطلع على المرامي الحقيقية أو السياسات العمليّة أو البناءات القانونية والإدارية لهذه المجالس، وأكّد أنها لا تشبه مبادرة العشائر التي انطلقت من الأنبار وأسّست للصحوات فكانت عملاً مهماً في استعادة الأمن وتحسنه[2].

وفي هذا الصدد يُذكر أنّ (مجالس الصحوات) أُسست أواخر 2006 فتضاعف النفوذ القبلي بعدها، خاصة إنها كانت تتبع كل عشيرة، وتمتّعت بنفوذٍ واسع في كل مدينة انتمت إليها. وتعاونت الإدارة الأميركية معها ومع القوات التابعة لها في تنفيذ مهامٍ أمنية. لاحقًاً لعبت قوات الصحوات دورًا بالغ الأهميّة في دحر تنظيم القاعدة، ونجحت في حشد قرابة 80 ألف مقاتل. وخلال زيارته إلى العراق عام 2007، التقى الرئيس الأميركي جورج بوش بعبد الستار الريشاوي الشهير بأبي ريشة، قائد عشائري بارز والأكثر فاعلية في صحوات الأنبار، (أُغتيل في أيلول/سبتمبر من العام نفسه)[3].

على ما يبدو أنّ مجالس الإسناد العشائري هي امتداد لمجالس الصحوة التي تشكلت

(1) للمزيد ينظر، شيرزاد شيخاني، مجالس الإسناد في العراق لعبة انتخابية، موقع ايلاف الالكتروني في 2008/12/15، https://elaph.com:.

(2) للمزيد ينظر، الموقع الالكتروني الرأي، مجلس الرئاسة العراقي يطالب المالكي بوقف تشكيل مجالس الاسناد، في 2008/11/23، https://alrai.com.

(3) أحمد متاريك، المصدر السابق.

من قبل الحكومة العراقيّة ولاسيما في المناطق الغربية التي كثيراً ما كانت تشهد عمليات عسكرية ضد القوات الحكومية، ووفقاً لبعض التقارير الاخبارية فإنّ هناك 80 زعيم وشيخ عشيرة انضموا إلى مجالس الإسناد التي تأسّست في الأنبار لأول مرة بعد عام 2005، ومن المعروف ان أغلب عناصر الصحوات كانت تحارب القوات الحكومية ولكنها غيّرت مسار عملها باتجاه التعاون مع الحكومة العراقيّة وكان لها دور كبير وفاعل في استتباب الأمن في المناطق التي تشكلت فيها، ولهذا فإنّ نجاح تجربة مجالس الصحوات دفع الحكومة العراقيّة إلى تأسيس مجالس الإسناد العشائري في المناطق الأخرى، وعلى الرغم من المعارضة الشديدة التي اعترضت فكرة تأسيس هذه المجالس من قبل الأكراد ومن قبل أغلب الكتل السياسيّة، إلا أن هذا الأمر لم يواجه بردود فعل سلبية من قبل الحكومات المحلية في المحافظات الغربية، فلقد أكّد السيد حميد الهايس رئيس مجلس انقاذ الأنبار في حديث لإذاعة العراق الحر بتاريخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 دعمه لمشروع مجالس الإسناد العشائري بالقول إن هذا المشروع صحيح وجيّد كونه يخدم أبناء عشائر العراق.

في المقابل فقد عارضت الحكومات المحلية في محافظات واسط وميسان وذي قار بشكل مباشر تأسيس مجالس الإسناد العشائري خوفاً من استغلالها من قبل رئيس الحكومة لأغراض انتخابية، كما قد تم رفض المبادرة من قبل عشر محافظات بكتاب رسمي موجّه إلى مجلس النواب في 6 أيلول/سبتمبر/2008، لكن هذا لا ينفي تباين ردود الأفعال في بعض المحافظات بحسب قرب أو بعد الكتل السياسيّة الممثلة في مجالس المحافظات من رئيس الحكومة آنذاك.

أعلن المجلس الأعلى الإسلامي رفضه للمشروع وعدّه مخالفة لأحكام الدستور العراقي، مشيراً إلى أن تشكيلها سيثير فتنة كبيرة وانقسام خطير بين عشائر العراق خصوصاً الفراتية والجنوبية منها، ويخشى المجلس الأعلى أن يفقد هيمنته على مقاعد مجالس المحافظات مما يمهّد لخسارة مماثلة على مجلس النواب. وقال بيان للمجلس «إذا كانت هي سياسة الدولة فنحن وغيرنا جزء من هذه الدولة ويجب ان يكون لنا رأي في ذلك، أما إذا كانت هي سياسة حزب ويُراد للدولة أن تكون حمّالة هذا المشروع وغطاءً له، فهنا نقطة الاختلاف»، لكن بيان المجلس الاعلى أشار أيضاً إلى أن أي مسعى مشروع للنهوض بالعشائر والاهتمام بشؤونها يجب أن ينسجم مع الدين والقانون لا أن يكون خارج الصياغات القانونية والدستوريّة، وأن

يكون فوق الأحزاب والتيارات السياسيّة وأن يعبّر عن سياسة للدولة، وفي مقدمتها الحكومات المحلية بصرفِ النظر عن ميولها وانتماءاتها السياسيّة[1].

أما بالنسبة لموقف التيار الصدري من مجالس الإسناد العشائري فهو لا يختلف كثيراً عن المواقف السابقة لاسيّما إن الخلافات كانت قائمة منذ البداية بين رئيس الوزراء العراقي الاسبق، لهذا فإنّ رفض تشكيل هذه المجالس كان هو العنوان الابرز لموقف التيار.

من جانبه يعتقد المالكي أن هذه المجالس لا تلغي دور الأحزاب رغم ارتباطها بالدولة، وربما كان قصده من ذلك هو سحب البساط من تحت الأحزاب التي حاولت أدلجة العشائر، إذْ يقول «نريد أن تكون مؤسساتنا الحكومية واجهزتنا الأمنيّة وقواتنا المُسلّحة وعشائرنا ضمن إطار الدولة ولا تعمل تحت أمرة أي حزب أو جهة معيّنة»، وعلى الرغم من تأكيد السيد المالكي الغاء مجالس الإسناد التي تثبت ولاءها لأي حزب إلا إن ذلك لم يمنع القول إن هذه المجالس ستكون واجهة للحزب الحاكم الذي يقوده رئيس الوزراء.

لم يستمر وضع التخادم بين العشائر وحكومة السيد المالكي، ففي 2014، أعلنت قبيلة آلبو فهد، كبرى عشائر الأنبار، معارضتها لحكومة المالكي الثانية، بسبب ما اعتبرته اقصاء حكومته لأهالي المحافظة، تطورت تلك الخلافات إلى مواجهات مُسلّحة بين الجيش وميليشيات محسوبة على العشائر. استمر هذا الصراع حتى رحيل المالكي ومجيء رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، ففي أيار/مايو 2015، دعا الأخير العشائر السُّنيّة للثورة ضد داعش، وأمر بتوزيع كميات من السلاح عليها لمعاونتها في أداء تلك المهمّة، وطالبت الولايات المتحدة بتسليح العشائر العراقيّة لمواجهة داعش، لتُضاف العشائر إلى القوات العراقيّة والفصائل المنضوية مع الحشد الشعبي في الحرب على التنظيم المتطرف تحت مسمى (الحشد العشائري)[2]

كما قرر العبادي في 17 كانون الثاني/يناير 2015 ايقاف رواتب مجالس الإسناد العشائرية التي شكّلها المالكي، وقال مصدر مقرّب الأول إن العبادي قرر حل مجالس الإسناد في المحافظات الجنوبية والوسطى لعدم الحاجة إليها في حفظ الملف الأمني، وبسبب الأزمة

(1) صباح جاسم، مجالس الإسناد في العراق ما بين المصالح الحزبية والمصلحة الوطنية شبكة النبأ المعلوماتية، شبكة النبأ المعلوماتية، الخميس 16 تشرين الأول 2008 (https://annabaa.org)

(2) أحمد متاريك، المصدر السابق.

المالية التي يعاني منها العراق[1]، ويبدو ان الكلفة المالية للحرب على داعش التي اقترنت بانخفاض اسعار النفط كان لها دور كبير في اتخاذ هذا القرار.

من الواضح أن مجالس الإسناد العشائري تؤدي بشكل أو بآخر إلى إحياء العشائرية وتكريسها في العراق الجديد، الأمر الذي يحمل معه بعض المخاطر والأضرار المجتمعية لعلّ أبرزها خلق شرائح إضافية من البيروقراطية في الدولة العراقيّة بفعل وجود تشكيلات جديدة تصبح مع مرور الوقت عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة من رواتب وتخصيص أبنية وحماية[2]، فلقد وصل عدد مجالس الإسناد عام 2010 إلى ما يقارب 242 مجلس، ضمّت 6480 شيخاً[3]، وبكل تأكيد فإنّ التخصيصات المالية لهذا العدد كانت كبيرة على بلد ريعي يعاني الأزمات الاقتصاديّة مع تخبط وعدم وضوح السياسة المالية للحكومة العراقيّة آنذاك.

مجتمعياً يبدو أن موقف أغلب افراد المجتمع العراقي بشأن تشكيل مجالس الإسناد العشائرية هو عدم الرضا، وقد تمظهر الرفض الاجتماعي لهذه المجالس بعدد من الاحتجاجات والمظاهرات التي طالبت بإلغائها في أكثر من محافظة في جنوب العراق ووسطه، والأمر اللافت للنظر هو أن البعض من شيوخ العشائر تحفظ على هذا المشروع ووصل الأمر برفض بعضهم الانخراط في هذه المجالس خوفاً من اهتزاز منزلتهم ومكانتهم الاجتماعيّة بين الناس، وهذا الأمر ليس غريباً على الكثير من شيوخ العشائر العراقيّة التي لديها إرث اجتماعي يمنعها من المساومة على بعض الثوابت، أو على الأقل يمنعها من التنازل عن كبريائها أمام مغريات مادية، ولكن هذا لا يمنع انخراط بعض شيوخ العشائر من أصحاب النفوذ والمكانة الاجتماعيّة في مجالس الإسناد العشائري، ولكن الأمر المؤكد هو أن تشكيلها كان فرصة لبعض الشيوخ لتوسيع نطاق علاقاتهم خارج بيئتهم المكانية بل حتى خارج بيئتهم الاجتماعيّة والثقافية، الأمر الذي مكّن عدد غير قليل من هؤلاء من ولوج المجال السياسي والوظيفي.

قد تكون مبررات الرفض الاجتماعي لمجالس الإسناد العشائري متنوعة وكثيرة، بعضها مقنعة والبعض الآخر لم تكن كذلك، ولكن الأمر المؤكد أن الناس كانت تنظر إلى هذه

(1) الموقع الالكتروني http://aliraqnews.com، في 17 يناير 2015-11:22.

(2) عبد الخالق حسين، العشائر والدولة، لحوار المتمدن-العدد: 6313 في 2019، الموقع الالكتروني https://www.ahewar.org

(3) قحطان حسين طاهر، دور العشيرة في تشكيل الدولة العراقيّة الحديثة، مركز المستقبل للدراسات والبحوث في 2015/12/24، كذلك الموقع الكتروني alhadathcener.net

المجالس بوصفها حلقة زائدة لا تقدم الشيء الكثير للمجتمع، وربما كان العامل الاقتصادي أحد أهم العوامل المؤثرة في هذا الصدد، فقد ينظر الكثير من الناس أن هذا الأمر يمثل هدراً للموارد المالية التي يمكن أن تستثمر في مجالات حياتية مهمة ولاسيما قطاع الخدمات الذي ظل يعاني من الفساد ومن نقص التخصيصات المالية، على صعيد آخر فقد خلقت هذه المجالس نوعاً من التنافس والصراع الخفي بل حتى الظاهر أحياناً بين بعض العشائر لتسلّق السلم الاجتماعي او للوصول إلى مواقع صنع القرار، وهذا الأمر له علاقة بالطبيعة البشرية التي كثيراً ما تطمح لتوكيد ذاتها وليس بالشخصية العراقيّة أو العشائرية، ووفقاً لهذا التصور فإنّ الغاية التي تشكلت من أجلها مجالس الإسناد العشائري سوف تكون عديمة الجدوى إن لم تكن ذات مخاطر وأضرار كثيرة على أكثر من صعيد.

قد تكون أحد أخطر النتائج المترتبة على تشكيل مجالس الإسناد العشائري هي الانقسامات بين الشركاء السياسيين، وهذه الانقسامات ليست وليدة وقت تشكيل هذه المجالس بل هي موجودة في الأساس منذ تأسيس مجلس الحكم في العراق بعد العام 2003، فمن الواضح أن العنصر الأساس لإعادة بناء اي مجتمع هو الثقة، وعلى ما يبدو أن اختلال عناصر الثقة بين أصحاب القرار في المجتمع العراقي كان له دور كبير في زعزعة استقرار المجتمع وأمنه، لأجل ذلك كله يمكن القول إن مجالس الإسناد العشائري لم تكن تجربة ناجحة على أكثر من صعيد رغم نجاحها الظاهري في تعزيز سلطة الدولة والحكومة العراقيّة، لكنها تبقى تجربة مختلفة عن الصحوات التي كانت ظروف تشكيلها مختلفة تماماً مكانياً وأمنياً وسياسياً بل وحتى اقتصادياً.

خامساً: مأسسة التحكيم العشائري: إضعاف لدولة المؤسّسات أم رديف لها؟

لقد أشارت الكثير من الأدبيات السوسيولوجية إلى العلاقة الجدلية بين العشيرة والدولة، فالأولى مجتمع صغير يحتفظ بوحدته وتجانسه وعدم قبوله للانقسام[1]، ويستمد قوته من وحدة الأجزاء المكوّنة له، في المقابل فإنّ الدولة جهاز سياسي وقانوني يستمد قوته من تعاقد الأفراد مع هذا الجهاز على وفق شرائط وترتيبات معينة، وانطلاقاً من هذا التصور فإنّ ما يحكم علاقة العشيرة بأبنائها هو العصبية القبلية، بينما تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم

(1) محمد أحمد غنيم، الضبط الاجتماعي والقانون العرفي: دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية، ط1، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2009، ص47.

وبين الدولة طبقاً لمجموعة من القواعد القانونية المدوّنة، وربما كانت هذه النقطة مصدر الجدل والخلاف بين العشائرية والمدنية، بين القانون العرفي والقانون الوضعي، بين العصبية القبلية وبين العقد الاجتماعي.

عراقياً يبدو أن جذور الخلاف والصراع بين العشيرة والدولة تمتد إلى البدايات الأولى لتأسيس الدولة العراقيّة، فالنزاعات العشائرية فيه مازالت مستمرة بفعل تراخي الدولة وانشغالها بالصراعات السياسيّة واحياناً بالتحديات الأمنيّة أو الأزمات الاقتصاديّة، كما أن التحكيم العشائري مازال يوازي قوانين الدولة ويفرض عليها أحياناً الانصياع لتوجهاته وأحكامه، ويبدو أن الوضع في العالم العربي لا يختلف كثيراً بحسب منظور الوردي الذي يعتقد (أن البلدان العربية متشابهة تقريباً من هذه الناحية، فإذا كانت سلطة الحكومة المركزية فيها قوية ضعفت العصبية القبلية، وإذا ضعفت سلطة الحكومة ازدادت قوة العصبية)[1]، وعلى ما يبدو ان هذه الصورة مازالت قائمة في العراق بعد عام 2003.

مع ذلك لا يُحسن بنا الحكم على العصبوية العشائرية في ضوء معطياتها الظرفية، كما لا يمكننا استشراف مستقبلها إنْ لم نعلم اصولها وجذورها، إذْ إن العصبوية نمط حياة اجتماعي تفرضه الظروف التاريخية التي تعيشها الجماعات، فلقد رافقت هذه العصبية التاريخ العراقي في جميع عصوره، بل إنها كانت قوة فاعلة حتى في الدولة الإسلامية في جميع مراحلها، ولا يستطيع التاريخ أن يجد لنا تفسيراً لامتداد العصبية من حيث الزمان والمكان إلا أنها أقوى أثراً في النفوس من غيرها من العقائد[2]، وعلى الرغم من تنوع صور العصبية إلا أن معطيات الواقع والتجربة الإنسانيّة في العراق الراهن أكّدت لنا أن العصبية القبلية هي الأكثر تأثيراً في الشخصية العراقيّة وخصوصاً الشخصية الريفية التي ما زالت ترى جميع الأمور من منظور قيم الغلبة أو التغالب.

من الواضح أن مجتمعاً منظماً بطريقة جماعية في جماعات عشائرية يمكن إدارته بسهولة لكنه أيضاً أقوى من أن يحطمه أو يعيد تشكيله تدخل الدولة، وهذه الأخيرة كانت في أغلب الأحوال ضعيفة لأسباب مالية وادارية، أو لأسباب تتعلق بالشكل المرغوب فيه لعلاقات الدولة/ المجتمع، ونتيجة لذلك كانت للروابط المجتمعية التقليدية بين الشيخ والعشيرة ضمانة

(1) المصدر نفسه، ص 124.

(2) سليم علي الوردي، المصدر السابق، ص ص95-97.

أفضل للحرية الشخصية عما هي بين الفرد والدولة التي ربما يصونها المجتمع المدني بصورة نظرية وضعيفة[1]. ولهذا نجد أن الرواسب القبلية ماتزال تطفو على السطح بدرجات متفاوتة ومتباينة من الوضوح والقوة في مجتمع المدينة في العراق، حيث المتحضرون الجدد الذين غالباً ما ينكرون هذه الرواسب في سلوكهم فإنّ كثيراً منهم يتأثر بها ويمارسها كعادات لاشعورية، والغالب أن أكثر الناس يرتاحون لها ويتضايقون عندما يُطلب منهم تركها، لهذا فهي تقاوم التغير عقوداً طويلة رغم كثافة التوعية[2]، هذه الحقيقة ربما توضح أسباب صمود العرف العشائري، بل وقدرته على أن يكون القانون الموازي للدولة رغم غيابه في فترات معينة بفعل قوة الدولة أو بفعل سياستها التسلطية.

لقد أكّد التاريخ لنا اكثر من مرة تماسك العشيرة مقابل هشاشة المدينة، ربما يعود ذلك إلى أن العشيرة مؤسسة اجتماعية عريقة يمتد عمرها إلى الآف السنين على عكس المدينة التي تنشأ وتنتعش في كنف الحقبة الحضارية المعينة وتتقوض مع زوالها[3].

لهذا غالباً ما يلجأ الناس إلى عشائرهم من أجل إيجاد البديل الذي يعوّض الفراغ الأمني الذي يحدث في المجتمع، ويلجأ الأفراد المصطفّون عشائرياً سواء داخل الريف أو المدينة إلى حلّ الكثير من مشاكلهم وخلافاتهم عبر القانون غير الرسمي (العشائري)، والغريب ان الحكومات العراقيّة منذ عام 2003 والى يومنا هذا تعلم ان القوانين غير كافية لحل الخلافات بين الناس، إذْ لابد أن تستكمل بالتحكيم العشائري الذي يمنح ضمانات نسبية بمعالجة المشكلات والخلافات بين الناس. الأمر الذي أدى إلى ترييف المدينة وبروز العشائرية كقوة بديلة عن الدولة والقانون في حماية ممتلكات الناس وأرواحهم[4]، وللأسف ففي مرات عديدة خلال العقدين الأخيرين أكّدت الدولة عجزها عن حماية المواطن مقابل الحماية التي توفّرها العشيرة له ولاسيما بعد العام 2006 الذي شهد غياب الدولة وعجزها عن ضبط الأمن في كثير من مناطق العراق ولاسيما العاصمة بغداد.

من الحقائق المؤلمة أن الشخصية العراقيّة لم تتحرر كثيراً من رواسب النزعات القرابية التي تنبع من الخلفيات القبلية بما في ذلك النسب والانتماء العشائري، ومع أن هذه النزعات

(1) توبي دوج، اختراع العراق، ترجمة عادل العامل، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2009، ص 184-185.

(2) قيس النوري، المصدر السابق، ص 94.

(3) ينظر: سليم علي الوردي، المصدر السابق، ص 57.

(4) علي انعيمة رسن الحيدري، المصدر السابق، ص 126.

قد لا تظهر في العلن إلا أننا نعجز عن كشفها في بعض الميول العفوية التي قد تختلط بأمور لا تعبّر عن القبلية بصراحة ووضوح، إذْ إن ظواهر مثل الواسطة والمحسوبية والتكتلات كثيراً ما تعبر عن نفسها في ممارسات تختلط بالانحياز المحلي والفئوي مما يخفي طبيعتها العشائرية[1].

وبعد مرحلة من التجاذب الشديد بين العشيرة والدولة الجديدة سارت العلاقة بينهما على طريق التطبيع بعد أن تيقنت الدولة أن الخطر الذي يتهددها لم يعد يأتِ من العشائر بل من المعارضة السياسيّة في المدن[2]، ولهذا سارعت إلى كسب ود العشيرة واستقطابها بل وإضفاء الصفة الرسمية على بعض نشاطاتها عبر إقرار مجموعة من القوانين والتشريعات التي مكّنت العشيرة من استعادة مكانتها وقوتها التي كانت تفقدها من حين إلى آخر.

تاريخياً كانت البداية مع نظام دعاوى العشائر الذي أصدره البريطانيون بعد احتلالهم العراق والذي منح شيوخ العشائر سلطات واسعة ولاسيما إصدار الأحكام التي تصدَّق من قبل (المتصرف) المحافظ، من اجل الحفاظ على الأمن ولكسب ولاء شيوخ العشائر، ولكن تطبيق هذا النظام يكون خارج حدود البلديات، وبعد تموز عام 1958 تم الغاء هذا القانون، وفي عام 1981 صدر القانون 43 الذي شدّد على معاقبة كل من احتكم إلى خارج منظومة القضاء الرسمي بالسجن لمدة لا تقل عن 20 عاماً، ثم صدر بعد ذلك قرار مجلس قيادة الثورة المنحل 24 لسنة 1997 الذي حدد عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة سنوات على كل من ادّعى بمطالبة عشائرية، ووفقاً لهذين القرارين لم يعد للتحكيم والقضاء العشائري دور يذكر.

لقد استعاد التحكيم العشائري حضوره الفعلي على الصعيد المجتمعي في الكثير من النزعات بعد عامـ2003 بسبب ضعف قوة الدولة وحداثة اجهزة انفاذ القانون، كذلك طول فترة التقاضي الرسمي التي قد تستغرق سنوات طويلة فضلاً عن عدم الالتزام بالسقف الزمني للدعاوى، والأهم من كل ذلك هو استمرار حضور الثقافة البدوية[3] وتمددها مكانياً إلى المدن الكبيرة في العراق.

(1) قيس النوري، المصدر السابق، ص 92.

(2) سليم علي الوردي، المصدر السابق، ص 70.

(3) عصام حاكم، مركز آدم ناقش ممارسة التحكيم العشائري وملاءمته لحقوق الإنسان، شبكة النبأ المعلوماتية، https//: m.annabaa.org:2018/3/4

وعلى الصعيد الرسمي تمّ مأسسة العشيرة عن طريق تأسيس مديرية شؤون العشائر في وزارة الداخلية بتاريخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2003 بقرار من وزير الداخلية آنذاك على أن يكون مقرها الرئيس في العاصمة بغداد، ولها فروع في المحافظات الأخرى، ثم تلى ذلك استحداث لجنة لشؤون العشائر في مجلس النواب وصولاً إلى مشروع التحكيم العشائري الذي أعلنت عنه وزارة العدل في 28 آذار/مارس 2018 والذي يسمح لمجموعة مختارة من شيوخ العشائر بالتدخل لحل النزاعات العشائرية والتحكيم في الخلافات التي تنشأ بين العشائر بعد أن استفحلت ظاهرة النزاعات العشائرية وتمددت مكانياً لتصل إلى العاصمة بغداد، وبحسب بيان وزارة العدل فإنّه قد جرى توقيع مذكرة تفاهم بين وزارتي الداخلية والعدل لاختيار 47 شيخ عشيرة يُطلق عليهم (العوارف) بهدف تحجيم النزاعات العشائرية وتحقيق متطلبات السلم المجتمعي في المحافظات العراقيّة.

لقد أكّد الدكتور حيدر الزاملي وزير العدل (2014-2018) أن التحكيم العشائري يساهم في تدعيم السلم المجتمعي وتعزيز سلطة القانون والدستور العراقي وليس بديلاً عنهما، مبيّناً أن الوزارة أبرمت مذكرة تفاهم مع وزارة الداخلية ولجنة شؤون العشائر في مجلس النواب ولجنة شؤون العشائر في مكتب رئيس الوزراء[1]، وعلى الرغم من الدعم والمساندة التي حظي بها هذا المشروع من قبل لجنة العشائر في مجلس النواب العراقي آنذاك ومن قبل الكثير من شيوخ العشائر إلا أنه تعرّض لانتقادات واعتراضات كثيرة من النخب المثقفة ومن رجال القانون ومن المنظمات غير الحكومية التي سارعت إلى المطالبة بإلغائه كونه يصادر سلطة القانون الرسمية أو على الاقل يتقاطع أو يتداخل مع عملها القضائي.

من المعلوم أن المبرّرات الحكومية لمشروع التحكيم العشائري لم تكن مقنعة لعامّة الناس فضلاً عن النخب المثقفة في العراق، ببساطة لأن الأمر دائماً له علاقة بنوايا الحكومة من مثل هذه المشاريع، فما تقوله الحكومة لا تجد له مصداقية لدى الناس بسبب اختلال الثقة بينها وبين المواطن، إذْ إن الوعود الحكومية كثيرة ولاسيما بعد العام 2003 ولكن لا تطبيق لها على أرض الواقع، ولهذا يعتقد الكثيرون أن مثل هذه المبادرات لها غايات انتخابية ولتحسين صورة الحكومة لدى شيوخ العشائر وأبنائها، ومهما يكن من أمر يبدو أننا بحاجة إلى تحليل دقيق وموضوعي لمشروع التحكيم العشائري في العراق.

(1) الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة العدل العراقيّة، في 2017/7/8، https://www.moj.gov.iq:

قبل كل شيء من حق الجميع السؤال، ما الأسباب التي دفعت الحكومة إلى اعتماد مشروع التحكيم العشائري؟ هل الأسباب سياسيّة أم أمنية أم اجتماعية أم هناك ظروف داخلية وخارجية ملحّة فرضت على الحكومة تبنّي مثل هذا المشروع؟ إذا سلمنا جدلاً بقبول المبررات والأسباب أعلاه فما هي المنطلقات والمبادئ والأسس التي يعتمدها التحكيم العشائري للفصل في النزعات والخلافات بين العشائر؟ كذلك ما مجالات التحكيم العشائري، هل سيتحدد ببعض النزاعات العشائرية أم انه سيتمدد إلى قضايا ونزاعات ومشكلات هي من اختصاص التحكيم القضائي حصراً؟ وأخيراً وليس آخراً، ما النتائج المستخلصة من اعتماد التحكيم العشائري في النزاعات التي جرت خلال الأعوام التي تلت هذا المشروع، وهل استطاع هذا التحكيم ايجاد الحلول للمشاكل والنزاعات المستعصية التي تمتد جذورها لعشرات السنين أم أنه أخفق مثلما أخفقت الحكومات السابقة على الأقل في الحد من الصراعات والنزاعات العشائرية؟

يبدو لي وللكثيرين من المواطنين في العراق أن رؤية الحكومات العراقيّة منذ 2003 والى يومنا هذا للملفات الداخلية والخارجية لم تكن رؤية ناضجة ولم تكن رؤية استراتيجيّة أو مستقبلية، بل كانت رؤية آنية مشبعة بالمصالح الضيقة لإصحاب القرار، رؤية متعجلة وانفعالية وغير مدروسة أحياناً عند ازدياد الضغوط الداخلية والخارجية، رؤية نتاج صراعات سياسيّة ومذهبية وقومية، لذلك فهي رؤية توافقية غير منتجة على أكثر من صعيد، رؤية تفتقد أحياناً الاقناع والمصداقية في المجال العام، رؤية تحاول البحث عن حلول للمشكلات والازمات في المكان غير المناسب، ولهذا يمكن القول إن مشروع التحكيم العشائري هو نتاج هذه الرؤية الحكومية، ولكن من جانب آخر علينا الإقرار بأنّ الحكومة العراقيّة تقف عاجزة عن إيجاد الحلول لبعض المشكلات والازمات الاجتماعيّة بما في ذلك النزاعات العشائرية، وهذا العجز ناجم عن تداخل المشكلات المجتمعية وتناسلها في ظل استمرار الصراعات السياسيّة والتحديات الأمنيّة، ولهذا تحاول الحكومة أحياناً البحث عن الحلول لمشكلاتها في قوى المجال العام وهذا الأمر ليس غريباً، بل هو الإجراء الصحيح التي تتبعه الدولة المعاصرة أو الدولة الحديثة بالمفهوم السياسي، ولكن المشكلة في العراق تكمن دائماً في عملية التوقيت وفي طبيعة الاختيارات التي يمكن أن تعمل بها المنظمات غير الحكومية أو المجتمع الأهلي، إذْ لا يمكن بأيّ حال من الأحوال العمل بالقانون الموازي أو بالقوانين التي تتعارض مع قوانين الدولة وتشريعاتها، وهذا الوصف ينطبق على التحكيم العشائري الذي غالباً ما يستمد أحكامه من العرف.

لقد ورد في الفقرة ثانياً من المادة 45 من دستور العراق (تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقيّة وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون وتعزز قيمها الإنسانيّة النبيلة، بما يساهم في تطوير المجتمع، وتمنع الاعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الانسان)، ووفقاً لهذه المادة ينبغي أن تكون مسيرة العشيرة منسجمة مع الدين والقانون في العراق، فضلاً عن توافقها مع القيم الإنسانيّة النبيلة، فهل كانت مسيرة العشيرة في العراق خلال عقدين من الزمان (2003-2020) منسجمة مع هذا التوجه؟ ثمّ ما مدى اسهام العشيرة في تطور المجتمع العراقي وتحقيق متطلبات النمو والتنمية فيه؟ والأهم من كل ذلك هل كانت الأعراف العشائرية خلال المدة التي سبق الإشارة إليها منسجمة مع مبادي الاعلان العالمي لحقوق الإنسان التي سبق أن صادق عليها العراق، أو على الأقل هل كانت منسجمة مع قضايا حقوق الإنسان التي أشار إليها دستور العراق لعام 2005؟

وعلى الرغم من أن قانون العشائر لا يرقى إلى تنظيم علاقات الناس في الوقت الحاضر إلا أن بعض هذه القوانين مازالت مؤثرة بطريقة إيجابية في تنظيم حياة أفراد العشيرة الداخلية وعلاقتهم مع البعض الآخر، مع الأخذ بالحسبان أن هذه الأحكام والقوانين العشائرية أو ما يطلق عيها (السناين)[1] يتم إعدادها من قبل شيوخ العشائر ورؤساء القبائل ومجموعة من أصحاب الرأي السديد في العشيرة وبعض الوجهاء بحيث يتفق الجميع على أن ما أقروه سوف يكون ضامناً للحقوق وحافظاً للدماء وتنطبق احكامه على الجميع وتكون ملزمة لهم[2]، ولكن على الرغم من أهميّة العرف أو التحكيم العشائري في تنظيم علاقات افراد المجتمعات المحلية إلا أن ذلك لا يعني نجاحه في الفصل بين النزاعات والخلافات القائمة على الصعيد الرسمي، صحيح أن التحكيم القضائي يعمل بروح القوانين وليس بصيغها الثابتة ولكن في النهاية يبقى القانون قواعد ثابتة لا يمكن تجاوزها، ولهذا فإنّ مأسسة التحكيم العشائري واضفاء الصفة الرسمية عليه يعني تجاهل حكم القانون.

لقد نجح التحكيم العشائري في حل الكثير من المشكلات والنزاعات في العراق الراهن ولكن هل كان هذا التحكيم منصفاً دائماً؟ وهل استمد هذا التحكيم الكثير من قراراته من الشريعة الإسلامية أو كان منسجماً مع روح القانون الرسمي في العراق؟ ما موقف التحكيم

(1) السنينة: مجموعة من الأحكام والقرارات التي لها مكان في القانون العرفي الذي يحكم حياة العشائر وأفرادها ويقبلون فيها من غير جدل لأنهم يدركون كفاءتها في تحقيق العدل والإنصاف.

(2) علي انعيمة رسن الحيدري، المصدر السابق، ص، 194-217.

العشائري في النزاعات التي تكون المرأة طرفاً فيه؟ وهل سيتجاوز التحكيم العشائري التعويضات المالية (الدية أو الفصل) الكبيرة التي باتت تتنافى مع المنطق الإنساني والأخلاقي وتتجاهل التوجيهات الدينيّة؟ بالنتيجة هل يستطيع التحكيم العشائري تجاوز الأعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الإنسان كما ورد في المادة 45 من دستور العراق؟

بعد كل هذا هل ثمّة ما يثير الشك والجدل بأنّ مأسسة التحكيم العشائري هو إضعاف لدولة المؤسسات ومصادرة دور القانون الرسمي في أرض عرفت القوانين قبل آلاف السنين؟.

سادساً: إشكالات التمرّد العشائري والسّلاح المُنفلت

إن الحكومة في نظر الكثير من أبناء العشائر مجرد سلطة تمارس أدوات الترهيب والعنف لاغتصاب حقوق الناس، وبالتالي فإنّ مثل هذه السُّلطة لا تمثّل إلا نفسها وأصحاب المصالح الشخصية والمنتفعين من وجودها، أو على الأقل أن مثل هذه السُّلطة لا تمثّل إلا سكان المدن لأن نطاقها المكاني لا يتعدى ذلك، وهذا التصور ليس جديداً على المنطق البدوي بل وحتى الريفي الذي طالما حكم العلاقة بين العشيرة والدولة في العالم العربي وفي العراق. ولهذا فإنّ هناك نوع من الصراع الخفي بين العشيرة والدولة بحكم الطبيعة البنيوية لكل منهما، وبحكم الوظائف الجديدة التي باتت تضطلع بها الدولة الحديثة (الدولة المدنية).

من الواضح أن النتيجة المتوقعة لمثل هذه العلاقة المتوترة بين العشيرة والدولة هي ظهور صور مختلفة من التمرد والعداء على أكثر من صعيد، ولقد انعكست مظاهره بشكل مباشر على أمن السكان في المدن العراقيّة، وللأسف فإنّ هذا المظهر استعاد سطوته من جديد ولكن بطرق أخرى بعد العام 2003 بفعل مجموعة من المتغيرات والعوامل كان في مقدمتها ضعف مؤسسات الدولة لاسيما سلطة الضبط القانوني أو تشتت ولاءاتها بين العشيرة والانتماء الديني والمذهبي والقومي والمناطقي.

على ما يبدو أن هذا الأمر لا يتحدد بالتصورات السابقة الذكر فقط، لأنّ له علاقة أيضاً بالطبقة السياسيّة التي حكمت العراق بعد العام 2003، إذْ إن البعض من هؤلاء ما زال يراهن على دور العشيرة في عملية صنع القرار في المجتمع، وهناك من يعلي من مكانة العشائر ودورها في الحياة السياسيّة العراقيّة على مرّ العصور، ويستشهد بما قامت به العشائر في ثورة العشرين، أو دورها في خلق الاتزان الاجتماعي في مواجهة الايديولوجيات المطلقة، كما

أن هناك قوى فاعلة في المجتمع تضفي على شيوخ العشائر مكانة اسمى من رجال السياسة لأنّ وضعهم الاجتماعي دائم ومستقر بحكم الطبيعة التي تتسم بها العشائر بوصفها نظم اجتماعية تؤطر سلوك الافراد المنتمين إليها[1].

ولقد أكّد هذه الحقيقة الدكتور علي الوردي بالقول: إن العراق وحتى عهد قريب لم يكن يخضع لحكومة واحدة بل لحكومات محلية عدة، تلك الحكومات التي تكونت حولها مشايخ القبائل الكبار، ولطالما اشتد النزاع والقتال بين تلك الحكومات المحلية والعشائر[2]، ومن الواضح أن النزاعات العشائرية في العراق مازالت مستمرة، ولقد ازدادت حدتها بفعل تراخي الأجهزة الأمنيّة، فضلاً عن انشغال الحكومة العراقيّة بالصراعات السياسيّة وأحياناً بالتحديات الأمنيّة أو بالأزمات الاقتصاديّة، مع الأخذ بالحسبان أن العراق قد شهد خلال العقدين الماضيين الكثير من مظاهر الفوضى التي دفعت باتجاه العودة إلى الولاءات القبلية والعشائرية التي ساهمت بإحياء العصبية القبلية وعودتها من جديد.

وفي دراسة صريحة قُدّمت في أيلول/سبتمبر 2016، فقد أوضحت أن العشائر تتقاتل أحياناً داخل المدن، مما يُربك الوضع الأمني ويودي بحياة الابرياء وإرعاب العوائل الأمنة. وتدفع الكثيرين للهجرة من الريف إلى المدينة، مما أدى لظهور العشوائيات في المدن التي أصبحت بؤرة للفساد والمشاكل الاجتماعيّة وغيّرت ملامح المدن وعطّلت مشاريع التنمية والبناء وألغت الكثير من تصاميم المدن الاساسية وأثقلت المؤسسات الخدمية، وفي الوقت نفسه تم إهمال القرى والارياف والتأثير سلباً على الانتاج الزراعي وبوار الأراضي وتصحرها. فضلاً عن انتشار ظاهرة الخطف والسلب وقطع الطريق؛ إذْ اصبحت المناطق العشائرية مأوى للعصابات التي تقوم بعملية الخطف بالمدينة وتلجأ إلى مضارب العشائر للاحتماء بها. وفي هذا الإطار راجَ تعاطي المخدرات وتهريبها إلى المحافظات والدول المجاورة برعاية وحماية العشائر. والأخطر إن بعض المسؤولين الإداريين يتمردون على الأوامر الإدارية في النقل والاستبدال؛ لأن عشيرته قوية[3].

(1) أحمد عبد الجبار فواز، المصدر السابق، ص32.

(2) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، اصدارات دار الحوراء، بغداد، 2005، ص124.

(3) حسين جلوب الساعدي، الازمة العشائرية في ميسان: اثارها واسبابها ومعالجاتها، www.alhudamissan.com/index.php/2013-2016-5226/13-25-21-05-03-2013/16-25-21-05-03-59-02-16-25-09.html

ولقد بات السلاح المنفلت أحد أكبر المشكلات التي تهدد السّلم الأهلي في العراق، وما دام هذا السلاح يخضع لحماية بعض الجهات السياسيّة الفاعلة على الساحة العراقيّة فقد يكون من الصعوبة بمكان مصادرته أو على الاقل منع استخدامه في الصراعات والنزاعات الجانبية، وهناك الكثير من الشواهد التي تؤشّر أن عملية نزع سلاح العشائر تكاد تكون مهمة مستحيلة.

لقد بلغت مظاهر التمرد العشائري ذروتها خلال الأعوام الأخيرة بعد أن باتت الدولة عاجزة عن ضبط الأمن في كثير من المحافظات العراقيّة وانعدام قدرتها على محاسبة المجرمين، مما وفّر فرص انتشار الجريمة وكثرة النزاعات العشائرية وتعدد مظاهر تمرّد العشائر، ولقد كان لتهاون الأجهزة الأمنيّة رغم امتلاكها العدة والعدد دور كبير في هذا الصدد، ففي محافظة ميسان مثلاً بلغ عدد الشرطة المحلية (27) الف مع القوى الأمنيّة الساندة لها فضلاً عن الجيش المتمركز فيها، ومع كل ذلك كانت الأجهزة الأمنيّة عاجزة عن أداء مهامها الأمنيّة، بسبب خوفها من سطوة وقوة العشائر وعدم حماية الدولة لهم في حال تنفيذ مهامهم [1]، فضلاً عن النفوذ الذي تتمتع به العشيرة بفعل أبنائها الذين ينتمون إلى الأجهزة الأمنيّة، بحيث يكون ولاؤهم للعشيرة أكثر من الحكومة على الرغم أن الحكومة هي مصدر رزقهم، وعلى ما يبدو أن للقوى السياسيّة ومجلس المحافظة والدوائر الرسمية دورا مؤثرا في هذا المجال، لأنهم يتعاملون مع العشائر على أساس مبدأ الأخذ والعطاء والمحاباة والمجاملة وتوزيع المواقع، فكل شيخ عشيرة أو مجموعة تتخذ بعض القوى السياسيّة والمجاميع المُسلّحة سنداً لهم ونافذة تدخل عن طريقها لامتلاك مصادر القوة وإضعاف دور الأجهزة الأمنيّة، ممّا جعل الأجهزة الأمنيّة عاجزة عن تنفيذ الأوامر القضائية بحق المجرمين والقتلة[2].

وهذا يعني أن تداخل المرجعيات الأمنيّة والاجتماعيّة في العديد من المحافظات العراقيّة قد أسهم بشكل أو بآخر في زيادة حدة التمرد العشائري وعدم الانصياع لقوانين الدولة أو توجيهات اجهزتها الأمنيّة والسياسيّة، هذا التمرد الذي عبّر عن نفسه بطرق وصور مختلفة

(1) لقد حصلت حادثة في سيطرة البتيره، إذْ تصادمت السيطرة مع عصابة تقوم بالسلب قُتل على إثرها أحد أفراد العصابة، ولكن في اليوم الثاني جاء تهديد من عشيرة المقتول (كوامه)، وقد تم تبليغ مديرية الشرطة والمحافظة بذلك ولم يتخذ أي منهما إجراءً، الأمر الذي دفع السيطرة لحل القضية عن طريق الفصل العشائري وتحمل أفراد السيطرة مبلغ الفصل البالغ (35) مليون دينار من دون مساعدة من الحكومة أو أي طرف آخر.

(2) علي انعيمة رسن الحيدري، المصدر السابق، ص 143.

استنزفت الكثير من الموارد المادية والبشرية في العراق[1]، وهذا الواقع مازال سائداً إلى يومنا هذا بفعل انتشار تداول الأسلحة التي ما زالت تمتلكها العشائر المتنازعة أو تصل إليها من مصادر مختلفة، فما من شك أن كثيراً من هذه الأسلحة تحصلت عليها العشائر أثناء الحرب على داعش 2014-2017 بفعل تداخل الانتماء بين العشيرة والفصائل الشعبية المُسلّحة التي تطوعت للقتال، فضلاً عن رواج سوق بيع الأسلحة وشرائها دون ضوابط أو مراقبة من قبل الأجهزة الأمنيّة[2]، ولا سيما في الأعوام الأخيرة التي بدت الحكومة مشغولة بالصراعات والازمات السياسيّة التي قوضت بشكل أو بآخر متطلبات الأمن والتماسك المجتمعي.

ناشدت الحكومة المحلية في محافظة ميسان الحكومة المركزية بإرسال قوات من بغداد لسحب الأسلحة وبسط الأمن في المحافظة، ورغم الحملات العسكريّة المتكررة من القوات الأمنيّة المدعومة بالطائرات إلا أنها فشلت في نزع الأسلحة، وفي 11 نيسان/أبريل 2016 قامت حملة مماثلة ولم تُفلح، بل حدث تصادم مع الجيش جُرح على إثره ثلاث جنود، ممّا دعاها إلى الانسحاب من دون تحقيق الأهداف المرسومة لها، كما شرعت القوات الأمنيّة والشرطة بحملة أخرى ضد السلاح إثر نزاع عشائري، وكانت مدعومة بالطائرات، وعند وصولها إلى أرض المعركة اصطدمت مع القوات العشائرية المدججة بالسلاح والمتحصنة في مواقعها، مما أسفر عن جرح خمسة من قوات الجيش وجرح ضابط برتبة رائد في داخل الطائرة التي تمّ استهدافها، وتراجعت الحملة أمام قوة العشائر[3].

وعجزت محافظة ميسان ذاتها، عن ضبط السلاح المنتشر بين السكان، لاسيما سلاح العشائر التي تمتلك اسلحة متوسطة وثقيلة، وعلى الرغم من وجود عشرات آلاف المنتسبين من الشرطة، إلا أنها لا تستطيع بمفردها السيطرة على الأوضاع. لذا أعلنت قيادة عمليات الرافدين، مطلع أيار/مايو 2017 عن انطلاق عملية عسكرية لفرض القانون في المحافظة، أُطلق عليها عملية (وثبة الأسد). شاركت فيها قوات من خارج المحافظة، لكن مهمتها أخفقت نوعاً ما[4]؛ إذْ عندما دخلت هذه القوات إلى مدينة قلعة صالح لنزع السلاح من العشائر

(1) للمزيد ينظر: علي الوردي، المصدر السابق، ص 168-170.

(2) للمزيد ينظر: سلام عبد علي، المجتمع العراقي عام 2021، تقرير مركز الرافدين للحوار، 2021.

(3) للمزيد ينظر: علي ارحيمة، المصدر السابق، ص 285.

(4) ميسان تدرس هيكلة 20 ألف شرطي لا ينفذون أوامر نزع أسلحة العشائر
https://almadapaper.net/view.php?cat=169319

وإنهاء النزاعات العشائرية هناك[1] انسحبت من دون معالجة الموقف ولم تتخذ رئاسة الوزراء إجراءات أمنية لحماية القوات العسكريّة أو حماية أفرادها من بطش العشائر التي هددتهم، وليس هناك من جدل بأنّ مثل هذه المواقف والأحداث تؤشر ضعف الدولة وقوة العشيرة وسيطرتها على الموقف بفعل امتلاكها الأسلحة التي جعلت منها قوة لا يمكن الاستهانة بها أو السيطرة عليها، مع الأخذ بالحسبان أن أغلب أفراد الشرطة والجيش من ضباط ومراتب هم من أبناء العشائر وبالتالي فهم غير قادرين على تنفيذ الأوامر العسكريّة وأداء الواجب بشكل صحيح خوفا من العشائر، لأنهم يعرفون بعضهم البعض على صعيد الانتماء العشائري، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تنفيذ الأوامر القضائية[2] أو تجاهل تنفيذها في أحسن الأحوال.

في حقيقة الأمر لم تتمكن الحكومات التي تعاقبت على إدارة العراق بعد العام 2003 من تطبيق مشروع «حصر السلاح بيد الدولة»، رغم تضمين هذا الملف في برنامجها، مع استمرار المشكلة التي باتت تنهك أمن المدن وانتقلت من سلاح الجماعات السياسيّة إلى تضخّم أسلحة العشائر والقبائل التي تخوض بين أسبوع وآخر معارك، يذهب ضحيتها أشخاص من الطرفين لأسباب مختلفة، بين صراع على الأراضي الزراعية أو الثأر والمشاكل الاجتماعيّة الأخرى، وبحسب مسؤول عراقي في وزارة الداخلية فإنّ التقديرات الحكومية حول كمية السلاح الموجود لدى العشائر تتحدث عن أكثر من 7 ملايين قطعة، بين سلاح خفيف ومتوسط، وأعلى من المتوسط مثل مدافع الهاون والقذائف المضادة للدروع وصواريخ الكاتيوشا[3].

وتمادت أكثر العشائر في استغلال السلاح الذي يتوفر لديها، واستعماله فيما يُسمّى في إرهاب الخصوم، كما في «الدكة العشائرية»؛ حيث يجري هذا العُرف بإطلاق الرصاص في الهواء أو على مبانيهم تنبيهاً لهم ودفعهم إلى طاولة التفاوض. وتطور الموضوع وصدر بيان طلب من قضاة التحقيق تطبيق قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لعام 2005 في هذا الشأن، بسبب قلق المواطنين وتعرض حياتهم للخطر، من خلال مادة عقابية يصل حكمها إلى السجن المؤبد أو الإعدام أحياناً، للحدّ من استفحالها، وقد أسهم مجلس القضاء الأعلى الذي أصدر

(1) أثناء دخول القوات لقلعة صالح اصطدمت مع العشائر وقُتل في العملية أحد أفراد العشائر، فلجأت عشيرة المقتول إلى العرف العشائري (الكوامة) وهددت قائد العمليات وهو من محافظة واسط، مما اضطره إلى دفع الدية العشائرية المقدّرةبـ200 مليون.

(2) علي انعيمة رسن الحيدري، المصدر السابق، ص 285.

(3) محمد الباسم، السلاح المنفلت في العراق: العشائر تنافس المليشيات، موقع العربي الجديد، 27 يونيو 2020، الموقع https://www.alaraby.co.uk

إعماماً عدّ فيه الدكة العشائرية بمثابة جريمة إرهابية، وفقاً لقراره المتخَذ في تشرين الثاني/ نوفمبر2018 سعياً منه للحد من هذه الظاهرة[1].

ما من شك أن انتشار السلاح المنفلت خلال العقدين الاخيرين في العراق قد ساهم بدرجة كبيرة في إرباك الوضع الأمني على أكثر من صعيد، فلقد ترتّب على ذلك أحياناً غلق المدن أو تهديد مؤسساتها الحكومية بل وحتى الأمنيّة، فضلاً عن الضحايا من المدنيين ومن القوات جراء النزاعات العشائرية، ولعلّ أحدث الضحايا هو استشهاد مدير استخبارات عمليات سومر وهو عميد ركن في الجيش العراقي بعد تدخله لفضّ نزاع عشائري في قضاء الشطرة التابع لمحافظة ذي قار في 20 نيسان/أبريل 2022، ولقد وصل الاعتداء على هيبة القانون والدولة مرحلة خطيرة خلال ذلك العام، فلقد تزامن ذلك بقيام مسلحين في القضاء نفسه بقتل متهم رغم تبرئته من قبل المحكمة، وهذا يعني أن السلاح المنفلت لا يميّز بين الحق والباطل، فهو أداة قتل غير مشروعة تُستخدم من قبل مجاميع أو أفراد ينتمون إلى عصبيات منغلقة مغلّفة بروح الثأر والانتقام وغيرها من القيم البدوية التي تتقاطع مع الطبيعة الاجتماعيّة لبني البشر.

من الواضح أن عملية نزع سلاح العشائر أو بالأحرى حصر السلاح بيد الدولة ما زالت عملية معقدة إلى حد كبير بسبب تشابك وتداخل اطرافها، ولقد أكّدت الأحداث الكثيرة التي شهدتها المحافظات العراقيّة عجز الحكومات المحلية عن مصادرة السلاح المنفلت رغم الحملات الأمنيّة المتكررة، فالدولة في العراق وعلى عكس ما كان يعتقد العالم ابن خلدون باتت دولة هشّة ولم تعد قوية، كما لم تعد أرض العراق جحيم القبائل، فلقد زحفت البداوة بكيانها وبقيمها على المدن وباتت تهدد أمنها واستقرارها بشكل متواصل، وعلى ما يبدو أنّ الخروج من هذا المأزق يحتاج إلى ثورة على بعض المفاهيم والثوابت التي لا تنسجم ومتطلبات الواقع الجديد.

على الصعيد الاجتماعي فقد أدى انتشار السلاح المنفلت بين شرائح وطبقات مختلفة في المجتمع العراقي إلى اختلال مفاهيم ومتطلبات الثقة فيما بين الناس وبينهم وبين الحكومة، الأمر الذي أدى إلى تناسل العديد من المشاكل وازدياد حدتها، فما عاد المواطن في العراق

(1) شذى العاملي، العشيرة تحكم الدولة في العراق وتهدد كياناتها والعاملين فيها
https://www.independentarabia.com/node/258776/تحقيقات-ومطولات/العشيرة-تحكم-الدولة-في-العراق-وتهدد-كياناتها-والعاملين-فيها

يشعر بالأمن الشخصي بسبب ضعف قدرة الاجهزة الأمنيّة على حمايته من السلاح المنفلت، والأمر الخطير في هذا الشأن هو قدرة مرتكبي الجرائم على الافلات من العقاب في ظل تواطئ بعض أفراد الاجهزة الأمنيّة معهم، ولقد شهد العراق خلال العقدين الأخيرين الكثير من الجرائم الإرهابية والجنائية بفعل تداول السلاح غير المرخص وانتشار عملية بيع الاسلحة بمختلف اشكالها. ووفق مصادر أمنية في وزارة الداخلية العراقيّة، بلغت أعداد النزاعات العشائرية المسجلة عامي 2020 و2021 قرابة 74 نزاعًا، إضافة إلى ما يقرب من 234 «دكةً» عشائريةً بمختلف المحافظات العراقيّة، وحصلت البصرة على المركز الأول فيها، وقد تسببت بمقتل العشرات.

سابعاً: الخاتمة

- إن العشيرة في العراق جماعة اجتماعية لها امتداداتها التاريخية ومواقفها الوطنيّة والاخلاقية، وبالتالي فإنّ تأثيرها في الفعل الاجتماعي في العراق سيظلُ قائماً ما دامت تمتلك القدرة على تأمين الحماية لأفرادها، ولاسيما وقت الازمات.
- لقد مرّت العشيرة خلال العقدين الأخيرين بمجموعة من التحولات البنيوية والوظيفية المؤثرة في وجودها وفعلها الظاهر والكامن، فعلى الصعيد البنيوي تعرضت العشيرة إلى عدد من الانقسامات والانشطارات التي هدّدت وحدتها وكيانها، وقد تمظهرت تلك الانقسامات بوجود أكثر من زعيم أو شيخ في العشيرة الواحدة فضلاً عن انشطار واستقلال بعضها إلى فصائل وأسر، الأمر الذي ساهم بظهور بعض الخلافات والنزاعات داخل العشيرة نفسها، وبين بعض تفرعاتها والعشائر الأخرى، أما على الصعيد الوظيفي فعلى ما يبدو أن الوظيفة الاقتصاديّة كانت العنوان الأبرز لنشاط العشيرة خلال العقدين الاخيرين، وعلى الرغم من أن الوظيفة الأمنيّة كانت حاضرة بقوة عندها لكن لا يمكن فصلها عن الوظيفة الاقتصاديّة، فلقد برزت هذه الأخيرة بقوة خلال جلسات الفصل العشائري التي لازمت مسيرتها رغم ممارسة القضاء لدوره في المجتمع العراقي.
- لقد أكّدت تجارب العقدين الأخرين في العراق أن العشيرة هي ندٌّ وعونٌ للدولة في وقتٍ واحد لاسيما خلال الأزمات، فلقد ساهمت بعض العشائر في إرباك الوضع الأمني وخاضت معارك عديدة ضد الاجهزة الأمنيّة، بل إن البعض من أفرادها قاتل إلى جانب

التنظيمات الإرهابية تحت مبررات مختلفة، في المقابل فإنّ بعض العشائر كان لها مواقف بطولية مشرفة لاسيما ضد داعش، فضلاً عن دورها المحدود في تقريب وجهات النظر بين القوى السياسيّة المتصارعة.

- لقد كانت العصبية القبلية حاضرة في أكثر مواقف العشيرة في العراق، ومن الواضح أن هذه العصبية هي امتداد للمنطق البدوي الذي يرفض اللجوء إلا إلى القوة في حل الخلافات والنزاعات مع الآخرين، ولقد كانت النزاعات العشائرية المستمرة وروح الثأر هي النتيجة المتوقعة لتعبئة العصبية وديمومتها.
- لقد أكّدت بعض العشائر في العراق خلال العقدين الآخرين انتماءها للفكر النفعي الذي يهتم بالنتائج وليس بما هو صالح فعلاً، ولقد تجسّد ذلك في سلوكها خلال هذه المدة، فلقد تحالفت في أكثر من مرة مع الأحزاب السياسيّة لتحقيق مصالحها ومن أجل إيصال بعض أبنائها لمواقع صنع القرار في العراق، كما أنها بالغت كثيراً في أموال الفصل العشائري (الدية)، بل إنها لم تلتزم بالتعاليم الدينيّة أو بتوجيهات وفتاوى المرجعيّة الدينيّة في هذا المجال، لكن هذا الأمر لا ينطبق على جميع العشائر، ففي كل قضية أو موقف انساني هناك استثناءات معيّنة.
- إن العشائرية والديمقراطيّة على طرفي نقيض، وكل المؤشرات تؤكد انعدام فرص تعايش العشائرية مع الديمقراطيّة في العراق الراهن بل وربّما حتى المستقبل، لأن بنية العشيرة تعتمد في الأساس على شيخ العشيرة أو زعيمها الذي ورث الزعامة عن طريق آبائه، وبالتالي فهو ليس بالضرورة أن يكون أفضل أبناء العشيرة، أما الديمقراطيّة فهي ممارسة مبنية على اختيار الأخرين للأفضل، وبالتالي فهي حكم الأغلبية التي تتقاطع قولاً وفعلاً مع قيم العشائرية ومنطقها وغاياتها.
- لم توظّف الممارسة الديمقراطيّة في العراق الراهن بطريقة جيدة وسليمة، فلقد نتج عنها بعض مظاهر الصراع والفوضى التي ما زالت نتائجها قائمة لحد الآن، وقد لا يكون من المناسب تطبيق الديمقراطيّة بمفهومها الغربي على مجتمع عاش سنوات من الاستبداد والتسلط، إذْ كان الأجدر أن تنضج هذه الممارسة في الوعي والفكر قبل الفعل؛ لأنه من الصعوبة بمكان تطبيق الديمقراطيّة على مجتمع يؤمن بالسُّلطة البطريركية ولا يستطيع التحرر منها.

- إن قوة العشيرة وسطوتها في العراق خلال العقدين الأخيرين لم تكن من تماسك بنائها الداخلي فقط، بل كان نتاج ضعف الحكومات التي تعاقبت على استلام السُّلطة في العراق الراهن، والواقع أن أغلب هذه الحكومات هي التي حاولت التقرب إلى العشيرة ومهّدت لعودتها لتصدّر المشهد المجتمعي.
- على الرغم من تقاطع العشائرية مع الديمقراطيّة في العديد من المجالات الحياتية وعلى الرغم من السُّلطة المطلقة التي يتمتع بها شيخ العشيرة في الحيز المكاني وحتى الاجتماعي لعشيرته إلا أن هناك بعض الدلالات الثقافية التي تؤشر امكانية استيعاب الفعل الديمقراطي في العشيرة ولا سيما في القضايا التي تتطلب المشورة وتبادل الرأي في المواقف الحياتية المختلفة.
- لقد ساهم تداخل المرجعيات الثقافية في الشخصية العشائرية في تبنّي العشيرة لمواقف مجتمعية متباينة ومتناقضة أحياناً ولاسيما على الصعيد الأمني أو على صعيد الموقف من الأحزاب والسُّلطة السياسيّة في العراق خلال العقدين الاخيرين.
- ما زال تأثير العصبية القبلية حاضراً وبقوة أحياناً لدى العديد من القادة السياسيين بل حتى بعض النخب المثقفة في العراق خلال العقدين الأخيرين في المؤسسات الحكومية المختلفة، ولقد تأثر السلوك الوظيفي بشكل أو بآخر بمعيار الانحياز للعشيرة في الكثير المحافظات العراقيّة.
- لقد ساهمت مجالس الإسناد العشائري في توسيع الهوة بين الكتل السياسيّة وفي انقسام الكتل السياسيّة المنضوية تحت تحالف واحد، ولقد ركز الخطاب السياسي المعارض لتشكيل هذه المجالس على عدم الحاجة إليها أمنياً، وأن تشكيلها كان نتاج قرار فردي وليس توافق سياسي، وأن هناك مصالح حزبية وانتخابية من وراء تشكيل هذه المجالس، فيما ركز الخطاب المجتمعي الرافض على الجانب الاقتصادي والهدر غير المبرر لأموال المجتمع والدولة.
- إن إضفاء الشرعية القانونية على التحكيم العشائري هو نكوص وارتداد حضاري، إذْ إن معيار تقدم الأمم والمجتمعات يقاس بمدى التزامها بحكم القانون واحترامها لحقوق الإنسان التي أقرتها التشريعات الدولية والوطنيّة، لهذا فإنّ مأسسة التحكيم العشائري

هو تجاوز على الأجهزة القضائية الرسمية التي ينبغي الاحتكام إليها في فضّ الخلافات والنزاعات بين الناس، فضلاً عن تشوّه صورة القضاء العراقي محلياً وإقليمياً وعالمياً.

- إن تبنّي التحكيم العشائري في العراق يؤشر ضعف الأجهزة الضبطية للدولة العراقيّة، وعدم قدرتها على فضّ الخلافات والنزاعات العشائرية التي باتت تتمدّد مكانياً مع استمرار ضعف الأداء الحكومي واخفاق المؤسسات الحكومية في توفير متطلبات الأمن والأمان لأفراد المجتمع العراقي.

- إن الخلفية التاريخية للتمرد العشائري في العراق تؤكد أن صراع البداوة والحضارة أو صراع الريف والمدينة هو صراع حتمي، إذْ إن السُّلطة السياسيّة هي في الذاكرة الاجتماعيّة للبدوي والريفي هي رمز للقهر والتسلط، وهذه السُّلطة منحازة بدرجة كبيرة إلى المدينة، ولهذا سوف تتواصل مظاهر وصور التمرد العشائري في العراق مع استمرار الهوة الثقافية والفجوة الاجتماعيّة بين المدينة والريف، ولن تكون هناك فرصة لاحتواء مخاطر هذا التمرد إلا عبر إعادة بناء العلاقة بين المدينة والريف على أساس الانصاف والعدالة الاجتماعيّة بالشكل الذي من شأنه تغيير صورة الدولة والحكومة في ذهن أبناء العشائر في العراق.

- ليس هناك فرصة لاستقرار الوضع المجتمعي في العراق إلا عبر حصر السلاح بيد الدولة، فلقد أكّدت معطيات الواقع الاجتماعي خلال العقدين الأخيرين أن السلاح المنفلت قد ساهم في تدهور الوضع الأمني، وهدد حق الحياة في العراق، كما انه اعاق تقدم التنمية وتحسين مستوى الحياة لجميع افراد المجتمع.

- إن المهمّة الاصعب لأيّة حكومة قادمة هي قضية مصادرة السلاح المنفلت وتفكيك الجماعات المُسلّحة التي تهدد أمن المجتمع والدولة، وعلى الرغم من التعقيد الكبير الذي تتسم به هذه القضية إلا أن الاجماع المجتمعي والالتزام بتنفيذ حكم القانون هو السبيل الوحيد لعلاج هذه المشكلة المركبة.

- إن العشيرة بنية اجتماعية تتسم بالتجانس والتوافق بين أفرادها على أساس رابطة النسب، فهي تعاقد جمعوي تهتم بمصالحها الذاتية أولاً، وبالتالي فهي لا يمكن أن تقابل الدولة أو أن تكون ندّاً لها دائما وأبداً، لأن الدولة تنظيم إداري وسياسي غالباً ما ينتج عن

تعاقد اجتماعي مع أفراد المجتمع، ولهذا فإنّ مصالح المواطنين يجب أن تكون فوق كل اعتبار بصرف النظر عن انتماءاتهم العشائرية أو حيزهم المكاني داخل البلد، لأن واجبها يُحتّم عليها القيام بهذه المهمّة التي تم التعاقد عليها اجتماعياً.

- لقد أكّدت الأحداث السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة في العراق خلال العقدين الأخيرين أن هناك حاجة مُلحّة لبناء عقد اجتماعي جديد تكون أطرافه متكافئة على صعيد المشاركة في عملية اصدار القرار مع وجود أفضلية نسبية للحكومة في القرارات والمواقف المختلف عليها، على أن تتكون أطراف هذا العقد من الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية فضلاً عن المجتمع الأهلي على أن تكون العشيرة ضمن مكونات المجتمع الأهلي.
- إن إيجاد الحلول والمعالجات اللازمة للخلافات والنزاعات العشائرية يتطلب أدواراً أكثر فاعلية من الحكومة ومن المؤسسات الدينيّة ومن قوى المجتمع المدني من أجل إحلال الأمن والسلم المجتمعيين في مناطق العراق كافة.

الفصل السّادس

استنزاف التنوّع: أقليّات العراق بعد عشرين عاماً من الغزو الأميركي للبلاد

أ.م.د. سعد سلوم[1]

أولاً: تمهيد

اختلف العراقيون حول تسمية التغيير عن طريق التدخل العسكري الأميركي في العراق عام 2003، فبعضهم تمسك بالوصف القانوني له بوصفه «احتلالاً»، في حين أسبغ آخرون عليه مصطلح «التحرير». لكن نتائج هذا التغيير، سواء أكان احتلالاً أم تحريراً، على خريطة التنوع الديني والإثني واللغوي في البلاد كانت أكثر تأثيراً منذ عقود طويلة من محاولات القمع الذي مارسته الأنظمة السياسيّة المتعاقبة والمختلفة في العراق[2].

رافق التغيير الذي طرأ على العراق عام 2003 تحولاً في هوية وفلسفة النظام السياسي، إذْ انتقل من نموذج (دولة/أمة) بناء على هوية ادماجية جامعة هي الهُويّة العربية، إلى

(1) أستاذ العلاقات الدولية المساعد، كلية العلوم السياسيّة، الجامعة المستنصرية، والمنسق العام لمؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية (MCMD).

(2) كانت هناك مجموعة من الأحداث المعقدة والنتائج غير المتوقعة للتدخل العسكري الاميركي أطلقت تأثيرات مدمرة ونتائج بعيدة المدى للتدخل، لكن لم يتم بحث نتائجها على التنوع الديني والإثني على نحو معمق، على الرغم من المساهمات العديدة التي حللت مخرجاتها في إطلاق ديناميات الاضطراب المجتمعي وتعميم الفساد، والتفضيل الطائفي، والتطهير العرقي، وتحفيز الحركات السكانية الجماهيرية في العراق، فضلاً عن تصاعد نفوذ دول إقليمية على نحو غير مسبوق مع صراع لأقطاب هذا النفوذ في البلاد. يُنظر:

Keiko Sakai and Philip Marfleet (eds), Iraq Since the Invasion: People and Politics in a State of Conflict, (UK: Routledge, 2020).

نظام يقوم على الإعتراف بالطبيعة التعددية للمجتمع العراقي تحت مظلة فكرة (دولة/ المكوّنات)[1]. وإذا كانت التعددية المجتمعية مستوعَبة في النموذج الأول (الدولة/الأمة) على نحو يتطابق مع سياسات واملاءات الدولة بصدد الهُويّة الجامعة على نحو تحولت فيه بعض الأقليات إلى أقليات منصهرة (ذائبة)، في حين اختارت أقليات أخرى أن تكون (مندمجة) من أجل التطابق الهُويّاتي مع سياسات الهُويّة في العراق المعاصر، فإنّ نموذج (دولة المكوّنات) كانت لحظة تأسيس جديدة أطلقت نموذجاً قائماً على فلسفة جديدة تقوم على فكرة (المكوّن)، أسس هذا النموذج لهويات متشظية على حساب الهُويّة الجامعة (الهُويّة الوطنيّة) من جهة، واختزلت هوية الفرد (المواطنة) من جهة ثانية[2].

لقد نتج عن التأثير الهائل للنزاع وعدم الاستقرار في العراق الذي أعقب الغزو الأميركي تعرض الافراد المنتمين إلى أقليات دينية أو إثنية أو لغوية إلى أشكال مختلفة من العنف: الاختطاف والتعرض للقتل والتعذيب والمضايقات والارتداد عن الدين قسراً والاعتداء على المنازل والممتلكات والمحلات التجارية وأماكن العبادة الخاصة بهم. وفي الحالات الأسوأ اتّخذ العنف شكل فظائع جماعية وجرائم ضد الإنسانيّة وجرائم حرب وجرائم تطهير عرقي وحتى إبادة جماعية، كما حصل بعد اجتياح تنظيم داعش لمحافظة نينوى في حزيران/يونيو 2014، لا سيما في مناطق تركز الاقليات في سنجار (الإيزيديون)، وتلعفر (التركمان)، وسهل نينوى (المسيحيون والشبك وأقليات أخرى)[3].

ولفهم ديناميات التغيير وتأثيراته، من الضروري العودة إلى لحظة التأسيس الأولى للنموذج المكوّناتي على يد الأميركيين، إذْ تشكل مجلس الحكم في 12 تموز/يوليو 2003، بقرار من سلطة الائتلاف الموحدة ومنح صلاحيات جزئية في إدارة شؤون العراق، وكانت سلطة الائتلاف الموحدة تمتلك الصلاحيات الكاملة حسب قوانين الحرب والاحتلال العسكري المتفق عليها في الأمم المتحدة. وامتدت فترة الصلاحيات المحدودة لمجلس الحكم من 12 تموز/يوليو 2003 ولغاية 1 حزيران/يونيو 2004، حيث تم حل المجلس لتحل محله الحكومة العراقيّة

(1) ينظر: المادة (3) من الدستور العراقي لعام 2005 النافذ.

(2) حول تحليل هذه النماذج ينظر: سعد سلوم، نحو نموذج بديل: الدولة وإدارة التنوع في العراق المعاصر، صحيفة المدى، العدد 3516، 12 حزيران/يونيو 2015.

(3) للمزيد ينظر: سعد سلوم، العنف ضد الأقليات في العراق: العوامل والمؤشرات، الفاعلون الأساسيون، بناء القدرات ونظام الإنذار المبكر، (مؤسسة مسارات، بغداد، 2017).

المؤقّتة. ضمّ مجلس الحكم ممثلين عن أحزاب وتكتلات عراقية مختلفة من المعارضة، ينتخب أعضاء المجلس رئيسًا لهم من بين الـ 25 عضو لمدة شهر بحسب الترتيب الأبجدي، وقد عقد أول اجتماع للمجلس بعد تشكيله في 13 تموز/يوليو 2003.

ثانياً: (المكوّنات) في الهندسة التمثيليّة لمجلس الحكم

عكست الهندسة التمثيلية للمكونات العراقيّة في مجلس الحكم الرؤية الاميركية حول تقسيم المجتمع العراقي إلى ثلاث جماعات كبرى (الشيعة، والسنة، والاكراد) وبقية الجماعات الأصغر (الاقليات). أعادت هذه (الهندسة من الأعلى) صياغة هوية الدولة/المجتمع من جديد، فقد تألف مجلس الحكم العراقي بوصفه لحظة تأسيسية (أو لحظة إعادة تأسيس) من المسمّيات التالية بحسب حجم تمثيل الجماعات (المكوّنات)[1]:

الشيعة: ضمّ المجلس، كممثلين عن المكوّن الشيعي، زعماء حركات سياسيّة من الشيعة مثل إبراهيم الجعفري، أحمد الجلبي، وإياد علاوي، وحميد مجيد موسى، وعز الدين سليم، وعبد الكريم المحمداوي المعروف باسم «أمير الأهوار». ومجموعة من الاطباء مثل: طبيبة الاسنان سلامة الخفاجي التي حلّت محل الدبلوماسية الدكتورة عقيلة الهاشمي التي اغتيلت في أيلول/سبتمبر2003، والطبيب موفق الربيعي، والطبيبة رجاء حبيب الخزاعي، وضمّ المجلس أيضاً كل من رجل الدين المعارض محمد بحر العلوم، والقاضي وائل عبد اللطيف، والمحامي أحمد شياع البراك.

السُنة: ضمّ المجلس، كممثلين عن المكوّن السُني، عدنان الباجه جي، وغازي مشعل عجيل الياور رجل الاعمال والزعيم العشائري، ومحسن عبد الحميد (سني من أصل كردي مواليد كركوك)، ونصير الجادرجي، وسمير شاكر محمود الصميدعي رجل أعمال.

الاكراد: ضمّ المجلس، كممثلين عن المكوّن الكُردي، جلال طالباني، ومسعود بارزاني، والقاضي دارا نور الدين، الطبيب والسياسي الكردي محمود عثمان، وصلاح الدين محمد بهاء الدين.

الاقليات: وفيما يتعلق بالأقليات، ضم المجلس يونادم كنه زعيم الحركة الديمقراطيّة الآشورية (مسيحي آشوري)، صون كول جابوك الناشطة النسائية (تركمانية).

(1) هناك تفاصيل عن مكونات مجلس الحكم المذهبية والعرقية وانتماءات أشخاصه السياسيّة، راجع: الفصل الأول من هذا الكتاب، الجدول رقم 1-1. (المحررون).

ضمّ المجلس تمثيلاً لمختلف مكونات المجتمع العراقي وعلى نحو غير مألوف في العالم العربي، فلم تكن الهندسة التمثيلية للمجلس وفقاً لأسس سياسيّة صرفة من خلال تمثيل الأحزاب والحركات السياسيّة المعارضة التي اجتمعت على وجوب اسقاط نظام صدام حسين، أو اثنو-دينية من خلال تمثيل التنوعات الدينيّة والإثنية المختلفة، أو من خلال عملية إحداث توازن قوى بين تمثيل عراقيي الداخل والخارج. لقد فشلت كل محاولة هدفت لتصنيف تشكيل مجلس الحكم وفقا لمعيار واحد، لكنها، في النهاية، ومن خلال نمط طبيعة التمثيل في المجلس، عكست «مقاربة أميركية» في تشكيل إطار يمثل مكونات المجتمع العراقي (نموذج دولة المكوّنات)، مع الأخذ بالحُسبان الوزن الديموغرافي للجماعات الثلاث الكبرى (الشيعة، السنة، الأكراد) مع تمثيل ضيق لبقية الجماعات الأصغر حجماً، وبذلك كانت هذه الهندسة الفوقية تقوم على الاعتراف بالوزن الديموغرافي للجماعات الاكبر (الشيعة، السنة، الاكراد) مع تمثيل رمزي للأقليات، وهو ما سيسفر عنه (صفقة تقاسم ثلاثية للسلطة) بين نخب هذه الجماعات الثلاث، التي ستحدّد بدورها هوية البلاد وتكتب دستورها، كما سيحدّد صراع هذه النخب على السُّلطة مستقبل البلاد خلال الاعوام اللاحقة[1].

مع ذلك، استجاب التمثيل الذي سعى إليه الحاكم المدني الأميركي **بول بريمر** لاعتبارات برغماتية، أكثر من كونه سعياً منصفاً لتمثيل المكوّنات السكانية المختلفة للبلاد، وعلى الرغم من أن الكيان التمثيلي الجديد (مجلس الحكم) لم يضمّ ممثلي الأقليات الأخرى: المندائيين، واليهود، والشبك، والايزيديين، والفيليين، والبهائيين، والعراقيين من أصول افريقية، والأرمن أو السريان أو الكلدان (من المسيحين)، فقد كان تمثيل المكوّنات الكبرى (الشيعة، السنة، الاكراد) واضحاً في حين لم يترك هدف الحصول على أصغر هيأة تمثيلية ممكنة، سوى مكان لمسيحي آشوري، وممثلة عن التركمان. لقد أسست هذه اللحظة التأسيسية للانقسام الاجتماعي بين الجماعات عبر إعطائه مسحة سياسيّة وتأطيره في المؤسسة الرسمية التي تمت هندستها من الأعلى، مع الأخذ بالحُسبان رأي بول بريمر الشخصي، والذي استجاب بشكل أو بآخر لنظرته القاصرة عن فهم تعددية المجتمع وحساسيات العلاقات الاجتماعيّة أو الدينيّة بين الجماعات أو داخل الجماعة الواحدة. فأثناء تشكيل المجلس، افسح بول بريمر مكانا لممثل المسيحيين الاشوريين، مع استبعاد ممثل الكلدان الذين يعدون الأكثر عدداً بين

(1) تمثلت هذه الصفقة رمزيا في تقاسم الرئاسات الثلاث: رئاسة الوزراء للشيعة، رئاسة البرلمان للسنة، رئاسة الجمهورية للأكراد.

الجماعات المسيحية المختلفة. وبناءً على ذلك، تقدم آشوري ليمثل مسيحيي العراق في ما يعد أول تمثيل رسمي للمسيحيين في تاريخ العراق الحديث، وكتب بريمر في مذكراته معللاً سبب اختياره هذا بالقول إن مسيحيي العراق كانوا مجزأين على «غرار كافة الطوائف الدينيّة في البلد. فقد كان هناك الكلدان الذين يبدو إنّهم يفوقون الأشوريين عدداً، لكنهم لم يكونوا منظمين جيداً مثلهم وأقل فعالية سياسيّة»[1].

ثالثاً: المكوّناتية: إعادة تركيب المجتمع المتخيَّل

عكس اختيار مصطلح «مكونات» بدلاً عن استخدام مصطلحات: «أغلبية» و«اقليات»، أو «مواطنة» أو «تنوع»، واستقرار استعماله في الخطاب السياسي والاعلامي، في ما بعد، رغبة واسعة لفرض نوع من المساواة الشكلية بين الجماعات الكبرى (الشيعة، السنة، الأكراد) والصغرى (الأقليات). لكن، في الوقت الذي سلك فيه الممثلون الدينيون والسياسيون للأقليات طريق صياغة دفاع دائب ضد وصفهم ب»أقليات» في خطاب موجه للداخل العراقي، تسلحوا بما يوفره المصطلح من حصانات وحماية قانونية في خطابهم للمجتمع الدولي، كرد فعل على مساوئ النظرة الكمّية العمياء التي تحيل الافراد إلى تراتبية بناء على الوزن الديموغرافي للجماعة، بالتالي معاملتهم ضمن سلم تفضيلي يصنفون فيه ضمن درجة أدنى. وكان التأثير الفوري إن ادراك هذه الجماعات لذاتها ظل موسوما/أو موصوما بما تثيره تسمية «اقليات» من شحنة سلبية، وأدى ذلك إلى سلوك ازدواجي في كثير من الحالات[2]، إلى حد أن وجد الحذر صداه في الدستور العراقي 2005 النافذ الذي يستخدم كلمة بديلة «مكونات»، كاستجابة لطلب ممثلي الاقليات، وكمحاولة لتقديم حلاً لغوياً لمشكلة تمييز قائمة في الواقع[3].

(1) بول بريمر، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غدٍ مرجو، ترجمة عمر الايوبي، (دار الكتاب العربي، بيروت، 2006)، ص 131.

(2) مثال ذلك أن أبرز الأطر التي تمثل الأقليات مثل (مجلس الأقليات) و(تحالف الأقليات) ما تزال تحتفظ بتسمية (أقليات) في عنوانها الرئيس، وتتمسك باستخدام المصطلح في المنصات والمنتديات الدولية، في حين إنها تضم ممثلين للأقليات يدافعون عن تسميات بديلة مثل «مكونات» في خطابها المطلبي الموجه للاستهلاك الداخلي في البيئة السياسيّة العراقيّة. ويمكن تفسير هذا السلوك الازدواجية بسبب اختلاف السياق الثقافي والقانوني في العراق عنه في دول أخرى تتبنى سياسات التمييز الإيجابي للأقليات، فضلاً عن الدلالات التبخيسية لمصطلح (أقليات) في السياق الثقافي العراقي والذي يحيل أفراد الأقليات إلى مواطنين من درجة أدنى، بوصفهم ينتمون إلى جماعات ذات وزن ديموغرافي ضئيل وهش.

(3) ينظر، على سبيل المثال: المادة (2) الفقرة ثانياً. والمادة (125) من الدستور العراقي لعام 2005 النافذ.

إذا كانت الرغبة في التخلص من سطوة «الهُويّات الأكبر» تحمل طابع الانتفاض ضد سياسة عدم الاعتراف والإدماج القسري والتذويب خلال عمر الدولة العراقيّة المعاصرة 1921-2003، فإنها تتمثّل في أشكال مختلفة من إعادة تعريف الجماعة على أساس هوية اثنية مستقلة، تعبيراً عن الرغبة في النأي عن الصراع بين الجماعات الأكبر (الشيعة، السنة، الاكراد)، فنجد لدى الايزيديين والكاكائيين والشبك والتركمان نزوعاً للاعتراف بهم كهويات مستقلة لا تبسط يديها تحت جناح أو مظلة جماعة كبرى. ومع ذلك كان إتجاه بعض نخب الأقليات للعمل تحت مظلة جماعة أكبر مسبباً لانقساما متزايد داخل كل جماعة أقلية بعينها، وهدد ذلك بمزيدٍ من التشتت والتفتت على نحو ترك أثراً هداماً على مستقبل التنوع في البلاد، لا سيما بعد آثار تدمير تنظيم داعش للتنوع الديني والإثني في محافظة نينوى[1].

عبرت سائر الاقليات قبل كتابة الدستور وبعدها، عن قلقها من التهميش في تلك العمليّة فقد كان هناك مقعد واحد للكلدو-آشوريين وثلاثة مقاعد للتركمان في حين لم يتمتع المندائيون بأيّ مقعد في الجمعيّة التأسيسية التي قامت بكتابة الدستور. وفي حين واجهت الاقليات الدينيّة تصاعد أعمال العنف أبدت قلقها من التأثير الإسلامي في الدستور، وما قد يتركه هذا من مخاطر على حرياتها الدينيّة ونمط حياة أفرادها المعتاد[2]. ومع ذلك نص الدستور حين تمت المصادقة عليه عام 2005 على مروحة واسعة من الحقوق، وتضمن نظاماً للاعتراف بالجماعات من خلال تحديده الجماعات المعترف بها من خلال ذكرها في نص الدستور (الأقليات الدينيّة)، لكن مثل هذه الحقوق والاعتراف بجماعات بعينها، كما اتضح في ما بعد، لا يمكن أن توفر لوحدها بيئة ضامنة للمساواة وعدم التمييز بين المواطنين ما لم تستجب الهياكل والمؤسسات الرسمية لما ورد في الدستور من حقوق ضامنة، كما أن طبيعة العلاقة بين الدين والدولة والتي تجعل من الإسلام دين الدولة الرسمي أثارت قلقاً من نخب الأقليات الدينيّة، لا سيما مع هيمنة متصاعدة لنخب أحزاب الإسلام السياسي على السُّلطة والتي تركت شكوكاً كثيرة بإزاء إدراكها لمساهمة

(1) حول دراسة الانقسامات في مجتمعات الأقليات ينظر على سبيل المثال: سعد سلوم، الإبادة الجماعية مستمرة: ديناميات وفواعل وأبعاد الانقسام في المجتمع الإيزيدي (مركز البيان للدراسات والتخطيط بالاشتراك مع كرسي منع الإبادة الجماعية في جامعة بغداد، بغداد، 2022).

(2) Faleh A. Jabar, The Constitution of Iraq: Religious and Ethnic Relations, (London: Minority Rights Group International ,2005), p. 3.

التنوع الديني في صياغة هوية تعددية وافتقارها لرؤية واضحة لإدارة التنوع تتصدى للواقع الكئيب المتمثّل بفقدان البلاد لتعدديتها نتيجة العنف والتطهير العرقي والهجرة المتواصلة[1].

رابعاً: الإطار الوطني لحماية الأقليّات ونظام الإعتراف الرسمي بالتنوع الديني

نص الدستور العراقي على مجموعة واسعة من الحقوق المدنية والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، مثل الحق في المساواة وعدم التمييز[2]، وتكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع العراقيين، وتتخذ إجراءات فاعلة لضمان ذلك[3]. وبغية التصدي لأي كيان سياسي يتبنى التمييز العنصري ورغبة بالانعتاق من إرث التمييز السابق، نص الدستور على حظر «كل كيانٍ أو نهجٍ يتبنى العنصرية، او الإرهاب او التكفير أو التطهير الطائفي، أو يحرّض أو يمهّد أو يمجّد أو يروّج أو يبرّر له، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه، وتحت أي مسمىً كان، ولا يجوز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسيّة في العراق، وينظم ذلك بقانون»[4]. كما نص على الحق في المشاركة السياسيّة والتمتع بسائر الحقوق السياسيّة بنصه على أن «للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسيّة، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح»[5]. وأقر بالحق في حرية الدين والعقيدة بنصه على أن «لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة»[6]. ونص على ان «العراقيون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية بحسب دياناتهم، أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم»[7]. كما أكّد على حرية المعتقد وحمايتها إذْ نص على ما يأتي[8]:

(1) Saad Salloum, The End of Diversity in Iraq, History under the Sword: Tracking Cultural Heritage Destruction, Human Migration, and the Dynamic Nature of Conflict in Iraq, Exploratory Seminar at the Radcliffe Institute for Advanced Study, Thursday and Friday, July 9.2015 ,10-

(2) المادة (14) من الدستور العراقي لعام 2005 النافذ.

(3) المادة (16) من الدستور العراقي لعام 2005 النافذ.

(4) المادة (7) من الدستور العراقي لعام 2005 النافذ.

(5) المادة (20) من الدستور العراقي لعام 2005 النافذ.

(6) المادة (42) من الدستور العراقي لعام 2005 النافذ.

(7) المادة (41) من الدستور العراقي لعام 2005 النافذ.

(8) المادة (43) من الدستور العراقي لعام 2005 النافذ.

- أتباع كل دين أو مذهب أحرارٌ في:

– ممارسة الشعائر الدينيّة، بما فيها الشعائر الحسينية.

– إدارة الأوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينيّة، وينظّم ذلك بقانون.

- تكفل الدولة حرية العبادة وحماية اماكنها.

تحظى هذه المواد بدعم من نص المادة (2/ج) من الدستور العراقي لعام 2005 النافذ والتي تنص على عدم تشريع أي قانون يتعارض مع الحقوق المنصوص عليها في الدستور، لذلك وعلى وفق ما جاء في الدستور العراقي، والالتزامات الدولية، يجب على السُّلطة التشريعية سن تشريعات للتأكّد من تنفيذ واحترام هذه الأحكام.

خامساً: نظام الاعتراف الرسمي بالتعددية وفقا للدستور

شمل نظام الاعتراف الرسمي في ظل دستور عام 2005 التعددية الدينيّة والقوميّة والمذهبية، إذْ الدستور أشار إلى أن «العراق بلدٌ متعدّد القوميات والأديان والمذاهب»[(1)]، وقد تبنّى الدستور في مجال الاعتراف الرسمي بالأقليات منحى مركب يميز بين اقليات دينية وقومية، إذْ أشار إلى حقوق الأقليات الدينيّة بقوله: «يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهُويّة الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما يضمن كامل الحقوق الدينيّة لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينيّة، كالمسيحيين، والايزديين، والصابئة المندائيين»[(2)]. ونص على حقوق الأقليات القوميّة: «يضمن هذا الدستور الحقوق الإدارية، والسياسيّة، والثقافية، والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان والآشوريين، وسائر المكوّنات الأخرى، وينظم ذلك بقانون»[(3)]. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ نهاية المادة الدستوريّة التي تشير إلى بقية المكوّنات تنطوي على إشارة إلى إن ما ذكر في الدستور من أسماء الاقليات لا يتضمن قائمة حصرية تتضمن الجماعات التي ينبغي توفير الحماية لها، بل إنها تنص على أن جميع المكوّنات تتمتع بالحماية سواء أكانت أقليات دينية أم إثنية. ومع ذلك، تحاول بعض الأقليات التي لم يرد ذكرها منذ سنوات أن تعمل على

(1) المادة (3) من الدستور العراقي لعام 2005 النافذ.

(2) المادة (2) من الدستور العراقي لعام 2005 النافذ.

(3) المادة (125) من الدستور العراقي لعام 2005 النافذ.

تشجيع ذكر اسمها في التعديلات الدستوريّة مثل «الشبك» على سبيل المثال، لكن هذا لا يمنع مطالبة أقليات أخرى مثل: البهائيين والكاكائيين والفيليين وحتى ذوي البشرة السوداء (العراقيون من اصول افريقية). والسريان من المسيحيين وكذلك الأرمن الذين يطالبون بذكرهم كقومية مستقلة (أسوة بالعرب والأكراد والتركمان) بغض النظر عن المحدد الديني (المسيحي) لهويتهم[1].

وعلى الرغم من أن الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان قد أحرزَتا بعض التقدُّم في حماية الأقليات وفئات أخرى خلال سنوات الاحتلال الأميركي للبلاد، فانهما لم يتبنّوا آليات قانونية أو عملية من أجل تنفيذ إطار حماية فعّال. فضلاً عن الدولة لم تُحرز أي تقدُّم ملموس في إصلاح أحكام القانون العراقي التي فيها تمييز أو فيها إحتمال تمييز، كما أنها لم تَنص على الإستعانة الكافية بالقضاء، التعويض، أو أي ترتيبات بديلة من أجل معالجة الاضطهاد والتمييز السابق والمستمر ضد الفئات السكانية الضعيفة[2]. لكن ما أحدثه تنظيم داعش من تدمير منهجي للتنوع الديني والإثني واللغوي وضغوط المجتمع الدولي قد دفعت لتبني بعض الخطوات المهمّة على هذا الصعيد مثل صدور قانون حقوق المكوّنات في إقليم كردستان العراق لعام 2015 وقانون الناجيات الإيزيديات[3] 2021.

سادساً: طبيعة العلاقة بين الدين والدولة وأثرها على حقوق الأقليّات

اعترف الدستور العراقي لعام 2005 بالتعددية اللغوية والطبيعة التعددية الدينيّة والقوميّة والمذهبية للمجتمع العراقي، ومنح حقوقا للأقليات الدينيّة والقوميّة في أكثر من موضع، لكنّه في الوقت ذاته اعترف بدين رسمي للدولة (الإسلام) وتبنى مقاربة للعلاقة بين الدين والدولة تلقي بظلها على ضمان التعددية في المجتمع العراقي. لقد نص الدستور العراقي

(1) للمزيد حول مختلف هذه المطالب يُنظر: سعد سلوم، المشاركة السياسيّة للأقليات في العراق، (مؤسسة مسارات، بغداد، 2017).

(2) Iraq's Minorities and Other Vulnerable Groups :Legal Framework, Documentation and Human Rights,(Washington, D.C., Institute for International Law and Human Rights,)2013 , p. 12.

(3) Saad Salloum, Iraqi bill on Yazidi female survivors stirs controversy, Al-Monitor, April 25, 2019

وينظر أيضاً: سعد سلوم، العنف ضد الأقليات في العراق، المصدر السابق، ص ص 131-135.

لعام 2005 على أن الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساسي للتشريع[1]، كما نص على أن لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام[2]. مثل هذه المادة تجعل من الحقوق التي منحت للأقليات مجرد استثناء على قاعدة، فضلاً عن إمكانات الحجر على هذه الحقوق وتجريدها من مضمونها، إذْ كيف يمكن تصور تشريع قانون يحمي الأقليات وينص على المساواة وعدم التمييز ضد الاقليات الدينيّة، ولكنّه قد يتعارض مع ثوابت الإسلام، إذْ «يجوز لمركزية الإسلام أن تؤثر سلباً على مجموعة حقوق الأقليات غير المسلمة وغيرها من الفئات الضعيفة، بما في ذلك، على سبيل المثال، حق التدين، التعبير، والمساواة أمام القانون، الحق في المشاركة في شؤون الحكم، الحق في المشاركة في عمل يختاره بنفسه، وحقوق الأسرة وحقوق المرأة»[3]. ويمكن طرح تساؤل حول امكانية تعارض طقوس ومعتقدات بعض الاقليات الدينيّة مع أحكام الدين الإسلامي، أو حرية الفرد في اعتناق مذهب فكري أو ديني، ومن ثم ينشأ تعارض مع ما ورد في المادة (43) من الدستور العراقي لعام 2005 التي تكفل حرية المعتقد بالنسبة لاتباع كل دين أو مذهب. والمادة (42) التي كفلت لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة.

إن المشتركات الدينيّة بين الإسلام والأديان السماوية الأخرى والتي عادةً ما تشكل نظاماً للأخلاق والآداب العامة يعكس قواسم مشتركة لم يجد صداه في المادة (2) من الدستور، لذا هناك اقتراح بتعديل هذه المادة لتعكس القيم المشتركة لجميع الاديان في العراق، بحيث تصبح المادة (2) أولاً (أ): لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع الممارسات والمعتقدات الشائعة لجميع الأديان السماوية في العراق[4].

سابعاً: خريطة الأقليات العراقيّة الدينيّة والإثنيّة واللغويّة

في موازاة هيمنة الجماعات الكبرى وصراعها حول السُّلطة والثروة، نجد أن الجهل شبه التام بتركيبة التنوع القومي والديني واللغوي في البلاد قد ترك أثره في طريقة تجاوب وطبيعة

(1) المادة (2) الفقرة أولًا من دستور العراق لعام 2005 النافذ.

(2) المادة (2) الفقرة أولًا/(أ) من دستور العراق لعام 2055 النافذ.

(3) Minorities and the Law in Iraq, Washington, D.C., Institute for International Law and Human Rights,2011, p 34.35-

(4) Ibid.

تفاعل الفاعلين الدوليين مع قضايا الأقليات (بما فيها الولايات المتحدة)، إلى حد تم فيه اختصار التعامل مع البلاد في مقاربة الجماعات الثلاث الكبرى ورؤيتها (الشيعة، السنة، الاكراد)، وبسبب من تقاطع المحددات الاثنية في هوية جماعات الاقليات فقد كان هناك صراع على هوية عدد من الاقليات من خلال محاولات لإسباغ هوية كبرى عليها (اكراد كما في الايزيديين والشبك والكاكائيين) وشيعة (كما في الشبك الشيعة والتركمان الشيعة والفيليين)، ويصبح التحديد الذاتي للهوية اكثر تعقيداً في حالة الهُويّات المركبة، أي في حالة اشتراك الجماعة في اكثر من محدد هوية (الفيليون يعدون اكراداً ولكنهم شيعة في الوقت نفسه). لذا نجد ان تقديم خريطة عن هذا التنوع خارج إطار تنميط العراق بجماعات ثلاث كبرى في غاية الأهميّة لتحديد مقاربة مناسبة لطبيعة التعامل الدولي مع التركيبة الاجتماعيّة الثرية للبلاد، وللخروج من قولبة تركت أثراً سيئاً في شعور افراد هذه الجماعات بالمساواة والمواطنة خلال الاعوام العشرين الماضية.

في هذا السياق، نتبنى تعريف القاضي الايطالي فرانشيسكو كابوتورتي للأقليات. جاء هذا التعريف كنتيجة لدراسة استمرت عامين كلف بها كابوتورتي في العام 1971 بوصفه مقرر اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في منظمة الأمم المتحدة، من أجل التوصل إلى إعطاء تعريف للأقلية حتى يمكن تطبيق المبادئ الواردة في المادة (27) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسيّة. وجاء تعريفه كالآتي: الأقلية هي «جماعة أقل عددياً من بقية سكان الدولة، في وضع غير مسيطر، يملك أفرادها- وهم من مواطني الدولة- سمات إثنية، دينية، أو لغوية تختلف عن تلك التي يملكها بقية السكان، ويظهرون ولو ضمنا، حساً بالتضامن بهدف الاحتفاظ بثقافتهم وتقاليدهم ودينهم ولغتهم»[1]. يستجيب هذا التعريف، من وجهة نظرنا، إلى معايير عديدة في تحديد تعريف الأقليات مثل:

---

(1) جاء نص التعريف باللغة الإنجليزية كما موضح في أدناه:

«A group numerically inferior to the rest of population of a State, in a non-dominant position, whose members-being nationals of the State-posses ethnic, religious or linguistic characteristics differing from those of the rest of the population and show, if only implicitly, a sense of solidarity, directed towards preserving their culture, traditions, religion, or language”

يُنظر:

Francesco Capotorti, Study on the Right of Person belonging to Ethnic, Religious and Linguistic Minorities,) New York, UN, 1979), p96 ..

- **معيار العدد:** مجموعة من السكان (أقل) من عدد الأغلبية، أي أقل من نصف السكان، على أن لا تكون في وضع مسيطر من الناحية السياسيّة أو الاقتصاديّة أو الاجتماعيّة.

- **معيار التهميش (عدم السيطرة):** تكون الأقلية في وضع غير مسيطر مهيمن، مع استثناءات لأقليات تكون مسيطرة أو تتحكم بالسُّلطة وبأغلبية السكان (الأقليات الاستراتيجيّة)[1].

- **معيار اختلاف الخصائص:** مجموعة من أفراد داخل الدولة تختلف عن الأغلبية من حيث الجنس أو العقيدة أو اللغة اختلافا تامّا.

- **معيار الشعور الجماعي أو المشترك:** وفقاً لهذا المعيار، تمثّل الأقلية كياناً بشرياً يشعر أفراده بوحدة الانتماء لاشتراكهم الجماعي في امتلاك خاصية أو خصائص نوعية لا تشترك معهم فيها الجماعات الأخرى في المجتمع.

بناءً على التعريف الذي يقدمه فرانشيسكو كابوتورتي والمعايير التي يستند إليها، فإنّ التنوع القومي والديني واللغوي في العراق يتركنا أمام خريطة يمكن رسمها على نحو موجز وكالآتي[2]:

1 ـ **المسيحيون (الكلدو أشوريين السريان):** يضمّ الوجود المسيحي في العراق 14 طائفة معترف بها رسمياً، ويمكن تحديد هوية مسيحيي العراق على أساس إثني ومذهبي، فهم متنوعون اثنياً ما بين مسيحيين: أرمن، وكلدان، وسريان، وآشوريين، وينقسمون مذهبياً إلى مسيحيين أرثوذكس، وكاثوليك، وبروتستانت، وهم وإن كانوا ينتشرون في مناطق مختلفة من العراق، لكن تمركزهم الأساسي في بغداد، وأربيل (منطقة عينكاوة)، ومحافظة نينوى (سهل نينوى)[3].

---

(1) من الأمثلة على حكم الأقليات الاستراتيجية: الأبارتهايد أو نظام الفصل العنصري الذي حكمت من خلاله الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا من العام 1948 وحتى ألغي النظام في الأعوام 1990-1993. السنة في البحرين الذين يحكمون أغلبية شيعية، والعلويون في سوريا الذين يحكمون أغلبية سنية.

(2) حول الاقليات في العراق ينظر: سعد سلوم، موسوعة التنوع الديني والإثني واللغوي في العراق (خمس مجلدات)، (مؤسسة مسارات، بغداد/بيروت، 2017). وسعد سلوم: الاقليات في العراق: الذاكرة، الهُويّة، التحديات، (مؤسسة مسارات، بغداد/بيروت،2013). وسعد سلوم، مائة وهم عن الاقليات في العراق، (مؤسسة مسارات، بغداد/بيروت، 2015). ص24-45.

(3) للمزيد ينظر: سعد سلوم، المسيحيون في العراق: التاريخ الشامل والتحديات الراهنة، (مؤسسة مسارات، بغداد/بيروت، 2014).

2 ـ **التركمان:** يعيشون في شمال البلاد في قوس يمتد من تلعفر غرب الموصل، وعبر الموصل، وأربيل، والتون كوبري، وكركوك، وتوز خورماتو، وكفري، وخانقين. يعدّ التركمان ثالث الجماعات العرقية الرئيسة في العراق بعد العرب والأكراد، وغالبيتهم العظمى من المسلمين السنة والشيعة، فيما يدين قسم آخر منهم بالديانة المسيحية (الكاثوليك).

3 ـ **الصابئة المندائيون:** تقوم معتقداتهم على التوحيد وممارسة التعميد كطقس رئيس في المياه الجارية (يردنا)، وقد ترجم كتابهم المقدس (كنزا ربا) إلى اللغة العربية ونشر عام 2000، وهم يعيشون في بغداد وجنوب العراق (محافظة ميسان بشكل خاص)، ويشكلون ثقافة ألفية عابرة للتحديات والامبراطوريات والأديان التي توالت على أرض بلاد ما بين النهرين خلال أكثر من عشرين قرنا من الزمن، وهم بذلك من أقدم ممثلي الأديان التوحيدية في العراق والشرق الأوسط.

4 ـ **الايزيديون**: يتمركزون في جبل سنجار 115 كم غرب الموصل، وفي منطقة الشيخان شرق الموصل. وتشكل سلسلة الإبادات والمذابح التي تعرضوا لها (الفرمانات) ذاكرتهم الجماعية الجريحة، كما إن تنميطهم بكونهم أتباع (يزيد بن معاوية الأموي) أو (عبدة أبليس) كان من شأنها تعرضهم لتمييز تراكمي عبر عقود حكم الدولة الوطنيّة، على الرغم من إن جذور ديانتهم تعود إلى آلاف السنوات في بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا)[1].

5 ـ **الشبك:** أقلية مسلمة تتحدث لغة تتميز عن العربية والكرديّة، وهم يعيشون مع بقية الأقليات الدينيّة كالمسيحيين والايزديين والكاكائيين في منطقة سهل نينوى. ويتحدثون لغة تتميز عن العربية والكرديّة وغالبيتهم (ما يقرب الـ 70 %) من الشيعة الإمامية (الإثني عشرية) مثل العرب الشيعة، والباقون من السنة الشافعية مثل الأكراد، ولكن برغم انقسامهم المذهبي؛ فانهم يشتركون بميراث عقائدي طقوسي خاص من (العرفان والتصوف) ترك بصمة عن خصوصية ثقافية لهذه الأقلية الفريدة[2].

(1) للمزيد حول الايزيديين ينظر كتاب: سعد سلوم-الأيزيديون في العراق: الذاكرة، الهُويّة، الإبادة الجماعية، منظمة (UPP) الايطالية ومؤتمر المجلس الاسقفي الايطالي، 2016.

(2) للمزيد ينظر: سعد سلوم، الشبك: الطائفة الضائعة بين التعصب العرقي والإبادة الجماعية (5 حلقات)، صحيفة المدى البغدادية، الأعداد 3361-3369، بتاريخ أيار/مايو 2015.

6 ـ **الكاكائيون:** من الأقليات الدينيّة التي تنتشر شمال البلاد، يتمركزون في قرى جنوب شرق كركوك، ويختلف المؤرخون والباحثون بشأنهم اختلافاً كبيراً؛ بسبب الغموض والسرية والرمزية التي تحيط عقائدهم، فضلاً عن تداخل الأديان والمذاهب في عقائدهم، على نحو ترك إنقساماً داخل الأقلية ذاتها حول هويتها الدينيّة: هل هي أقلية مسلمة ذات خصائص ثقافية متميّزة أم إنها أقلية دينية تعود جذورها إلى ثقافات ما قبل إسلامية عريقة.

7 ـ **الفيليون:** ينتشرون على طول خط الحدود مع إيران في جبال زاكروس وفي مناطق من بغداد. وهم أقلية بهوية مركبة من عناصر متعددة، إذْ على الرغم من المقومات الاثنية التي تجمعهم بالاكراد، إلا أنهم يتميزون عنهم بالانتماء للمذهب الشيعي (معظم الأكراد سنة على المذهب الشافعي)، فضلاً عن تميّز لهجتهم (اللورية الفيلية والبختيارية) عن بقية اللهجات الكرديّة (السورانية والبهديانية والزازاكية).

8 ـ **البهائيون:** البهائيون من الأقليات الدينيّة الصغرى، يعتنقون إحدى الديانات الحديثة التي تؤمن بوحدة الجنس البشري ووحدة الأديان والتوافق بين الدين والعلم. يتوزعون على مناطق متفرقة من العراق وفي إقليم كردستان العراق، وقد تعرضوا لحظر أنشطتهم خلال حكم البعث (قانون حظر النشاط البهائي لعام 1970)، وفي العراق يوجد مكانان مقدسان للديانة البهائي هما: بيت بهاء الله في بغداد وجبل سركلو في السليمانية شمال البلاد حيث قضى بهاء الله عامين للتعبد والصلاة[1].

9 ـ **اليهود: كان** العراق يضمّ أكبر الجاليات اليهودية في الشرق الأوسط، أما اليوم وبعد مرور عشرين عاماً على الإحتلال الأميركي للبلاد فيعيش قلة قليلة من اليهود في بغداد بشكل خاص، لا يتجاوزون أربعة اشخاص، ويمثلون آخر دليل على تلاشي الوجود اليهودي الذي استمر أكثر من 2500 عام في بلاد ما بين النهرين.

10 ـ**العراقيون من أصول أفريقية**[2]**:** هم اقلية عرقية تنحدر من أصول افريقية متعددة،

(1) للمزيد ينظر: سعد سلوم، إعادة قراءة تاريخ الطائفة البهائية في العراق (9 حلقات)، صحيفة المدى البغدادية، الأعداد 3324-3342، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2015.

(2) ما تزال تسمية هذه الأقلية محط جدل وتضمنت أوصافاً مثل (السود في العراق) أو (ذوي البشرة السمراء) إلى حدّ عدم الاتّفاق على تسمية موحّدة تطلق عليها حتّى الآن. وفي الواقع، يفضّل الإفروعراقيّون أو

وقد جيئ بأجدادهم عبر مراحل التاريخ الإسلامي، واستوطنوا أماكن مختلفة في جنوب العراق، فهناك من هو نوبي (من بلاد النوبة)، وزنجباري- نسبة إلى زنجبار (تقابل الساحل الشرقي لأفريقيا، تتبع دولة تنزانيا أو تنجانيقا بحسب التسمية العربية القديمة)- ومنها اشتق اسم (زنجي)، الذي عُرف به السود خلال ثورتهم المعروفة بثورة الزنج، وهناك من هو من غانا، وبعضهم من بلاد الحبشة (اثيوبيا حالياً))[1](ويتركزون في محافظة البصرة ومدن أخرى في جنوب العراق[2].

11 ـ **الزرادشتيون:** عاد الزرداشتيون للظهور بشكل علني في إقليم كردستان في عام 2015 مع احياء أعيادهم، والمطالبة ببناء معابد لهم لأداء الطقوس الدينيّة، مع سعي لإحياء عدد من المعابد المندثرة وإعادتها إلى الحياة والمطالبة بالاعتراف بهم رسمياً، لا سيما بعد أن أصبح لها ممثل رسمي في وزارة الاوقاف والشؤون الدينيّة في حكومة إقليم كردستان العراق. والاعتراف بهم ضمن المكوّنات الدينيّة في قانون حماية المكوّنات في إقليم كردستان العراق 2015 [3].

12 ـ **قبائل القفقاس العراقيّة:** يحاول ممثلو قبائل القفقاس العراقيّة من «شركس وشيشان وداغستان» الانخراط تحت تسمية واحدة هي «الشركس والشيشان والداغستان»،

العراقيون من أصول أفريقية (وهي التسمية الملائمة أكاديميا من وجهة نظرنا) أن يطلق عليهم تسمية ذوي البشرة السمراء، وهي تسمية ذاتيّة محبّبة لديهم، تجنّباً لاستخدام الناس تسمية «السود» التمييزيّة أو التسمية المؤلمة «عبيد». وهذه الأخيرة هي تسمية سائدة على المستوى الشعبيّ، بسبب جذور أفراد هذه الأقليّة الإفريقيّة وتاريخ الاستعباد الذي تعرّضوا إليه خلال قرون متواصلة. يُنظر:

Saad Salloum, UN seeks to raise awareness of bias against African-Iraqis, Al-Monitor, December 28, 2018.

(1) Saad Salloum, Will Iraqi Blacks Win Justice?, The New York Times, July22, 2014:
http://www.nytimes.com/201423/07//opinion/will-iraqi-blacks-win-justice.html

(2) ينظر الفصل التاسع من كتاب: سعد سلوم، السياسات والإثنيات في العراق منذ الحكم العثماني وحتى الوقت الراهن، (مؤسسة مسارات، بغداد، 2014)، وسعد سلوم، الثورة المنسية وأيقونتها المعاصرة في العراق، صحيفة المدى البغدادية (3 حلقات) الأعداد 3346-3348 من 25-27 نيسان/أبريل 2015.

(3) نص القانون متوفر في موقع برلمان كردستان على الرابط التالي:

http://www.perleman.org/Default.aspx?page=byyear&c=LDD-Yasa&id=2015

وللمزيد حول الزرادشتيين ينظر: سعد سلوم، هكذا تكلم زرادشت في كردستان، صحيفة المدى، بغداد، العدد 3546، 13 كانون الثاني/يناير 2016.

لتوحيد جهودهم ومطالبهم على نحو مماثل لسعي المسيحيّين العراقيّين إلى توحيد أنفسهم تحت التسمية القوميّة «الكلدو آشوريّين السريان». وتعكس هذه التسمية المشتركة الرغبة في تقديم جسم موحّد يمثّلهم، إسوة ببقيّة الأقليّات العراقيّة المختلفة[1].

ثامناً: طبيعة وحدود المشاركة السياسيّة للأقليّات

حاولت جماعات الأقليات في العراق تأكيد حضورها السياسي بعد العام 2003، واتخذ ذلك اشكالاً عديدة مثل: تكوين وفود لزيارة الكتل السياسيّة الكبرى، والتنسيق مع الامم المتحدة والمنظمات الدولية لرفع درجة مشاركتهم السياسيّة، وانسحب هذا الجهد حتى على الأقليات التي التي لم يكن لها حضور سياسي فعّال من قبل (كالمندائيين، والايزيديين) أو تحرم معتقداتها العمل السياسي (كالبهائيين)، بغية الحفاظ على وجودها والمطالبة بسائر حقوقها، ما عكس تطورا يتلاءم مع تسارع الأحداث على أرض الواقع، لاسيما بعد أن أكّدت الجماعات الكبرى (الشيعة، السنة، الأكراد) بحضورها الديموغرافي القوي، أهميّة مثل هذا الحضور في نتائج الانتخابات التي حملت نخبها السياسيّة إلى السُّلطة.

ونتيجة لفشل نظام الكوتا في تعزيز المشاركة السياسيّة للاقليات والتحديات التي واجهت تمثيل الأقليات بسبب صراع الجماعات الكبرى وسيطرتها على المشهد السياسي، ولأسباب داخلية تتعلق بالصراعات داخل جماعات الاقليات نفسها، فقد تنامى اتجاه لخلق أطر مؤسسية أكثر مرونة وجامعة لتعزيز مثل هذه المشاركة وتوفير تمثيل أبرز وأكثر فعالية لها. ومن الناحية العمليّة، كان التمثيل السياسي للأقليات في أفضل احواله رمزياً أو غير مؤثر في خضم صراع الكتل الكبرى، فتعين على ممثلي الأقليات مد جسور علاقة مع إحدى الكتل الكبرى لا سيّما الكتلتين الأكبر (الشيعة والاكراد)، ونجم عن ذلك إن ممثلي الأقليات (عدا اسثناءات نادرة) ظلوا تابعين للمواقف السياسيّة لإحدى الكتل الأكبر أكثر من كونهم ممثلين لقضاياهم ومعبّرين عن طموحات جماعاتهم.

في مقابل ذلك، عمدت الأحزاب السياسيّة الكبيرة في كثير من الأحيان، إلى حرمان ممثلي

(1) Saad Salloum, Iraq's Caucasus tribes demand formal recognition, Al-Monitor, December 8, 2016

الأقليات في الوصول إلى مجلس النواب، بالرغم من وجود مقاعد مخصصة لهم على وفق قانون الانتخابات. وعادة ما يكون ذلك من خلال زج عناصر من أعضائها للمنافسة (من الأقليات نفسها) على تلك المقاعد، وحرمان الممثلين المستقلين لهذه الأقليات من الوصول إلى مجلس النواب، أو الإيعاز لجمهورها بالتصويت لمرشح من الأقليات تابع لهذه الأحزاب الكبرى، بهدف ممارسة نفوذ وتأثير في المواقف تجاه (المناطق المتنازع عليها)، وقضايا حساسة أخرى.

وإزاء إستمرار عدم الاعتراف بمشاركة بعض الأقليات، قام ناشطون من (العراقيين من أصول أفريقية) في البصرة بتأسيس حركة سياسيّة «حركة العراقيين الحرة» إلا أن حظوظها في الوصول إلى مجلس المحافظة أو مجلس النواب اتسم بالضعف، لذا طالبوا بشمولهم بنظام الكوتا، أسوة ببقية الاقليات لكي يتم تمثيلهم داخل البرلمان أو مجالس المحافظات، ومن ثم رفع درجة مساهمتهم في الشؤون العامة[1]. وبتاريخ 27 نيسان/أبريل 2013، جاء اغتيال «جلال ذياب» أبرز ممثلي هذه الأقلية والذي قاد جمعية (انصار الحرية الإنسانيّة) التي تتصدى للعمل المدني من أجل تحسين أوضاع الأقلية التي تتمركز في البصرة بشكل خاص، وأسهم في تأسيس «حركة العراقيين الحرة» وهي حركة سياسيّة ذات توجه ليبرالي هدفها رفعي الوعي بالحقوق ومناهضة التمييز وتفعيل المشاركة السياسيّة، ليضع مصير حركة الدفاع عن حقوق هذه الأقلية المنسية إزاء تحد أضعف من قوتها، كما إن نتائج التحقيق في اغتياله، التي لم تسفر عن تحديد الجناة وتصويرها كحدث جنائي فقط، كشف عن حجم الاختلالات البنيوية في نظام العدالة والذي تقع ضحيته الأقليات ويضعف من شعور أفرادها بالمساواة والشعور بالمواطنة[2].

في حين ما تزال بعض المعتقدات الدينيّة حائلاً دون المشاركة السياسيّة لبعض الأقليات، كما هو حال البهائيين الذين تحرم معتقداتهم الانغماس بالشؤون السياسيّة الحزبية. أو الكاكائيين الذين ليس لديهم أي تعبير سياسي واضح، وظلوا محرومين من التعبير عن هويتهم خارج الإطار الكردي[3]. وأضعفت خطوط الانقسام داخل بعض جماعات الأقليات

(1) Saad Salloum, In the Footsteps of Martin Luther King: Will We Witness a Revolution Against Racial Discrimination in the Middle East?, The Arab Reform Initiative, July 21, 2020.

(2) سعد سلوم، من ثورة الزنج إلى ولادة حركة أنصار الحرية الإنسانية، جريدة المدى، بغداد، العدد3346 بتاريخ 25 نيسان 2015.

(3) saad salloum, Who are Iraq's Kakai?, Al-Monitor, February 10, 2016

من فعاليتهم وتأثيرهم للوصول إلى تمثيل سياسي فعال مثل الفيليين الذين ظهرت عدة تعبيرات سياسة لهم على شكل أحزاب أو حركات أو جمعيات لم تتأطر ضمن جسم تمثيلي واحد، ونزوع سلوكهم التصويتي للتوزع بناء على محددات متنوعة أثنية للأحزاب الكرديّة ومذهبية للأحزاب الشيعيّة[1]. وكذلك الحال بالنسبة للتركمان الذين تنازعتهم محددات قومية (تركمانية) أو مذهبية (سنية-شيعيّة)، في حين وجدت بعض نخبهم المُضي قُدماً مع مركزة السُلطة والتحالف مع أحزاب الأغلبية الشيعيّة خير طريق للوصول إلى اعتراف بهم كمكوّن يتجاوز الوضع الاقلوي من جهة، ويمنحهم بطاقة رابحة ازاء طموحات كردية لا يمكن التنازل عنها في مناطقهم المتنازع عليها (لا سيما في كركوك). أمّا بالنسبة إلى المسيحيين، فقد ظلت الأحزاب التي تمثّل الطوائف المسيحية المختلفة تعيش حالة من الدوار السياسي وسط صراعات كبرى وعدم بلورة رموز سياسيّة موحدة للجسم المسيحي داخل العمليّة السياسيّة، لذا كان تعبير الشعب «الكلدو آشوري السرياني» محاولة لضم جماعات مسيحية متوزعة اثنياً بين كلدان واشوريين وسريان ومذهبيا بين كاثوليك وارثذوكس وبروتستانت في تسمية تخييلية هي الاطول بين الجماعات العراقيّة[2].

في ضوء ما تقدّم، نجد أن تمثيل الاقليات لم يكن شاملاً لأقليات قومية ودينية لم يرد ذكرها في الدستور مثل البهائيين والكاكائيين والزرادشتيين والسود وقفقاس العراق من شركس وشيشان وداغستان، أو كان تمثيلها ضعيفاً ورمزياً مثل بقية الأقليات، لذا أخذ افراد الاقليات على عاتقهم تكوين أُطر مؤسسية تهدف إلى رفع درجة فعاليتهم ومشاركتهم في الحياة العامة مثل (تأسيس الرابطة الكلدانية) و(تأسيس مجلس لرؤساء الطوائف المسيحية) ومساع إيزيدية لتأسيس (المجلس الايزيدي الأعلى) و(المجلس الأعلى للزرداشتية) و(الهيأة العليا لإنقاذ التركمان) فضلاً عن (تحالف الأقليات العراقيّة) وقبلها (مجلس الأقليات العراقيّة)، وهي جميعا أُطر مدنية أو دينية تتسم بكونها غير سياسيّة وغير حزبية[3].

(1) سعد سلوم، مختلفون ومتساوون، مشروع تعزيز حقوق الأقليات في العراق، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بغداد، 2013.

(2) Saad Salloum, Barriers to Return for Ethno Religious Minorities in Iraq: Identity politics and political patronage among Yazidis and Christian communities from NInewa Governorate, (IOM. 2020). p. 12.

(3) للمزيد حول هذه الأطر ينظر: سعد سلوم، الدولة والتعددية في العراق في ظل التحولات الراهنة ما بعد الربيع العربي، في: الأقليات في الشرق الأوسط: مسألة الحقوق وتحديات المواطنة، (جامعة الروح القدس-الكسليك، لبنان، 2018)، ص ص 180-183.

تاسعاً: من العنف إلى الإبادة الجماعية: تهديد الأقليات من قبل تنظيم داعش[1]

إذا كانت الأقليات أحد أبرز المتضررين من العنف الذي اجتاح العراق بعد الاحتلال الاميركي للبلاد عام 2003، فقد وصل هذا العنف إلى نقطة تحول مفصلية في عام 2014 مع اجتياح تنظيم داعش الإرهابي (ISIS) لمحافظة نينوى ثاني أكبر مدن البلاد، وسيطرتها على مناطق أخرى في محافظتي الأنبار وصلاح الدين.

شهد العالم في المناطق التي احتلها داعش مستويات غير مسبوقة من التطرف العنيف، تجلت في مجموعة من الصور الفظيعة من عمليات الإعدام العلنية وانتهاكات لحرية الدين والمعتقد طالت الاقليات غير المسلمة لتحويلهم قسراً إلى الإسلام، فضلاً عن حالات الخطف والتعذيب والاغتصاب والاتجار الجنسي والنهب وتدمير الممتلكات الخاصة التي تعود للأفراد والطوائف الدينيّة. وكانت نسبة غير قليلة من النازحين من الأقليات بسبب هذه العمليات. بحلول منتصف تموز/يوليو 2014 كان هناك ما يقدربـ1.2 مليون شخص نزحوا نتيجة للعنف إلى وسط وجنوب العراق ومناطق كردستان العراق. والنتيجة الحاسمة والواضحة لهذه المأساة هي اضمحلال التنوع في المجتمع، وتراجع الوزن الديموغرافي للأقليات عن طريق الهجرة والقتل وعلى نحو يهدّد بخطر الانقراض لبعض هذه الأقليات ويغيّر التركيبة الديموغرافية المتنوعة للمجتمع ولبعض المناطق المختلطة بشكل خاص.

كانت القرى التي عاشت فيها الاقليات الدينيّة والقوميّة واللغوية في منطقة سهل نينوى شمال شرق الموصل وسنجار في شمال غربها موطناً لبعضها لآلاف السنين ولقرون بالنسبة لبعضها الآخر، لكنها خلت من معظم سكانها، أو لم يعد إليها النازحون بالرغم من مرور ثمانية أعوام على الإبادة الجماعية (2014-2022). وكانت هناك حملة منظمة للقضاء على ثقافة وتاريخ وهوية هذه الجماعات الدينيّة والقوميّة في المناطق التي خضعت لاحتلال داعش، وتدمير المباني والآثار وغيرها من المواقع ذات الأهميّة الدينيّة والثقافية والتاريخية الهائلة، وكذلك الكنائس والمساجد والمقابر، وقد نهبت أو أُحرقت المخطوطات القديمة التي

---

(1) للاطلاع على تفاصيل وافية ومثيرة للأساليب الإجرامية التي اتبعها «داعش» ضد الإيزيديين والمسيحيين يُنظر في هذا الكتاب: الموضوع ثامناً المعنون: دور التنظيم الإرهابي في الإبادة والتطهير الديني، من الفصل الثالث عشر: الجماعات الإرهابية. وهناك إحصاءات للنازحين تجدها في هذا الكتاب أيضاً، وتحديداً في الفصل الثامن عشر: الهجرة والنزوح (المحررون).

لا يمكن الاستغناء عنها، وأيضاً نهبت أو أحرقت نصوص بالغة القيمة من الناحية التاريخية والروحية بالنسبة للمسيحيين والايزيديين والتركمان والشبك وغيرهم من الأقليات[1].

إن التدمير والنهب المنهجي للتراث الثقافي التعددي للعراق والذي هو جزء من التراث العالمي، قد أصبح مصدراً من مصادر تمويل الانشطة الاجرامية لداعش مستهدِفا المواقع الثقافية والدينيّة والمكتبات والمتاحف لغرض تطهير التنوع الثقافي وتوفير مصادر تمويل جديدة، فضلاً عن مصادر أخرى مثل تهريب النفط وتجارة الخطف. وقد تضمنت حملة التدمير المنهجية سعيا لتحقيق أهداف تتعلق بزعزعة الهُويّة الوطنيّة، فمثل هذا التدمير الهمجي للتراث الثقافي والتاريخي ليس سوى خطوة تهدف إلى غلق الطريق تماماً أمام أيّة عودة لخطاب وطني أو تشجيع على هوية مشتركة أو جامعة، من خلال تصفية التراث المشترك للعراقيين وتفجير الأضرحة والمزارات الدينيّة وتدمير متحف الموصل ونهب المواقع الأثرية، ومن ثم تدمير آخر حلقة تجمع العراقيين: ماضيهم وذاكرتهم. ناهيك عن ان تدمير التنوع الثقافي أضحى استراتيجيّة لإبادة الذاكرة الجماعية للعراقيين، بل وزعزعة التعايش الاجتماعي بين المكوّنات الاجتماعيّة وتحطيم المجتمع بآسره، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة جهود الحكومة العراقيّة لإعادة الاستقرار وتحقيق المصالحة الوطنيّة والتوافق الاجتماعي ونزع ثقة المواطنين في أي جهود مستقبلية في هذا السياق[2]. وفي وقت كانت فيه مناطق شاسعة من العراق وملايين الأفراد قابعين تحت سيطرة ونفوذ داعش، لم يكفّ الأخير عن ارتكاب الجرائم البشعة وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد صنفت جرائمه التي ارتكبها ضد المدنيين العراقيين بحسب تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الصادر في 28 آذار/ مارس 2015 كجرائم ضد الإنسانيّة وجرائم حرب وحتى جرائم إبادة جماعية والتي شملت كافة فئات وأطياف المجتمع العراقي، من مسيحيين وأيزيديين وشبك وكاكائيين وتركمان شيعة وأكراد وعرب سنة وشيعة وغيرهم[3].

---

(1) ينظر: سعد سلوم، ما بعد داعش: أقليات العراق في مفترق الطرق، (مؤسسة مسارات، بغداد، 2017)، ص ص 43-181.

(2) سعد سلوم، تدمير متحف الموصل بين داعش الخفية وداعش المعلنة، المدى، العدد 3313، بتاريخ 16 آذار/مارس2015.

(3) سعد سلوم، حماية الأقليات الدينيّة والإثنية واللغوية في العراق (جامعة الكوفة، كلية الآداب، 2017)، ص ص 141-142

وفي الوقت الذي تصدّت فيه البلاد لإرهاب تنظيم داعش وتطرفه الايديولوجي، واجهت تبعات كارثة إنسانية بسبب نزوح أعداد كبيرة من المدنيين خارج مدنهم بحثاً عن مناطق أكثر أماناً، وهي معاناة سوف تترك أثراً لا يمحى في شعور العراقيين من الأقليات بهويتهم وإحساسهم بالمساواة والمواطنة، لا سيما إذا تعرضوا للتمييز في أماكن نزوحهم الجديدة وتركوا بلا حول ولا قوة في كثير من الاحيان لمواجهة مصيرهم لوحدهم. وقد اعلنت الأمم المتحدة خلال شهر آب/أغسطس 2014 بأنّ الوضع في العراق أصبح حالة طوارئ من المستوى الثالث وهو أعلى تصنيف لحالات الطوارئ. ومثال النازحيين الإيزيديين الذين ما يزال غالبيتهم في مخيمات النزوح في محافظة دهوك ما يزال ماثلاً للعيان بحيث يهدد بتكرار «مأساة اللاجئين الفلسطينيين»[1]. ومع إن ما حصل للاقلية الأيزيدية يعد المثال الأبرز والأكثر شهرة على صعيد دولي، غير أنه ليس سوى حلقة متواصلة من إبادات تعرض لها الأيزيديون خلال تاريخهم على نحو رسم ذاكرة جريحة لهذه الاقلية المعذبة. ويؤرخ الأيزيديون لـ74 أبادة حصلت في تاريخهم على يد العثمانيين بالدرجة الأساس، وتمثّل إبادة داعش لهم رقم 74 في تاريخ يطلق عليه الأيزيديون (تاريخ الفرمانات)، بحيث أصبحت كلمة «فرمان» معادلة لكلمة «إبادة جماعية»[2].

تسببت الفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش بحق المجتمع الإيزيدي في ضرر لا يقاس. ومع ذلك، فإنّ البيانات تعطينا بعض المؤشرات: قبل غزو داعش لسنجار في صيف 2014، كان عدد السكان الإيزيديين حوالي 550 ألف شخص. وفي أعقاب الهجمات الأولية، تم تهجير ما يقرب من 360 ألف شخص، وقتل 1293 شخصاً، وتيتيم 2745 شخصاً، واختطاف 6417 آخرين (3548 امرأة و2869 رجل). تشير هذه الأرقام إلى الاستهداف الشرس والمتعمد للجماعة، أكثر من أي أقلية أخرى- على الرغم من أن المسيحيين والمسلمين الشيعة والأقليات الأخرى وحتى المسلمين السنة الذين عارضوا المجموعة عانوا أيضاً من فظائع مروعة[3].

شهد الأيزيديون هجمات مدمرة على تراثهم المادي والروحي. من الأمثلة على ذلك تدمير

(1) سعد سلوم، العودة إلى سنجار: التحديات والفرص وإبعاد الصراع (المنظمة الدولية للهجرة، العراق، 2020)، ص ص 30-33.

(2) ينظر: عدنان زيان فرحان وقادر سليم شمو، مأساة الإيزيديين الفرمانات وحملات الإبادة ضد الكورد الإيزيديين عبر التاريخ، (مطبعة خاني، دهوك، 2009)، ابراهيم تمري اسماعيل، الفرمانات: جرائم الإبادة الجماعية ضد الإيزيديين، (ابنا للنشر والتوزيع، دهوك، 2020).

(3) سعد سلوم، العودة إلى سنجار: التحديات والفرص وأبعاد الصراع، المصدر السابق، ص 4.

مزار الخضر الياس، وهو مزار تاريخي ومكان عبادة للمسيحيين والأيزيديين، فضلاً عن معبد الأخوات الثلاثة في بعشيقة، ومزار أيزيدي في سنجار الغربية. عدا إن داعش إستهدفت عمداً مواقع أيزيدية أخرى، مثل مزار الشيخ مخفية ومزار الشيخ حسن. في حين أصبح معبد لالش وهو أقدس موقع ديني للأيزيدية، مكاناً لجأ إليه نازحون أيزيديون يعيشون في ظروف قاسية[1].

أما التركمان، فقد تعرضوا إلى هجوم واسع من قبل مقاتلي داعش، ولا سيما بعد أن سيطروا على قضاء تلعفر ذي الأغلبية التركمانية في محافظة نينوى، ونزح ما يقرب من 200 ألف مدني إلى سنجار قبل أن يتم تهجيرهم للمرة الثانية بعد اجتياح سنجار من قبل داعش. وعندما اجتاحت قوات داعش كل مكان في تلعفر ودمرت المناطق المحيطة بها في حزيران/ يونيو وتموز/يوليو 2014، قامت بتدمير وتدنيس العديد من المساجد والمزارات والمواقع الدينيّة والثقافية التابعة للتركمان، بما في ذلك مساجد للشيعة في قرى جارداغلي وبرآوجلي، وقره ناز، والتي كان فيها حتى وقت قريب عدد كبير من السكان التركمان. لقد دمرت قوات داعش أيضاً مزار أرناؤوط ومساجد شيعيّة وهي حسينية القبة، وحسينية جواد، وحسينية القدو، وحسينية مسلم بن عقيل، وحسينية عسكر ملا في تلعفر. كما تم تفجير أكبر وأقدم مكتبة في منطقة تلعفر، وهي ضربة كبيرة للسكان التركمان. وهناك مكتبة أخرى في محافظة ديالى، فيها حوالي 1500 نسخة من النصوص والقصص التاريخية الإسلامية، تمّ حرقها بالكامل. قبل تنظيم داعش[2]. في الموصل أيضاً تم تدمير ضريح ابن الأثير، وتم إشغال النار في ضريح الإمام العباس في قرية القبة وفي ثلاثة مساجد للشيعة في قرية الشريكان من قبل مسلحي داعش. واستخدمت داعش الجرافات في بلدة محلبية التركمانية لتدمير أضرحة الشيخ إبراهيم ومزار وضريح شيخ الصوفية أحمد الرفاعي. وتم إشعال النار في مساجد الشيعة وغيرها من المواقع ذات الأهميّة الدينيّة من قبل قوات داعش في مدن القبة وكبك التركمانيتان، في منطقة تلعفر. وورد بأنه تمّ تدمير عدد من الأضرحة الدينيّة المهمّة في الموصل وكركوك، وتدمير إثنين من مزارات الشيعة في سنجار وهما مزاري السيدة زينب وسيد زكريا، فضلاً عن ضريح الإمام الرضا المقدس بالنسبة للشيعة في قرية تيسخراب[3].

(1) ينظر قائمة القرى والمزارات الإيزيدية المدمرة في كتاب: سعد سلوم، حرية المعتقد للأقليات في العراق (مؤسسة مسارات، بغداد، 2017)، ص ص161-171.

(2) سعد سلوم، ما بعد داعش: أقليات العراق في مفترق الطرق، المصدر السابق، ص ص 122-125.

(3) سعد سلوم، حماية الأقليات الدينيّة والإثنية واللغوية في العراق، المصدر السابق، ص 145.

فقد الشبك، بعد اجتياح داعش لسهل نينوى، الموطن الذي عاشوا فيه لمدة خمسة قرون، ومن الصعب على أفراد هذه الأقلية أن يتخيّلوا أنفسهم في مكان آخر. وكان البديل بالنسبة للشبك الانتشار على خريطة واسعة من النزوح تمتد من كردستان إلى أقصى مناطق ومدن جنوب العراق، حتى ان كثيراً من عوائل الشبك قد انقسمت بين جزء نازح في كردستان وآخر في وسط أو جنوب العراق. وتتخذ الإبادة الجماعية طابعاً أشد قساوة مع حالة الضياع وفقدان البوصلة، فبعد الاقتلاع القسري للشبك من سهل نينوى وانتشارهم على خريطة واسعة في وسط وجنوب العراق، فقد الشبك المكان المرجعي أو أسطورة الارض (الموطن/المكان) الذي يرتبطون به ويعيشون فيه منذ قرون، إذْ إن للشبك ارتباط بأراضيهم الخصبة في سهل نينوى، بالرغم من أنهم يسكنون في قرى متناثرة ما بين الساحل الأيسر لنهر دجلة إلى نهر الخازر شرقا، وجبل النوران شمالاً إلى ناحية النمرود جنوباً. ومنهم من يسكن في مراكز اقضية ونواحي برطله وقرقوش والنمرود وبعشيقة. فضلاً عمَّن سكن منهم في أحياء متعددة من مدينة الموصل. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2014 حين أزالت جرافات داعش منازل الشبك ومحت رموزهم الدينيّة والثقافية استهدفت انتزاع موطنهم وتجريدهم من أهم عناصر هويتهم، وشكل ذلك انتهاكاً أشد ابادة من القتل المباشر لأفراد الشبك. وبعد المحو والاقتلاع انتشرت خريطة قراهم التي يطلقون عليها تسمية «شبكستان» في مواقع التواصل الاجتماعي مثل فردوس مفقود. لم تكن هذه التسمية والخريطة تعبر عن نزوع انفصالي أو حس استقلالي أناني بالأرض، بقدر ما عكست حنينا إلى مركزية الموطن في تخيل الهُويّة الجماعية[1].

لا يمكن لأي مكان آخر أن يتماهى مع موطن الشبك، أو يتطابق مع فكرة ارتباطهم المكاني بهذه الأرض التي تقاسموها مع بقية الاقليات في سهل نينوى، وحتى لحظة كتابة كلمات هذا الفصل، يحلم الشبكيون داخل خيام النازحين بالعودة إلى موطنهم الأم الذي لا يمكن أن يعادله أو يساويه مكان آخر، حتى الأماكن الدينيّة المقدسة مثل النجف وكربلاء لا تتبدى إلا في صورة اماكن نزوح مؤقتة، وقداستها لا تنفي عنهم صفة الغرباء، فهم في فترة شتات تغذي حلم العودة إلى أرض ميعادهم. في تموز/يوليو 2014، تم شنّ هجوم على قرية الشبك في «عمركان» والتي شهدت أيضاً إختطاف 35 شخصاً على الأقل ونهب الممتلكات،

(1) المصدر نفسه، ص ص 145-146.

وتم تدمير مساجد للطائفة وضريح الإمام العباس في قرية القبة. هناك مواقع أخرى للشبك دمرها تنظيم داعش تشمل مساجد السادة في قرية السادة، مسجد الكوكجلي في قرية الكوكجلي ومزار قوليرش في قرية طبرق زيارة، ومزار الإمام زين العابدين في قرية علي رش، ومزار السيد الرضا في قرية الدراويش[1].

رسمت مظاهر هذا التدمير للثقافة والأرض والرموز الثقافية والدينيّة والتراثية، وارتكاب جرائم إبادة جماعية وتطهير عرقي وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانيّة ضد أفراد الأقليات، ملامح مخاوف حقيقة من نهاية التنوع في العراق، والتي تعدُّ، دون أدنى شك، من أبرز المخرجات طويلة المدى للغزو الأميركي للبلاد.

عاشراً: تحول مناطق الأقليات إلى مناطق مدولنة

أصبحت مناطق الأقليات (سهل نينوى وسنجار) متنازعاً عليها بين بغداد وأربيل طوال سنوات الإحتلال الأميركي للبلاد، وكانت التوافقات السياسيّة تنحو باتجاه ترك إدارة هذه المناطق عملياً بيد أربيل في حين كانت تتبع إدارياً محافظة نينوى (أي كجزء من العراق الإتحادي). هذه الازدواجية في إدارة مناطق الأقليات عكست توازنات قوى داخلية حتى إجتياح تنظيم دعش البلاد عام 2014.

أدخل المتغير الأخير (اجتياح تنظيم داعش لهذه المناطق) لاعبين جدد في لعبة التوازنات الداخلية، ومنهم لاعبون جدد من خارج الحدود وعلى نحو سيعيد رسم خريطة جديدة تعيد تشكيل دولتي العراق وسوريا جيوسياسيا (سنجار) وخريطة الحدود الداخلية بين أربيل وبغداد (سهل نينوى). لكن ما رافق غزو داعش من تطهير عرقي وإبادة جماعية أعطى أيضاً مبرراً للمجتمع الدولي لقيادة تدخل عالمي لهزم التنظيم المتطرف وحماية سكان المنطقة وفق مبدأ مسؤولية الحماية، ومن ثمّ شجع نخب الأقليات على مطالبات بحماية دولية لمناطق الأقليات في سهل نينوى وسنجار. (سنناقشها تاليا).

لقد كشف النصر على داعش وتحرير البلاد من مقاتلي التنظيم المتطرف عن وجه جديد لمناطق الأقليات المتنازع عليها مع تغير توازنات القوى والفاعلين الجدد في هذه المناطق، فهي قد أصبحت بالفعل مناطق مدولة أو مدولنة. إذْ تواجدت تنظيمات مُسلّحة مختلفة

(1) المصدر نفسه، ص 146.

ومتنوعة الولاءات في ظل تنافس اقليمي بين تركيا وإيران، وقلق دولي مرتبط بتصاعد الأهميّة الجيواستراتيجيّة لمناطق الأقليات والنابعة من موقعي: سنجار الاستراتيجي كمنفذ إلى الأراضي السورية، وسهل نينوى كمنطقة تخوم بين إقليم كردستان والعراق والأجزاء العربية من البلاد. ففي عام 2016، نشرت تركيا قواتها العسكريّة بحجة المشاركة في الحرب ضد تنظيم داعش ثم أصبح حضورها مستفزا للأقليات، ففي سهل نينوى تقع أهم قاعدة عسكرية تركية بمحاذاة ناحية بعشيقة، يطلق عليها السكان المحليون تسمية: قاعدة بعشيقة العسكريّة. وعندما تتعرض هذه القاعدة لقصف صاروخي من مناطق سهل نينوى الأخرى تثير الفزع في النازحين العائدين والذي سبق أن هربوا من بطش تنظيم داعش. وقد أصبحت مناطق الأقليات بدورها مصدر قلق أمني بعد تحريرها من التنظيم المتطرف، فمن قرى سهل نينوى تنطلق الصواريخ التي تستهدف أهدافا في اربيل، كما إن سنجار شمال غرب الموصل تواجه قصفا بطائرات مسيرة تركية.

في هذا السياق تعارض تركيا وجود حزب العمال الكردستاني في سنجار لأسباب أمنية واقتصادية، خشية أن يهدد وجوده الأمن القومي التركي فحسب، ويتمكن الحزب من زيادة نفوذه داخل مثلث الأراضي الحدودية التركية السورية العراقيّة. وبشكل أكثر تحديدًا، تخشى تركيا من إنشاء مسار جغرافي يربط بين جبال قنديل (القلعة الرئيسية لحزب العمال الكردستاني) بجبل سنجار وقوات سوريا الديمقراطيّة (التي تعدها أنقرة امتدادًا لحزب العمال الكردستاني)، الذي سيؤدي إلى إنشاء ممر لنقل المقاتلين والأسلحة والدعم اللوجستي ضد المصالح التركية[1]. لذا، فإنّ أنقرة تتطلع إلى قطع الطريق على قوات سوريا الديمقراطيّة «قسد» المرتبطة بحزب العمال الكردستاني في الجزء الشمالي الشرقي من سوريا، ومنع أي اتصال استراتيجي أو عسكري، كما أن سنجار امتداد لقضاء تلعفر ذي الأغلبية التركمانية، ولذا تنظر أنقرة إلى سنجار بوصفها مفترقَ طرق إستراتيجي لضمان أمنها ونفوذها.

تحاول أنقرة شطر الشمال العراقي إلى قسمين، شمالي كردي تحت مظلة إقليم كردستان، وشمالي عربي يُمثّله الكتف العراقي الغربي المحاذي للأراضي السورية (تلعفر-سنجار)، وهو ما يُفسّر تعاونها مع الحكومة العراقيّة التي تسعى هي الأخرى لاستعادة سيادتها في المنطقة

(1) Saad Salloum, Turkey bombs Yazidi militia in Iraq affiliated with PKK, Al-monitor, Jan 24, 2020

في مواجهة التنظيمات المناوئة لها[1]. في جميع الأحوال يبدو بأنّ تركيا تستخدم سياستها في احتواء حزب العمال الكردستاني كذريعة لكسب موطئ قدم في الأراضي العراقيّة، وهو رأي يدعمه موقع سنجار المتاخم للأراضي الكرديّة السورية المعروفة باسم «روج آفا». إن السيطرة على سنجار تعد مفتاح السيطرة على مثلث الحدود السورية- العراقيّة – التركية[2] والاتصالات بين العراق وسوريا. علاوة على ما تقدم، هناك مخاوف حقيقية بين عدد من سكان سنجار من أن المشروع التركي لإحياء الدولة العثمانية حقيقي ويستهدف كركوك والموصل، ولكن سيبدأ من سنجار، كبوابة للوصول إلى منطقة تلعفر المجاورة ذات الأغلبية التركمانية[3].

إلى جانب أهميّة العنصر الأمني، لدى تركيا أيضاً مصالح اقتصادية مهمة في المنطقة، ويتجلى ذلك من خلال جهودها الأخيرة لفتح «معبر فيشخابور» الجديد مع العراق، والذي سيمرّ عبر تلعفر وسنجار ثم إلى الموصل وبغداد وجنوب العراق، والذي سيزيد حجم التجارة بين العراق وتركيا بشكل كبير ويقلل من اعتماد العراق على دول أخرى مثل إيران. لكن الأخيرة لا تحبذ مثل هذه الخطوة، لأنها لا تريد أي منافس على نفوذها وتجارتها في جنوب العراق، لا سيما بعد عودة علاقات العراق مع دول الخليج ومصر والأردن، والتي تشكل جزءًا من جهود واشنطن للحد من النفوذ الإيراني في البلاد[4].

تقع المصالح الإيرانية في مناطق الأقليات على المحك أيضاً، لا سيما مع وجود أقليات شيعيّة في سهل نينوى (الشبك) وتواجد للشيعة في سنجار (عرب وأكراد). وبينما تسعى إيران إلى موطأ قدم في المناطق الحدودية بين العراق وسوريا من خلال حلفائها، تبقى سنجار عنصراً رئيساً في الممر البري الذي يربط بين طهران والبحر الأبيض المتوسط. إن الثكنة الأمريكية الموجودة في التنف شرقي سوريا على الطريق السريع الرئيسي من بغداد إلى دمشق تسد طريقًا واحدًا، بينما تقوم القوات الأمريكية وشركاؤها المحليون في شمال سوريا بإغلاق الطريق إلى الشمال بالكامل[5]. وبما أن سنجار أصبحت اليوم تمثّل فرصة

(1) ميرفت عوف، مواجهة على أرض العراق: كيف تحولت سنجار إلى ساحة للحرب بين تركيا وإيران؟، موقع الجزيرة، بتاريخ 25 أيار/مايو2022

(2) سعد سلوم، العودة إلى سنجار، المصدر السابق، ص 19

(3) المصدر نفسه، ص19.

(4) المصدر نفسه، ص19.

(5) David Adesnik and Behnam Ben Taleblu, Burning Bridge: The Iranian Land Corridor to the Mediterranean, FOUNDATION FOR DEFENSE OF DEMOCRACIES, Washington, DC, 2019. p.7: https://www.fdd.org/analysis/201918/06//burning-bridge/

بوصفها «الخاصرة الرخوة المتنازع عليها بين إقليم كردستان والحكومة العراقيّة، وهي تمثّل العمق الجيوسياسي الأقرب إلى المتوسط، فإذا استطاعت إيران أن تسيطر عليها فستؤمّن الطريق البري إلى سوريا وثم المتوسط. لهذا أطلق بعض الباحثين الموالين للنظام الإيراني على هذا الطريق (طريق المقاومة)»[1].(وفي مقابل المشروع التركي لكسب موطئ قدم في الأراضي العراقيّة، وأمتلاك مفتاح السيطرة على مثلث الحدود السورية- العراقيّة – التركية، فإنّ المشروع الإيراني للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط مروراً بسنجار أثار جدلاً بوصفه حصان طروادة للطموح الإيراني المعادل للطموح التركي في المنطقة، لذا، فإنّه أثار مخاوف الأقليات من الإيزيديين والمسيحيين في سهل نينوى وسنجار[2].

تعمل هذه العوامل عملت مجتمعة على تحويل سهل نينوى وسنجار إلى منطقة «ذات طابع دولي» وساحة لصراعات إقليمية ودولية. وتعدّ بحسب رأي بعض نخب الأقليات، معضلة معقدة تجعل من تحقيق استقرار مستدام فيها مطلباً صعب المنال «لأنّ عوامل إقليمية ودولية ومشاريع لدول مختلفة، حولت مناطق الأقليات إلى منطقة صراع ومصالح ونفوذ إقليمي ودولي»[3].

حادي عشر: مرحلة ما بعد داعش: سيناريوهات مختلفة لإدارة مناطق الأقليات

سادت، خلال الأعوام اللاحقة للغزو الأميركي وما تلاه من إجتياح داعش لمناطق الأقليات في محافظة نينوى عام 2014، نقاشات محتدمة حول سيناريوهات مختلفة بشأن إدارة مناطق الأقليات في سهل نينوى وسنجار، تعكس موقف الدستور العراقي لعام 2005 ورؤى التيارات السياسيّة الكبرى للجماعات الكبرى (العرب والأكراد) وممثلي الأقليات الدينيّة من المسيحيين والإيزيديين والشبك. كما أخذت هذه النقاشات التي سادت، لا سيما بعد الإبادة الجماعية أبعادًا دولية من خلال طلب الأقليات الحماية الدولية والدعوة لمنطقة آمنة بحماية المجتمع الدولي بعد فشل الدولة العراقيّة في حماية أقلياتها من الإبادة الجماعية.

(1) سعد سلوم، الإبادة الجماعية مستمرة، المصدر السابق، ص.93

(2) Mushtaq Al-Hilo, The Mediterranean Route Runs Through the Caravan of the Karbala Captives, The Center for Iranian Studies (IRAM). October 2, 2021. https://iramcenter.org/en/the-mediterranean-route-runs-through-the-caravan-of-the-karbala-captives/

(3) سعد سلوم، الإبادة الجماعية مستمرة، المصدر السابق، ص99.

بناءً عليه، يمكن صياغة سيناريوهات لمناطق الأقليات تستشرف مرحلة ما بعد تنظيم داعش:

السيناريو الأول: وحدة إدارية فرعية دون مستوى المحافظة

ينطلق هذا السيناريو من مقاربة تبناها الدستور العراقي لعام 2005 يدعو من خلالها إلى إنشاء (وحدة إدارية فرعية دون مستوى المحافظة) في مناطق الأقليات، يمكن أن يترتب عليها منح الإيزيديين في سنجار والشبك والمسيحيين في سهل نينوى صيغة من (الاستقلالية الإدارية في إطار الدولة الاتحادية، وتحت مظلة محافظة نينوى). تقوم فكرة الاستقلالية الإدارية وفقا لهذه المقاربة على منح الإيزيديين والمسيحيين والشبك (ينطبق ذلك على التركمان في تلعفر) حقوقهم في إدارة شؤونهم السياسيّة والاقتصاديّة والتعليمية على نحو مستقل، وفقاً للدستور الذي ينص على أن «يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمةٍ وأقاليم ومحافظاتٍ لا مركزية وإداراتٍ محلية»[1].

تضمن الدستور العراقي لعام 2005 أحكاماً تتعلق بالأقاليم والمحافظات والعاصمة[2]. وجاء في المادة الخاصة بهذا الشأن وتحت عنوان «الإدارة المحلية» على ان «يضمن هذا الدستور الحقوق الإدارية والسياسيّة والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان والآشوريين، وسائر المكوّنات الأخرى، وينظم ذلك بقانون»[3]. يتطلب تنفيذ هذه المادة المهمّة تحديد صلاحيات وسلطات الوحدات الوطنيّة الفرعية الممنوحة للمسيحيين والإيزيديين ودرجة استقلاليتها الذاتية. وهذا التحديد «الحكم الذاتي» يتم تصوره ضمن النظام الاتحادي كبديل لأي اقتراح لتقسيم أو تجزئة العراق على أُسس عرقية وطائفية. والمقصود من ذلك تكوين حكم ذاتي في مستوى (ما دون المحافظة) و(ما دون الإقليم)[4]. من الواضح أن تطبيق هذه المقاربة يتوافق مع سعي الحكومة الاتحادية في بغداد للحفاظ على أسس النظام الاتحادي في إطار صون وحدة البلاد، وتتفق المقاربة، إذا ما طبقت على سنجار وسهل نينوى أيضاً، مع تصوّر الحكومة الاتحادية عن الحكم الذاتي للأقليات وفق المادة (125) من الدستور.

(1) المادة (116) من الدستور العراقي لعام 2005 النافذ.

(2) المواد من (117) إلى (124) من الدستور العراقي لعام 2005 النافذ.

(3) المادة (125) من الدستور العراقي لعام 2005 النافذ.

(4) سعد سلوم، التنوع الخلاق: خريطة طريق لتعزيز التعددية في العراق، (المجلس العراقي لحوار الاديان، بغداد، 2013)، ص43.

السيناريو الثاني: محافظة جديدة ضمن الدولة الإتحادية

أجاز قانون المحافظات رقم (21) لعام 2008 ونظَّم استحداث الأقضية والنواحي، لكنه لم يتطرق إلى استحداث محافظات جديدة[1]، والطريق الوحيد المتاح لاستحداث محافظة جديدة هو صياغة مشروع قانون من مجلس الوزراء، وتقديمه للبرلمان لمناقشته ومن ثم إقراره. وهو ما حصل بموافقة مجلس الوزراء العراقي المبدئية في عام 2014 على تحويل بعض الأقضية إلى محافظة (مثل قضاء الطوز، والفلوجة، وسهل نينوى)، وتم تكليف لجنة برئاسة وزير الدولة لشؤون المحافظات لوضع الضوابط اللازمة لذلك، مما يبين سعياً جدياً من الحكومة آنذاك لتبني المشروع[2]. ويبدو أن الإجراءات القانونية المتاحة لذلك تتمثّل بمشروع قانون يقدم من قبل مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، ويقوم الأخير بقراءة النص والتصويت عليه. تتمثّل العقبة الأساسية أمام هذا المشروع في تطبيق هذا المقترح على سنجار وسهل نينوى وتلعفر، إذْ سيواجه معارضة شديدة من قبل الكتل الكبرى العربية في محافظة نينوى وحلفائها في مجلس النواب، والتي ستعده تقسيماً لمحافظة نينوى أو تفتيتًا لمناطق نفوذ القوى السياسيّة العربية السُّنيّة، وما يتبعه ذلك من حشد التأييد من الكتل العربية السُّنيّة داخل مجلس النواب العراقي لعدم تمرير أي قرار نيابي يؤيد الفكرة. وفي حالة العمل على هذا السيناريو ينبغي أولاً فتح حوار بين القوى السياسيّة العربية في محافظة نينوى والحكومة الاتحادية في بغداد، وثانياً بين هذه القوى وبين ممثلي الإيزيديين والمسيحيين والشبك للوصول إلى تصور مناسب، لا سيما في ضوء التنوع الديموغرافي لهذا المناطق الثرية بتعدديتها.

تكمن أهميّة هذا السيناريو في أن مناطق الاقليات ستحظى بميزانية مستقلة من الحكومة الاتحادية، ويمكن، من ثم، توجيه الموارد المالية بطريقة رشيدة لإنشاء البنى التحتية وتطوير الخدمات، فضلاً عن سهولة الضبط الأمني للمنطقة من خلال تشكيل وحدات من الأقليات تتبع الجيش العراقي أو شرطة تتبع وزارة الداخلية الاتحادية من أجل حفظ الأمن الداخلي. أما من الناحية الاستثمارية فسوف يشجع إنشاء محافظة مستقلة جذب النخب الاقتصاديّة من أصحاب المصلحة (من داخل العراق وخارجه) وتشجيعهم على توجيه رؤوس أموال إيزيدية

(1) قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (12) لسنة 2008، الوقائع العراقيّة، العدد 4070 بتاريخ 13 آذار/مارس 2008.

(2) جمهورية العراق، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، متوفر على الرابط التالي:

http://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?id=4226&lang=A

في المانيا وجورجيا وارمينيا ومناطق أخرى ورؤوس أموال الكلدان في ديترويت والآشوريين في شيكاغو للإستثمار في مناطق الاقليات في سهل نينوى وسنجار على نحو يضفي حيوية على اقتصادها المحلي ويوفر فرص عمل جديدة توفر حافزاً اقتصادياً لعودة المهاجرين والنازحين. والأهم من ذلك كله هو تحويل النزاع الإثني إلى منافسة مربحة لتطوير هذه المحافظة. ومن ثمّ، نعتقد أن هذا السيناريو هو الأقرب إلى بلورة نموذج (Paradigm) سلام مستدام في مناطق الأقليات المتنازع عليها.

السيناريو الثالث: منطقة متنازع عليها

تعبّر هذه المقاربة عن طموح حكومة إقليم كردستان ضم مناطق الأقليات في سنجار وسهل نينوى للإقليم، ويمكن منح الإقليات وضعاً مستقلاً من الناحية الإدارية بشرط أن تكون تحت نفوذ إقليم كردستان وجزء من أراضيه. إذْ تُعد سنجار وسهل نينوى التابعتان إدرايا لمحافظة نينوى من وجهة نظر حكومة إقليم كردستان، ضمن ما يسمىبـ«المناطق المتنازع عليها»[1]. وقد تم تضمين «مقاربة دستورية» لحل الصراع حول عائدية هذه المناطق في نص المادة (140) من الدستور، وبسبب الغموض الذي يكتنف مصير سنجار وسهل نينوى حول ما إذا كانت هذه المناطق متنازع عليها أم لا، تقدم النائب عن الكوتا المسيحية في الدورة البرلمانية الاتحادية السابقة (عماد يوخنا ياقو) بطلب إلى المحكمة الاتحادية لتفسير عبارة (المناطق المتنازع عليها)، وجاء في قرار المحكمة الاتحادية بأنّ الأراضي المتنازع عليها هي تلك التي كانت تدار من قبل حكومة إقليم كردستان بتاريخ 19 آذار/مارس 2003، في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية وكركوك وديالى ونينوى وفقاً لما رسمه قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقاليّة[2]. ووفقا لمضمون القرار فإنّ مناطق الأقليات لا تعد ضمن المناطق المتنازع عليها، لكونها لم تكن تدار في التاريخ أعلاه من قبل حكومة إقليم كردستان. ومع ذلك، اجتمعت المحكمة الاتحادية بعد ذلك بوقت قصير للرد على الاستفسارات الجديدة

---

(1) المناطق المتنازع عليها: مصطلح أطلقته حكومة إقليم كردستان على مجموعة من الأقضية والنواحي المحددة التي تطالب حكومة كردستان بضمها إليها، وتتضمن بالدرجة الأساس محافظة كركوك التي تعدها حكومة كردستان تاريخيا مدينة كردية. فضلاً عن مناطق من محافظة نينوى تضمّ سنجار ذات الأغلبية الايزيدية، وسهل نينوى التي تضمّ تنوعا يشمل المسيحيين والشبك والتركمان والكاكائيين وأقليات أخرى، وناحية زمار في قضاء تلعفر ذي الاغلبية التركمانية. وكما هو واضح، فإنها مناطق تتضمن تركز الأقليات.

(2) قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (113)/اتحادية لسنة 2017.

المتعلقة بقرارها، وقررت حذف تاريخ آذار/مارس 2003 [1]، ومن ثم تركت المحكمة للتفاوض والإتفاق السياسي بين بغداد وأربيل أن يقررا مصير هذه المناطق.

نعتقد بأنّ تنفيذ هذا السيناريو قد يجر إلى انقسامات عميقة وصدامات بين العرب والأكراد وبين حكومتي بغداد وأربيل، وفي ضوء الصراع التركي- الإيراني على مناطق الاقليات قد يعقد الوضع الاقليمي بشكل عام، والأهم إنه يُحدث انقساماً داخلياً، إذْ يوجد مؤيديون ومناهضون لهذا السيناريو داخل النخب الإيزيدية والمسيحية والشبكية على نحو يعبّر عن انقسام نخب الأقلية بين الولاء لبغداد أو لأربيل.

السيناريو الرابع: محافظة ضمن إقليم نينوى

في مقابل السيناريو الكردي الذي ي يَعدُّ مناطق الأقليات متنازعاً عليهاً ويجب أن تكون جزءًا من الجغرافيا الكرديّة، يؤكد سيناريو طرحته التيارات السياسيّة العربية السُّنيّة في مجلس محافظة نينوى وفي مجلس النواب على الاحتفاظ بمناطق الأقليات ضمن حدود مجلس محافظة نينوى الإدارية، وتحويلها إلى جزء من وضع سياسي جديد لمحافظة نينوى من خلال تحويل المحافظة إلى إقليم. يمكن تفسير هذا الاتجاه أيضاً كرد فعل على سيناريوهات تحويل مناطق الأقليات إلى محافظات أو جعلها مستقلة في إطار حماية دولية، وهو ما يهدد بنظر هذه التيارات وحدة محافظة نينوى. كما إنه يعكس مخاوف العرب السنة في محافظة نينوى من تحالف يضم الاكراد والشيعة وممثلي الاقليات لاحتوائهم، ففي مواجهة المقاربات المختلفة لتأسيس محافظات للأقليات أو إدارات شبه مستقلة عن مركز المحافظة، قدم مجلس محافظة نينوى خطة بديلة لتحويل محافظة نينوى إلى «إقليم» على غرار إقليم كردستان العراق والذي أيضاً يتألف من ثلاث محافظات. تضمن قرار مجلس المحافظة تحويل المحافظة إلى إقليم يتألف من ثلاث محافظات: نينوى الغربية «قضاء تلعفر» ونينوى الشرقية «أقضية سهل نينوى الثلاثة» ونينوى الجنوبية التي تضم مدينة الموصل وباقي مناطق محافظة نينوى بما في ذلك قضاء سنجار. وأرسل مجلس المحافظة الوثائق المطلوبة للمشروع إلى مجلس النواب الاتحادي[2].

---

(1) قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 113/اتحادية/بتاريخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

(2) رولاند بيجاموف، ماذا بعد قرار استحداث محافظات عراقية جديدة؟، صوت روسيا اليوم (موقع وكالة الأنباء والاذاعة الدولية-سبوتنيك) بتاريخ 31 كانون الثاني 2014، متوفر على الرابط التالي:

https://arabic.sputniknews.com/arabic.ruvr.ru/2014_01_31128119497//

يبدو أن هذا السيناريو صعب التحقق، وتكمن صعوبة تحققه في كونه يطرح «توافقاً افتراضيا» بين ممثلي التيارات السياسيّة السُّنيّة العربية وممثلي الأقليات. ومن الناحية القانونية، تكتنف تحويل المحافظة إلى إقليم صعوبات تجعله أقرب للمستحيل منه إلى الواقع؛ فقد أوضح الدستور العراقي آلية تكوين الأقاليم من خلال النص على حق كل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناءً على طلب بالاستفتاء عليه[1]. ونص قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم رقم (13) لسنة 2008[2] على أن الإقليم يتكون من محافظة أو أكثر[3]. ويتم تكوين الإقليم عن طريق الاستفتاء، ويقدم طلب تكوينه من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين إقليم. أو من خلال طلب يقدم من عُشر (10/1) الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين إقليم. أو في حالة طلب انضمام إحدى المحافظات إلى إقليم يقدم الطلب من ثلث أعضاء مجلس المحافظة مشفوعا بموافقة ثلث أعضاء المجلس التشريعي للأقاليم[4].

تقوم محاولة هذا تنفيذ السيناريو على إدراك ناقص للقانون المُعد لمعالجة مثل هكذا قضايا (قانون الإجراءات الخاصة بتشكيل الاقاليم)، لأن الأخير اشترط أن يكون تكوين الإقليم من محافظة واحدة أو عدد من المحافظات، ومن ثم يشكل هذا المشروع قفزة في فراغ من دون تشكيل المحافظات أولاً، واتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ثانياً من القانون. لكن بالطبع يمكن تبريره على المستوى السياسي، إذْ إن فكرة الإقليم في نينوى الذي تسيطر عليه نخب سنية عربية يظل مجرد ورقة ضغط تلعبها النخب السياسيّة العربية في الموصل بإزاء أي سيناريو بديل لإنشاء محافظات مستقلة للأقليات، أو سيناريو ضمها إلى إقليم كردستان.

السيناريو الخامس: محافظة ضمن إقليم الرافدين الخاص بالأقليّات

يعد هذا السيناريو تطويراً عملياً لفكرة إنشاء منطقة آمنة للأقليات برعاية دولية، فهو يعدُّ خطوة أكثر جرأة من الخطوات السابقة نحو تأسيس (إقليم خاص بالأقليات)، فهو ينشد إنشاء وحدة إدارية فرعية وفقاً للمادة (125) من دستور العراق لعام 2005، أو استحداث

(1) المادة (119) من الدستور العراقي لعام 2005 النافذ.

(2) قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم رقم (13) لسنة 2008، الوقائع العراقيّة، العدد 4060 بتاريخ 11 شباط/فبراير 2008.

(3) المادة (1) من قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم رقم (13) لسنة 2008.

(4) المادة (2) من قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم رقم (13) لسنة 2008.

محافظات مستقلة للأقليات في سهل نينوى وسنجار. في هذا السياق أعلن ممثلون عن المسيحيين الآشوريين والتركمان والأيزيديين في بغداد يوم الأحد المصادف 5 آذار/مارس 2017 تحالفاً ثلاثياً تحت مسمّى «إقليم الرافدين» (National coalition for Al Rafidein region in Iraq) يربط الأقليات المسيحية الاشورية والتركمانية والإيزيدية في مشروع يطرح إدارة ذاتية مرتبطة بالحكومة الاتحادية. سيضمّ الإقليم الخاص بالأقليات، والذي أُعلن عنه في بيان أطلقته مؤسسات ثلاث هي: منظمة الرافدين التي تمثّل الآشوريين، المجلس الإيزيدي الأعلى المستقل الذي يمثل الأيزيديين، ومؤسسة إنقاذ التركمان التي تمثّل التركمان، ثلاث مناطق متجاورة هي سهل نينوى وتلعفر وسنجار[1].

تمتد جغرافية الإقليم المقترح على مساحة المناطق المتنازع عليها بين العرب والأكراد، والتي تعد موطن الاقليات المتنوعة: منطقة سهل نينوى التي تضم المسيحيين والشبك وأقليات أخرى، وتلعفر ذات الأغلبية التركمانية، وسنجار التي تعدّ المعقل الأكبر للايزيديين. ويرى مؤسسو المشروع «أن فكرة انشاء إقليم للأقليات في محافظة نينوى يضمّ ثلاث محافظات هي تلعفر وسنجار وسهل نينوى؛ هو السبيل لتقوية مكونات هذا الاقليم بالتحالف مع بعضهم البعض أمنياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً»[2]. وقد تقدم اثنان من مؤسسي المشروع ليصبحوا أكثر طموحاً بوصفهم أصحاب مصلحة في الحديث عن مطالب الأقليات التي يمثلونها: علي البياتي (مؤسسة أنقاذ التركمان) الذي أصبح عضواً لمفوضية حقوق الإنسان في الحكومة الاتحادية، ونايف بن داوود (المجلس الايزيدي الاعلى المستقل) الذي أعلن نفسه أميراً على سنجار. ويسعى مؤسسو المشروع للحصول على دعم دولي للمشروع على نحو يذلل المعوقات الداخلية[3].

ومما يؤخذ على هذا المشروع تتمثّل هو الإعلان عن الإقليم قبل التمكن من استحداث المحافظات، وكذلك ضعف منهجيته كونه نخبوياً ومنعزلاً عن الأقليات نفسها (لم تجر نقاشات داخلية بينية: ايزيدية أو تركمانية او مسيحية لبلورة المشروع، فضلاً عن استبعاده الأقليات مثل الشبك والكاكائيين في المناطق المذكورة).

(1) يمكن الإطلاع على البيان باللغة العربيّة من خلال الرابط الآتي: shorturl.at/aDK48

(2) Saad Salloum, Iraqi minorities move forward with autonomy plan, Al-Monitor, March 16, 2017

(3) Ibid

السيناريو السادس: منطقة آمنة برعاية دوليّة

نمت مقاربة سنجار وسهل نينوى أيضاً كمنطقة «مدوَّلة» (Internationalized) على صعيد مسيحي وإيزيدي بعد الإبادة الجماعية واجتياح تنظيم داعش الإرهابي لسنجار وسهل نينوى، كتعبير عن الإحباط إزاء ضعف الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في حماية الأقليات. وعزز الاعتراف الدولي بالإبادة الجماعية ضد الإقليات سعي نخب الإقليات للبحث عن طرف دولي داعم لهذه المقاربة، لا سيما في ضوء عدم توفر إرادة سياسيّة داخلية كافية لتنفيذ أي من المقاربات السابقة من جهة، وعدم توفر حلول بديلة ترضي الأقليات تطرحها الحكومة الاتحادية أو حكومة إقليم كردستان من جهة أخرى، الأمر الذي ولّد رغبة في الحصول على ضمانات دولية لإنشاء منطقة آمنة للأقليات برعاية دولية، لكن لحد الآن ليس هناك اتفاق حول طبيعة هذا السيناريو، إذْ تطرح فكرة الحماية الدولية والمنطقة الأمنة مع ربطها بأحد السيناريوهات السابقة:

- استحداث محافظة إيزيدية في سنجار ومسيحية في سهل نينوى بقرار داخلي أو أممي أو تفرض بحكم الأمر الواقع.

- منطقة حكم ذاتي دون مستوى المحافظة يجري ضمان أمنها دوليا عن طريق توفير غطاء جوي كما حصل بالنسبة للمنطقة الأمنة في كردستان وفقا لقرار مجلس الأمن رقم (660) لسنة 1991.

- منطقة ذات وضع خاص يتكفل المجتمع الدولي الأشراف على إدارتها بما يضمن عدم التدخل في شؤونها الداخلية ويضمن استقلاليتها... الخ.

يجب أن نفهم النقاشات الداخلية الإيزيدية والمسيحية بشأن الحماية الدولية المنطقة الآمنة للأقليات في ضوء تعقيدات السيناريوهات السابقة أو عدم واقعيتها. إذْ غالبا ما يتحدث ممثلو المسيحيين والإيزيديين عن ضرورة إنشاء منطقة آمنة لكن دون توضيح سندهم الدستوري أو طريقة الإدارة الذاتية أو المشتركة لهذه المنطقة، أو يستبعدون جيرانهم أو شركاءهم من بقية الأقليات. ويمكن لنا أن نفهم على نحو أوضح المطالبة بالحماية الدولية في ضوء الفشل في التوصل إلى تبنّي أيّ من المقاربات الدستوريّة بشأن استقلالية إدارية دون مستوى المحافظة، وصعوبة سيناريو تحويل سنجار أو سهل نينوى إلى محافظة، ومثالية فكرة إنشاء إقليم خاص بالأقليات. ومن ثم يصبح السيناريو الدولي خياراً يُخرجُ مناطق الأقليات من

دائرة الصراع العربي الكردي، ويضمن عودة آمنة وسريعة للنازحين بعد تحريرها من تنظيم داعش الإرهابي، من خلال السعي لاستحداث منطقة آمنة برعاية دولية.

وقد شجع اعتراف الكونغرس الاميركي في آذار/مارس 2016 بالإبادة الجماعية التي حصلت للمسيحيين والأقليات في العراق دعاة السيناريو الدولي ومنحهم وهماً خادعاً بتوفر دعم أميركي غير مشروط[1]. ثم وجد أصحاب المصلحة في سيناريو المنطقة الأمنة فرصتهم التاريخية في القرار رقم (152) الصادر عن مجلس النواب الأمريكي بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2016، والذي دعم فكرة انشاء محافظة مسيحية في سهل نينوى[2] وأكّد أنّ «المجتمعات العراقيّة للسكان الأصليين من سهل نينوى، الآشوريين الكلدانيين السريانيين المسيحيين، والايزيديين وغيرهم، لديهم الحق في الأمن وتقرير المصير داخل الهيكل الاتحادي لجمهورية العراق»[3].

ويلاحظ أن القرار يركز على سهل نينوى فحسب، ويوحي بإنه مقاربة خاصة وتفصيلية للمسيحيين بالرغم من ذكر الايزيديين، الذين يعد تواجدهم هامشياً في سهل نينوى مقارنة بسنجار. كما إنه يستبعد الشبك، الأمر الذي يترك انطباعاً خطراً وخادعاً عن احتماء المسيحين بالولايات المتحدة، وعلى نحو يُثير غيرة أو غضب الأقليات الأخرى (يجد ذلك انعكاساً له في اتهامات متبادلة بين النخب المسيحية والشبكية وخطابات كراهية في سهل نينوى بشكل خاص)[4].

على الرغم من تفاؤل أصحاب هذا السيناريو بهذا القرار وقت صدوره، إلا انه ليس هناك

(1) Expressing the sense of Congress that the atrocities perpetrated by ISIL against religious and ethnic minorities in Iraq and Syria include war crimes, crimes against humanity, and genocide. H. CON. RES. 75, March 15, 2016. Available on the link:
https://www.congress.gov/114/bills/hconres75/BILLS-114hconres75rfs.pdf

(2) Expressing the sense of Congress that the United States and the international community should support the Republic of Iraq and its people to recognize a province in the Nineveh Plain region, consistent with lawful expressions of self-determination by its indigenous peoples, H.CON.RES.152. SEPTEMBER 9, 2016. Available on the link:
https://www.congress.gov/114/bills/hconres152/BILLS-114hconres152ih.pdf

(3) Ibid.

(4) للمزيد عن خطابات الكراهية المتبادلة بين الشبك والمسيحيين ينظر: آمنة الذهبي، الدولة العميقة: تحليل مجتمع الكراهيات العميقة والمنفلتة، (مؤسسة مسارات، بغداد، 2019)، ص ص71-72.

تصور واضح عن كيفية تنفيذ القرار من قبل الولايات المتحدة الأميركية، وكيف يتم إشراك المؤسسات التنفيذية بتطبيقه، وبالطبع لا يمكن التوصل لذلك دون توحيد رؤية نخب الأقليات، وحدوث توافق كردي أو عربي، وهو ما يبدو مهمة معقدة وسط الصراعات الداخلية العربية الكرديّة وتشتت نخب الأقليات وانقساماتها.

ثاني عشر: زيارة قداسة البابا فرنسيس وتأثيرها في الأقليات العراقيّة

الأحداث المتسلسلة التي أشرنا إليها أعلاه كانت شديدة الوطأة على الأقليات من الغزو الأميركي وسنوات الإرهاب والحرب الأهلية والعنف الطائش والعشوائي، وأخيراً ظهور تنظيم داعش وتهديده للتنوع في البلاد، وتصاعد النفوذ الإقليمي التركي والإيراني في مناطق الأقليات، لكن حدثاً تالياً أعقب تحرير مناطق الأقليات من تنظيم داعش، جذب الانتباه إلى أهميّة التنوع في البلاد على نحو غير مسبوق على المستوى الدولي.

أثار إعلانُ قداسة بابا الفاتيكان «فرنسيس»، عزمَه على زيارة العراق منذ عام 2020، ارتياحًا واسعًا لدى أفراد الأقليات. وقد ربط البابا زيارته، بوقتٍ محدَّد مُعلَن عنه رسميًّا، إذْ قال أَمام ممثِّلين عن الجمعيات الخيرية التي تساعد المسيحيين في الشرق الأوسط: «تُلازمني فكرة مُلحَّة عندما أستذكر العراق، لديَّ استعداد للذهاب إلى هناك العامَ المقبل»[1]. يُضاف إلى ذلك تعيين بطريرك بابل لِلكلدان «مار روفائيل الأول ساكو»، كاردينالًا في الفاتيكان؛ مما يُعدُّ دليلًا على شُغل مستقبل المسيحيين العراقيين حيِّزًا في تفكير البابا الحاليّ. ويُعدّ البطريرك ساكو ثالثَ البطاركة العراقيّين، بَعْد بطريرك الكنيسة السريانيّة الكاثوليكيّة الكاردينال «إغناطيوس جبرائيل الأول تبوني»، وبطريرك الكلدان الكاردينال «عمّانوئيل الثالث دلي» (سلَف البطريرك الحاليّ ساكو)، الذين يجري تنصيبهم كرادلة[2].

وقد اتخذت زيارة قداسة البابا فرنسيس طابع الحج إلى بيت النبي إبراهيم، في أور الكلدانيين جنوب البلاد. ومِن حيث أتى أبو الأنبياء والمؤمنين الموحدين في اليهودية والمسيحية والإسلام، فإنّ الخطوة تُشكِّل حدَثًا رمزيًّا فائق الأهميّة، يؤكِّد عامل الوَحدة بين العراقيين على اختلاف انتماءاتهم الدينيّة. لكنها من جهة ثانية أدخلت الكرسي الرسولي في الفاتيكان اختبارًا للتعلم عن تعقيدات بلاد ما بين النهرين، التي تضم 22 طائفة دينية (مِن ضمنها 14 طائفة مسيحية معترَف

(1) Saad Salloum, Iraqis welcome Pope Francis' plan to visit in 2020, Al-Monitor, June 24, 2019.

(2) Saad Salloum, Vatican to appoint new Iraqi cardinal, Al-Monitor, June 27, 2018

بها رسميًّا)، فاثناء التخطيط لِأنْ تضمَّ الصلاةُ في أور ممثِّلي الأديان في البلاد، طرحت اسئلة من قبيل: هل سيتضمن ذلك ممثلي الأديان غير المعترَف بها رسميًّا؟ بعبارة أخرى، إنْ كانت الصلاة ستضم ممثلين عن طائفَتَي الإسلام (الشيعة والسنة) والمسيحيين والأيزيديين والمندائيين (المعترف بهم رسميًّا حسب المادة الثانية من الدستور)، فهل ستضم أيضاً الزرادشتيين والبهائيين والكاكائيين؟ وماذا عن اليهود الذين تَجنَّب دستور عام 2005 ذِكرهم، وحرَمَت تشريعاتٌ لاحقة أفرادَ طائفتهم استعادة الجنسية العراقيّة؟ وهل يمكن تنظيم صلاة جماعية في بيت النبي إبراهيم، من دون طائفة تُعَدُّ امتدادًا لسلالة يهود بابل التي تمثّل وجودًا ألفيًّا، وفي وقت يقتصر وجودهم فيه اليوم على عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة؟[1].

دفعَت، مواجهة أسئلة من هذا القبيل، إلى تعديل برنامج الزيارة أكثر من مرة، وكانت مؤشِّرًا يدل على اتِّباع دبلوماسية فاتيكانية مَرِنة. فكان أوَّلُ اختبار خاضه الكرسي الرسولي يتمثّل بعدم إدارج زيارة المرجع الشيعي الأعلى السيد علي السيستاني في جدول الزيارة، مَدفوعًا باعتقاد الدوائر الفاتيكانية أنه يمكن دعوة المرجع الأعلى إلى الصلاة في «أور»، غافلًا عن واقع تقاليد المراجع الكبار من آيات الله، الذين لا يغادرون منازلهم عقودًا. لذا، عُدِّل البرنامج بعد دراسة أهميّة الحالة، وتَضمَّن زيارة بابا الفاتيكان لـ «بابا الشيعة»، في منزله المتواضع في «فاتيكان الشيعة» في النجف الأشرف. وقد أصبحت الزيارة البابوية وجدولها الثري منصة لمختلف مكونات المجتمع العراقي، لا سيما بعد أن شملت محافظات متعددة في وسط وجنوب البلاد وشماله مثل بغداد والنجف والناصرية ونينوى، وأيضاً اربيل عاصمة إقليم كردستان العراق. وفي الوقت الذي تَشْخَص فيه عيون ممثِّلي الطوائف الدينيّة المختلفة إلى زيارة الكرسي الرسولي كفرصة لإبراز قضايا وتحديات عديدة مثل هجرة مسيحيِّي البلاد والحوار الإسلامي- المسيحي ومستقبل التنوع في البلاد، كانت الرؤية التي يبدو أن البابوية تهدف إليها هي ما بعد العلمانية بين الأديان، وهي رؤية تتضمن مجالا محايداً تجد فيه الأديان الإبراهيمية طريقة مؤقتة لترك إيمانها بعيدًا عن أي هيمنة لدين على المجال العام فيصبح ممكنًا لجميع الطوائف المشاركة فيه على قدم المساواة[2].

(1) ينظر: سعد سلوم، زيارة البابا فرنسيس وتحديات التنوع الديني في العراق، موقع تعددية 1 آذار/مارس 2021.

(2) للمزيد عن الرؤية البابوية ينظر: سعد سلوم، البابوية والخيارات الثلاثة في الشرق الأوسط، موقع تعددية بتاريخ 6-3-2021.

ثالث عشر: نموذج بديل: دولة مواطنة حاضنة للتنوع الثقافي

كانت الدولة، قبل عام 2003، وحشاً كريهاً (لوياثان) خلق ذاكرة زاخرة بجراحات أكبر من أن يتحملها الحاضر، عذابات لجماعات لم يعترف بها، كبت لهويات متعددة عبر عقود من تبنّي نموذج «دولة أمة» بمضمون قومي استبعد تقاليد الجماعات السكانية المختلفة. ثم جاء الغزو الأميركي والإحتلال وتأسيس نموذج دولة المكوّنات ليضع تنوع ميزوبوتوميا الألفي تحت تهديد التدمير ويعرضه للانقراض.

تتعرض ثقافة المندائيون، من أبناء يوحنا المعمدان، على سبيل المثال لتهديد حقيقي، وهم جماعة قديمة تُقيم على ضفاف نهري دجلة والفرات منذ أكثر من ألفي سنة، يمارسون طقوسهم تحت ظلال النخيل محتفظين بثقافة آرامية كانت لتندثر لولاهم. إن استمرار جماعة قديمة طوال هذه القرون من دون أن تتعرض للذوبان في ثقافة الأغلبية أو معتقدات الديانات السائدة هو أمر أقل ما يمكن أن يوصف به هو «معجزة مندائية». لكن المعجزة الألفية تبخّرت بفعل الفوضى التي أطلقها الإحتلال الأميركي خلال سنوات قليلة، إذْ سهّل استهداف هذه الجماعة التي تحرِّم استخدام العنف حتى لحماية الذات، فتعرض أفرادها للقتل والخطف الانتهازي. لقد كان من الأعراض الجانبية لمصل الديمقراطيّة الذي حقنه الأميركيون بالجسد العراقي، تعريض جماعة ألفية لخطر الانقراض، واختفاء ثقافة تمثّل ميراثاً إنسانياً لا يمكن تعويضه.

بعد عام من انسحاب القوات الأميركية من البلاد، جلست مع الريش أُمة «ستار جبار» رئيس الطائفة المندائية في مقره الديني في أرض التعميد في حي القادسية ببغداد، على ضفاف نهر دجلة الخالد. انتصب الرجل بلحيته ناصعة البياض مثل ملاك قديم نازل من السماء وثيابه البيضاء المصنوعة من القطن (الرستا)، ينتظر تعميد رَجلي دين جدد. إنها مناسبة تحدث كل عشر سنوات» قالها وهو ينقل بصره إلى الجهة الأخرى من النهر، وكأنه يتأمل أفراد طائفته المشتتين على ربوع المعمورة من استراليا إلى الولايات المتحدة مروراً بالسويد، ثم أضاف «لدينا الآن اقل من 45 رجل دين مندائي حول العالم، وهم يتكلمون لغتنا المندائية والتي تتعرض للانحسار، لأنها لغة طقسية ولا نمارسها في الحياة اليومية". من أصل 15 ألف مندائي قبل الاحتلال الأميركي للعراق بقيّ اليوم بين (3-5) آلاف مندائي، حقائبهم معدّة للسفر حالما تلوح فرص اللجوء إلى أي بلد أجنبي. وبصرفِ النظر عن النتائج الإنسانيّة الرهيبة

لهجرة الأقليات، فإنّ مثال المندائيين كأقلية يرسل تحذيراً إلى أن الهجرة المستمرة تؤدي إلى انحسار تداول لغات الأقليات وانقطاع ثقافتها وضياع ذاكرتها، ومن ثم انقراض إرادتها المشتركة وفنائها كجماعة، حتى لو استمر الأفراد المشتتون في دول المنافي على قيد الحياة.

يعد البهائيون مثال آخر لأقلية تعيش في الظل منذ عقود، وتحديداً منذ أن أصدر نظام البعث في العام 1970 قانوناً يحرم النشاط البهائي، ترتّب عليه الحكم بالسجن على عائلات بهائية بأكملها، قبل أن يعتلي صدام حسين السُّلطة ويتغيّر القانون إلى الحكم بالإعدام في عام 1979. اليوم وبعد مرور عشرين عاماً على المغامرة الأميركية لتأسيس نظام ديمقراطي في العراق، ما يزال التشريع التي يحظر البهائية ساري المفعول (لعدم إلغائه)، وما يزال البهائيون لا يستطيعون إسترداد هويتهم الدينيّة بعد أن تم تغيير قيودهم المدنية وتغيير كلمة «بهائي» إلى «مسلم» في حقل الديانة، ويمارسون جلسات الدعاء داخل البيوت بعيداً عن عيون الآخرين، فأماكنهم المقدّسة تمت مصادرتها منذ زمن البعث ولم يستردوها. والأمر الأشد إيلاماً هو استمرار الخرافات التي أطلقت ضدهم، وتشويه السمعة جرّاء عقود من الدعاية الرسمية المبرمجة. قالت لي إمرأة بهائية حُكم عليها بالسجن 15 عاماً في عام 1974 «لقد كانت الزنزانة هي المكان الوحيد الذي أُطلقت فيه حريّتي، كنت أمارس الصلاة والمناجاة وأُعلن هويتي، فالجميع يعرف من أنا، ولماذا سُجنت، لكني اليوم خارج السجن اعيش في زنزانة تمتد قضبانها من السماء إلى الارض لأنني لا أستطيع إعلان ديني".

بعد عشرين عاماً من إسقاط الأميركيين لتمثال صدام حسين في ساحة الفردوس في بغداد، يمكن فتح كشف حساب مع ذاكرة الاحتلال وطرح سؤال: هل سقط التمثال فحسب؟ هل انحرفت قاطرة الديمقراطيّة عن مسارها في مكان ما واتخذت وجهة عبثية؟ هل ستنفرط التعددية إلى جزر جماعات منفصلة فيضيع الأصغر منها في صراع الاكبر على الأرض والثروة والنفوذ؟

الثابت أنّ الدفاع عن هذه التعددية أصبح دفاعاً عن وحدة البلاد، إذْ أنه سيكون من الصعب تخيُّل العراق إلا على نحو يظهر فيه كبلد تعددي، بعد أن جرّد نموذج (دولة المكوّنات) الحقوق الواردة في دستور عام 2005 من أية قيمة عملية. لقد تمت مصادرة الفرد الذي يعد حامل الحقوق الأساسية بحجة حقوق «المكوّن»، والأخير – كما اتضح خلال السنوات الماضية-فكرة خيالية تستخدم سياسياً في صالح نخب تستخدم الطائفيّة كاستراتيجيّة تعبئة ضد الآخر المختلف.

قام نموذج «دولة المكوّنات» على صفقة تقاسم ثلاثية للسلطة بين الجماعات الكبرى (الشيعة، السنة، الأكراد)، مع تمثيل رمزي للأقليات، ومن ثمّ لم يسفر النموذج عن اعتراف حقيقي بالتنوع، وأخفق نظام ما بعد الاحتلال الأميركي في التأسيس لإدارة التنوع. لذا نحثّ المثقفين والأكاديميين العراقيين على التفكير على نحو جاد بنموذج بديل يقوم على مقاربة تعترف بالتنوع على قاعدة حقوق المواطنة، وتأسيس (نموذج دولة المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي)[1] وهو ما يعد، من وجهة نظرنا، بديلًا مناسباً يحقق هدف الوحدة في التنوع، ويجعل من تعددية البلاد ثروة بديلة للنفط الذي لم يجلب للعراق سوى الدكتاتورية والمزيد من الانقسام والفساد.

(1) للمزيد حول النموذج البديل ينظر: سعد سلوم، الوحدة في التنوع: التعددية وتعزيز المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي في العراق، (مؤسسة مسارات، بغداد، 2015).

الفصل السّابع

المُجتمع المدني

أ.د. مُقدام عبد الحسن الفياض[1]

د. علي عبد الحسين العنزي[2]

أولاً: تمهيد

يهتمّ هذا الفصل بدراسة موضوع نشأة (المجتمع المدني) وتطوره في العراق بين عامي 2003-2023، ودور منظماته في مختلف الفعاليات التنموية المستدامة، بوصفها قنوات وآليات تعمل في المجال العام باستقلالية عن المؤسسات الحكومية، لتمكين الأفراد والجماعات وإبراز نشاطاتهم في المجال العام، ويرتبط عملها في المطالبة ببيئة مجتمعية منفتحة وإدارة حكومية رشيدة تولي حقوق الإنسان والديمقراطيّة والتعددية السياسيّة والفكرية أهميّة قصوى. ويركّز الفصل على دور تلك المنظمات في مساعدة الجمهور على المشاركة في صناعة واتخاذ القرارات السياسيّة والاقتصاديّة والمجتمعية بعد عقود من الدكتاتورية أُهمل فيها الانسان العراقي لعقود طويلة، والتكاتف مع الفاعلين الآخرين داخلياً وخارجياً في عملية التوعية التثقيف وبناء القدرات وتنمية المهارات لتحقيق هذه الأهداف

ويتكون الفصل من أربعة محاور، درس الأول المفاهيم والقيم والمبادئ التي أسست للمجتمع المدني ومنظماته، والتعرف على خلفيتها التاريخية، وتطور التشريعات القانونية الحاكمة لها منذ 2003. وأُسس أنشائها وتكوينها وأهدافها، باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي واتباع التسلسل الزمني في عرض البيانات والمعلومات ومناقشتها. وتناول

(1) أستاذ في جامعة الكوفة/كلية التربية للبنات (مدير قسم البحث والتطوير/مركز الرافدين للحوار)

(2) مديرية تربية النجف الأشرف

الثاني منها دور وأثر منظمات المجتمع المدني في تقديم جهود كبيرة في دعم الشراكة المجتمعية وخدمة المجتمع وحقوق الإنسان وتبني تذليل الصعاب أمام الفئات الهشة وحمايتها ومساعدتها في تحقيق التنمية. أمّا المحور الثالث فقد تعلّق بدور تلك المنظمات في (الحراك الشعبي) وقيادة المشاركة الجماعية الوطنيّة في مكافحة الفساد والتبعية والسلاح المنفلت، ووضع حدٍ لطغيان الأحزاب ونهبها للثروات، ومن ثمّ تنمية المستوى المعرفي والإنساني، سواء للمجتمع أو الحكومة، وشمل الرابع المعوقات التي واجهت عمل المنظمات وحجّمت القيام بدورها المنشود في المجتمع. وتم الانتهاء بالخاتمة والتوصيات.

واستعان الباحثان بعدد من المصادر المتنوعة المتخصصة، التي شملت الكتب المطبوعة والبحوث المنشورة في المجلات العلمية المحكّمة أو على مواقع شبكة الإنترنت والتقارير الصادرة من الجهات المعنية، لا سيما من دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ثانياً: مدخل تعريفي

تختلف المنظومة المعرفية في موقفها تجاه الكثير من المفاهيم ذات الأفكار المتعددة والآراء الملتبسة كـ(المجتمع المدني)؛ الذي ظهر في الأصل بأنه مصطلح غربيّ النشأة، شاع استخدامه في الأدبيات العربية خلال العقود الثلاثة الماضية، وارتبط مفهومه بتحضّر الشعوب ونضالها من أجل الديمقراطيّة والحرية والمساواة. وقُدّمت عنه وعن منظماته تعريفات عدة، توجَز بأنها: المؤسسات أو التنظيمات التطوعية الحرة التي تعمل في المجال العام، وهي غير سياسيّة مستقلة عن سلطة الدولة، بعيداً عن أي ضغط أو تأثير أو توجيهات مفروضة من خارجها. وتسعى منظمات المجتمع المدني لتحقيق أغراض كثيرة منها: مهنيّة، اجتماعيّة، ثقافيّة، خدمةً للصالح العام[1].

ويعمل المجتمع المدني على ترسيخ مبدأ الحريات الفردية والسياسيّة وبلورة القدرة الشعبية على التعبير عن الرأي واختيار شكل نظام الحكم وطبيعته والتأثير إيجاباً في التوجهات الحكومية والحرص على تكامل العمل مع أجهزتها. وتوجيه الأفراد نحو ثقافة التعايش السلمي

(1) علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2007، ص 23-24 و75.

وروح المواطنة والالتزام بالقوانين والأنظمة، والمساواة في التعامل مع الجميع دون أي تفرقة بسبب الدين أو المذهب أو العرق أو الجنس[1].

وتستطيع منظمات المجتمع المدني ممارسة الرقابة الشعبية على العمل الحكومي، ولها تأثير على صنع السياسات المحلية والقطاعية والوطنيّة، وهدفها غير ربحي ولها هيكل تنظيمي وشخصية قانونية اعتبارية، تُنظّم بواسطة مجموعة من القواعد[2]. ويتبنى أعضاؤها اهدافاً مشتركة، في مجالات مختلفة، فهي بمثابة ميدان لجميع مكونات المجتمع، تصب حول غايات سامية، وتتطلب وجود مواطنين ينظرون إلى أبعد من مصالحهم الشخصية[3].

أولاً: تأسيس منظمات المجتمع المدني في العراق الجديد (تابعيتها، وأهم القوانين والتشريعات الحاكمة)

تُعد ثقافة (المجتمع المدني) غائبة إلى حدٍ كبير عن الأدبيات القانونية في الدولة العراقيّة عبر تاريخها المعاصر، ورغم ذلك فإنها أصدرت عدداً من القوانين الراعية لما يُسمى بـ«الجمعيات» مثل قانون سنة 1922 الذي بقي نافذاً حتى 1954، وصدرت قوانين في السنوات 1960 و1962، وبعد ذلك سُنّ قانون متخصص للجمعيات رقم 13 لسنة 2000. لكنّها جميعاً كانت قاصرة عن تلبية أدنى متطلبات العمل المدني الحر، فضلاً عن عدم وجود جهات حكومية متخصصة، ولا وضوح للرؤى والبرامج والتخطيط للنهوض بها والعمل معها، لا سيما في ظل نظام شمولي مستبد[4].

وبعد العام 2003 وسقوط النظام السابق وتدمير البنى التحتية للدولة وتفشي العنف والإرهاب، برزت الحاجة إلى وجود مؤسسات وقوى ديمقراطية وطنية فاعلة، تسعى لبناء المجتمع المدني، وتناضل من أجل تطويره واعادة إعمار الإنسان وحاجاته، وتسهم في توفير الخدمات الإنسانيّة والخيرية والتنموية والاحتياجات الضرورية الأخرى لتعيد الحياة المدنية الديمقراطيّة للعراق الجديد. وكان من المفترض أن تستند المنظمات غير الحكومية إلى مجموعة من الأطر الدولية والوطنيّة (قانونية ودستورية وتنظيمية وشعبية)، تكسبها الشرعية

---

(1) حسام شحاذة، المجتمع المدني، دمشق، بيت المواطن للنشر والتوزيع، 2015، ص 17-19.

(2) ايمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي: إطار نظري ومفاهيمي، ط 2، البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسيّة، 2017.

(3) نزار عبد السادة، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية: دراسة استطلاعية في جامعة واسط، مجلة لارك للفلسفة والعلوم الاجتماعية، العدد 16، جامعة واسط، كلية الآداب، 2014.

(4) عماد الشيخ، المجتمع المدني في العراق: المأمول والمتوقع، الجامعة الأمريكيّة، بيروت، 2018.

وتمنحها القوة في العمل ضمن المجتمع ومساندة الدولة والمشاركة والتنفيذ للبرامج والأهداف المعلنة. وقد أُنشئت فعلاً العديد من المؤسسات المدنية غير الحكومية، الحديثة الفكر والتسمية والواجبات والتوجهات. وكان لزاماً منحها الغطاء القانوني المناسب[1].

ولذلك أصدرت إدارة الاحتلال الأمريكي (سلطة الائتلاف المؤقّتة) القرار رقم (45) بتاريخ 27 تشرين الأول/أكتوبر 2003 والذي تأسّست بموجبه مفوضية خاصة أسمتها (N.G.O) (Non-Governmental Organization) لتسجيل هذه المنظمات ومنحها رقماً وتاريخاً، وقد أسرعت الكثير من هذه المنظمات إلى التسجيل من أجل الحصول على المشروعية الرسمية. فخلال سنة واحدة فقط (2003-2004) بلغ عدد هذه المنظمات المسجلة في وزارة التخطيط، التي أوكلت لها المهمّة (977)، وحسب آخر إحصائية من وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني لسنة 2022 بلغ عددها (5071) منظمة مسجلة مختلفة الاختصاصات، متوزعة في محافظات العراق كله[2]. وأوصلت مصادر أخرى الرقم إلى (7000) منظمة، وهو رقم ليس بالكبير جداً إذا ما قورن بالحجم الكمّي لمثيلاتها من المنظمات في الدول العربية التي بلغ العدد الكلي فيها 371 ألف منظمة حسب إحصائية أقرب للدقة، أكثرها في المغرب (130 ألف) والجزائر (120 ألف) ومصر (58 ألف)[3].

وأنشأ مجلس الحكم المؤقّت لجنة مختصّة بعمل تلك المنظمات، سمّاها (لجنة شؤون المجتمع المدني)، وأصدر في جلسته الاعتيادية قراراً بالرقم 3 بتاريخ 7 كانون الثاني/يناير 2004، قضى فيه حلّ مجالس إدارة الاتحادات والنقابات والمنظمات المهنية والجمعيات عدا الخيرية، وأن تُشكل مجالس إدارة مؤقتة، تتولى التهيئة لانتخابات عامة لمجالس دائمة لها، تحافظ على أموالها وتصونها وفق القانون والأنظمة الداخلية، وحرمان ممّن تنطبق عليهم قرارات لجنة اجتثاث البعث الترشّح لرئاسة وعضوية مجالس الإدارات الجديدة[4].

---

(1) رونق عودة عباس، التنظيم القانوني لمنظمات المجتمع المدني ـ دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2013، ص 29-30.

(2) هند محمود حميد، وسائل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسيّة، العدد 63، حزيران 2022، ص 464-465؛ ليث عبد الحسن الزبيدي ومعتز اسماعيل الصبيحي، الدولة المدنية في العراق: سياسات البناء-شروط التمكين-معوقات البناء، المجلة السياسيّة، العدد 47-48، 2017، ص 7.

(3) أيمن عقيل، حوكمة المجتمع المدني في المنطقة العربيّة، 5 يونيو 2022، ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان،

https://www.maatpeace.org/wp-content/uploads/2021/01/حوكمة-المجتمع-المدني-.pdf

(4) https://www.rdd.edu.iq/files/CO/32004-.pdf

إن كثرة منظمات المجتمع المدني وتعددها وتنوع نشاطاتها، لا يعني إنّ فعلها الإنساني على الأرض كان ملموساً بدرجة كافية، لذا تم استحداث وزارة بِاسم (وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني) وتولية مامو فرهام عثمان سُنّي (كردي) كأول وزير لها، وذلك ضمن التشكيلة الحكومية الأولى بعد انتقال السيادة من سلطة الائتلاف المؤقّتة إلى العراقيين في 28 حزيران/يوليو 2004، حيث كان للوزارة دور بارز ومهم في متابعة عملها[1]. وكذلك كفل قانون إدارة الدولة المؤقّت لسنة 2004 حق تشكيل منظمات المجتمع المدني لكنّه لم يحدّد الضوابط القانونية لممارستها، وسمح بالحصول على المساعدات لتشكيلها داخلياً وخارجياً[2].

وخصَّصت سلطة الائتلاف المؤقّتة ما يقرب من 730 مليون دولار للبرامج المتعلقة بالديمقراطيّة، وصرفت الأموال في مجالات مختلفة، من أبرزها المجتمع المدني، من خلال تقديم المنح والتدريب وبناء القدرات وبرامج المرأة، وتطوير البنية التحتية الإعلاميّة. ومن جانبها قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية منذ العام 2004 بتخصيص مبلغ قدره 155 مليون دولار لتطوير قدرات الهيئات الحكومية المحلية في محافظات العراق، وذهبت 10 % منها إلى منظمات المجتمع المدني الناشئة، وقامت الوكالة بعدة أعمال تنموية خلال المدة 2004-2006، منها عقد 1441 ورشة عمل تدريبية متبوعة بالمساعدة الفنية لتطوير القدرات الأساسية لمنظمات المجتمع المدني، وقيادة 275 منتدى و30 مؤتمرًا وطنيًا وإقليميا، وتلقت 3 آلاف من منظمات المجتمع المدني التدريب والمساعدة التقنية[3].

وأفادت منظمات المجتمع المدني من تأكيد الدستور العراقي الدائم في العديد من فقراته على دعم المؤسسات المدنية، وأبرزها المادة (39) التي نصّت على حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسيّة، أو الانضمام إليها، ويكون تنظيم ذلك بقانون. ولم تسمح بإجبار أحد على الانضمام لأي حزب او جمعية أو جهة سياسيّة، أو اجباره على الاستمرار في العضوية فيها[4]. كما نُظمت العلاقة أيضاً بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في

(1) https://www.hhro.org/منظمات-المجتمع-المدني-في-العراق-وأثرها-في-التحولات/مقالات

(2) هند محمود حميد، وسائل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسيّة، العدد 63، حزيران 2022، ص 464-465.

(3) ورقة سياسية: دور المجتمع المدني في العراق https://www.tabnak.ir/ar/news/56491/

(4) أحمد حميد عباس الأرناؤوطي وحمد حسوبي صالح الأرناؤوطي، الحقوق السياسيّة والاجتماعية في الدستور العراقي لعام 2005 ما بين النص والواقع العملي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية المجلد 3، العدد3، مارس 2022، ص 94

العراق بموجب الدستور العراقي الدائم 2005 بما أكّدته المادة (45) أولاً، بأنْ تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، ودعمها وتطويرها واستقلاليتها، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها، وينظّم ذلك بقانون يصدر من قبل الأمانة لمجلس الوزراء ويكون قابلاً للتنفيذ[1].

ثمّ تأسّس ما عُرف بمكتب (مساعدة المنظمات غير الحكومية)، كإحدى الدوائر التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء في وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني بالأمر (16) لسنة 2005، الذي أوكلت إليه مهام التسجيل والمساعدة. ونلاحظ أن هذا الدستور لم يشر إلى أي قيد يمكن أن يحدّ من حق الأفراد في تكوين الجمعيات وتأسيس مؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي يفسّر لنا ظاهرة ارتفاع أعداد تلك المؤسسات بشكل لافت؛ إذْ تجاوز عددها في نهاية عام 2007 ما يزيد على (4672) مؤسسة، معظمها تابعة لأحزاب[2]. وكان منح اجازة التسجيل يتم بعدة نماذج غير محددة النفاد أو اجازات تسجيل محددة بسنة واحدة تجدد سنوياً، وعدّها نافدة حتى نهاية عام (2007) حيث صدر قرار بإلغاء كافة الاجازات الصادرة عنه بعد أن وُضعت تلك المنظمات تحت إشراف الأمانة العامة لمجلس الوزراء[3]. وبعدها تغير عنوان المكتب المذكور إلى (دائرة المنظمات غير الحكومية) بالأمر (122) لسنة 2008[4].

وتمثّل عمل هذه الدائرة بالإشراف والمتابعة على عمل المنظمات غير الحكومية بمجاليها الإداري والفني، وإصدار القرارات الفنية الخاصة، وكذلك اعداد الخطط والبرامج لتطوير عمل الدائرة وملاكها لتقديم أفضل الخدمات للحكومة والمجتمع على حد سواء، والإشراف على تسجيل المنظمات غير الحكومية (المحلية وفروع المنظمات الأجنبيّة)، واتخاذ الإجراءات

---

(1) دائرة المنظمات غير حكومية 2021، الأمانة العامة للمجلس الوزراء

http://www.ngoao.gov.iq///ArticleShow.aspx?ID=1207

عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق، مجلة الأستاذ، العدد (203)، سنة 2012، ص 623.

(2) عامر عياش عبد وأديب محمد داسم، دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان دراسة قانونية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسيّة، العدد 6، السنة 2، ص 23.

(3) رونق عودة عباس، التنظيم القانوني لمنظمات المجتمع المدني: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2013، ص ص 29-30.

(4) دائرة المنظمات غير حكومية 2021، الأمانة العامة للمجلس الوزراء

http://www.ngoao.gov.iq///ArticleShow.aspx?ID=1207

الكفيلة بتنسيق أنشطتها والقيام بالتحقق المالي لسجلاتها لإعطائها الشرعية لممارسة أنشطتها[1]. وأُشترط آنذاك، لتأسيس الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، تقديم طلب بذلك إلى مكتب مساعدة تلك المنظمات الموجود في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، على أن يتضمن الطلب نسخة من نظامها الداخلي. ورأى باحثون في اشتراط الحصول على الترخيص نوعاً من الشدة غير المبررة؛ إذْ كان يفترض فيه الاكتفاء بشرط الإخطار وحده. بل ذهب إلى أبعد من ذلك، بأنّ جوّز لمكتب مساعدة المنظمات الحق في أن يعلّق أو يلغي تسجيل أي جمعية أو منظمة غير حكومية، في حال انتهاكها لأي بند من بنود هذا الأمر، ولا يحقّ لها بعد تعليق تسجيلها مزاولة العمل في العراق[2].

وتجسّدت النقلة النوعية في موضوع التشريعات الخاصة بالمجتمع المدني في صدور القانون رقم 12 لسنة 2010، الذي تعمل المنظمات المدنية بموجبه حالياً، وأعطى لدائرة المنظمات غير الحكومية الحق في تعليق عمل أي منظمة وليس غلقها، إذا ما خالفت أحكام هذا القانون، مع تنبيهها بضرورة إزالة المخالفة خلال مدة لا تزيد على عشرة أيام. مما يعني أن المشرّع العراقي قد منح السُّلطة الإدارية صلاحيات واسعة في غلق وحلّ مؤسسات المجتمع المدني في ظل القوانين السابقة، أما بعد صدور قانون 2010، فإنّه خفّف القيود إلى درجة كبيرة جداً، انسجاماً مع التحولات السياسيّة الجذرية التي شهدها العراق؛ إذْ يقيّد القانون الجهات الإدارية المختصة، في مسألة حلّ مؤسسات المجتمع المدني لما في ذلك من إهدار لحقوق الأفراد وحرياتهم[3]. وبدلًا عن ذلك فإنّه يُرغم الحكومة اللجوء للقضاء لحل أيّة منظمة مخالفة للقانون، ولكنها عملياً من جهة أخرى تستخدم نفوذها لتقييد التعامل مع المنظمات[4].

كما تضمّن إعداد الخطط والبرامج لتطوير عمل دوائر المجتمع المدني وملاكاته لتقديم أفضل الخدمات للحكومة والمجتمع على حدٍ سواء، عن طريق الدراسات والأبحاث والخدمات

(1) هند محمود حميد، المصدر السابق، ص 465.

(2) عامر عياش عبد وأديب محمد داسم، المصدر السابق، ص 25-27.

(3) المصدر نفسه، ص 28.

(4) عباس الشريفي، العراق: المجتمع المدني والحراك المدني 2019-2020، ص 8، https://www.annd.org/ar/publications/details/المجتمع-المدني-في-العراق-والحراك-المدني-2019-2020

الاجتماعيّة الأخرى. كما طالب الجهات المخولة القيام بالتحقق المالي لسجلاتها لإعطائها الشرعية لممارسة أنشطتها داخل العراق، وتنسيق علاقتها مع المؤسسات الرسمية من جهة وبينها وبين مثيلاتها من المنظمات من جهةٍ أخرى[1].

وأتاحت المادة (4) من الفصل الثاني لكل شخص عراقي حق تأسيس منظمة غير حكومية أو الانتماء إليها أو الانسحاب منها، ويقدّم طلب التأسيس إلى الدائرة مشفوعاً بالنظام الداخلي مع بيان مفصّل بأهداف المنظمة ووسائل تحقيقها ومواردها المالية. وألزمت (المادة 8 أولاً) دائرة المنظمات غير الحكومية أن تبتّ الدائرة في طلب التأسيس خلال سبعة أيام من تاريخ تسجيله، وبخلافه يعد الطلب مقبولاً، أما في حالة الرفض فعليها أن تبيّن أسباب الرفض وتبلّغ طالبي التسجيل بالقرار تحريرياً، ويكون قرارها قابلاً للطعن لدى محكمة (الاستئناف بصفتها التمييزية) خلال (30) يوماً من استلام التبليغ[2].

ويعدّ قانون رقم 12 لسنة 2010 من القوانين المتقدمة في المنطقة العربية، لكنّه جاء خالياً من مواد تمنح الصلاحية للمجتمع المدني لتنظيم آليات عمله في مجالات التنظيم والقدرة المالية، الأمر الذي جعل العلاقة مع مؤسسات الدولة علاقة خضوع وليس شراكة، كما جرت العادة في النظم الديمقراطيّة[3].

وأصدر برلمان إقليم كردستان قانوناً مشابهاً بتاريخ 6 نيسان/أبريل 2011، منح الجهات المعنيّة حق تعليق عمل المنظمات المدنية في حالة مخالفتها القوانين المرعية في الإقليم، وإذا لم ترفع المخالفات المشخّصة تُحلّ وفق قرار قضائي صادر من المحاكم المختصة قابل للطعن، وقامت حكومة الإقليم بتدريب كوادرها الوظيفية على الطرق المناسبة للتعامل مع المنظمات المدنية، ممّا جعل العمل هناك أكثر مرونة وانسيابية[4].

وتجدر الإشارة إلى قرار مجلس الوزراء المرقم (469) لسنة 2013 الذي اعتبر (دائرة

(1) عباس فاضل محمود، المصدر السابق، ص 624.

(2) https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:I8yMUkRmcuQJ:: https://www.ncciraq.org/images/static_pages_uploads/administration/NGOlaw_Ar_BGD.doc&cd=5&hl=ar&ct=clnk&gl=iq

(3) فلاح خلف كاظم الزهيري، المجتمع المدني وبناء الدولة العراقيّة ما بعد 2003: التمكين وحدود الشراكة الوطنية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية المجلد 3، العدد 42، 2022، ص 781.

(4) https://mizanaladalah.com/wenekan_KS/026121352018_قانون رقم (1) لسنة 2011-قانون المنظمات غير الحكومية.

المنظمات غير الحكومية) هي الجهة الوحيدة المختصة بإدارة جميع تلك المنظمات، ويعدّ أخذ دور الدائرة وانتحال صفتها والتحدث باسمها مخالفة يحاسب عليها القانون[1].

ومن الأحداث المهمّة المتعلقة بالمنظمات إنشاء المفوضية العراقيّة المستقلة لحقوق الإنسان (HCHR)، وتعيين أعضائها الأربعة عشر في نيسان 2012، استناداً لقانون رقم 53 لسنة 2008. ومن واجباتها ضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان في العراق؛ وحماية والحريات المنصوص عليها في الدستور والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المصادق عليها، وهذا ما يُسهم بالنتيجة في ترسيخ وتطوير قيَم وثقافة المجتمع المدني[2].

وقد استمرت الجهات الدولية في دعم المجتمع المدني من خلال طرق مختلفة، كتقديم القروض الميسّرة لها، حيث أعلنت دائرة المنظمات غير الحكومية إطلاق مشروع تفعيل برامج الإقراض في العراق وبشراكة بين رابطة المصارف العراقيّة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مؤتمر افتتحه محافظ البنك المركزي، تعهد فيه بتذليل العقبات أمام المقترضين الساعين لإطلاق مشاريعهم التنموية في المجتمع العراقي، بهدف بناء قطاع قوي للأعمال الناشئة والريادية، تسهم في اعادة بناء النسيج الاقتصادي للعراق وخلق فرص عمل مستدامة[3].

ثالثاً: المنظمات غير الحكوميّة ودوها في دعم دولة المؤسّسات

المنظمات غير الحكومية هي جزء من مؤسسات المجتمع المدني المختصة بالعمل الأهلي والتطوعي، والمجتهدة لبناء المجتمع وتنميته وتحقيق الأهداف التي أُسست من أجلها. ورغم اختلاف أهدافها ومصالحها وبرامجها إلا أنها تشترك في كونها غير حكومية، يحكمها نظام داخلي، نُظّم من قبلها وتمّ اقراره رسمياً، وحدد أعضائها وبرامجها. وتُصنَّف وتحدد المؤسسات المدنية غير الحكومية استناداً إلى شكلها التنظيمي وأهدافها ووسائل عملها إلى:

1 ـ المنظمات المدنية السياسيّة: وهي الكيانات السياسيّة، الأحزاب والحركات والمنظمات والجمعيات السياسيّة والتي تعمل للوصول إلى السُّلطة من خلال أفكارها وبرامجها السياسيّة وقاعدتها الجماهيرية.

---

(1) تويزه ران، جائحة كورونا تحدي أم فرصة لمنظمات المجتمع المدني، ص ص 27-28،
https://en.calameo.com/read/006179382acb22f927645

(2) https://www.iilhr.org/ihchr_exsum_AR.html

(3) http://www.ngoao.gov.iq///ArticleShow.aspx?ID=1207

2 ـ المنظمات المدنية المهنية: وهي الاتحادات والنقابات والجمعيات المهنية، التي تمثّل مصالح الشرائح المنتمية لها وتدافع عن حقوقها وتكون منتخبة من قواعدها المهنية، وتعمل على وفق أنظمة خاصة.

3 ـ المنظمات المدنية التطوعية والأهلية: وهي موضوعنا الرئيس، ونعني بها المؤسسات والمنظمات الإنسانيّة والخيرية التي تضمّ أعضاء متطوعين لهدف معيّن، وهي مسجلة في مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية المرتبط في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

اهتمّت تلك المنظمات بدعم جميع شرائح المجتمع ومساعدتها خلال المدة من عام (2003–2022) وأحدثت تغييراً نوعياً في جميع الظروف التي مرت كالأعمال الإرهابية والاوبئة والأزمات الاقتصاديّة؛ حيث وفّرت أماكن الإيواء للنازحين والغذاء والدواء والاحتياجات الأخرى، كما كان لها مواقف عديدة أبان فترة وباء كوفيد 19 من خلال حملات التلقيح والفحص وفقد العديد المتطوعين حياتهم نتيجة الملامسة[1].

إن ظهور الكم الهائل من مؤسسات المجتمع المدني ومنها المنظمات غير الحكومية الأهلية والمؤسسات المدنية التطوعية الخيرية والإنسانيّة الأخرى في العراق الجديد بعد العام 2003 كان نتيجة طبيعية للحرمان والاضطهاد الذي عانى منه المجتمع المدني أبان النظام السابق وهو ظاهرة صحية، تعبّر عن الواقع الديمقراطي في البلاد. ويُبيّن الجدول الآتي عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة حتى نهاية عام 2022 في كل محافظات العراق عدا إقليم كردستان.

ويُلاحظ أنّ مساهمة المنظمات كانت ضعيفة إلى حدٍ بعيد في صياغة قانون ادارة الدولة المؤقّت الصادر بتاريخ 8 آذار/مارس 2004، وهو قانون ذو أهميّة بالغة، بل وحتى عند كتابة دستور 2005 الدائم، لم تكن مشاركتها تُذكر، وذلك للحملة التي شنّتها الأحزاب السياسيّة وافترست معظم مفاصل الدولة لاتباعها ومريديها، والصلة الباهتة بين المجتمع العراقي وتلك المؤسسات المستحدثة. وعلى الرغم من الولادة العسيرة للمجتمع المدني الوليد في أعقاب الاحتلال، والذي رافقته الكثير من الأزمات والإخفاقات والأوضاع الأمنيّة المتراجعة فقد تمكن بفضل الدعم والمساندة الذي قدّمته المنظمات الدولية له على الاستمرار[2].

(1) هناء جاسم محمد السبعاوي، إسهامات منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي (نماذج مختارة من مدينة الموصل، مجلة دراسات موصلية، العدد 53، ذي الحجة 1440هـ/آب 2019، ص 132-133.

(2) فلاح خلف كاظم الزهيري، المجتمع المدني وبناء الدولة، المصدر السابق، ص 780.

ومن جهةٍ أخرى أسهمت منظمات المجتمع المدني في تعزيز التجربة الديمقراطيّة في العراق بعد 2003، وتفعيل مستوى المشاركة الشعبية في الحياة السياسيّة. وتعدّ تلك المنظمات مدارس أولية لتعليم الديمقراطيّة وتعلّمها وممارستها، ولها أهميّة كبيرة في بنائها وترسيخ مقوماتها وتأصيل حقوق الإنسان في وعي الأفراد والجماعات. وقد سعى النشطاء المدنيون إلى تكثيف دورهم الهادف نحو تنشئة سياسيّة حديثة، فكلما زاد حجم المشاركة في العمل السياسي كلما دلّ ذلك على شرعية النظام الحاكم، وكان ذلك مؤشراً إيجابياً يعبّر عن صحة العلاقة بين الدولة والمجتمع. وقد استمر العراق بتخصيص حقيبة وزاريّة (وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني) وتولية علاء الدين الصافي في الحكومة الانتقاليّة سنة 2005، لترعى وتدعم المنظمات غير الحكومية، وتمّ اعتماد دوائر واقسام في أغلب الوزارات، معنية بالمنظمات لإشراكها ودعمها في مشاريع الدولة، وقد ألغيت بعد بضع سنين.

وقد أدت المنظمات المدنية دوراً جوهرياً في مرحلة العنف الطائفي والقتل على الهُويّة 2006-2008، من خلال عقد جلسات الحوار واقامة ندوات تثقيفية وورش عمل وعقد مؤتمرات من شأنها احداث تغيير في الواقع وإطفاء الفتنة ونشر ثقافة التعايش السلمي[1].

واحتلت قضية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية أهميّة كبرى لدى منظمات المجتمع المدني منذ وقتٍ مبكر بعد التغيير 2003، فقد أبدت وبعض الجهات البرلمانية والحكومية والشخصيات الأكاديمية اعتراضات واسعة على قرار مجلس الحكم رقم 137 (مادة 37) لسنة 2003، القاضي بإلغاء قانون الأحوال الشخصية العراقي وإعادة العمل بالقضاء المذهبي، وأنتجت الضغوط عن تصويت مجلس الحكم على إلغاء هذه المادة في 29 شباط/فبراير 2004. وبعد إقرار الدستور العراقي الجديد لعام 2005م اعترضت المنظمات المدنية على المادة 41 منه، كونها أرجعت الأحوال الشخصية للعراقيين بحسب انتماءاتهم الدينيّة والطائفيّة؛ إذْ نصّت على: «العراقيون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية، بحسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم». وهو انتهاك صريح لقانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959م الذي وحّد أحكام المذاهب الفقهية الإسلامية في العراق بشكل يتلاءم مع

(1) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق (UNAMI)، تقرير حقوق الإنسان 1 تشرين الثاني/نوفمبر-31 كانون الأول/ديسمبر 2006،

https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:BW0tXbSmjOYJ:https://www2.ohchr.org/SPdocs/Countries/bimonthly_16012007_ar.doc&cd=13&hl=ar&ct=clnk&gl=iq

روح الحداثة. ولذلك نظّمت مؤسسات المجتمع المدني العراقيّة في عام 2006م حملة واسعة لأجل إدراج المادة 41 من الدستور ضمن المواد الخلافية في لجنة تعديل الدستور في مجلس النواب من أجل دراستها وإعادة النظر فيها، وفعلاً لم يجر العمل بها[1].

واستخدمت منظمات المجتمع المدني عدة أدوات للتأثير على الأداء السياسي للجهاز الرسمي، كالصحف والإعلام المرئي؛ لشنّ حملة مضادة بخصوص موضوعٍ ما، أو الدفاع عن قضية من القضايا التي تخص المجتمع، مثلما حدث عند طرح (قانون العنف السري)، ومحاولة السُّلطة التشريعية إقراره، وتم تقديم مسودته عام 2012، ولم يحصل على ذلك حتى عام 2019 بسبب اعتراض الكثير من منظمات المجتمع المدني عليه، وأوضحت (منظمة نساء من اجل السلام)، إن ضحايا العنف الأسري نادراً ما يقومون بتقديم شكوى جنائية، وإن الشرطة المجتمعية تؤدي دور الوسيط وتكتفي بالتركيز على المصالحة إنْ وجدت بين الضحية والمعتدي، وهذا ما يدفع إلى إعادة النظر في القانون. ونشطت المنظمات المدنية في المطالبة بحقوق المرأة والتثقيف بواقعها الذي تعيشه، وخاصة من خلال الفضاء الإلكتروني[2].

وشهد العراق تكراراً للقضية ذاتها في عهد رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، عندما قدم وزير العدل حسن حلبوص الشمري بتاريخ 18 آذار/مارس 2014 مشروع قانون الأحوال الشخصية الجعفري الذي تضمن العديد من المواد والفقرات التي رآها كثيرون إنها ستجلب في حال تطبيقها مشاكل عدة على مستوى المجتمع العراقي لا سيما للأم والطفل. لذا بدأت المنظمات المدنية وفي مقدمتها (شبكة النساء العراقيات) ومعها المئات من القوى والشخصيات الثقافية والإعلاميّة والنيابية بالعمل على إلغاء مشروع القانون، وخاصة عضوات لجنة المرأة والنواب الاكراد. وعبّر ممثل الأمم المتحدة في العراق السيد نيكولاي ملايدينوف عن موقفه الرافض، بالقول إنه سيساهم في تفتيت الهُويّة الوطنيّة العراقيّة، ويعرّض وحدة التشريع الوطني للخطر، وسيكون له مردود عكسي على المكتسبات المنجزة لحماية وتطوير حقوق النساء التي يحميها الدستور.

(1) سحر حربي عبد الأمير، مؤسسات المجتمع المدني وحماية حقوق الأسرة في ضوء قانون الأحوال الشخصية العراقي، مجلة قضايا سياسية، العدد64، ص ص 159-160.

(2) سعد شهاب أحمد الشيخ، الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الاداء السياسي للنظام السياسي في العراق بعد عام 2005، برلين، المركز الديمقراطي العرابي، 2022، ص 153.

وعند مناقشة قانون الأحوال الشخصية في مجلس النواب أدركت منظمات المجتمع المدني بأنه يُعدّ تراجعاً عن حقوق الأفراد لا سيما المرأة، فعقدت الندوات وأقامت المظاهرات وأجرت الاتصالات بالجهات الحكومية وأرسلت تقاريرها إلى المنظمات الدولية، وبالخصوص لجنة اتفاقية (القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)[1].

وأُدرج الموضوع ضمن تقرير منظمات المجتمع المدني الذي قُدّم في جنيف في شباط/فبراير 2014، بحضور وفد العراق، الذي تمّ توجيه سؤال له عن مقترح القانون وأيضاً المادة 41 من الدستور، وبدا من خلال الملاحظات والتوصيات التي قدمتها لجنة سيداو إلى الوفد العراقي أن اللجنة غير مقتنعة بالأجوبة. ولقد كانت الملاحظات كثيرة ولكن أهمها تأكيد اللجنة أن تطبيق المادة 41 من الدستور كان على حساب حقوق المرأة؛ إذْ يجيز سنّ مواد مختلفة تؤثر على حقوقها وتكرس سيطرة الرجل في العائلة، وأن القانون الجعفري يعد انتهاكاً للاتفاقية، ومن ثم طلبت اللجنة مراجعة الدستور وإلغاء المادة 41 منه، والعمل فوراً على سحب قانون الأحوال الشخصية الجعفري. كذلك تمّ رفع شعار (نساء العراق في حداد) في يوم المرأة العالمي (8 آذار)، والوقفة الاحتجاجية في مجلس النواب. وقد أثمرت الجهود عن سحب القانون عام 2017، وإيقاف العمل بالمادة 41 من الدستور مع وجود محاذير من إعادة المحاولات السابقة من قبل القوى السياسيّة. وإزاء كل ذلك الحراك قامت الحكومة بسحب مشروع القانون وتأجيل النظر فيه؛ إذْ اتخذ المجتمع المدني موقفاً منظّماً وعمل على الأصعدة كافة، مما ساعد في زيادة قوة تأثيره على الرأي العام والسياسة الحكومية[2].

وحينما أُعيدت الكرَّة وأُشعلت نار الفتنة عام 2014 واستباحت وحوش الظلام (داعش) ثلث أرض العراق، انطلقت منظمات المجتمع المدني لتؤدي دورها الفاعل في إعادة النازحين إلى مناطقهم وإزالة الألغام والتأثير على المؤسسات الحكومية لتعويضهم عن الاضرار التي لحقت بهم جراء الحرب والأذى الذي تعرضت له منازلهم. فكان لها تأثير واضح وتركت بصمة واضحة في مساعدة تلك العوائل، وقد حققت نجاحاً في استقبال النازحين وتقديم المساعدات، وعمل المخيمات سواء في كردستان العراق وبقية المحافظات

(1) فلاح خلف كاظم الزهيري، المجتمع المدني وبناء الدولة العراقيّة، المصدر السابق، ص 784.

(2) سحر حربي عبد الأمير، المصدر السابق، ص ص 161-162؛ فلاح خلف كاظم الزهيري، المجتمع المدني وبناء الدولة، المصدر السابق، ص 784.

الوسطى والجنوبية، وتأدية دور الرديف الوطني المناسب لجهد القوات الأمنيّة البطلة في تحرير المناطق ودحر الإرهاب[1].

ونشطت العشرات من منظمات المجتمع المدني في عمليات الإنقاذ وإعادة التأهيل في المحافظات التي اكتسحها تنظيم داعش، ومنها منظمة المسلّة لتنمية الموارد البشرية (UNFPA)، وهي منظمة إنسانية محلية غير حكومية (2012) أسرعت لتقديم الدعم للنساء المعنّفات في مدينة الموصل بعد عمليات التحرير. فضلاً عن اهتمامها بتنمية وتطوير القدرات المهنية للمرأة، وقد هرعت للمساعدة مع بداية الأوضاع العصيبة 2014-2015 في مخيمات سهل نينوى وأربيل (خازر، حسن شاه). وفتحت (29) مركزاً بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، منها (6) مراكز نسوية في مدينة الموصل، لتكون بذلك أوّل منظمة تفتتح مراكز لدعم النساء. ولم تقتصر مهمة المراكز على مساعدة النساء والفتيات اللاتي يُعانين من العنف بأنواعه كالاعتداء الجسدي والجنسي والإساءة النفسية وزواج القاصرات؛ بل تعدّت نشاطاته إلى إقامة الدورات التدريبية وإعداد المحاضرات، وعمل جلسات جماعية وفردية بشكل يومي للتوعية ضد مظاهر العنف، إلى جانب الجولات الميدانية التي ينفذها وزيارة الدور السكنية والدوائر الحكومية والمدارس[2].

كما سعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعيّة إلى فتح قنوات التواصل مع كافة الشركاء الاجتماعيين لتنفيذ استراتيجيتها تجاه الفئات التي ترعاها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، وأصدرت قراراً بتاريخ 13 آب/أغسطس 2016 لإيجاد شراكة حقيقية مع تلك المنظمات والاستعانة بها لتنفيذ قانون الحماية الاجتماعيّة رقم 11 لعام 2016، والمتضمن إجراء بحوث اجتماعية للعوائل المستحقة لإعانة الحماية الاجتماعيّة والتي سيكون لمنظمات المجتمع المدني دور بارز فيها لما لديها من خبرات في تشخيص العوائل المشمولة والمستحقة للإعانة. ويأتي هذا في سياق تشجيع الحكومة وتحفيزها لمنظمات المجتمع المدني وإن يكون هناك

(1) هناك تفاصيل وافية عن ذلك تجدها في: معهد الولايات المتحدة للسلام ومؤسسة الشرق الأوسط للبحوث، سهل نينوى ومناطق غربي نينوى-العودة المستدامة وجهود تحقيق الاستقرار، أبريل 2021، www.meri-k.org/publication/سهل-نينوى-ومناطق-غربي-نينوى-العودة-ا/?lang=ar

(2) هناء جاسم محمد السبعاوي، إسهامات منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي، المصدر السابق، ص 132-133.

جهداً مؤسسياً ومجتمعياً للحد من الفقر[1]. وقامت الحكومة بتاريخ 21 نيسان/أبريل 2018 بتأسيس (لجنة التعايش السلمي) في مجلس الوزراء، تضطلع بعدة مهام في مجال إشاعة وتعزيز ثقافة السلام وبناء مجتمع قائم على العدالة وتطويق الازمات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة التي تؤدي دوراً سلبياً في البلاد[2].

كما ظهرت مبادرة التضامن مع المجتمع المدني العراقي (ICSSI)، وهي تحالف دولي لدعم المنظمات غير الحكومية العراقيّة والحركات الاجتماعيّة والاتحادات العمالية، بإنشاء منتديات اجتماعية محلية في 11 مدينة عراقية، وهي: تكريت، الكوت، الفلوجة، الرمادي، هيت، الديوانية، النجف الأشرف، الناصرية، بابل، ديالى، ميسان. ركزت على الاحتياجات والظروف المحلية خارج بغداد، وبحث التحديات التي تواجه العمل التطوعي وبناء السلام في العراق وكيفية تذليلها[3].

كما شُكّلت (لجنة مؤسسات المجتمع المدني) في مجلس النواب العراقي عام 2019، وتعدّ من اللجان المهمّة والدائمة في عمله، والتي أشرفت على مناقشة عدة قوانين، منها قانون نقابة الجيولوجيين وقانون نقابة التمريض ونقابة ذوي المهن الصحية في الأعوام 2019-2021. ومن اختصاصها اقتراح ودعم التشريعات والإجراءات الكفيلة بتطوير وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ومتابعة معاهد ومراكز الدراسات التي تهتم بتطوير افكار وآليات تلك المؤسسات بما ينسجم وخصوصية المجتمع العراقي[4].

وأدت منظمات المجتمع المدني دوراً بارزاً في مواجهة جائحة كورونا ومساعدة المجتمع العراقي في تلك الأزمة الصحية الخانقة، فلغاية 27 أيار/مايو 2020 استفاد أكثر من ثلاثة ملايين ومائتين وسبعة وعشرون ألف مواطن من الخدمات أولاً: تمهيد منها في 18 محافظة، والتي شملت توزيع المواد الطبية والغذائية على الفئات الهشة، وعمليات التعفير والتطهير

(1) حازم صباح أحميد وسمية ادهام كاظم، منظمات المجتمع المدني في العراق دراسة لمحفزات ومعوقات العمل، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 37، آذار 2019، ص 453.

(2) شيرين محمد كاظم ومحمد حميد علوان، الخدمة الاجتماعية وبناء السلام في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في منظمات المجتمع المدني، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد 2، العدد 45، السنة 2022، ص 590.

(3) https://ar.iraqicivilsociety.org/?p=6008

(4) /قوانين-اللجان/قوانين-لجنة-مؤسسات-المجتمع-المدني

https://archive4.parliament.iq/ar/category

ونشر الوعي من مخاطر الوباء، رغم صعوبة الحركة والحصول على الموافقات الأمنيّة اللازمة وشحة التمويل الخارجي وتعرض بعض الناشطين إلى الانتهاكات والاعتقال أثناء أداء عملهم التطوعي بحجة خرقهم حظر التجوال[1].

وتصدّت منظمات المجتمع المدني أيضاً لعدد من المشاكل البيئية العامة، ومنها الأزمة المائية التي تفاقمت في العراق بين سنتي 2021-2022 وهددت اقتصاده وبيئته، فقد اختار ناشطون عراقيون في (جمعية حماة نهر دجلة) بلدة الجبايش في محافظة ذي قار نقطة انطلاق حملاتهم التوعوية بشأن جفاف نهر دجلة. وأكّدوا أنّ عملهم هو الاهتمام بملف تنظيم الحفاظ على مياه النهرين، وقد ألقت تلك المساعي بظلالها على الشارع العراقي، فعمّت منصات التواصل الاجتماعي برسوم «انقذوا دجلة» «دجلة تستغيث»، وتشارك المغردون في نعي النهر والتحسّر على أيامه وسط سخط وغضب على الحكومة وتقصيرها، في إضاعة الحقوق المائية للبلاد إثر انغماسها في الصراعات السياسيّة والبحث عن مصالحها الذاتية، بينما دول الجوار تبنّي السدود على النهر. كما نشطت المنظمات في توظيف تقنيات وسائل التواصل وحفزتها على التفاعل الجماهيري ولاسيما في موضوع إدراج الأهوار على لائحة التراث العالمي، فضلاً عن دورها في حث الجهات ذات العلاقة بضرورة تثبيت حقوق العراق المائية لدى الأطراف الدولية[2].

ولم تغب منظمات المجتمع المدني عن المشاركة في الفعاليات الدينيّة كالزيارات الخاصة بمراقد أئمة أهل البيت (عليه السّلام)، ففي عام 2020 وهو عام الجائحة المعروفة انخرط آلاف المتطوعين من منظمات المجتمع المدني في تنظيف مدينة كربلاء بما يأتيق بها وبالزيارة، وشارك أكثر من 3000 متطوع في العمل كمرشدين للزوار وفي توزيع الكمامات والمعقمات لهم، فضلاً عن توزيع الأطعمة والمشروبات[3]. وعملت منظمات المجتمع المدني في مراحل زمنية مختلفة بين عامي 2003-2023 في ملفات تمكين المرأة والسلم المجتمعي ونبذ العنف والتطرف ومكافحة الفساد وآفة المخدرات وتعزيز الديمقراطيّة. ولها

(1) تويزه ران، جائحة كورونا تحدي أم فرصة لمنظمات المجتمع المدني، ص ص 27-28،
https://en.calameo.com/read/006179382acb22f927645

(2) فلاح خلف كاظم الزهيري، المجتمع المدني وبناء الدولة، المصدر السابق، ص 786-787.

(3) عبد الكريم جعفر الكشفي وهادي حسن شويخ، الدور الحكومي ومنظمات المجتمع المدني في زيارة الأربعين، المجلد 8، العدد 4، أيلول 2022، ص 329.

وقفتها الإنسانيّة المشهودة من خلال تقديم المساعدات الإغاثية والصحية للأسر النازحة في محافظات العراق كافة[1].

رابعاً: دور المجتمع المدني في الحراك الشعبي

تؤدي منظمات المجتمع المدني في الدول الحديثة دوراً محورياً في إكساب الأفراد والجماعات المفاهيم الأساسية للمواطنة، وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم في الأطر الدستوريّة والقانونية الناظمة، ووجوب أن لا تكون تلك المفاهيم مجردة بل أن تتجسد على أرض الواقع وتساعد المواطن على أن يكون مساهماً في التغيير والتحول نحو الأفضل في بلده. وتأسيساً على ذلك عملت المنظمات المدنية في العراق بعد 2003 على دفع الأفراد للاشتراك في عدد من الممارسات مثل (التصويت في الانتخابات، الترشيح، التعبير عن الرأي، المناقشات والحوارات، والتدريب).

يمكن القول إن منظمات المجتمع المدني استطاعت أن تؤدي دوراً سياسياً إيجابياً في كل انتخابات، وذلك من خلال توجيه وحث المواطنين على المشاركة الفاعلة واختيار الأصلح من بين مَن يمثلهم في السُّلطة التشريعية وتعزيز الديمقراطيّة، وساهمت في ذلك من خلال إقامة الدورات التثقيفية في بعض المحافظات، لشرح وتفسير أهميّة تحقيق مشاركة اوسع وأكثر فاعلية[2].

فقد أكّدت منظمات المجتمع المدني على التنسيق العالي مع (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات) قبل الانتخابات، بوصفها هيأة مستقلة ومحايدة وتتمتع بالشخصية المعنوية التابعة للدولة وتخضع لمراقبة مجلس النواب، وأخذت على عاتقها دوراً رقابياً وتثقيفياً للموظفين المؤقّتين الذي يُستعان بهم قبيل الانتخابات[3]. وقد ظهر بوضوح الدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني بكافة صنوفها على العمليّة الانتخابيّة بمراحلها كافة (2010، 2014، 2018)، الأمر الذي يرتقي بها إلى وصفها باللبنة الأساس للنظام الديمقراطي من

(1) دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء،

http://www.ngoao.gov.iq///ArticleShow.aspx?ID=1200

(2) سعد شهاب أحمد الشيخ، الديمقراطية التوافقية، المصدر السابق، ص 153.

(3) محمـــد علي حمـود، أثر إشكالية مكانة ودور المجتمع المدني في دوره الرقابي على الانتخابات، المجلة السياسيّة الدولية، العدد 16، 2010، ص 74.

خلال رصدها ورفضها لكل صورة وشكل وإجراء ينال من حقيقة الإرادة الشعبية، واضطلاعها بمهمة رفع الوعي السياسي لدى الفرد، والتثقيف بالانتخاب، بهدف إجراء انتخابات حرة نزيهة محاطة بسور رقابي مؤسساتي[1].

وفي هذا الإطار وعلى إثر مظاهرات 2011-2014 لا سيما في المحافظات الغربية وعودة الاحتقان بين الطوائف انطلقت عدة مبادرات لبناء السّلم الأهلي في العراق، من أهمها تلك التي أعلنتها مجموعة من الناشطين والمنظمات المدنية في 1 كانون الثاني/يناير 2012 والتي دعت إلى أن يكون ذلك العام عاماً للسّلم. وتواصلت المبادرات والمشاريع المجتمعية في هذا الاتجاه، منها مبادرة بعض رجال الدين والنشاط الثقافي والإعلامي والمدني، بتنظيم من (مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية) في مشروعها للتعايش ورعاية التنوع الذي شمل عدداً من المحافظات الساخنة واستمرّ لعدة سنوات، فضلاً عن جهود مراكز مثل (مركز دار السلام العراقي) و(مركز إدارة التنوع). ولا يمكن إغفال أو تجاهل أحد أهم المشاريع على المستوى السياسي وهي مبادرة المصالحة الوطنيّة التي استمرّت عدة سنوات وصرفت عليها أموالاً طائلة، إلا أنها لم تنتج ثمرات ملموسة في مشروع السّلم الأهلي يمكن التأسيس عليها والانطلاق بها نحو أفق أكثر ثباتاً[2].

وعملت تلك المنظمات على تدريب الشباب العراقيين على الممارسات الديمقراطيّة وتثقيفهم بقواعدها وبيان أهميتها كأحد أسس بناء الدولة الحديثة، وضمن هذا الاتجاه المطالب بتعزيز منظومة سياسيّة سليمة وصحيحة، فقد شهد عام 2017 وما تلاه حركة احتجاجات غطّت الشارع العراقي المطالب بالإصلاح، بما في ذلك تعديل قانون الانتخابات؛ إذْ قامت منظمات المجتمع المدني بتظاهرات وعقد ندوات ومؤتمرات وورش عمل ومقابلة مسؤولين حكوميين وأعضاء من المفوضية العليا للانتخابات مطالبة بسن قانون جديد للانتخابات؛لأن القوانين السابقة وتعديلاتها جاءت لترسيخ القوائم الكبرى مع عدم وصول الأفراد والأحزاب الناشئة الصغيرة إلى مجلس النواب، والاقتصار على نسبة 25 % للنساء، علماً أن الدستور ينص على ان لا تقل عن تلك النسبة. لذلك ازداد وعي الجماهير بضرورة تعديل القانون نحو تمثيل أوسع للشعب، وانعكس ذلك بوضوح عبر التظاهرات ولعلّ أبرزها التظاهرة المليونية في

(1) هاشم حسني علي، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني في العملية الانتخابية، مجلة الجامعة العراقيّة، العدد 47، الجزء 3، ص 470.

(2) فلاح خلف كاظم الزهيري، المجتمع المدني وبناء الدولة، المصدر السابق ص 788.

ساحة التحرير في بغداد بتاريخ 17 شباط/فبراير 2017 التي ضمّت عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدني والقوى المدنية وعدد من الحركات الدينيّة.

وقد تحركت منظمات المجتمع المدني والتي من أبرزها (جمعية الأمل، مجلس السلم والتضامن العراقي، منظمة تموز، شبكة عين، منظمة شمس، شبكة النساء العراقيات، منظمة الانسان الجديد، منظمة النجاح في كردستان)، بأكثر من اتجاه ونشاط، وتباينت مثابرتها من تأطير المشكلة إلى تشكيل وعي سياسي وقانوني لدى الجمهور بضرورة تغيير القانون أو التعديل في الأقل. وشعرت منظمات المجتمع المدني بضرورة إِخْطار مجلس النواب والحكومة بإجراء تعديلات على قانون الانتخابات، وإلا فسوف يستمر عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي، الأمر الذي يتطلب وجود نظام انتخابي يضمن التمثيل الاوسع للشعب، ووجود معارضة منظمة داخل المجلس[1].

أمّا مع مطلع عام 2018 أي قبل نهاية الفترة التشريعية لمجلس النواب العراقي فكان لتلك المنظمات دور كبير في توعية الأفراد للأدلاء بأصواتهم في الانتخابات المقبلة وانتخاب الأشخاص النزيهين الذين يلقون قبولاً من جميع الأطراف، وأن يكون لهم تاريخٌ ناصعٌ في خدمة المجتمع، لا في خدمة منطقته فحسب بل في العراق أجمع، وتفعيل مبدأ (المجرب لا يجرب)، لا سيما مع أولئك الفاسدين أو من عليهم ملفات في ذلك أو الذين فشلوا ولم يُفلحوا في أداء مهامهم، إضافة إلى ضرورة تحقيق نزاهة الانتخابات وعلى المفوضية العليا المستقلة أن تراعي النزاهة والشفافية فيها.

وقد أظهرت المنظمات المدنية فاعليتها في التدخل في إيصال صوت الشعب إلى الجهات الحكومية والمطالبة بحقوقه، وتنفيذ ما يصبوا إليه من العدالة والقضاء على الفساد وحفظ سيادة العراق ضد التدخل الأجنبي وتوفير الخدمات العامة وخاصة للفئات المعزولة والمهمشة منهم، وفرص العمل وتعيين الخريجين وحملة الشهادات العليا والنظر في معاناة التربويين المحاضرين بأجور يومية أو المجانيين. ومن المهم القول إن ما ذُكِرَ يعدّ من أهم اسباب الحراك الشعبي وبالخصوص في اندلاع انتفاضة تشرين 2019، واحتجاجاتها الشعبية الواسعة، فقد سعت تلك المنظمات إلى التركيز على مفهوم حقوق الإنسان وحريته والنظر إليهما كمنظومة متكاملة، لا تقتصر على الحقوق المدنية والسياسيّة بل تتضمن أيضاً الحقوق

(1) فلاح خلف كاظم الزهيري، المجتمع المدني وبناء الدولة العراقيّة، المصدر السابق، ص 781.

الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافية وتعزيز الحكم القائم على سيادة القانون وتكافؤ الفرص ووصول الجميع إلى العدالة. وسعت الحركة النسوية التابعة للتيار المدني في توسيع مشاركة النساء والناشطات والنخب المثقفة في الاحتجاجات، ولم تقتصر المشاركة على فئة محدودة بل شملت فئات أخرى وجعلها ذات اهتمام ووعي سياسي بحقوق المرأة ودورها في المجتمع[1].

وقد اتخذت منظمات المجتمع المدني موقفاً داعماً وبقوة لتحقيق تلك المطالب، وشمل ذلك مساندة الجماهير ميدانياً في تنظيم التظاهرات وقيادتها وتوفير الدعم اللوجستي لها وتزويدها بالرايات واللافتات والصور وتهيئة التغطية الإعلاميّة اللازمة والحفاظ على سلميتها ممّن أرادوا تصعيد الأمور إلى منزلق عنفي خطير. وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت الساحات 800 شهيد (إحصائية غير رسمية) من خيرة الشباب المنتفض ضد الظلم وحوالي 1200 جريح، الكثير منهم من المجتمع المدني، وما خلّفته تلك التظاهرات من صراعات وتصادمات دامية بين أبناء البلد الواحد من القوى الأمن الداخلي.

وكانت لها مساهمتها شجاعة في إيقاف نزيف الدم بعد تعرض معظم المتظاهرين للإساءة، فعملت المنظمات على توثيق كل ذلك والتدخل بصورة مباشرة لمنع استعمال القوة من قبل الحكومة، وفضح ما يُسمى بـ (الطرف الثالث) وإخراج العناصر المشبوهة التي تعدّ عنصراً مؤججاً للفتنة.

وأظهرت الاحتجاجات الشعبية 2019-2020 مدى التفاعل الشعبي مع منظمات المجتمع المدني التي قامت بدورها مواصلة زخم الحضور الجماهيري وترسيخ الثقة مع المواطنين وبثّ روح التكاتف فيما بينهم، وإرساء أنماط جديدة من العقلانية والثقافة المدنية في المجتمع، بالدعوة إلى إشراك المواطنين في صنع القرار سياسياً واجتماعياً والتأثير على سياسات السُّلطة في قضايا جزئية أو شاملة والمساهمة في رسم السياسات والحد من تمركز السلطات والصلاحيات بيد قوة واحدة. وعزّزت موقفها في العديد من الاعتصامات المطالبة بتطبيق قرار (315) لتثبيت المحاضرين على الملاك الدائم.

ولا يفوتنا أن ننوّه إن منظمات المجتمع المدني مارست مختلف الأنشطة في تنظيم

(1) الهام مكي حمادي، الأدوار الجندرية للنساء المشاركات في احتجاجات تشرين 2019، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية المجلد 1، العدد 44، 2022، ص 458.

متظاهري الاحتجاجات وتبويب مطالبهم، واستطاعت أن تنجح في التأثير على مجلس النواب وتجبر الحكومة على الاستقالة، وفي الدخول في الإجراءات المطلوبة والضرورية الكفيلة بتشريع قانون انتخابي جديد، يسهم في تمثيل أوسع للشعب من خلال إقرار قانون الانتخابات ذي الدوائر المتعددة بدلاً عن القانون السابق، وهذا الأمر أعطى الأمل بإمكانية تصحيح مسار التحول الديمقراطي وفق الإرادة الشعبية عن طريق مراجعة مواطن الخلل ونقاط الضعف التي عرقلت مسيرة التحول.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في خطوة لافتة قدمت بعثة الأمم المتحدة في العراق عدة إحاطات حول الوضع في العراق أثناء الاحتجاجات، وتطرقت إلى جانب التضييق على الإعلام والمجتمع المدني وانتهاك حق التجمع السلمي، ممّا يعدّه البعض مؤشراً على خروج الأمم المتحدة من نطاق السلبية التي كانت تتعامل بها مع هذه الملفات في حين وصفها سياسيون بأنها خروج عن التفويض الممنوح لها لمزاولة عملها في العراق[1].

واجتهدت المنظمات لتوعية المجتمع العراقي بضرورة إجراء انتخابات مبكرة، تُنتج برلماناً جديداً أكثر تعبيراً عن الإرادة الشعبية وتطلعات الشباب، وإن الأفضل الضغط على الحكومة في ذلك الاتجاه، وفعلاً تحقق هذا المطلب الهام في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وكان لها دور بارز مراقبتها والتعاون والتنسيق العالي مع الأمم المتحدة ومجلس القضاء الاعلى في الإشراف عليها؛ حيث أُجريت الانتخابات بشفافية ونزاهة وعدم وجود خروقات أمنية وتحت رقابة امنية مشددة وبمشاركة فاعلة من قبل جميع أطياف الشعب العراقي، وأظهر الحراك الشعبي المدني ثمار جهده بصعود الكثير من الوجوه الجديدة وقوى المستقلين لأول مرة في تاريخ العراق الجديد[2].

خامساً: أزمة المجتمع المدني وأهم العقبات التي تُواجهها

بقي العراق يعاني طويلاً من غياب المؤسسات الثقافية والمدنية الحرّة التي يناط بها مساعدة الناس على التفكير والبحث المستمر عن الحريات الفردية والجماعية، والتركيز على حرية الممارسة السياسيّة والحق في التعبير عن الرأي والتنظيم الحزبي، والهُويّة الوطنيّة

(1) عباس الشريفي، العراق: المجتمع المدني والحراك المدني 2019-2020، المصدر السابق، ص 10.

(2) https://www.facebook.com/IHECOfficial/photos/a.1566303580187111365034327178302//?type=3

المشتركة، بعيداً عن الانتماءات الضيقة (المذهبية والعرقية والطبقية). لكن في هذا الصدد فإنّه على الرغم من وجود آلاف المنظمات غير الحكومية في العراق، فأنها بقيت غير قادرة على التغلب على الاختلافات القوميّة والطائفيّة، وعاجزة عن تجميع مصالح كل فئات المجتمع وتوحيدها، فلقد تحولت الكثير من النقابات المهنية والمدنية إلى كيانات تحفل بالتكتلات الطائفيّة والعشائرية لتحقيق السيطرة الاجتماعيّة لجهات معينة[1].

وممّا يؤسف له ويولد نظرة إحباط مؤلمة إن الكثير من التنظيمات السياسيّة والمدنية سواء أكانت إسلامية أم علمانية أو غيرها العاملة في الوسط الجماهيري وأيّة منظمات غير حكومية أخرى لمختلف المكوّنات الشعبية، قد أخفقت عن أن ترتقي إلى مستوى التحدي والأهداف المطلوب منها تحقيقها، من تجاوز الانتماءات المحلية، ودحر التعصّب الذي يمثل أكبر خطر على مستقبل الوطن عموماً[2].

لقد واجهت منظمات المجتمع المدني العديد من العقبات، كتأخر التشريعات القانونية وضعف التفاعل المجتمعي، وليس آخرها التدخلات السياسيّة والضغوطات التي مارستها الأحزاب النافذة ازائها والمستمرة طيلة عقدين من انطلاق العمل المدني (2003-2023). ويمكن أن نلحظ نقطة رئيسة وهي عدم التوازن بين الجانبين السياسي والاجتماعي، بمعنى اختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، فبناء العراق الجديد لم يكن بعد مستوعباً لأهميّة المجتمع المدني، لذا بقيت هناك فجوة صريحة بين الجهاز الحكومي للدولة التي جاءت نتيجة للتحول غير الطبيعي في النظام السياسي من جهة والمنظومة الاجتماعيّة الفتية التي تريد بناء الدولة على أسس ديمقراطية سليمة[3]. ونتيجة لتفاقم الفساد المالي والإداري، طبقاً لتقارير منظمة الشفافية الدولية للأعوام 2006 صعوداً، فقد انعكس واقع العنف الطائفي على منظمات المجتمع المدني، وأدى إلى فقدانها للممولين والمانحين، وأعاقها عن تؤدي دورها في تمكين المواطن وتعزيز قدراته الذاتية[4].

(1) فلاح خلف كاظم الزهيري، المجتمع المدني وبناء الدولة، المصدر السابق، ص 781.

(2) حسن فاضل جواد، دور الخدمة الاجتماعية في الحد من ظاهرة التعصب، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد 32، الجزء الأول، اذار 2021، ص 89.

(3) سعد شهاب أحمد الشيخ، الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الاداء السياسي، المصدر السابق، ص 154.

(4) عدنان ياسين مصطفى، المجتمع المدني المعاصر في العراق: إشكاليات بنيوية وخيارات تمكينية في تطور المجتمع، القاهرة، مؤسسة منتدى البدائل العربي المدني في العراق، 2008، ص 82.

لا يُنكر أنّ هناك نواحي إيجابية في البيئة التمكينية للمجتمع المدني من ناحية التقدّم في حق انشاء المنظمات وممارسة عملها، والزيادة المضطردة في تسجيل المنظمات، حيث وصل عدد المسجل منها حوالي 4700 عام 2019. لكن لا زال العراق يعتمد مبدأ الاجازة المسبقة، ومع أن القانون يعد بشكل عام ملبٍّ لأغلب المعايير الدولية إلا أن عملية التسجيل تبقى تكتنفها صعوبات جمة طالت المنظمات وكانت ذات أثر سلبي واضح ومباشر علها، بفعل عدم إعطاء الموافقات الرسمية لمعظم تلك المنظمات إلا بالولاء لحزب معين أو كتلة سياسيّة محددة. ورغم أن الدستور العراقي في مادته (45 أولاً) قد ضمن للمنظمات حق الرعاية الرسمية، إلا أن الدولة تخلّفت عن بعض التزاماتها، فتسجيلها مثلاً أصبح عبئاً على كاهلها وخاصة الناشئة، بسبب التعقيدات الفنية والأمنيّة. فنظرياً، إن إجراءات التسجيل هي روتين معتاد في المؤسسات العراقيّة، ولكن عملياً فإنّ تسجيل منظمة صغيرة يحتاج إلى فترة تمتد من ستة أشهر إلى سنة في السياقات الاعتيادية، ومبالغ ليست قليلة ضمن معدلات الدخل العراقيّة[1].

على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني أصبحت بالتدريج تعمل بقوة في قضايا تتضمن الفقر وحقوق الإنسان والعنف المنزلي ومنع الجرائم الإلكترونية، لكن من الملاحظات المشخّصة لعام 2012 إن الكثير منها عملت دون وجود رؤى أو خطط استراتيجيّة، وتم توظيف معظم موظفيها بدوام جزئي، وذلك لصعوبة العثور على المتطوعين وإشراكهم في العمل بشكل كامل، واعتمادها في الجانب الأكبر من نشاطها على المانحين الأجانب؛ إذْ إن الدعم المحلي كان لا يزال محدوداً جداً، وتقوم الكثير من المنظمات الإعلاميّة والمسئولين الحكوميين بنشر إشاعة أن معظم منظمات المجتمع المدني تنفذ أجندات أجنبيّة. نتيجة لذلك، فإنّ خدمات منظمات المجتمع المدني غير مستديمة[2].

ومع أن قانون المنظمات غير الحكومية يُجبر الحكومة على اللجوء للقضاء لحل أيّة منظمة مخالفة للقانون، ولكن عملياً من جهة أخرى تستخدم الجهات الرسمية نفوذها لتقييد التعامل

(1) عباس الشريفي، العراق: المجتمع المدني والحراك المدني 2019-2020، المصدر السابق، ص 7.

(2) الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدولية تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص ص 20-21

https://2012- 2017.usaid.gov/sites/default/files/documents/18662012/MENA_CSOSI Arabic.pdf

مع المنظمات، خصوصاً المهتمة مثلاً بأنشطة حقوقية أو قضايا المرأة والتي تواجه تشويه سمعة كبير، عن طريق تسريب مصادرها وأعمالها في حالات معيّنة. وتعرضت الناشطات في حالات كثيرة إلى تشويه ممنهج وتشهير بهدف الابتزاز أو التسقيط[1]. كما أن صدور القرارات المبكرة الخاصة بالتنظيم القانوني لمؤسسات المجتمع المدني من (سلطة الائتلاف المؤقّتة) و(مجلس الحكم) لم يمنع من ظهور العديد منها خارج إطار الرقابة المباشرة للدولة، ليشهد العراق توافد الكثير من المؤسسات الأجنبيّة والعربية كالوكالة الاميركية للتنمية USAID، والوكالة البريطانية للتنمية الدولية، والمنظمات في دول الاتحاد الاوربي، والمنظمات العربية والاسيوية، ناهيك عن تعامل الامم المتحدة وتشكيلاتها مباشرة مع تلك المنظمات بعد إن كانت قبل ذلك تتعامل مع الجهات الحكومية فقط[2].

وفضلاً عن ذلك فقد انعكس ضعف الدعم الحكومي سلبياً على عمل وبناء منظمات المجتمع المدني، وتزامن هذا مع انتشار ظاهرة الفساد في مختلف القطاعات وغياب الرقابة على الاموال الممنوحة لها، على الرغم من وجود نص يشير إلى تقديم تقرير مالي من قبل كل منظمة إلى دائرة المنظمات غير الحكومية وفق القانون رقم 12 لسنة 2010 وفي كل عام، إلا أنه لم تتخذ هذه الإجراءات على نحوٍ جاد. فضلاً عن ذلك فهناك عائق آخر أمام المجتمع المدني، يُفقده أحد أهم خصائصه ومقوّماته، ويتمثّل في أخذ المنح الشهرية من الحكومة، ممّا يمتهن استقلاليتها المالية والإدارية، ويؤثر على عملها وبرامجها وسياستها[3].

وقد وصل حجم الفوضى أبان بعض السنين إلى درجة عدم وجود إحصائية دقيقة بمنظمات المجتمع المدني؛ إذْ تُنشأ الجهات النافذة مؤسسات وهيئات وجمعيات ثقافية وإنسانية دون أن تسجلها لدى الجهات المعنية، أو تقوم بتسجيلها وهي ليس منظمات بالمعنى الكامل لهذا المصطلح، وهدفها في الأساس خدمة أجندات هذا الحزب وذاك وكواجهات لغسيل الأموال ونهبها. ففي سنة 2009 وحسب المفوضية العامة لمؤسسات المجتمع المدني في العراق، والتي تضم ممثلين مخولين من المنظمات والاتحادات والنقابات والهيئات والمؤسسات، يوجد في العراق أكثر من 5 آلاف مؤسسة، أكثر من نصفها غير مسجلة، والمسجل منها يبلغ 2415 فقط بين منظمة ورابطة واتحاد، وتوزع نشاط أغلب هذه المؤسسات واهتمامها ما بين

(1) عباس الشريفي، المصدر السابق، ص 8.

(2) فلاح خلف كاظم الزهيري، المجتمع المدني وبناء الدولة، المصدر السابق، ص 778.

(3) حازم صباح أحميد وسمية ادهام كاظم، منظمات المجتمع المدني في العراق، المصدر السابق، ص 459.

الفئات الاجتماعيّة كالمرأة، والطفل، والشباب، والمهنيين كالمعلمين والمحامين والمزارعين والمهندسين والعاطلين عن العمل، والمؤسسات السياسيّة لحقوق الإنسان، والسلام، والسجناء، هذا فضلاً عن المؤسسات المهتمة بالبيئة والفنون والرياضة[1].

وطبقًا لإدارة تسجيل المنظمات غير الحكومية، كان العدد المسجل من المنظمات بنهاية عام 2012 هو 1،263، وهذا العدد يقلّ عن العدد الذي كان مقدرًابـ4،000 إلى 6،000 منظمة عاملة قبل إقرار القانون الخاص بالمنظمات (قانون رقم 12 لعام 2010). ما يدلّ على مدى الانفلات الذي عمّ التجربة الحديثة، وإن العراق كان ساحة لتحركات آلاف المنظمات غير المسجلة. والمقصود بالتسجيل هي الشهادة أو الوثيقة قانونية تكتسب بموجبها المنظمات على الشخصية المعنوية التي تمكنا من تنفيذ البرامج والانشطة واقامة الفعاليات وتقديم الخدمات حتى 2022[2]. وفي نهاية عام 2013 زاد العدد من 1.263 ليبلغ 1.841. واستمرت الزيادة في عدد المنظمات المدنية المسجلة لدى دائرة المنظمات غير الحكومية ليصل في نهاية 2014 إلى 2150 وإلى 2،591 في عام 2015. أما في إقليم كردستان العراق فكان هناك 1.400 عام 2012، ووصل العدد إلى حوالي 2،300 منظمة نهاية عام 2015[3].

وتبعاً للعقلية الشمولية للأحزاب المتنفذة في الدولة، عمدت الأحزاب إلى تشكيل منظمات تابعة لها، وهكذا فعل السياسيون والأشخاص النافذون، بحيث يصعبُ على المواطن أن يفرز بين المنظمات المستقلة وتلك التابعة الجهات السياسيّة، فهي من جهة توفّر فرصة لدعم مالي لمشاريعهم وحضوراً اجتماعياً ودولياً[4].

تعمل منظمات المجتمع المدني وفق قانون واعد وحضاري لكنها واجهت عام 2013 مشاكل مع تنفيذه على أرض الواقع، فبعض الموظفين لا يثقون بها ويفسرون القانون بحسب إجتهاداتهم، مثلما حصل حينما فرضت التعليمات الإدارية لدائرة المنظمات غير الحكومية أن

---

(1) شيماء عادل فاضل، دور مؤسسات المجتمع المدني العراقي في تفعيل الوعي الدستوري، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية العدد 4 العدد 16، ص 496.

(2) الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة المنظمات غير الحكومية، 2022،

http://www.ngoao.gov.iq///ArticleShow.aspx?ID=1207

(3) الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدولية تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقارير 2012 و2013 و2014-2015، المصدر السابق.

(4) عباس الشريفي، العراق، المجتمع المدني والحراك المدني، المصدر السابق.

يكون جميع مؤسسي المنظمات المدنية حاضرين للتسجيل أو لتحديث وثائق التسجيل رغم أن هذا لا يطلبه القانون. وقد أدى هذا المطلب إلى حلّ العديد من المنظمات عندما رُفض تسجيلهم نظراً لغياب أحد المؤسسين، كما فُرض عليهم الخضوع للتحقيقات المطلوبة من لجنة المساءلة والعدالة التي تؤخر الموافقة لأشهر.

وقد تفرض الدائرة المختصة تقديم المنظمات تصاريح خاصة لا يمكن تقديمها إلا من لديه صلات شخصية بالمسؤولين. وفي أوائل عام 2013، سمحت دائرة المنظمات للمنظمات المدنية التسجيل إلكترونياً، ولم يتم تسجيل سوى 17 منظمة فقط على البوابة الإلكترونية في عام 2013، لأنها فشلت في تلبية كل المتطلبات. ومع ذلك، بقي لزاماً على المسجلين أن ينتقلوا إلى بغداد لتلقي شهادة تسجيلهم وتسليم الوثائق الأصلية، ممّا يلقي بعبء إضافي على كاهل منظمات المجتمع المدني التي تقع مقراتها في محافظات أخرى. إضافة إلى أنه يُفرض على منظمات المجتمع المدني تسليم تقارير سنوية مالية وتقارير عن أنشطتها إلى دائرة المنظمات غير الحكومية، فإنّ جهاز الأمن الوطني يضيف عقبات إدارية أخرى؛ إذْ يطلب من المنظمات المدنية قبل عقد ورش العمل والمؤتمرات وغيرها من الأنشطة، أن تسلّم له خطابات رسمية، توضح فيها أهداف وأسباب أنشطتها، ويجب أيضاً أن يحضر ممثل عن مديرية الأمن الوطني لمراقبة النشاط، وأن يكون لديها ملف في مجلس المحافظة[1].

ورغبةً منها في ضبط عمل المنظمات المدنية قامت دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء بفرض شروط لتسجيلها، ومنها عدم ولاء أيٍ منها لحزب أو كتلة سياسيّة معينة وعدم التثقيف لها أو موالاتها، وحذرت من أن أي إخلال بتلك الشروط يؤدي إلى حلّها قضائياً ومحاسبة المقصرين، وأن ينحصر عملها بعيداً عن السياسة، ومهمتها مساعدة المدنيين والمطالبة بحقوقهم فقط؛ وعليه أشارت دائرة المنظمات غير الحكومية في إحصائها إلى أنها رفضت بين عامي (2010-2023) طلبات تسجيل (947) منظمة لعدم استيفائها الشروط، كما عمدت إلى حلّ مجموعة من تلك المنظمات قضائياً نظراً لما قالت إنه عدم التزام بالشروط التي سمحت لها بالتأسيس. ومن بين المنظمات التي تم حلّها قضائياً: (منظمة العون الإسلامي، منظمة التقدم في الأنبار، نادي المنصور العائلي، نادي صلاح الدين

(1) الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدولية تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقرير 2013.

العائلي، جمعية التربية الإسلامية، الجمعيّة العراقيّة للسيارات). واستناداً لأحكام المادة (23/أولاً/ب) من قانون المنظمات غير الحكومية رقم 12 لسنة 2010 قررت في المدة الزمنية نفسها تعليق عمل (409) منظمة، لوجود التزامات قانونية عليها ولعدم تقديم تقاريرها المالية السنوية[1].

وأفادت دائرة المنظمات غير الحكومية بأنّ حوالي 95% من طلبات تسجيل منظمات المجتمع المدني تم قبولها، ومع ذلك ظهرت بعض العقبات الثانوية مثال ذلك فرض السلطات الكرديّة بين عامي 2014-2015 فقرة في شروط التسجيل تطلب من المتقدمين توثيق مستنداتهم، معللة ذلك التغيير بالحاجة إلى المزيد من إجراءات الفرز والمراجعة للطلبات للتأكّد من عدم ارتباطها بمنظمات إرهابية. كما سحب مجلس الوزراء الكردي حق الكليات والجامعات الأجنبيّة في التسجيل كمنظمات مجتمع مدني، بعد ما استغلت هذه الميزة لتجنب دفع رسوم أعلى. ويمكن أن تطلب الحكومة أيضاً قرارا قضائيًّا بحلّ أي منظمة في حالة خروجها على القانون، ويمكن أن تتشدد في إجراءاتها البيروقراطية مع تلك التي تتحدث كثيراً عن الفساد أو ادعاء انتهاكات ترتكبها قوات الأمن[2].

وانتهجت الجهات الرسمية كذلك سياسة التشكيك تجاه منظمات المجتمع المدني، واتهام بعضها بعدم الاستقلالية والنفعية المادية؛ إذْ إن مشكلة تمويل المنظمات تبقى المشكلة الأساسية، والادعاء أحياناً بعملها ضد الجهاز الحكومي، والقول إن منظمات المجتمع المدني تتشابه في الغاية والهدف، واشتراط الدول المانحة للمساعدات أن يذهب بعضها لمنظمات المجتمع المدني، وأن تتخذ تلك المؤسسات طابع خيري وإنساني من أجل الحصول على المساعدات، لكن الكثير من المنظمات سعت للربح المادي فقط، دون تقديم شيء للمجتمع. تقول الحكومة إنه هنا برز السلوك النفعي لبعض المنظمات وهو جزء من الفساد، بل الكثير من التمويل الخارجي في أحيان يذهب إلى منظمات وهمية، وتُحرم منهُ المنظمات الفاعلة، ممّا يولّد تنافراً بين النظام السياسي ومنظمات المجتمع المدني وعدم الثقة المتبادلة[3].

---

(1) الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة المنظمات غير الحكومية، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، http://www.ngoao.gov.iq/PageViewer.aspx?id=10

(2) الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدولية تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقرير2014-2015.

(3) سعد شهاب أحمد الشيخ، الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الأداء السياسي، المصدر السابق، ص 155.

ويمكن إضافة بعض الصعوبات التي واجهت منظمات المجتمع المدني، ومنها سيادة الثقافة التقليدية الناجمة عن التراتبية المجتمعية المحددة لدور الفرد ومكانته والتي انعكست على دور منظمات المجتمع المدني، ومحدودية البناء المؤسسي وضعف القدرات التنظيمية والمالية. وتقليدية الأداء في التوجه للعمل في التنمية، وتركز المنظمات في المدن الرئيسة دون المناطق النائية التي تكون بأمس الحاجة إلى عملها.

سادساً: الخاتمة

من خلال إجراء قراءة تحليليّة لما ورد في الفصل نتوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، نذكر أهمها وكالآتي:

- يمكن أن نؤشر حداثة التجربة المدنية العراقيّة بعد التغيير السياسي 2003، واحتاج الأمر إلى سنوات طويلة وجهود استثنائية للعبور بالمجتمع العراقي من حالة الانغلاق والعنف والتأثر بالدكتاتورية ومركزية الرأي إلى حالة متقدمة من الوعي الديمقراطي وثقافة السلام والتعايش السلمي وحقوق الإنسان، وإعادة بناء الفرد اجتماعياً وترميم ثقافته السياسيّة.
- مرّت عملية التأطير القانوني والدستوري لمنظمات المجتمع المدني وإحكام العلاقة بين الدولة والمؤسسات غير الحكومية في مخاضٍ عسير، استغرق سنوات ليست بالقليلة، وعبرت مراحل عدة، بدأت من قرارات سلطة الائتلاف الموحدة 2003 إلى قرار مجلس الحكم 2004 والدستور العراقي 2005 حتى تم تتويج تلك الرحلة بإقرار قانون 12 لسنة 2010 النافذ حالياً.
- ظهرت شبكة واسعة من المؤسسات والأحزاب والنقابات والجمعيات (غير الحكومية) قبل القانون وبعده، ونزلت إلى الميدان العملي لتؤدي دورها في تفعيل الممارسة الديمقراطيّة وتوعية الرأي العام بأهميّة الإقرار بحقوق الانسان ومبدأ التنوع والاختلاف واحترام حرية التعبير عن الرأي والمعارضة، والمراقبة المستمرة للأجهزة التنفيذية
- تعاني الكثير من منظمات المجتمع المدني لاسيما في المجال الإنساني من مشكلة بنيوية مستعصية، وهي إن أولويات المانحين الدوليين ومعاييرهم البروتوكولية قد لا تتوافق دائماً مع أشد الاحتياجات أو التعقيدات التي تحتاجها الفئات الضعيفة المستفيدة

من تلك الجهود، لذا فإنّ عليها واجبات كثيرة لتلافي ذلك: أولها تنويع مصادر التمويل وعدم الاعتماد على جهة أو ممول واحد. والآخر محاولة إيجاد مشروعات مدرة للأموال تكون عوناً دائماً لها. كما إن عليها اقناع المانحين أن يستشيروها عند وضع تسلسل الأولويات او اقتراح مشاريع الدعم.

- تتعرض منظمات المجتمع المدني في العراق إلى أخطار حقيقية، تتمثّل إحداها في محاولة الأحزاب السياسيّة أو بعض المتنفذين لتسييسها والهيمنة عليها، وسلبها أهم خصائصها وهي الاستقلالية، وزعزعة ثقة المواطنين بها، ممّا يشلّ حركتها ويفشلها. لذا فمن الضروري جداً الحذر من ذلك، والتشديد على السياسيين بعدم التدخل في شؤونها.
- تنظر بعض مؤسسات الدولة إلى منظمات المجتمع المدني بوصفها خصماً تقليدياً ومهدداً لمكتسبات متنفذيها، لكونها تؤدي دور المراقب اللصيق لسياساتها والمتتبع لهفواتها والمقوِّم لعملها، لذا فقد وقفت منها موقف المرتاب، ولفّقت لها شتى الاتهامات، وزعمت إنها تعمل خارج إطار القانون ولا تتمتع بالشفافية الكافية، وردّاً على ذلك لا بد للمنظمات المدنية أن تعتمد مبادئ الحوكمة أو المأسسة الدقيقة، باتخاذ إجراءات سياسيّة ومؤسسية داخلية تتسم بالشفافية وتحسين الإدارة المالية وإتاحة المساءلة على أوسع نطاق.
- إيلاء أهميّة خاصة لقضايا تمكين المرأة وتنمية دورها في المجتمع ودعم مشاركتها السياسيّة ودراسة احتياجاتها المستقبلية.
- الاهتمام ببناء قاعدة معلومات متكاملة عن نشاطات المنظمات المدنية قابلة للتحديث والتداول والإفادة منها في تحديد المنظمات المتفوقة وتلك الخاملة وتشخيص مكامن الخلل.

يمثّل إعداد دراسة شاملة تستوعب معظم تطورات البلاد الداخلية وعلاقاتها الخارجية ومجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتنوعة طوال عشرين عاماً تحدّياً علمياً وفنياً قائماً بحدّ ذاته. وانطلاقاً من سعي مركز الرافدين للحوار (R.C.D) في إثراء النقاشات والتحليلات للمشكلات والقضايا التي تمر بالعراق، فإنه أنجز مشروعه التوثيقي (العراق: عقدان ملتهبان تناسل الازمات .. إمتناع الحلول)، بوصفه الكتاب الأضخم والأكثر احتواءً بين ما أُصدر حتى الآن عن القضية العراقية عقب التغيير. وذلك بعد مضي سنة كاملة من العمل والجهد المتواصل، بمشاركة خبراء ومتخصصين في الشؤون التي تناقشها الفصول المسندة لهم وتقدّيمها بطريقة العرض التحليلي لأحداث العقدين الماضيين منذ تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003 وحتى عام 2023.

تمت كتابة فصول الكتاب وفقاً للتساؤلات الاساسية للدراسة التي دارت حول أهم مراحل تشكّل الدولة الجديدة؟ واهم مؤشرات ترقّبها، وكيف أثّرت أوضاع ما بعد الاحتلال في تفاقم أو تحسّن أحوال العراق، وماهي المشكلات التي تناسلت عنها وظروفها؟ ونتائج هذا التغيير على خريطة التنوع الديني والإثني في البلاد التي كانت أكثر تأثيراً منذ عقود طويلة من محاولات القمع التي مارستها الأنظمة السياسية المتعاقبة والمختلفة.





www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب. 252
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية



ISBN 978-1-7747220-4-6